

تقرير لجنة نزع السلاح

التذييل الثالث

المجلد السابع

فهرست البيانات حسب البلد والموضوع
والمحاضر الحرفية للجنة نزع السلاح
في عام ١٩٨٢

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والثمانين بعد المائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد غاتيرى ماينا (كينيا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف • ل • اسراييليان
السيد ر • م • تيمربايف
السيد ف • ف • برياتشين
السيد ف • ل • كوتجوجانسكي
السيد ف • ل • فيلاتكين
السيد أ • ت • لوغاتشيف

اثيوبيا

السيد ت • تيريفي

السيد ف • يوهانس

الارجنتين

السيد ر • غارسيا - موريتان

السيد ت • فندليه

استراليا

الآنسة س • بويد

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد ن • كليغلمر

السيد و • روهر

اندونيسيا

السيد ن • س • سوتريسنا

السيد ن • ويستونيمويرتي

السيد أ • دامانيك

السيد هاريمو تارام

السيد ف • قاسم

السيد كاريونو

ايران

السيد م • أليسي

ايطاليا

السيد ك • م • أوليفا

السيد أ • دي جيوفاني

السيد ط • أطف

باكستان

السيد ك • أ • دي سوزا اي سيلفا

البرازيل

السيد س • دي كيروز دوارته

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ج • م • نوارفالس	<u>بلجيكا</u>
السيد ق • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد أ • سوتيروف	
السيد ر • ديبانوف	
السيد ك • براموف	
يومونغ مونغ في	<u>بورما</u>
يو تن كياو هيلنغ	
يو شان تون	
السيد ج • سيالوفيتز	<u>بولندا</u>
السيد ت • ستروجواس	
السيد ب • كانوك	<u>بيرو</u>
السيد ح • بينافيدس دي لاسوتا	
السيد م • فيغودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ل • ستافيتوفا	
السيد ج • جيروسيك	
السيد أ • طفار	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد غ • تيليكه	
السيد ف • ساياتر	
السيد ر • تراب	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • بانايت	
السيد م • ي • دوفارو	
السيدة أ • ايكانغا كاهييا	<u>زائير</u>
السيد أ • غنوك	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ • ج • جاياكودي	<u>سرى لانكا</u>
السيد أ • ك • كلارك	
السيد ك • م • هيلتينوس	<u>السويد</u>
السيد ه • برغلوند	
السيد غ • ليهولم	
السيد أ • ايركسن	
السيد غ • جونانغ	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يوانغ مينجيا	
السيدة وانغ زهونغ	
السيد سو كيمينغ	
السيد ج • دي بوس	<u>فرنسا</u>
السيد ب دابوفيني	
السيد م • كوشير	
السيد ب • لي غار	
السيد ر • رودريغيه نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد ج • أ • زاراغا	
السيد ج • ر • سكينر	<u>كندا</u>
السيد ل • سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ب • نونيس موسكيرا	
السيد ك • غاتيري ماينا	<u>كينيا</u>
السيد د • د • دون نانجيرا	
السيد ج • م • كيهوي	
السيد ج • ن • مينوي	
السيد أ • ع • حسن	<u>مصر</u>
الآنسة وفاء بسيم	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارسيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونساليس اى رينرو	
السيد ل • ج • ميدلتون	<u>المملكة المتحدة</u>
الآنسة أ • ف • رايت	
السيد د • ارد مبلنغ	<u>منغوليا</u>
السيد س • أ • بولد	
السيد ح • أ • ايد جيفرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • أ • أكينسانيا	
السيد ت • أغويي — ايرونزي	
السيد أ • ي • أبوبكر	
السيد أ • أ • آديبوجو	
السيد أ • أ • ك • أوكجي	
السيد س • ساران	<u>الهند</u>
السيد أ • كوفيتش	<u>بنغاليا</u>
السيد ج • غاجدا	
السيد ه • فاغنماكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل • ج • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م • د • باسبي	
الآنسة م • وستون	
السيد ر • ف • سكوت	
السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تكاهاشي	
السيد ت • كاواكيما	
السيد م • ميخالوفيتش	<u>يوغوسلافيا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيراساتيغي

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام
نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة الثالثة والثلاثين بعد المائة للاجتماع العام للجنة

• نزع السلاح

ستكرس اللجنة ، وفقاً لبرنامج عملها ، هذه الجلسة العامة للبند ٧ من جدول الأعمال ، " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " • غير أنه طبقاً للنظام الداخلي ، يكون لكل عضو يود الإدلاء ببيان حول أى موضوع آخر ذى صلة بأعمال اللجنة مطلق الحرية في ذلك •

المدعوين الموقرين ، السيدات والسادة ، هذه هي الجلسة العامة الاخيرة للجنة التي سيكون لي امتياز وشرف رئاستها ، إذ أن رئاسة كينيا تنتضي في منتصف الليلة • ولذا أو أن أهدى بضع ملاحظات عامة كما تسمح بذلك العادة ٣٠ من النظام الداخلي •

كانت اللجنة تتبع عن كثب برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/304 الذي اعتمده في الجلسة العامة الثانية للجنة المعقودة في ٥ آب/أغسطس • وعلى الرغم من ذلك فإن العادة ٣٠ من النظام الداخلي قد زودت المدعوين بمرونة كافية في تناول مختلف البنود في الوقت الذي يناسبهم • وقد ظهر في الأيام الأولى للدورة اتفاق عام مفاده أنه ربما كان أكثر جدوى مناقشة البنود على أساس انتقائي بسبب ما بدأ بوضوح في وقت مبكر من أنه سيكون من المتعذر احراز تقدم بشأن بعض الموضوعات الواردة في جدول الأعمال • ويوافق وقد كينيا على ذلك النهج الانتقائي في تناول البرنامج بسبب اقتناعاً بأن النجاح المحدود للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ما زال ماثلاً للغاية في أذهاننا • وقد أعربت عن آراء حكومي بشأن نتيجة الدورة الاستثنائية الثانية عندما اضطلعت برئاسة هذه اللجنة في ٣ آب/أغسطس •

والقضايا المعروضة على اللجنة للتفاوض قضايا معقدة وتتطلب قدراً كبيراً من الصبر • ومالم تساند جهودنا ارادة سياسية صلبة والتزام قوى من جانب جميع الدول ، لاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الاخرى المهمة عسكرياً ، فإن التقدم في عمل هذه اللجنة سيظل بطيئاً للغاية • وهذا في اعتقادي هو السبب الأساسي الذي حمل غالبية الوفود المجتمع هنا على مساندة وتقديم فكرة تعليق عمل الأفرقة العاملة المخصصة لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، والأسلحة الاشعاعية ، وضمانات الأمن السلبية • وقد أدى فشل هذه الأفرقة في احراز تقدم حقيقي في عملها خلال دورة الربيع للجنة في مطلع هذا العام ، ونتاج عمل الدورة الاستثنائية الثانية ، الى أضعاف التوقعات والآمال التي طلقها المجتمع الدولي على هذه اللجنة • ولذلك يأمل وفدي في احراز تقدم حقيقي عندما تستأنف الأفرقة العاملة عملها في ١٩٨٣ •

ونحن نرحب باعادة تعيين السفير غارسيا روبلز رئيساً للفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح الذي أعيد انشاؤه في بداية هذه الدورة • وأود مرة أخرى أن أتوجه اليه بالتهنئة على هذا التكليف الجديد الهام ، وعلى اضطراره برئاسة اللجنة لشهر أيلول/سبتمبر ، وكذلك للفترة فيما بين الدورات - من الآن حتى شباط/فبراير المقبل - عندما ستعقد اللجنة هنا مرة أخرى في بداية دورتها لربيع عام ١٩٨٣ •

وبالنسبة للمشاورات غير الرسمية التي سيشرح السفير غارسيا روبلز ورئيساً للفريقين العاملين الاخرين - أي السفير أحمد من باكستان والسفير هيجينر من جمهورية ألمانيا الاتحادية - فسي اجرائها داخل الفريق العامل لكل منهم من الآن وحتى شباط/فبراير القادم ، فاني آمل في أن تقطع شوطاً طويلاً في ارساء الأساس لتقدم حقيقي في هذه الأفرقة عندما تجتمع في العام القادم •

وكان التقدم متواضعا أو مفتقدا بشأن البنود الأخرى من جدول أعمالنا ، وهي الأسلحة الكيميائية ، وحظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وقد أشارت المناقشات الرسمية وغير الرسمية التي عقدت منذ ان اجتمعنا هنا الى أن مأزقا خطيرا مازال يسود فيما يتعلق بمسألتي نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وتبين أنه من العسير الموافقة على المسائل الاجرائية الخاصة بإنشاء أفرقة عاملة لمعالجة هذه المسائل .

وقد بدأ الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية عمله بشأن مذكرة سلبية ، مع امتناع دولتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية عن المشاركة فيه . وآمل أن يتمكن الفريق العامل ، تحت القيادة القديرة للسفير كورت ليدفارد ، من التغلب على المصاعب التي تواجهه ، وأن يوافق على برنامج عمل لمداواته المقبلة . وآمل أيضا أن تستطيع اللجنة في دورتها الحالية الموافقة على إنشاء فريق عمل معني بالفضاء الخارجي مزود بصلاحيات واضحة ، عندئذ يمكن انهاء مسألة رئاسة الفريق في الدورة القادمة للجنة نزع السلاح .

وقد قام الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية بشيء من العمل الجاد منذ أن عقد هنا في ٢٠ تموز/يوليه . كما قامت الأفرقة " المنزلية " بعمل مفيد للغاية ، وأود الثناء على السفير سوجكا من بولندا للقيادة الطيبة التي وفرها للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية .

وما زال من المتعين معالجة مسألتي توسيع عضوية اللجنة وتعزيز فعاليتها . فهاتان المسألتان لهما طابع سياسي وحساس للغاية ، ولكني أعتقد أنه من الممكن ايجاد حل وسط مقبول بشأن مسألة العضوية . ومن الواضح أنه يوجد تمايز واضح بين المسألتين ، ولذلك ينبغي معالجتهما على انفصال . ومن الممكن ان تستمر المشاورات غير الرسمية التي تعقد على مستويات الأفرقة والوفود الفردية . وسيكون من الضروري أن يتذرع أصحاب الطلبات بالصرح . ويبدو لي ان جميع الوفود تهدد من حيث العبدأ توسيعا ما في عضوية اللجنة . ويتعلق ما يوجد من اختلاف في الرأي بتوقيت ذلك التوسيع ومعاييرته . وينبغي متابعة المناقشات حول هاتين المسألتين بشيء من اللاح لتكسبين اللجنة من تقديم توصيات حازمة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين .

غير انه من المسائل ذات الأهمية الخاصة والعامة مسألة تحسين فعالية لجنة نزع السلاح . ويبدو أن اللجنة لم يستقر رأيها بعد على ما ينبغي عمله . وسيكون من الصائب في نظري معالجة هذه المسألة في بند مستقل في جدول أعمال اللجنة . ومن الجوهرى اجراء مناقشة مستوفاة حول المسألة ، وكلما أجريت مثل تلك المناقشة في وقت مبكر كان ذلك أفضل .

المدعوين العوقرين ، ان المهام التي تنتظر اللجنة تكون بذلك مهام هائلة وتحفز على التحدى ، وأود مرة أخرى أن أعرب عن ثقتي الكاملة في قيادة الرئيس القادم ، السفير غارسيا روبلز، وأن أكرر من جديد مساندة وفدى له . وأود أيضا ان أنتهز هذه الفرصة لابلاغ زملائي في اللجنة أنني سأعود الى كينيا قريبا ، عند نهاية مدة مهمتي كمندوب دائم لكينيا لدى الأمم المتحدة . وقد أرجو رحيلي كي أتمكن من الاضطلاع بمهام رئيس هذه اللجنة لهذا الشهر . ولذلك سأعود الى نيويورك غدا بغية اعداد أوراق عودتي الى نيويورك . وأود أن أودعكم ، وأن أعرب لكم عن امتناسي الشخصي للصدقة والتعاون اللذين قدمتموهما لي في السنوات الأربع الماضية ، التي كان لسي خلالها شرف التعامل معكم في هذه اللجنة .

وأود بوجه خاص أن أتوجه بالشكر الى جميع الوفود للتعاون الذي قدمته لي خلال رئاستي لهذه اللجنة • والى صديقي لسنوات طويلة ، وأمين اللجنة ، السفير ريخي جايبال ، أتوجه بشكري لما قدمه لي خلال الشهر العاظمي من مساعدة ومشورة لا تقدران بثمن • وأوجه شكري أيضا الى السيد بيراساتيخي وجميع أعضاء الأمانة الآخرين ، والى سكرتيري مختلف الأفرقة العاملة ومجموعات الاتصال الخاصة بها ، والمترجمين الفوريين والتحريريين ، والتقنيين ، ومساعدى قاعات المؤتمرات ، وكل من قدم اسهاما بطريقته الخاصة في نجاح عمل اللجنة • اليهم جميعا أتوجه بشكري المخلص •

وأخيرا دعوني أؤكد لكم أن كينيا لن تتوانى عن التفاني في قضية نزع السلاح ، وسنظل نؤكد على الطابع التفاوضي للجنة نزع السلاح ، وسنواصل بأقصى ما في قدراتنا القيام بدور فعال وبنشاط في مفاوضات نزع السلاح •

وقبل البدء في أعمالنا العادية لهذه الجلسة العامة ، هل لي أن أذكركم ، كما أعلنت في جلسات سابقة للجنة ، بأني أعترم أن أعرض على اللجنة لاعتماده اليوم الجدول الزمني للأعمال الواردة في الفقرة ١٠ من تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للظفر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الطواهر الازتزازية ، كما ورد في الوثيقة CD/318 ، وكذلك مشروع النشرة المعمم في ورقة العمل رقم ٧٣ •

وأما هي على قائمتي للمتحدثين اليوم مثلو بلغاريا ، وسرى لانكا ، وايطاليا ، وكندا ، واثيوبيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجزائر ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، والمكسيك ، وزائير •

والآن أعطي الكلمة للمتحدث الأول على قائمتي ، مثل بلعاريا الموقر ، سعادة السفير تيلالوف •

السيد تيلالوف (بلغاريا) : سيدى الرئيس ، هل لي قبل أن أبدأ ببياني اليوم أن أعرب عن تقديري للطريقة العملية التي قدمت بها اللجنة في هذه الفترة الهامة من دورتنا للصيف • وأعلن عن أسفي الشديد لأنك تغادرتنا في العدم ، وأود أن أتصنى لك كل ما هو جميل في منصبكم القبل الذى ستسندة اليكم حكومتكم •

لقد تأكدت من جديد خلال المناقشات الاخيرة الأهمية الكبيرة التي تعلقها لجنة نزع السلاح على مسألة حظر التجارب النووية • ونحن ندرك تماما التصميم الحازم للاغلبية الساحقة من الدول على أن تضع حدا الى الأبد لجميع تجارب الاسلحة النووية التي تجربها جميع الدول • وان معاهدة حظر التجارب النووية تعتبر عالميا وسيلة فعالة لكبح التطوير النوعي للأسلحة النووية ووقف انتشارها ، والحد بالتدرج من الاعتماد على هذه الاسلحة ، وذلك يمكن الاسهام في منع حرب نووية •

وقد رحب الوفد البلغارى بالقرار الذى تأخر صدوره كثيرا عن لجنة نزع السلاح بانشاء فريق عامل مخصص بشأن البند ١ من جدول الأعمال ، وهو " حظر التجارب النووية " • ونأمل أن يتمكن هذا الفريق العامل ، تحت القيادة القديرة للسفير ليدغارد من السويد ، من احراز تقدم نحو تمهيد الأسس لمعاهدة شاملة لحظر التجارب • وسيبذل وفدى كل ما في وسعه للاسهام في تحقيق هذه الغاية •

وثمة ما يغرني بأن أقول بضع كلمات حول الظروف التي بدأت فيها مداوات الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية •

ليس باستطاعتنا أن نفهم لماذا كانت استجابة سفير الولايات المتحدة الموقر ، السيد فيلدز بهذه الخشونة للنقد القوي الأساسي الذي وجه للولايات المتحدة لتهجها غير المتسق حينما سألته عن حظر التجارب النووية • ان الكلمات الخشنة ، والاعلانات العامة بحسن النية ، ليس لها قوة مقنعة بانكار الحقائق • ولنر كيف تعضي الحقائق في سجل لجنة نزع السلاح •

أولا • كان وفد الولايات المتحدة هو الذي أكد من جديد في بداية دورتنا الصيفية أن ذلك البلد لم يعد يعتبر حظر التجارب النووية من المسائل ذات الأولوية ، ولكنه يعتبر توقيع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا في النطاق الكامل لأهدافه الخاصة بتحديد الأسلحة التي ستعالج في مجرى تحقيق نزع السلاح النووي • غير أنه اعترض في الوقت نفسه على بسوء المفاوضات حول البند ٢ من جدول أعمالنا • فهل يعقل أن نعتبر إجراء يقضي بأن يكون انتاج الاسلحة النووية سابقا لوقف تجارب الاسلحة النووية اجراء عاديا ؟ ان لدينا ، الى جانب أغلبية المندوبين ، صعابا في فهم نهج من هذا القبيل • ونحن نشارك الشكوك التي أبداها مندوب السويد فيما اذا كان تجميع حظر التجارب النووية مع " النطاق العريض للمسائل النووية " يمكن أن يتماشى تماما مع تعهدات الولايات المتحدة الملزمة قانونا ، التي اضطلعت بها في الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، حيث تمهدت جميع الدول الأطراف بالسعي الى تحقيق " وقف لجميع تجارب تفجيرات الاسلحة النووية الى الأبد " وكيف يمكن للفريق العامل المخصص للبند ١ أن يدرس بجدية المسائل المرتبطة بمعاهدة لحظر التجارب النووية ، وأن يتفاوض حول التحقق منها اذا كان الوفاء ، الذي باشر ولايته الراهنة يهتدى بالاعتقاد بأن " الوقت الراهن ليس مناسباً للتفاوض حول حظر من هذا القبيل " •

ثانيا • ان وفودا كثيرة ، من بينها وفدى ، أكدت مرارا أهمية المفاوضات الثلاثية • وينضم وفد بلغاريا الى أولئك الذين يرحبون بتقرير ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ الذي جاء فيه : " لقد قطعت الاطراف الثلاثة شوطا بعيدا في مسعاها للتوصل الى معاهدة سليمة ، وما زالت تعتقد أن مفاوضات الثلاثية الأطراف ، توغر خير طريق الى الامام • وهي عاقدة العزم على بذل أقصى جهودها وممارسة القدر اللازم من الارادة والخبرة للوصول بالمفاوضات الى نتيجة مبكرة وموفقة " • ولم يكذب على طامان على صدور هذا البيان المشجع حتى قررت الادارة الحالية للولايات المتحدة ، التي أوقفت المفاوضات الثلاثية الأطراف في أول الأمر من جانب واحد ، عدم استئنافها بعد الآن • بل ان الولايات المتحدة مضت حتى ابعد من ذلك عندما نسفت الأساس الراهن لتحريم تجارب الاسلحة النووية تماما ، وأعلنت أنها لن تصدق على المعاهدات السوفياتية - الأمريكية بشأن الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، بشأن التفجيرات الجوفية النووية للأغراض السلمية • وسيكون مما يفسد له أن يضيع ما تحقق نتيجة للمفاوضات الثلاثية الأطراف •

ثالثا • وقد ساور قلق خطير ليس فقط وفودا كثيرة في لجنة نزع السلاح ، بل المجتمع الدولي بأسره نتيجة للبيانات التي أعلنتها الولايات المتحدة رسميا من أنها " ستشرع في اجراء تجارب خلال فترة طويلة قادمة ، بل انها في النهاية سوف تتجاوز مستوى ال ١٥٠ كيلوطن " • وقد أشار سفير المكسيك الموقر ، السيد غارسيا روبلز ، عن اقتناع الى الأسباب التي قد تجعل الولايات

المتحدة في حاجة الى استمرار تجارب الاسلحة النووية • وعند قراءة شهادة الخبراء أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى لايسع المرء الا التوصل الى نتيجة مفادها أنه كلما اكتسبت الجهود الدولية زخماً أكثر ايجابية في اتجاه تحقيق حطر للتجارب النووية ، " شرعت القوى المناهضة للحظر في الولايات المتحدة الأمريكية في العمل على الفور " لتدمير كل شيء تحقق • وهناك بعض الحقائق المعروفة ليس فقط للوفود لدى لجنة نزع السلاح ، وانما كما سبق ان ذكرت للعالم أجمع • ولذلك فاننا نضم صوتنا الى أولئك الذين قرروا في حزم أنهم ليسوا على استعداد للتسامح في موقف تستخدم فيه اللجنة لكي تخفي عن الرأي العام سياسة استمرار الولايات المتحدة في تجارب الاسلحة النووية •

وقد لاحظنا جميعاً مع الأسف البيان الذي ألقى في جلستنا العامة الماضية ، والذي مفاده أنه بصرف النظر عما اذا كان ذلك شعبياً أم غير شعبي ، فان موقف الولايات المتحدة سيظل تحدد له أساساً المصالح الأمنية للولايات المتحدة • ان جميع الدول الاعضاء في هذه اللجنة لديها مصالحها الأمنية الخاصة • غير أن ذلك ليس سبباً يحدوها الى اتباع نهج يتعارض كلية مع المصالح العامة للمجتمع الدولي ، ويجعل نفس وجود لجنة نزع السلاح موضع تساؤل •

وفي هذا الصدد لايسع المرء الا أن يعترف بأن الاتحاد السوفياتي ، الذي لديه بالتأكيد شواغله الأمنية الخاصة ، هو الدولة الوحيدة الحائزة للاسلحة النووية المستعدة للاسهام في تحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية ولنزع السلاح النووي في مجموعه • وهنا لن أتقاسم عن تسجيل أسفنا وخيبة أملنا لأن جمهورية الصين الشعبية وفرنسا قد رفضتا المشاركة في الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية •

وأود الآن أن أنتقل الى بعض المسائل التي نوقشت في الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية •

أولاً • كما نعلم جميعاً ، فان الأغلبية الكبيرة في لجنة نزع السلاح قبلت بروج من التراضي ولاية محدودة بأمل أن يساعدنا نقاش وتعريف المسائل المرتبطة بالتحقق والامتنال في اعداد الصياغة الفعلية لمعاهدة لحظر التجارب النووية • غير أنه لايسع المرء الا أن يلاحظ محاولة محددة لاستدراج الفريق الى نوع من الممارسة المجردة التي لا علاقة لها بتطوير أساس مشترك للتفاوض حول معاهدة لحظر التجارب النووية • واذا كان ينبغي ، كما أشار في الجلسة الماضية السفير الموقر لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، السيد هيجينر ، تحديد المسؤولية عن عجز الفريق العامل عن البدء بطريقة مشرة ، فاننا ينبغي أن نشير الى تلك الوفود التي تشبثت بمعارضتها لقيام الفريق العامل بتحديد موقف مشترك من العلاقة بين دراسة التحقق وآفاق المعاهدة المقبلة لحظر التجارب النووية والمسائل الاخرى المرتبطة بها • ولا تكفي الاشارة الى مجرد افتراض أو آخر للعمل اذا أريد لنا أن نجري دراسة سياسية للمشكلة بدلا من دراسة أكاديمية • ولست بحاجة الآن الى صياغة أفكارنا حول العناصر الرئيسية للمعاهدة المقبلة ، ان ذلك قد تم ببلاغه في بياني المعلنين الموقرين للجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا •

ثانياً • تيسر مهمة الفريق حقيقة انه قد ظهرت منذ بعض الوقت معالم نظام واقعي للتحقق يوفر درجة مرضية من التأكد من ان التجارب الخفية ستكتشف • وقد أشار التقرير الثلاثي الى المكونات

الأساسية لهذا النظام ، وهي - الوسائل التقنية الوطنية للتحقق ، والتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، والأحكام الأخرى للمشاورات والتعاون ، بما في ذلك التفتيش الموقعي بالتحسدي ، واجراءات الشكاوى والترتيبات الاضافية الممكنة بين طرفين أو أكثر في المعاهدة • ويمكن لتأليف متوازن من هذه العناصر أن يشكل العمود الفقري لنظام يعتمد عليه للتحقق • وقد عززت المناقشة الجارية في الفريق العامل اقتناع غالبية الوفود بأن الوسائل التقنية الراهنة للتحقق كافية لضمان الامتثال لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب •

ثالثا • نحن نقدر تقديرا عاليا العمل الذي قام به حتى الآن الفريق المخصص للخبراء العلميين • وسيواصل الوفد البلغاري الاسهام في الجهود الرامية الى النهوض بالمهام التي أسندتها لجنة نزع السلاح الى الفريق • وأود هنا أن نكون واضحين للغاية فيما يتعلق بما هو مطلوب من الخبراء العلميين أن يفعلوه • ونحن نوافق على أن المتابعة الوثيقة لكل التطورات العلمية الجديدة تعد هدفا جذابا للعلماء • غير أن فريق خبراء الاهتزازات ينبغي أن يركز على صياغة نظام دولي لتبادل البيانات الاهتزازية يخدم تماما أغراض الحظر الشامل للتجارب النووية - لا أكثر ولا أقل • وقد تمت في رأينا صياغة العناصر الأساسية لنظام من هذا القبيل في التقارير التي ووفق عليها باتفاق الآراء والواردة في الوثيقتين CD/43 و CCD/558 • وفي الوقت نفسه نود أن نؤكد أن نظاما كهذا لا يمكن الا أن يكون ذا قيمة جزئية في سياق مجرى محدد بوضوح لاجراء دولي يستهدف صياغة معاهدة لحظر التجارب النووية • أما المدى الذي يمكن به تطوير الاجراءات الدولية لتبادل البيانات واستخدامها بواسطة الدول الأطراف في المعاهدة فيمكن تحديدها في نهاية الأمر اذا ما تمت معرفة آفاق المعاهدة المقبلة ، والا طرفا المحتملة فيها ، ومدتها ، وجميع جوانبها السياسية والقانونية الأخرى •

واحباب أن أتناول في ايجاز الآن مسألة " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " ، وهي موضوع جلستنا اليوم • وليست لدينا الا جلسة عامة واحدة لمناقشة هذه المسألة ، ولكن سلسلة الجلسات غير الرسمية خلال دورتي الربيع والصيف قد أثبتت بوضوح الاهتمام المتزايد بالمشكلة ، وكذلك الحاجة الملحة الى اقامة هيكل تنظيمية مناسبة للمفاوضات وصياغة اتفاقات في هذا الميدان •

وعند تناول موضوع منع انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، ينبغي قبل كل شيء التأكيد على حقيقة أن كوزموس يتحول على نحو متزايد الى ميدان دائم للنشاط البشري له أهمية تتزايد باستمرار بالنسبة للتطور الشامل للبشرية • وفي ربع القرن الذي انقضى منذ اطلاق "سبوتنيك" السوفياتي الأول تمت صياغة عدد من الاتفاقات التي تنظم استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك معاهدة لحظر اقامة أي نوع من الاسلحة النووية وغير النووية للتدمير الشامل في الفضاء الخارجي •

وبينما ندرج هذا البند في جدول أعمالنا وبرنامج أعمالنا لعام ١٩٨٢ ، فإننا نـدرك مسؤوليات لجنة نزع السلاح في صياغة صك قانوني دولي مقبول على النطاق العام يستهدف اقامة حاجز صلب أمام مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي • ويمكن ل مسار عمل كهذا أن يتمشى تماما مع الاتفاقات القائمة في هذا الميدان من مبادئ القانون الدولي ، وان يشكل استمرارا طبيعيا لهذه الاتفاقات •

ونحن في هذا الضوء نجرى تقييمنا لعزاي مشروع المعاهدة بشأن حظر اقامة أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، وتم تعميمه في هذه اللجنة في صورة الوثيقة CD/274 • وتتم العادة ٣ من هذا المشروع على ما يلي : " تلتزم كل دولة من الدول الاطراف بعدم تدوير الأجسام السماوية التابعة للسدول الاطراف الأخرى أو تخريبها أو عرقلة أدائها العادي أو تغيير خط طيرانها ، اذا كان قد روعي عند اطلاق هذه الأجسام التقيد الصارم بالفقرة ١ من العادة ١ من هذه المعاهدة " •

ألا يغطي هذا النهج مغزى كل من القرارين المتصلين بذلك اللذين اعتدنا في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ؟ أليست هذه هي اللحظة الصحيحة للمشروع في صياغة تدابير مقبولة بصورة متبادلة تنظم سلوك الدول مع أخذ أحدث التطورات في الاعتبار ، وهكذا يمكن التحلولة دون الدخول في مرحلة جديدة بالغة الخطورة باهظة التكلفة لسباق التسلح في الفضاء الخارجي ؟ أو هل نفضل أن نصبح شهودا لا حول لهم لتحول فيلم هوليوود " حروب النجوم " الى واقع رهيب لحضارتنا ؟

ومعروف جيدا موقفنا بشأن انشاء جهاز فرعي خاص بهذا البند • ونحن نلاحظ مع الارتياح أن جميع أعضاء اللجنة من الناحية العملية ، مع الاستثناء الملحوظ للدولة الغربية الرئيسية ، تؤيد اجراء مناقشات ومفاوضات هادفة حول هذه المسائل • ويعتبر مشروع الولاية المقدم من وفد منغوليا أساسا يوفر فرصا واسعة لمختلف النهج المتعلقة بهذا الأمر • واننا إذ نأخذ في الحسبان الاعتبارات التي قدمتها وفود ايطاليا وسرى لانكا والعكسيك وغيرها في مجرى الجلسات الرسمية ، فاننا ينبغي أن نواصل المشاورات حول ولاية ممكنة لفريق عامل مخصص يجرى انشاؤه قبل انتهاء الدورة الحالية • وقد يعني ذلك أننا نستطيع قبل شباط/فبراير المقبل المضي بطريقة منسقة في مناقشاتنا ومفاوضاتنا بدعم من الخبراء الوطنيين ، كما اقترحت بعض الوفود •

وفي الفترة من ١٥ الى ٢٥ آب/أغسطس عقدت في صوفيا الجمعية الدولية الثانية للأطفال ، " راية السلم " ، التي تضم الممثلين الشبان لـ ١١٠ بلدان في العالم ، تحت الشعار النبيل ، " الوحدة ، الابداع ، الجمال ! " • والى جانب أحداث كثيرة عقد اجتماع لدورة برلمانية للشباب والأطفال • وقد جاء في النداء المعتمد ، ضمن جملة أمور ، ما يلي : " يارجال الدولة ، أيتها الشخصيات العامة ، اقضوا الى الأبد على أهوال الحرب ! وفروا الحماية للحماية للأطفال - أعظم ثروة للبشرية وأملها الكبير ! " وبالنسبة لحكومتي ووفدها لدى لجنة نزع السلاح ، وفي اعتقادى بالنسبة لكثيرين غيرنا ، يعتبر هذا النداء حافزا جديدا ، وتأكيدا بأننا نسير على الدرب السليم • ان الطرق الى نزع السلاح ، والفهم المتبادل ، والسلم ، هي وحدها التي يمكن أن تكفل مستقبلا سعيدا للأجيال القادمة •

الرئيس : أشكر ممثل بلغاريا على بيانه • وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي على قائمتي ، ممثل سرى لانكا ، أرحب به في اللجنة • ان السيد ارثر كلارك خبير بارز في المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي ، كما ان لديه خلفية ملحوظة في ذلك المجال الخاص ، بما في ذلك الأنشطة الأكاديمية والعلمية ، خلفية دعمت شهرته كحجة في هذا الميدان • الكلمة لك الآن ياسيدى •

السيد كلارك (سرى لانكا) : سيدى الرئيس ، المندوبين العوقرين ، انه لشرف ومسؤولية في آن واحد أن أقف أمامكم اليوم لمناقشة الانشطة العسكرية في آخر وأكبر ساحة للشؤون البشرية • وعلى الرغم من أن هذه الجلسة معدية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فإن المنع ليس سوى جانب واحد للمشكلة • وكما يقول علماء الرياضة فانه جانب ضرورى ، ولكنه ليس كافيا • وسأناقش أيضا الاستخدامات الايجابية لتكنولوجيا الفضاء في تعزيز الأمن الدولي •

وقبل أن أفعل ذلك هل لي أن أحدثكم في ايجاز شديد عن مؤهلاتي في التحدث اليكم • لقد أصبحت عضوا في الجمعية البريطانية لما بين الكواكب في ١٩٣٤ ، ثم توليت رئاستها فيما بعد • وفي ١٩٥١ ترأست اجتماع لندن الأول للاتحاد الفلكي الدولي ، وتعرفت الى معظم الشخصيات البارزة في الميدان • ومنذ شهرين فقط شرفني صديقي رائد الفضاء اليكسي ليونوف وزملاؤه باستضافتي في " قرية النجوم " • وقد ألفت أكثر من ٣٠ كتابا عن الفضاء ، وفي هذا الشهر تحدثت بوصفي عضوا في وفد سرى لانكا في " مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الاغراض السلمية " (يشار اليه فيما بعد بـ " مؤتمر الامم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي ") •

وفي عام ١٩٤٥ ، عندما كنت ضابطا في القوات الجوية الملكية ، كتبت رسالة حددت فيها مبادئ الاتصالات عن طريق التتابع • وبعد ذلك ببضعة أشهر ظفر مقالتي " الصواريخ ومستقبل الحرب " بالجائزة الأولى في مسابقة نظمتها المجلة ربع السنوية للقوات الجوية الملكية • ولقد كانت تجربة غريبة أن أقرأ المقال ثانية بعد قرابة ٤٠ عاما ، وأود ان اقتبس منه مقطوعة من شعر شيلسي بدأت بها هذا المقال :

" توقفوا ! لا تتجرعوا حتى الثمالة كأس النبوءات المريرة •

ان العالم مثقل بعاضيه ،

فهل آن له أن يموت أو يخلد الى الراحة ! "

وعلى الرغم من ذلك فان " النبوءات المريرة " هي حقا ما يشغل بالنا اليوم • فهل لسي أولا أن أطلب اليكم - اذا لم تكونوا قد فعلتم ذلك من قبل - أن تقرأوا كتاب جوناثان سكيل ، مصير كوكب الأرض ، الذي يعد الرواية الاكثر اقناعا حتى الآن لحقائق الحرب النووية • انه كتاب يجدر أن يقرأه كل رجل دولة في العالم •

وقد أوجز كارل ساغان تضييعات هذا الكتاب بأسره في عبارة واحدة ترتعد لها الفرائض :

" ان الحرب العالمية الثانية ليست الا لمحة زمن في ظهيرة صيفية ثقيلة الوطأة " •

وشمة اشارة أخرى : ذلك أني آمل أن تستطيعوا ترتيب مشاهدة حلقة البرنامج العلمي لهيئة الاذاعة البريطانية HORIZON بعنوان " البشرية في طريقها الى الفضاء " ، التي عرضت أول تجربة لأسلحة الليزر على أهداف محمولة جوا ، وأجرت مقابلات مع علماء أمريكيين وروسيين عن امكانيات الحرب في الفضاء •

وفي هذا الشهر ، في مؤتمر الامم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي ، كان هناك بعض الخلط حول ما يقصد على وجه التحديد " باضفاء الطابع العسكري على الفضاء " • وشمة أشياء قليلة للغاية من صنع الانسان لا يمكن على حد سواء استخدامها في الاغراض السلمية والحربية ؛

وما يعنيننا هنا هو التوايح • ومن المستحيل تعريف طائفة من الأجهزة ، وأن نقول " ان هذه لا ينبغي تطويرها ، لانها يمكن أن تستخدم بطريقة عدوانية " •

ولاعطكم مثالا : ثمة أشياء قليلة قد تبدوا أبعد عن الشؤون العسكرية من التوايح الجيوديسية المستخدمة في اكتشاف الاضطرابات الدقيقة في مجال الجاذبية الأرضية • ولأول وهلة قد يبدو أن ذلك لا يعني غير العلماء ؛ وعلى الرغم من ذلك فان هذه التغيرات الرقيقة تشكل شاغلا حيويًا لمصممي القذائف العابرة للقارات ، لأنه ما لم توضع خرائط دقيقة لمجال الجاذبية الأرضية يكون من المستحيل توجيه القذيفة الى الهدف باحكام • وهكذا فان التوايح العلمية تماما يمكن أن يكون لها اثر هام على الاستراتيجية • ومع ذلك فهل يقترح أحد حظر هذه التوايح ؟

بل ان التوايح الخاصة بالأرصاد الجوية ، وهي أفضل جميع استخدامات تكنولوجيا الفضاء ، لكونها أنقذت بالفعل آلاف الأرواح ، تعد ذات أهمية عسكرية واضحة •

وبالمثل فان توايح الاتصالات يمكن أن يكون لها دور حيوي تماما في العمليات العسكرية ، ومع ذلك فهي لا تعطل تهديدا مباشرا للسلم •

وكما يمكن أن تستخدم الطائرات العمودية العسكرية في أعمال الانقاذ في حالات الكوارث ، فان بعض أنظمة الفضاء العسكرية يمكن أن يكون لها دور ايجابي • والحقيقة أننا لم نكن لنوجد على قيد الحياة اليوم لولا عامل الاستقرار المتمثل في توايح الاستطلاع التي يستخدمها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي •

ولأذكركم بقطعة من التاريخ المعاصر : في بداية الستينات كانت هناك حملة قوية فسي الولايات المتحدة تزعم بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية متقدم كثيرا في تطوير القذائف التسيارية العابرة للقارات • وكان ما يسمى " الفجوة في مجال القذائف " موضوعا رئيسيا في حملة كيندي - نيكسون ، وقيلت ملايين الكلمات التي تحث على أن تبدأ الولايات المتحدة برنامجا عاجلا للتغلب على السبق الزمني " الهائل " للاتحاد السوفياتي •

وكانت تلك الفجوة وهما كاملا تحطم عندما كشفت توايح الاستطلاع الامريكية العدى الحقيقي لا انتشار الصواريخ السوفياتية • ولاحظ الرئيس جونسون فيما بعد أن توايح الاستطلاع قد وفرت على الولايات المتحدة كثيرا في تكاليف برنامج الفضاء ، بأن جعلت من غير الضروري بناء القوة المضادة التي كانت مستهدفة في الاصل •

ومن المصادفات الخيرة أني اكتشفت بالأمس فقط ما قاله الرئيس جونسون فعلا في هذا الصدد واليكم كلماته :

" لقد كنا نفعل أشياء لسنا في حاجة الى أن نفعلها ، وكنا نبني أشياء لسنا في حاجة الى أن نبنيها ؛ وكنا نضمر مخاوف لسنا في حاجة الى أن نضمرها " • (التشديد من عدنا) •

غير أن تلك المعلومات ، بمعنى ما ، ربما جاءت متأخرة كثيرا • وباستطاعة المرء أن يرسم صورة للمخططين العسكريين السوفيات عندما يتأملون هذا الجدل الامريكي • فقد كانوا يعرفون أنهم لا يملكون الأسلحة التي تزعمها الولايات المتحدة ، ومن ثم ماذا كان الغرض من تلك الممارسة ؟

هل كان الامريكيون يخلقون عن عمد مبررا لاعادة التسليح ؟ ربما بدا أن ذلك هو الافتراض الأكثر قبولا - ولكن الحقيقة أن الجهل لا المكر كان هو التفسير • وعلى أية حال فقد قرر الاتحاد السوفياتي أن ينتج القذائف التي لم تكن موجودة في ذلك الوقت الا في خيال الامريكيين • وهكذا كانت تخرس بذور سباق التسليح في الفضاء ، منذ ما يقرب من ربع قرن من الزمان •

ومن الممكن ممارسة لعبة الارقام فيما يتعلق بالحمولات المؤثرة ، ثم الشروع في اثبات كل شيء تقريبا • وتشير الاحصاءات الى ان الاتحاد السوفياتي قد أطلق الآن حوالي ضعف الحمولات المؤثرة " العسكرية " التي أطلقتها الولايات المتحدة ، حوالي ٨٦٠ مقابل ٤٦٠ بحلول ١٩٨١ • فهل يعني ذلك أن درجة عدوانية الاتحاد السوفياتي ضعف مثلتها لدى الولايات المتحدة ؟ كلا على الاطلاق ، لأن توابع الاستطلاع السوفياتية من المقرر أن تعمل لبضعة أسابيع فقط ، على حين أن التوابع الامريكية الأضخم كثيرا تظل في مدارها لعدة أشهر • ومن ثم فان كمية المعلومات الاستطلاعية الامريكية من المحتمل أن تكون أضخم كثيرا من مثلاتها لدى الاتحاد السوفياتي •

غير أن الاستطلاع الفوتوغرافي أو التليفزيوني محدود بظروف السحب ، والرادار وحده هو الذي يستطيع أن يعطي تغطية في جميع الأجواء • والاتحاد السوفياتي هو وحده الذي استخدم التوابع الرادارية المزودة بمفاعلات نووية لاستطلاع تحركات السفن في البحار ، كما تكشف عند مسح تحطم كوزموس ٩٥٤ في كندا في ١٩٧٨ •

شعة مجال آخر للخلط والجدل يتعلق بتوابع لاندسات ، او توابع الموارد الارضية ، التي تعطي مشاهد ممتازة لكوكبنا ذات قيمة هائلة للمزارعين ورجال الصناعة ومخططي المدن وصيادي الاسماك - والحقيقة لكل من يهمه استخدام أرضنا الام أو اساءة استخدامها • وقد وضعت الولايات المتحدة تحت تصرف جميع الدول الصورة الفوتوغرافية التي حصلت عليها من لاندسات التابع لها ، والتي تعطي تحليلا للأرض مداه ٨٠ مترا تقريبا • وليس مما يشير الدهشة أنه كان هناك بعض القلق حول المعلومات العسكرية التي تحتوى عليها حتما هذه الصور • وسيزداد ذلك القلق الآن ، اذ ان لاندسات دال قد بدأ عملياته بتحليل مداه ٣٠ مترا ، وقد بهرتي جمال ودقة الصور الفوتوغرافية الأولى عندما عرضت علينا منذ بضعة أسابيع في مؤتمر الامم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي • بل ان التابع الفرنسي سبوت سيكون له حتى تحليل أفضل (ما بين عشرة أمتار وعشرين مترا) ، وبذلك يقترب من مجال له أهمية عسكرية ، على الرغم من أنه لا يقرب في أي مكان (ربما بمعامل قدره مائة) من تعريف أفضل توابع الاستطلاع في ظل ظروف موثقة •

وبوجود خلط مستمر بين قدرات توابع الموارد الارضية وتوابع الاستطلاع ، ومن المستحيل القول بأن قدرات احداها عسكرية وبأن قدرات الاخرى ليست كذلك • ومرة أخرى ان ما يهمنى هنا هو القصد •

ويمكن أن نوجز الموقف قائلين انه على الرغم من أن هذه التوابع يمكن أن تكون مزججة لبعض الدول ، فانها ليست عدوانية : وذلك هو العامل الجوهرى •

وقد نشأ مزيد من الخلط الآن بسبب مكوك الفضاء الامريكي ، الذى وجه اليه نقد شديد في الاتحاد السوفياتي • وانه لصحيح حقا ان كثيرا من رحلات هذا المكوك سيكون عسكريا - غير ان ذلك أمر طبيعي بقدر ما هو طبيعي بالنسبة للانواع الاخرى من التوابع •

والعامل الجديد الذى يدخله المكوك هو انه لأول مرة يعطى أية دولة تسافر في الفضاء
امكانية فحص — وربما امتلاك — توابع مملوكة لدولة أخرى ، وبذلك يمهد الآفاق أمام " القرصنة فسي
الفضاء " — كما قال الاتحاد السوفياتي • غير انه لايسع المرء الا الاعتقاد بأن المخاوف في هذا
المجال قد بولغ فيها كثيرا • فاذا لم تكونوا تريدون أن يستولي أحد على توابعكم ، فمن اليسر
الشديد ان تجعلوا منها فخا مخفجرة ، وبذلك يمكن بقليل من المتاعب تدبير نظام باهظ التكلفة
لسباق التسلح •

ومن خبرتي الماضية يمكنني أن أخاطر بنبوءة في هذا المجال • عندما كانت الولايات
المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمتلك توابع للاستطلاع ، كان هناك صخب عنيف في الاتحاد
السوفياتي حول " أجهزة التجسس غير القانونية " هذه • وعندما امتلكها الاتحاد السوفياتي بدوره
سكن الصخب فجأة • وبالطريقة نفسها ، عندما يطلق المكوك السوفياتي ربما لن نسمع أى حديث عن
القرصنة في الفضاء •••

ان النقطة الجوهرية هي أن كل هذه الانظمة — أنظمة الاتصالات والاستطلاع والارصاد
الجوية والنظام الجوديسي ، والمكوك نفسه — وان تكن تمثل درجة ما من اضافة الطابع العسكرى على
الفضاء ، مازالت حتى هذه اللحظة أنظمة دفاعية ، بل أنظمة غير عدوانية • ان بعض البلدان قد
ترجعها تطبيقات معينة ، ولكنها تستطيع جميعا أن تعيش الى جوارها ، بأن تقبل مزاياها وكذلك
مضارها • والعامل الجديد الذى دخل النقاش الآن هو أنظمة الفضاء التي يقصد بها التدمير ،
أى الاسلحة •

ويبدو أنه قد أغفل ان الاسلحة الأولى قد أدخلت الى الفضاء منذ قرابة ٢٠ سنة بواسطة
الولايات المتحدة التي فجرت عدة رؤوس حربية نووية فوق الغلاف الجوى في تجارب لنظام محتتمل
لمكافحة التوابع • وقد تم التخلي عن هذا النهج عندما أدى الى اكتشاف أن بضعة انفجارات نووية
في الفضاء يمكن أن تصرع جميع التوابع عن طريق كثافة نبض الاشعاع ، وعندما أدى — كما اكتشف
مؤخرا من جديد — الى ذعر المخططين العسكريين •

ان الحقيقة تحوم على نحو يندر بالسوء حول مناقشات أنظمة أسلحة الفضاء • فباستطاعة
بلد يائس أن يصيب توابع عدوه بالعمى والعجز — وكذلك توابع أية دولة أخرى — عن طريق مضغمة
انفجارات نووية كبيرة فوق الغلاف الجوى •

وقد أدى مثل هذا الافتقار الى التمييز الى البحث عن اسلحة دقيقة التصويب • ومنذ
١٩٦٨ أجرى الاتحاد السوفياتي أكثر من ٢٠ تجربة لجهاز تدمير غير نووى مضاد للتوابع ، أو أسات
يحول حول ضحيته ، وبفجر رذاذا من الشظايا • وفي حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، أجرى تجربة ظسى
نظام للتوابع للمرة الأولى في ارتباط بقذيفة تسارية كبيرة الحجم تطلق من صوامع وغوامات •

ويثور السؤال العثير — وهو لماذا يعنى الروس الى هذه الدرجة بتطوير نظام أسات ، بما
سيترب عليه بوضع من عدم استقرار ؟ لايسع المرء الا ان يفترض ان الاتحاد السوفياتي ، الذى
يستطيع الحصول على قدر كبير من المعلومات عن المؤسسة العسكرية الامريكية بوسائل بالية (مثل
شراء المجلات التجارية من اماكن بيع الصحف) ، يدرك أن توابع الاستطلاع أشد حيوية بكثير بالنسبة
للأمريكيين منها بالنسبة له •

ويمكن القول ان الولايات المتحدة لم تكن غير مهالبة بالسبق الزمني الروسي في هذا المجال وقد أعلن الرئيس ريجان تطوير نظام آسات اشد تقدما بكثير من التوابح الفتاكة السوفياتية ، والحقيقة انه ادخل بعدا جديدا الى حرب الفضاء •

ويطلق السلاح الامريكي لا من الارض وانما من طائرة تحلق على ارتفاع كبير ، وبذلك يقفز خارجا من الغلاف الجوي ليوجه نحو تابع ينقض عليه وقت مروره • وذلك يجعله مرنا جدا ، ومن الصعب للغاية اعتراضه ، كما انه يمكن ان يطلق من أية نقطة على الأرض في لحظة زمنية قصيرة جدا • وما لا شك فيه ان العلماء في الاتحاد السوفياتي يحاولون ان يجدوا جهازا مضادا لهذا النظام ، ومن ثم سيستمر التصعيد المجنون للأسلحة - ما لم يكن ممكنا عمل شيء لوقفه •

ان نظام آسات ، سواء المملوك للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي ، لن يكون قابلا للتشغيل قبل بضع سنوات ، وبذلك ربما كانت هذه فرصة أخيرة لمنع ادخال أنظمة هجومية (كقيض للأسلحة الدفاعية) الى الفضاء • وستأكد أهمية وقف سباق التسلح هذا ، قبل ان يمضي فسي طريقه حقا ، عندما يدرك المرء ان أنظمة آسات المخططة هذه هي الذير البدائي لانه لا نظام يجري التفكير فيها الآن • ومن أجل ان أقدم لكم وصفا رهيبا للمرحلة التالية من حرب الفضاء أحيلكم الى دراسة نشرت مؤخرا تحت عنوان "High Frontier" ، وتم اعدادها بتوجيه من اللواء دانيل • أ • غراهام • ويشمل ذلك بناء عشرات من القلاع المدارية لا اعتراض القذائف التسيارية العابرة للقارات قبل ان تتمكن من الوصول الى أهدافها • وبخل هذا النظام يمكن ان يتكلف لا مليارات الدولارات ، وانما مئات المليارات من الدولارات ، كما لن يكون بطبيعة الحال سوى نقطة ارتكاز لشيء حتى أعلى تكلفة ، وهو "حروب النجوم" التي أشار اليها لتوه ممثل بلغاريا الموقر •

ويقودنا ذلك حتما الى موضوع أسلحة اللاندر وأسلحة شعاع الجسيمات • والآن وقد أصبحت "أسلحة الموت" التي طال تخيلها ممكنة تقنيا ، فقد تم الامساك بها كحل لمشكلة الدفاع ضد القذائف النووية • ويمضي الآن نقاش عنيف حول النطاق العملي لتلك الالظمة ، ويبدو ان توافق الآراء هو انه على الرغم من أنها ممكنة نظريا ، فستعني عقود لاسنوات قبل ان تصبح قابلة للتشغيل ، فيما عدا بالنسبة للاغراض ذات المسافات القريبة نسبيا •

غير اني أتشكك دائما في الأحكام السلبية ، لأني أتذكر بوضوح النقاش الذي دار في الولايات المتحدة حول امكانيات الصواريخ البعيدة المدى في أواخر الاربعينات • ولنقتبس مرة أخرى عن البيان السري السمععة الذي أعلنه في ١٩٤٥ العالم الامريكي الرئيسي في مجال الدفاع ، دكتور فانيفار بوش :

" لقد قيل الكثير حول صاروخ مرتفع الزاوية مداه ٣٠٠٠ ميل ••• ولا أعتقد انه يوجد شخص في العالم يعرف كيف يمكن ان يتحقق ذلك ، وأشعر بالثقة بانه لن يتم شيء من هذا القبيل قبل مرور فترة زمنية طويلة ••• وأعتقد أننا نستطيع ان نترك ذلك خارج تفكيرنا • وأود ان يترك الرأي العام الامريكي ذلك خارج تفكيره " •

وقد فعل الرأي العام الامريكي ذلك ؛ ولكن الروس لم يفعلوا •

اذا كان هناك شيء ممكن من الناحية النظرية ، وكان هناك من هو في حاجة ماسة اليه ، فانه سيتحقق من الناحية الفعلية ، مهما كانت التكاليف • وعندما يقوم جانب بتطوير نظام جديد ،

فان الجانب الآخر سيحاول التفوق عليه • ان الدولتين العظميين على رأسهما رجال أذكيا ومسؤولون ، ومع ذلك فانهم يريدون في بعض الاحيان وكانهم صبية صغار يقفون في بركة من البنزين— كل طرف يحاول أن يحصل على أعواد ثقاب أكثر من الطرف الآخر ، في وقت يكفي فيه عود واحد لا شعال الحريق •

ولم يعد صحيحا أن الحروب تبدأ في عقول الرجال ، فهي يمكن الآن أن تبدأ في دوائر الحاسبات الالكترونية • ومع ذلك فان التكنولوجيا التي يمكن أن تدمرنا يمكن أيضا أن تستخدم لخلصنا • ان أنظمة الفضاء بحكم نفس طبيعتها مهياة على نحو فريد لتوفير تسهيلات عالمية ، مفيدة على حد سواء لكل الامم •

وكما تعلمون جيدا ففي ١٩٧٨ اقترحت الحكومة الفرنسية انشاء وكالة دولية لرصد التوابع للمساعدة في فرض معاهدات السلم وفي رصد الانشطة العسكرية • وكان ذلك موضوع دراسة تفصيلية أجرتها احدى لجان الامم المتحدة (أنظر وثيقة الامم المتحدة A/AC.206/14 المنشورة في ١٦ آب / أغسطس ١٩٨١) تحت اشراف هيوبرت بورتريمير • وخلاصة هذه الدراسة أن نظاما من هذا القبيل يمكن أن يقوم بدور رئيسي في صيانة السلم •

ان المصاعب التشغيلية والسياسية كبيرة للغاية بوضوح ، ومع ذلك فهي مصاعب تافهة اذا ما قورنت بالمزايا الممكنة • كما ان النفقات— مليارا أو مليارين من الدولارات— لا تكاد بدورها ان تكون عبء حقيقية • وقد أفادت التقديرات أن توابع الاستطلاع الخاصة بالولايات المتحدة قد وفرت عليها قرابة ألف مليار دولار • ومن ثم فان نظاما عالميا يمكن حتى أن يكون استثمارا أفضل ، ومن يمكن أن يدفع قيمة نقدية ثمنا للسلم ؟

غير أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، الحريصين على صيانة احتكارهما المشترك لتوابع الاستطلاع ، يعارضان بقوة مخططا من هذا القبيل • كما ان الحكومة البريطانية بدورها تعوزها الحماسة ، وهذا أقل ما يقال في حقها •

وعلى الرغم من ذلك فقد رأينا انه في أمور ذات أهمية كبيرة ، وان تكن اقل أهمية ، مثل الاتصالات الدولية ، يكون من الممكن اقامة تعاون بالغ الفعالية فيما بين مائة أو أكثر من البلدان ، حتى ذات ايدولوجيات متعارضة بعنف • وبعد انتطاسات خالا أوليا رئيسيا ، أما انترسبوتيك فهو أصغر نطاقا ، وفي المستقبل القريب سينشئ أرابسات نظامه للفضاء • ومما لاشك فيه أنه توجد في العالم الثالث ، بصورة مستقلة عن الدول التي تسافر الى الفضاء ، موارد لانشاء نظام دولسي للرصد— اذا ما توافرت الارادة •

وأنا أحب التسمية " بيسسات " ، وان تكن هذه التسمية قد اختارتها بالفعل من قبل الشبكة اللاسلكية للمحيط الهادي التي تستخدم التابع ATS1 ، ولذلك سأستخدم هذا التعبير ، مع التنويه الواجب ، بالنسبة لبقية هذا الحديث •

وتوحي ردود الأفعال في مؤتمر الامم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي ، وفي محافل أخرى ، بأن بيسسات فكرة أن أوانها • أما أولئك الذين يتشككون في قابليتها العملية للتطبيق فعليهم أن يدركوا أن غالبية عناصرها موجودة ، وان تكن في صورة بدائية ، سواء في الانظمة القائمة أو المخططة • وقد أشرت بالفعل الى التابع الفرنسي سبوت ، بتحليل أرضي مداه ما بين ١٠ أمتار

و ٢٠ مترا • وسواء رغبت الدولتان العظميان أو لم ترغبا في الفكرة ، فإن التسهيلات الخاصة بنظام بيمسات في مرحلة جنيدية سرعان ما ستتوافر بالنسبة لجميع البلدان في المستقبل القريب •
فهل لي أن أذكر أصدقاءنا الروسيين والامريكيين بأنه من الحكمة التعاون مع المحتوم ، وأنه من الحكمة بدرجة أكبر الاستفادة من المحتوم .

ان توابح بيمسات يمكن أن تتطور بطريقة غير شيرة للجدل مما أسماه هوارد كورتز، المدافع القديم عنها ، التعاونية العالمية للاعلام •

ويمكن أن يكون ذلك اتحادا من الوكالات يعمل في مجالات الطقس ، واعداد الخرائط ، والبحث والانقاذ ، ورصد الموارد والطقس ، والانذار من الكوارث ، واسترجاع المعلومات ، وبطبيعة الحال الاتصالات • وليس هناك من ينكر الحاجة الى هذه التسهيلات ، فاذا ما تم توفيرها على نطاق عالمي ، فمن المحتوم أن نعمل الكثير من أجل عمل نظام بيمسات • وقد يكون العنصر الاضافي الوحيد المطلوب هو أفرقة التقييم والاستخبارات اللازمة لتحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها •

وقد نوقش في تقرير الأمم المتحدة المشار اليه تنظيم وتمويل وتشغيل نظام بيمسات • وهو ليس حلا سحريا لجميع مشاكل السلم : فلا يوجد شيء من هذا القبيل • ولكنه على الأقل أمر جدير بالاهتمام الجاد ، باعتباره طريقا للخلاص من ورطتنا الراهنة - فجميعنا واقفون في تلك البركة المليئة بالبنزين جاعلين من دمارنا المتبادل الاكيد مصيرا أكثر حتمية • ولناخذ عن اللواء غراهام من كتابه High Frontier Project : " ينبغي أن نتخلى عن هذه النظرية غير الأخلاقية والفلسفة عسكريا ••• وأن نتحرك من دمار متبادل أكيد الى بقاء أكيد ••• واذا ما انضم الاتحاد السوفياتي اليها في هذا السعى ، فاننا بطبيعة الحال لن نعترض ••• " .

وأحب أن أختتم حديثي ، مثلما بدأت ، بالنتيجة التي خلصت بها في مقالي في ١٩٤٦ ، " The Rocket and the Future of Warfare " (الصاروخ ومستقبل الحروب) •

" ان الدفاع الوحيد ضد أسلحة المستقبل هو الحيلولة دون استخدامها على الاطلاق • وبعبارة أخرى فان المشكلة سياسية ، وليست عسكرية بالمرّة • فالقوة العسكرية لبلد ما لم يعد في استطاعتها أن تدافع عنه ، وأفضل ما تستطيع أن تعد به هو تدمير المعتدى ••• " .

" وعلى عاتقنا ، نحن ورثة كل الماضي والأوصياء على مستقبل تستطيع حماقتنا وأده قبل أن يولد ، تقع مسؤولية لم يعرفها قط جيل من قبل • واذا ما أخفقنا في جيلنا ، فان من سيحيثون بعدنا قد يكونون من القلة بحيث لا يستطيعون بناء العالم من جديد • عندما يكون رماد المدن قد هبط ، واشعاع الصخور قد تبدد " •

السيد أليسي (ايطاليا) : السيد الرئيس ، منذ أن تحدثت آخر مرة ، غادر أعضاء بارزون آخرون هذه اللجنة • ويؤسفني أن ألاحظ رحيل الممثلين الموقرين ليوغوسلافيا ، السفير فوهونيك ، والجزائر ، السفير صلاح باي ، وأتمنى لهما التوفيق في وظيفتهما الجديدتين • وشي الوقت نفسه أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بممثل بيرو الجديد ، السفير كانوك ، الذي أثق في أنه سيقدم اسهاما مرموقا في عمل هذه اللجنة •

وأود أن أتناول اليوم البند ٧ من جدول أعمالنا ، المعنون " منع سباق التسلح فسي الفضاء الخارجي " . ويسعدني أن ألاحظ أن اللجنة قد خصصت جلسات عامة رسمية لهذا البند ، وأن مناقشاتنا تعضي قدما بالمشاركة الفعالة من جانب جميع الوفود . وفي هذا الصدد استمعنا في اهتمام الى الاسهام الثير للعاية الذى قدمه لتوه المندوب العوقر لسرى لانكا ، السيد كارلوك ، الذى تحدث بالدراية والبلاغة والصراحة التى يمكن أن نتوقعها من خبير له مثل هذه السمعة الطيبة .

وينبغى للمؤتمر الذى عقد مؤخرا ، وهو مؤتمر الامم المتحدة الثانى للفضاء الخارجى ، أن يكون بمثابة حافز آخر لنا للمضي قدما في عزم وتصميم في دراستنا الموضوعية . ويرجع الفضل الى الامم المتحدة - لاسيما لجنة استخدام الفضاء الخارجى في الاعراض السلمية - القوة المحركة فسي التعاون الدولى ، في أن التقدم في علوم الفضاء والتكنولوجيا يتحقق بطريقة منظمة تعود بالنفع على البشرية جمعاء . ولجنة نزع السلاح مدعوة الى استكمال ذلك العمل من زاوية مختلفة ، هي زاوية مراقبة التسلح ونزع السلاح بالمعنى الضيق للكلمة . وعند النهوض بهذه المرحلة الاستطلاعية من اجراءاتنا فاننا ينبغى أن نضع نصب أعيننا الهدف الذى وضعته هذه اللجنة لنفسها مهتديسة بتوصيات الجمعية العامة . ان مهمتنا ليست مجرد أن نتناول بوجه عام الاسلحة المرتبطة بالفضاء ، بل أن نحاول منع سباق التسلح في هذا البعد الجديد لنشاط البشرية . ولذلك ينبغى أن يكون لدينا ادراك واضح للوسيلة أو الوسائل التى قد يتم بها ادخال سباق التسلح في الفضاء الخارجى . ونحن نعتبر المرحلة الحالية من عملنا موجهة بصورة رئيسية نحو اكتساب ذلك الادراك الذى يمكننا بدوره من اقرار ترتيب للاولويات وتوجيه مساعينا المقبلة .

ووجهة نظر وفدى في هذا الصدد معروفة : فنحن نعتقد أن تطوير وسائل مادية وتقنية لتدمير الأجسام الموجودة في الفضاء أو الاضرار بها أو الاخلال بسيرها هو المشكلة ذات التهديد المباشر التى تواجهنا . كما نعتقد أنه توجد في هذا المجال المحدد عناصر منافسة عسكرية ، وهي : أهمية التوابع كأهداف ، وتطوير ترسانة من الوسائل المادية أو التقنية المضادة للتوابع تعطي حائزها ميزة استراتيجية مهمة ، ومصاعب حماية التوابع بجعلها أقل تعرضا للخ ، ان هذه العوامل جميعا يمكن في رأينا أن تدفع الى الحركة التفاعلية التى تعد سمة مميزة لسباق التسلح .

والى جانب الأنظمة المضادة للتوابع أشير في مجرى مناقشاتنا الى أنواع أشد غرابة من الاسلحة ، لاسيما " أسلحة الطاقة الموجهة " . فالسلاح الفضل القديم لدى كتاب الخيال العلمى وهو مدفع اللازر ، وكذلك أسلحة شعاع الجسيمات ، أشير اليها بوصفها امكانية محددة كأسلحة ذات ارتباط بالفضاء . ونحن نعني بمصطلح الأسلحة ذات الارتباط بالفضاء الاسلحة التى تكون لها هذه الصفة بسبب موقع الأجهزة التى تطلقها أو موقع الهدف . غير أن مسألتي ما اذا كانت هذه الامكانية يمكن ترجمتها الى قدرة تشغيلية ، ومتى يمكن ترجمتها ، مازالت موضع نقاش .

وعلى الرغم من أن اللازر مازال يخل أحد فروع التكنولوجيا الالكترونية التى وجدت منذ أكثر من عشرين عاما ، فانه يبدو أنه مازالت هناك مصاعب موضوعية ينبغى التغلب عليها قبل أن يكون فى الامكان الاستفادة بصورة كاملة من هذا العبدأ ، بما فى ذلك تطبيقاته العسكرية . كما أن الشرط الضرورى الخاص بفعالية التكاليف يجعل تلك المهمة أصعب بما لا يقارن .

تلك هي النتائج التي خرجت بها دراسات مختلفة موثوق بها تم نشرها حتى الآن ، ومن أبرزها الدراسة التي أجراها ريتشارد ل • عاروين ، وهو عالم ذو خلفية فذة في الحدود الأكثر غرابة للتكنولوجيا • وقد نشرت مؤخرا مقالة ملهمة في مجلة ريفيور أوف موردين فيزيكس تعطينا نتائج تعاون بين الباحثين الأمريكيين والسوفييات في ميدان اللزر • وقال مؤلفوها ، ضمن جملة أمور ، ان احراز تقدم اضافي معين وهو أمر لازم الآن للضي قدما في تطبيق ذلك النوع من التكنولوجيا ، يمثل تحديا لم يواجهه الانسان قط من قبل تحديا في مثل صعوبته " • وقالوا أيضا : " ليس باستطاعتنا حقا أن نقوم اننا اليوم أقرب الى الهدف مما كنا عليه في الماضي ، لأنه ليس حتى مسن الممكن تأكيد أن الهدف سيتم الوصول اليه يوما ما " •

ان جميع المشاكل تقريبا التي تواجه تكنولوجيا اللزر يمكن أن تؤثر في أنظمة شعاع الجسيمات ، لاسيما شعاع ذرة الهيدروجين ، الذي يعتبر شعاع الجسيمات الوحيد المفيد في الفضاء • فضلا عن ذلك فان أشعة الجسيمات تثير صعابا معينة تفرد بها •

ومما له أهمية جوهرية بالنسبة لعملنا اجراء تقدير واقعي لأين تكمن المخاطر الحقيقية التي تواجه البشرية فيما يتعلق بالفضاء الخارجي • وباستطاعتنا جميعا أن نشارك في اجراء تقدير من هذا القبيل ، ولكن الدول التي تمتلك قدرات رئيسية في الفضاء هي التي تستطيع تقديم اسهام محدد • ونحن نعتمد في هذا الميدان ، ربما بأكثر مما نعتمد في ميادين نزع السلاح الأخرى ، على اسهام أولئك الذين لديهم دراية كاملة بالموضوع •

واننا نشي على الحجة القائلة بأننا ينبغي أن نستهدف الوصول الى اتفاق شامل قادر على سد جميع السبل الممكنة أمام سباق التسلح في الفضاء • وقد قيل هنا انه من الأسر حظر الشيء قبل وقوعه •

غير اننا نعتقد أنه في مثل هذه الحالة يمكن أن يسفر نهج من هذا القبيل عن أحد أمرين : فاما اتفاق غير فعال عاجز عن وقف امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، أو الارجاء غير الضروري لتدابير محدودة بدرجة أكبر ، وان تكن الحاجة تصال إليها بالحاح •

وإذا أخذنا كل الأمور بعين الاعتبار فاننا مازلنا نعتقد أن اهتمام هذه اللجنة ينبغي أن يتركز بصورة مطلقة على تلك الاسلحة ذات الارتباط بالفضاء التي يجري تشغيلها حاليا ، وعندئذ تكون مهمتنا هي مهمة نزع سلاح حقيقي ، اذ اننا سندسعى الى حظر والغاء الانظمة الموجودة في الترسانات والتي يجري توزيعها •

ان التوابع يمكن تدميرها أو تعطيلها في الوقت الحالي عن طريق اعتراض مدارى مشترك ، وعن طريق الاعتراض المدارى ، وعن طريق الصعود المباشر من الأرض •

وفي بياننا المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس اتخذنا خطوة تمهيدية بغية تحديد بعض المسائل المرتبطة بفرض حظر على أنظمة أسات • وقلنا فيه ان في مقدمة تلك المسائل ما يرتبط منها بتعريف ما يشكل " نظاما مضادا للتوابع " ، وما يشكل " نظاما مضادا للتوابع " •

ومتابعة لتلك الاعتبارات أضيف أن الاجابة على تلك الأسئلة تتوقف أيضا على نوع الاتفاق الذي نسعى اليه ، وعلى ما نريد من الناحية الفعلية حظره • فهل نحن نحاول حظر كل مسن الاسلحة والأنشطة ؟ وما مدى فعالية اتفاق يقتصر على حظر الهجمات على التوابع أو على الاخلال بعملها ، بصرف النظر عن الانظمة المستخدمة لتحقيق تلك الهجمات أو ذلك الاخلال ؟

وقد لاحظنا على سبيل المثال أن السويد ، في اجابتها على مذكرة الأمين العام فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الثانية العكسة لنزع السلاح ، ذكرت كخيار من الخيارات الممكنة اتفاقا يقيد أو يحظر الأنشطة التي تتميز بأنها اخلال بعمل الأجسام الموجودة في الفضاء ، أو بأنها هجمات على تلك الاجسام ، والتي تمارس سواء من الفضاء نفسه أو من الأرض .

وفيما يتعلق بأسلحة أسات ، يبدو أن المسألة الأساسية هي مسألة نطاق الحظر . وسيكون من الضروري أن تدرس بعناية أي جانب من الجوانب المختلفة - التطوير ، التجاري ، التوزيع ، الاكتساب ، الاستخدام ، الخ - ينبغي ادراجه في النطاق .

كما أن تدوير أنظمة أسات الموجودة ينبغي أن يكون مسألة رئيسية موضع دراسة .

وينبغي أن تدرس مسألة التحقق في نفس الوقت ، إذ أنها ذات صلة بتعريف نطاق الحظر . وفي حالة أنظمة أسام سيكون للتحقق نفس الأهمية التي كانت له دائما . بل ان نظام أسات ذا قدرة محدودة ، يجرى استبقاؤه أو اكتسابه تهريا من اتفاق دولي ، يمكن أن تكون له قيمة عسكرية مهمة . ولنفس هذا السبب لا يمكن في مجرى المناقشات تلاقى مسألة تدوير أنظمة أسات الموجودة والأجزاء التي تتكون منها ، والنص على اجراءات يمكن التحقق منها لتفكيكها .

ان الفضاء الخارجي مازال من الناحية العملية خاليا من الأجهزة الفتاكة . ويبدو أن أنظمة أسات الموجودة ليست فعالة الا ضد التوابع التي تتخذ مدارات منخفضة الارتفاع . أما التجريب الكامل في الفضاء لأسلحة أسات تشغيلية ضد أجسام تدور في الفضاء على ارتفاعات عالية فيمكن أن يعوق امكانية التوصل الى حظر يمكن التحقق منه بدرجة كافية للأسلحة المضادة للتوابع . ومثل هذا الاحتمال لا يمكن اللطرا اليه الا بشيء من المخاوف : إذ ان عالم أسات عالم بالح الخطورة . فالموارد البشرية والمادية المتاحة يجب أن تستخدم لتعزيز أمننا ورفاهيتنا . ان التوابع اليوم تؤدي دورا أساسيا في هذا الصدد ، كما ان الخدمات الجليلة التي أسدتها التوابع للتعاملون والسلم الدوليين قد أكدته في بيان بليغ المتحدث الذي سبقني .

اننا لم نعد نعيش في عصر يمكن أن تتشبه فيه حرب عالمية بسبب اغتيال أرشيدق ، والأرجح أن يكون عدم استقرار الموقف ، لا حادث تحريضي ، هو المسؤول عن احتمال من هذا القبيل ، ومن ثم ينبغي تفاديه .

ان معاهدة فعالة ويمكن التحقق منها لحظر أنظمة أسات ستكون اسهاما جوهريا فسي تحقيق هذا الهدف .

وفي الاسبوع الماضي عقدت في أرمس ، وهي مدينة صغيرة في جزيرة صقلية ، حلقة دراسية دولية لمنع الحرب النووية ، تحت رعاية مركز موجارنا . واشترك في المداولات علماء ومحللون ذوو شهرة مرموقة من أجزاء كثيرة في العالم . وكان من بين المسائل التي أثيرت هناك ، ضمن مسائل أخرى كثيرة ، الأهمية البارزة لأنواع معينة من التوابع لذلك الغرض . كما أن توفير حماية كافية للتوابع سيكون اسهاما كبيرا في هذا الصدد . ان الفرصة ناضجة بين أيدينا ، ولكنها قابلة للفساد ، وينبغي أن نمسك بها دون تأخير .

السيد الرئيس ، سأكون مقصرا لو ختمت بياني دون أن أقدم لكم أحر أمنياتي بمستقبل طيب . فمواهبكم التي تجلت مرة أخرى في توفير مثل هذه القيادة المقندرة للجنة نزع السلاح ستكون بلا ريب ذات قيمة كبيرة في المنصب الجديد الذي ينتظركم في كينيا .

الرئيس : أشكر ممثل إيطاليا على بيانه ، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة • وأعطى الكلمة الآن لممثل كندا العوقر ، السيد سكينر •

السيد سكينر (كندا) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أضم إلى المتحدثين الآخرين الذين تقدموا اليكم بالتهنئة للطريقة التي أدركتم بها جلساتنا في هذا الشهر • وأعتقد أننا ، على الرغم من وجود عدد من المصاعب الهائلة ، قد حققنا بالفعل عملاً كبيراً ، وأن الفضل في قدر طيب من هذا العمل إنما ندين لكم به • وفي الوقت نفسه أود أن أبدي مدى أسفنا لرحيلكم عنا ، فلحن جد أسفين مثلما أسف المتحدثون الآخرون الذين تناولوا مسألة رحيلكم ، ولكننا نتمنى لكم كل الخير • وقبل أن أبدأ ببياني بشأن الفضاء الخارجي ، أحب أن أقول شيئاً عن السبب في وجود بعض الدواعي الخاصة لدى كندا لمعالجة هذه المشكلة ، ومن بينها مسألة كتلتنا الأرضية • فمنذ أن كان هناك وعي بالفضاء الخارجي ، كان من الحيوى لنا ، كبلد ، أن نهتم بالمسألة بسبب جانب الاتصالات الذي يمثلها منحني الأرض بالنسبة لنا كبلد • فمن خلال التوابع يكون باستطاعتنا الاتصال ببعضنا بعضاً داخل بلادنا ، ولهذا السبب ربما نكون أحد البلدان الرئيسية في تكنولوجيا الفضاء • ونحن لا نسهم فقط في تكنولوجيا الفضاء ، ولكننا كنا أيضاً من المتلقين لهذه التكنولوجيا من خلال مساهمات الآخرين ، سواء بصورة مباشرة ، أي من خلال التعاون مع الدول الأخرى ، أو بصورة غير مباشرة ، عند تسلمنا بطبيعة الحال التابع كوزموس ٩٥٤ الذي كان تجربة خيرة •

وأود الآن أن أتناول الفضاء الخارجي بشيء من التفصيل • وعند الاقتراب من مشكلتي تحديد الأسلحة والفضاء الخارجي ، فنحن إنما ندنو من المسألة الأولى لتحديد الأسلحة في القرن الحادي والعشرين • وقد أعطانا السيد كلارك في بيانه منذ بضع دقائق فكرة طيبة للغاية عن المشكلتين ، ومع ذلك فنحن لا نعدو في محاولاتنا الأولى لقياس ضخامة هاتين المسألتين : إذ يفصلنا عن عام ٢٠٠٠ أقل من ١٨ عاماً ، والمفاوضات التي تجريها هنا يمكن أن يكون لها تأثير هام على الطريقة التي تقترب بها من القرن القادم •

وقد وقعت أحداث هامة عديدة بين دورات لجنة نزع السلاح ، وأغني من زاوية الفضاء الخارجي • فاستكمال مرحلة التجارب في برنامج مكوك الفضاء التابع للولايات المتحدة ، الذي وصل إلى ذروته بعد حوالي ٢٥ عاماً من سبوتنيك ١ ، يندرج جانب تجارية معينة لتطبيق تكنولوجيا الفضاء يمكن أن تقف على قدم المساواة في تاريخ استكشاف الفضاء مع وضع التابع الأول في مدار حول الأرض • كما أن ظهور مركبة فضاء يمكن إعادة استخدامها - أي أول سفينة فضاء عالمية حقيقية - له آثار ليس من اليسير دائماً إدراك أبعادها • وعلى الجانب السوفياتي يوجد التدويل المتزايد لبرنامج الفضاء إلى جانب اتقانه تكنولوجيا • إذ بينما كانت كولومبيا تستكمل الرحلة الأخيرة في سلسلة تجاربها ، كان هناك رجل فضاء فرنسي يدور حول الأرض في سفينة فضاء سوفياتية ، وهكذا وجد وضع فريد يدور فيه حول الأرض في وقت واحد ملاحو ورواد فضاء من ثلاث دول • فالفضاء يتخذ حقا طابعا دوليا ، من الناحية العملية وكذلك من الناحية النظرية ، أي على نحو قانوني •

وعلى الرغم من خيبة الأمل التي يشعر بها الكثيرون تجاه نتائج الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، فإنه قد تكون لها فائدة ايجابية ضمن فوائد أخرى ، فقد بددت الوهم ، وأوضحت ضرورة العمل داخل إطار ما هو ممكن • وما نحن نرى بالفعل ، في الدورة الصيفية لهذه اللجنة ، احساسا متجددا بالواقعية ، ولهذا الاحساس من الأهمية بالنسبة لعداواتنا حول الفضاء الخارجي مثل ما لأية مسألة أخرى يمكن أن تعرض على اللجنة •

وفي هذا الصدد ينبغي أن ننظر في آثار مؤتمر الامم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي ، الذي عقد مؤخرا في فيينا • ويتضح بسهولة أن ولاية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وولاية هذه اللجنة بشأن مسائل تحديد الاسلحة يجب اعتبارهما متناظرين من بعض الجوانب • ولست أريد أن اطالع في استفاضة الجوانب التنظيمية لتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، فتلك مسألة يبدو أن لها سحرا لا نهاية له ، لا بالنسبة لهذه اللجنة فقط ، بل في كل مكان أيضا • وأعتقد أنه سيكون من الأفضل أن ننقل الى مسائل أكثر موضوعية • وعلى الرغم من ذلك فإن المسألة الأساسية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي قد ألفت بها الجمعية العامة على عاتق هذه اللجنة • ولذلك ينبغي أن نقبل على عملنا بطريقة أكثر نشاطا • ومن الواضح بالمثل انه توجد خلفية في مناقشات لجنة الفضاء الخارجي ستكون ذات قيمة هائلة هنا في لجنة نزع السلاح : مثال ذلك أن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ تعد نتاجا للجنة الفضاء الخارجي • ومثلما اعتدنا على معاهدة الفضاء الخارجي والجوانب الاخرى من قانون الفضاء في تطوير معاهدة تحديد الاسلحة ، التي نرجوها جميعا ، فالتا ينبغي أن نضمن الاستفادة الكاملة من خبرات وتجارب لجنة الفضاء الخارجي ، وكذلك خبرات وتجارب لجنة نزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح واللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح • ولست نعتقد أنه من المفيد في المرحلة الراهنة اطلاق المناقشات حول ما اذا كنا ننشئ أو لا ننشئ فريقا عاملا معنا بنزع السلاح اذا كانت هذه المناقشات تمنع اللجنة من الناحية الفعلية من معالجة المسائل الموضوعية •

وفي ١٨ حزيران /يونيه ، قبل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، أكد رئيس الوزراء ترود وأهمية أن تعالج على وجه السرعة مسألة تطوير أسلحة جديدة لاستخدامها في الفضاء الخارجي • ولاحظ أن أول تابع من صنع الانسان قد أطلق منذ ٢٥ سنة • وكان ذلك الحدث بمثابة قفزة في سيطرة الانسان على البيئة الطبيعية • ولدى ملاحظة هذا في أوراقى ، وهي تعبير استخدمه السيد آرثر كلارك في هذا الصدد ، فقد أسماه آخر وأعظم ساحة لنشاط البشر •

وقد لاحظ السيد ترود وأنه منذ ١٥ عاما لم يكن يبدو أنه من السابق لأوانه استبعاد امكانية استخدام الفضاء في أغراض أخرى غير الأغراض السلمية • ولاحظ أنه من الواضح أن معاهدة العبادىء المنظمة لانشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لم تعد كافية اليوم •

ولذا فان الحاجة واضحة ولا لبس فيها •

وقد لاحظت أن لجنة نزع السلاح لديها ثروة مهمة من التجارب يمكن الاعتماد عليها ، وفي مقدمتها تجاربنا في التفاوض حول مسائل أخرى ، وفي هذا الصدد يمكن القيام بقدر طيب من العمل المفيد تحضيرا لمفاوضات موضوعية • مثال ذلك أنه من الجوهرى اعداد قائمة شاملة بالوثائق المتصلة بالفضاء الخارجي • وهناك عدد من المعاهدات ، المتعددة الاطراف والثنائية ، التي عقدت بهدف محاولة قصر " استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية " • والى جانب معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ توجد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ وجوانب معينة من سولت ١ وسولت ٢ ، ومعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، والمعاهدات المتعددة الأطراف ، مثل معاهدة القمر لعام ١٩٧٩ ، وهي معاهدات لها جميعا

دلالة معينة في هذا الصدد • وسيكون من المفيد حقا في رأينا اعداد خلاصة وافية للأجـزاء ذات الصلة من هذه الجوانب وغيرها من جوانب قانون الفضاء ، شريطة أن يكون اعدادها بطريقة مماثلة لتلك التي استخدمها الخبراء في وثيقة الامم المتحدة A/AC.206/14 بشأن الآثار المترتبة على انشاء وكالة دولية لرصد التوابع •

وثمة آفاق مهمة ، في هذه المراحل التمهيدية ، لمعالجة المسائل الجوهرية والأساسية الاخرى مثل التعريفات ، لانه ينبغي الاعتراف منذ البداية أننا لكي نضي قدما في هذه اللجنة ، فلا بد أن نعمل ذلك على أساس لغة مشتركة ومفهومة •

ولهذا السبب ، وفي هذا الصدد ، احب أن أعرض على هذه اللجنة ورقة عمل بشأن الحد من الاسلحة في الفضاء الخارجي حاولنا فيها عرض المسألة بطريقة متوازنة وغير مثيرة للخلاف • وقد اعدت ورقة العمل هذه بحيث تعرض تحت عنوان واحد بعض الاعتبارات في تطوير نهج لهذه اللجنة • وسترون الآن أنها تطهر في الوثيقة CD/320 التي وزعت عليكم لتوها • وتعرض ورقة العمل ، ضمن أمور أخرى ، الأخطار التي تطوى عليها محاولة تصنيف أنظمة الفضاء في فئات جامدة - فبعض الأنظمة يمكن أن تسمح بعثل هذا التصنيف ، غير أن غالبيتها لها ملامحها المميزة التي يمكن حسب الموقف اما تثبيتها أو جعلها غير ثابتة • وستلاحظون بهذه المناسبة عندما تعضون في هذه الوثيقة في الفقرة الرابعة قبل الاخرة من الوثيقة CD/320 أنه توجد اشارة الى جدول لا يظهر في الوثيقة • وسبب ذلك هو ما قلته لتوى فبعد تروطويل تقرره أنه لن يكون من المفيد محاولة تصنيف الأنظمة الى فئات في هذه المرحلة • ولذلك سأطلب اجراء تصويت بالغاء تلك الفقرة •

وعلى أية حال أمل أن تكون لورقة العمل هذه فائدها للاعضاء ، وأن تكون بخاتبة عرض أساسي لبعض المسائل ، وبذا تسهم بقدر ما في التقريب بين المواقف •

الرئيس : أشكر مندوب كندا لبيانه ، ولكلماته الرقيقة التي وجهها للرئاسة •
والآن أعطي الكلمة لممثل اثيوبيا الموقر ، سعادة السفير تيريفي •

السيد تيريفي (اثيوبيا) : السيد الرئيس ، بسعادة خاصة وبارتياح شخصي حتى في هذا الوقت المتأخر ، أنتهز هذه الفرصة لأهنتكم على توليكم الرئاسة لشهر آب/أغسطس ، وهي مسؤولية سبق لكم أن اضطلعتم بها باقتدار كبير خلال شهر صعب عندما كان على اللجنة أن تبحث في النتائج المخيبة للآمال للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وأن تخطط في نفس الوقت لبرنامجها المقبل • وترجع السعادة الخاصة والارتياح اللذان عبرت لكم عنهما الى حقيقة أن بلدنا المتجاورين قد تمتعا لفترة طويلة بأفضل العلاقات التي تمتد الى أيام نضال شعبنا البطولي ضد الاستعمار • ورابطة الصداقة هذه بين بلدنا تعززت منذ ذلك الحين مرة أخرى نتيجة لنضالنا المشترك ضد القوى التي تحاول شق وحدتنا الاقليمية ودون الاقليمية • وثمة ملاحظة شخصية أخرى ، وأنتم على وشك الرحيل لتولي مناصب أخرى ، وهي هل لي أن أبدى لكم تهانسي الحارة على مهمة تم اداؤها بصورة طيبة • وأن أتمنى لكم نجاحا مستمرا في منصبكم المقبل • وأتوجه بتهانني أيضا الى السفير أوكاوا من اليابان للمساهمات الحيوية الكثيرة التي قدمها ليس فقط خلال فترة توليه منصبه ، بل خلال السنوات التي كان مرتبطا فيها بهذه اللجنة • وقد تركنا السفراء

فينكاتاسواران من الهند ، وفالديفييزو من بيرو ، وبوبويون من الصين ، كما أن السفير فيرهبونيك من يوغوسلافيا على وشك أن يخادرننا بدوره . ويتمنى وفدى لهم جميعا النجاح في وظائفهم الجديدة . ويرحب وفدى أيضا بانضمام السفير داتكو من رومانيا والسفير كانوك من بيرو الى هذه اللجنة ويتطلع الى العمل الجاد والتعاون الوثيق معهم .

وتجتمع لجنة نزع السلاح في لحظة حاسمة ليس لديها فيها ، بعد أربع سنوات من المفاوضات في اطار جهاز أعيد تنظيمه ، سوى القليل الذي تحدث عنه من نتائج ملموسة . وترد أسباب ذلك ، على الأقل فيما يتعلق بأعضاء هذه اللجنة من بلدان عدم الانحياز ، في تقديرهم المشترك لتنفيذ مقررات وتوصيات الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ولست بحاجة الى تفصيل موقفهم . ويكفي أن نستذكر هنا أن الاستعراض قد أكد عددا من العوامل التي تشكل عقبات كثيرة أمام تنفيذ برنامج عمل نزع السلاح الذي اتفق عليه أمام الدورة الاستثنائية الاولى . فهناك مبدأ الردع النووي ، وفهوم ما يسمى " الحرب النووية المحدودة " ، والمفاوضات المتعلقة بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للاسلحة النووية ، وارجاء التصديق على اتفاق سولت ؟ ورفض بعض الدول الحائزة للاسلحة النووية اعطاء الاولوية الرئيسية للمفاوضات بشأن وقف التجارب على الاسلحة النووية في جميع البيئات ، والالغاء التدريجي للاسلحة النووية من ترساناتها .

وتتجلى هذه المواقف المعوقة بوضوح في البيانات الرسمية التي أقيمت خلال الدورة الاستثنائية الثانية والدورات التفاوضية . وكما أن المناخ الراهن للتوتر الدولي والمواجهة المقترن بحالات العدوان والاكراه والقهر السياسي والاقتصادي ، الموجهة بوجه خاص ضد البلدان النامية قد أدى الى تفاقم التهديد السائد للسلم العالمي والامن الدولي . وفي موقف متقلب كهذا فإن وجود الاسلحة النووية يعرض للخطر بدرجة متزايدة أمن ومصالح جميع الدول . ان منع اندلاع حرب نووية ، وهي حرب تهدد البشرية بأسرها ، ينبغي أن يكون نقطة محورية بالنسبة لمداولا تتفاوض ومفاوضات . ولهذه الاسباب فإن المفاوضات ينبغي تكثيفها بهدف وقف سباق التسلح ، وتحقيق خفض تدريجي في الاسلحة النووية حتى يقضى عليها تماما من ترسانات الحرب . ولكننا نعلم مع الاسف أن تلك ليست هي الحال ، بل ان عكس ذلك كان هو الاتجاه - التهرب من المسائل الرئيسية عن طريق المبالغة في مشاكل مثل تلك المتعلقة بالتحقق ، بدلا من ابداء التزام سياسي بالمطالبات الجوهرية للمضي قدما في المفاوضات الموضوعية .

وفي العقود الماضية تكثفت الجهود الرامية الى زيادة وصقل الاسلحة النووية وأنظمة نقلها لدرجة أنه من الممكن الآن نقل أسلحة نووية الى مسافات تبعد آلاف الكيلومترات بدقة لا ينجو منها مكان في العالم .

ويصل تنوع الترسانات النووية الى درجة أن يجرى التفكير مليا الآن في زيادة الأفراد العسكريين المؤهلين لاتخاذ قرارات بشأن هذا السلاح الشديد التدمير ، وهكذا تزيد مخاطر حرب نووية عن طريق تصميم متعدد ومدروس ، كما تؤدي ذلك مختلف التقارير التي تقترح أساليب لكسب " حرب نووية طويلة الأمد " . بل حتى اذا كان هناك من يحاول دحض هذه التقارير ، فإنه لا يمكن أن تستبعد مخاطر اندلاع حرب نووية عن طريق الصدفة ، أو حساب خاطئ ، أو نتيجة لتصاعد التوتر الدولي ، أو الحروب المحلية ، إلخ ، ولهذا تعلق شعوب العالم أعظم قدر من الاهمية والالاحاح على وقف سباق التسلح النووي ، وعلى المضي في نزع السلاح العام والشامل في ظل رقابة دولية حازمة وفعالة .

ان سياق التسلح النووي يهدد بقاء البشر ، ويعتبر منعه ، كما جاء في الوثيقة الختامية ، المهمة الاكثر حدة والحاحا لعالم اليوم " فاذا نظر الى الامور في اطار عالمي من هذا القبيل ، يكون من العسير تبرير سياسة دول معينة ترى في مصالحها الأمنية الوطنية المعيار الوحيد الذي يجب ان تعمل جميع الدول الاخرى وفقا له ، وتدافع عن أسلحتها النووية على أساس مصلحة أمنية ووطنية • ويثير ذلك مسألة أساسية : وهي انه بينما يعترف بالحق العضوي لدولة ما في الدفاع عن أمنها ، ألا يمكن ان يعتمد هذا الحق الى نقطة تصبح عندها اباداة البشرية مخاطرة مقبولة؟ من المؤكد ان موقفا كهذا انما يتعارض مع المعايير الدولية التي تنظم السلوك فيما بين الدول • بل انه يفاقم بدرجة اكبر المناخ الدولي المتوتر بالفعل ، ويشعل سوء الثقة المتبادل ، ويضعف الجهود الرامية الى بناء الثقة والتي يمكن ان تمهد الطريق أمام تدابير أكثر موضوعية لنزع السلاح •

ومما لا يمكن انكاره أن سياق التسلح يعد مظهرا للمحاولات الرامية الى استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها ، ضد السلامة الاقليمية للدول الاخرى • ان التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وادامة السيطرة الاستعمارية وسيطرة الاستعمار الجديد ، والمحافظة تحت مختلف الاقنعة على العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة غير العادلة وغير المنصفة ، كل هذه محاولات تقع تحت فئة واحدة ، فهي مظهر لسلوك معاد لتعزيز السلم والأمن الدوليين • كما أن المصالح الامنية الوطنية يساهم فهمها وتفسيرها اذا ما استخدمت كوسيلة لزعزعة استقرار البلدان والأقاليم الاخرى ، أو الزعم ببساطة أنها جزء من أراضي ذلك البلد ذو " أهمية حيوية " ، أو اذا استخدمت هذه البلدان والأقاليم مسرحا للمناورات العسكرية مع ما يمكن ان يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة لبلدان الاقليم المعني • وقد شوهدت مثل تلك السياسة العدوانية في لبنان مؤخرا ، مما اسفر عن أهوال ومعاناة لا توصف للشعبين اللبناني والفلسطيني ، وسبب دمارا خاليا من الرحمة للارواح والممتلكات يدينه وفدى بشدة •

وقد جاء في الدراسة المعنونة " العلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي " (A/36/597) ، والتي أعدها فريق من الخبراء قام الامين العام بتعيينه ، ان " التوسع الذي يتجاوز كثيرا الحدود المعقولة في المطالب الخاصة بالمصالح الامنية الوطنية يمكن ان يشكل عقبة أمام نزع السلاح " •

وليس هناك موضوع أثار من القلق منذ الحرب العالمية الثانية أكثر مما أثارته مسألة الأسلحة النووية ، والجهود التي لا تتوانى منذ ذلك الحين لمنع استخدامها • ولقد كان موقف اثيوبيا لعشرات السنين هو الى ان يتم التوصل الى نزع السلاح العام والشامل ، فان سياق التسلح ، لا سيما في جانبه النووي ، يجب ان يوقف • وهذه الروح اتخذت اثيوبيا المبادرة بتقديم الاقتراح بالحظر التام لاستخدام الاسلحة النووية والحرارية النووية • وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاقتراح في دورتها السادسة عشرة في القرار 1903 (د-16) ، الذي أعلن أن استخدام الأسلحة النووية والحرارية النووية انما يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة ، ويعد جريمة في حق البشرية والحضارة • وقد جاء في الفقرة ج من منطوق القرار :

" ان استعمال الأسلحة النووية والحرارية النووية هو حرب موجهة لا ضد العدو أو الاعداء فحسب ، بل أيضا ضد الانسانية جمعاء ، لان شعوب العالم غير الضالعة في مثل هذه الحرب ستعرض لجميع البليات الناجمة عن استعمال تلك الاسلحة " •

وبهذه الروح تطلعت أثيوبيا بحماسة الاعلان الذى أصدره اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية خلال الدورة الاستثنائية الثانية ، والذى جاء فيه أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، " لن يكون البادى باستخدام الاسلحة النووية " • ونحن نعرب عن الامل فى أن يكون هذا الاعلان ، الى جانب اعلانات سوفياتية وصينية سابقة ، حافزا للدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية على اصدار اعلانات مماثلة تحظر البدء باستخدام الاسلحة النووية •

وإني إذ أعود الى المسألة المحورية الخاصة بمنع اندلاع حرب نووية ، أود أن أنقل لكم فقرة من الدراسة التي أشرت اليها لتوى :

" كلما نمت الترسانات النووية بتنوع أكبر من الاسلحة تحت رقابة أو كفالة عدد متزايد من الافراد العسكريين ، زادت أخطار اندلاع حرب نووية نتيجة اهمال أو خطأ • فالحرب النووية يمكن أن تتدلح نتيجة اخفاق بشرى أو ميكانيكي ، أو عن طريق الصدفة أو حساب خاطئ ، أو نتيجة لاجراءات أو قدرات غير فعالة فى القيادة والتحكم والاتصال ، أو تصاعد حرب تقليدية محلية ، أو نتيجة الابتزاز أو الارهاب ، أو من خلال جنون محض " •

ولذا فان ثمة مهمة ملحة تواجهنا فى الوقت الراهن هي القضاء على خطر اندلاع حرب نووية • وفى هذا الاطار العقلي نظر وفدى الى اقتراح وفد الهند بانشاء فريق عامل مخصص لمنع الحرب النووية • وهذا الاقتراح الذى أيدته منذ بعض الوقت وفود كثيرة يلقى موافقتنا الكاملة •

ويسعد وفدى أن الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية قد بدأ بعد لآى مهمة صعبة • ولما كانت مهمة الفريق العامل تزداد صعوبة نتيجة الطبيعة المحدودة لولايته ، فاندنا مطمئنون برغم ذلك بسبب كونه برئاسة سفير السويد الموقر ليدغارد ووفده الشديد الاقتدار • غير أننا نأسف لأن الصين وفرنسا قد قررتا عدم الاشتراك فى الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية • ويرى وفدى أن حظر تجارب الاسلحة النووية يتعذر أن يكون فعالا دون مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • ونحن نأمل أن تعيد الدلتان النظر بجديفة فى موقفيهما ، وأن تعترفا بالمسؤولية الملقة عليهما بسبب وضعيهما النووى •

وفى كل فرصة أتبحث لوفدى للاشارة الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، فانه كان يعرب دائما عن تأييده لاستمرار المفاوضات الثلاثة الأطراف حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • وفى هذا الصدد يعد قرار الولايات المتحدة بعدم استئناف المفاوضات الثلاثية الأطراف أمرا يؤسف له لهذا السبب ، فمس شأن خطوة كهده أن تحطم الاحتمالات المتوقعة لأى تقدم ذى مغزى فى الوقت الراهن فى مجال حطر التجارب النووية •

وأحب أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بمسألة التحقق • وليس لدى الوفد الاثيوبي أية نية للتهوين أو الحط من اهمية وجود جهاز فعال للتحقق من تدبير معين لنزع السلاح • فالجميع يعترفون على نطاق واسع بأهمية ضرورة التحقق بالنسبة لتدابير نزع السلاح • غير أن مسألة التحقق قد استخدمتها مؤخرا بضعه وفود فى اللجنة بطريقة غير مناسبة • ونحن لا نشك على الاطلاق فى القلق المشروع الذى يبديه أولئك الذين يسعون الى تدابير كافية للتحقق لضمان الامتثال لأى اتفاق

يعقد • ونحن نعتقد أن هذا القلق يتقاسمه الجميع • بيد أن انخماص اللجنة في مناقشة إجراءات تفصيلية للتحقق ، أو في المفاوضة حولها ، دون اعتبار لآفاق أو طبيعة كل تدبير خاص ، من شأنه جعل المفاوضات مشروطة بهياكل عملية التحقق وأسيرة لها • ولذلك سيكون من المناسب كما أعربت عن ذلك غالبية أعضاء هذه اللجنة ، أن تعالج بعقلانية مسائل النطاق وإجراءات الامتثال المتكافئة معه •

وعرب عن الأمل في أن يظهر الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية عندما يتطابق مع الجهد المكثف الذي يبذله في الوقت الحالي • وفي هذا السياق أود أن أعرب عن إعجاب وفدى بالقيادة المقتردة والديناميكية التي وفرها السفير سويكا للفريق العامل للأسلحة الكيميائية • ذلك أن التركيز المنصب على أعداد نص مركب حول مختلف العناصر يتطلب تعزيزه على الفور بموجة جديدة من التصميم السياسي الحازم بحيث يمكن إحراز تقدم ذي مغزى • وفي هذا الصدد يود الوفد الاثيوبي أن يؤكد من جديد ارتياحه للمبادرة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي بتقديمه مشروع وثيقة بشأن الأحكام الأساسية لاتفاقية للأسلحة الكيميائية ، وهو الارتياح الذي سبق أن أعرب عنه في الدورة الاستثنائية الثانية •

ان الأحكام المرتبطة بالتفتيش الموضوعي الدولي للتحقق من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ، وتحديد إنتاج تلك المنتجات الكيميائية التي يسمح بانتاجها في إطار اتفاقية مقلبة ، انما هي أحكام بارزة جديدة بالتبويه • كما أن المشروع السوفياتي ، في رأينا ، يوفر قوة دافعة لمفاوضات جادة حول الأسلحة الكيميائية • واننا نوجه نداءً وتشجيعاً لتلك الوفود التي وجهت تساؤلاتها المشروعة للوفد السوفياتي ، وسعت للحصول على توضيحات بشأن الأحكام السوفياتية لكي تتخذ بالمثل مبادرة مطابقة جريئة بشأن هذا الموضوع الملح والهام •

وقبل أن أختتم كلمتي دعوني أتناول في ايجاز شديد البند المدرج في جدول أعمالنا للجلسة العامة اليوم ، أي " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " ، وهو موضوع ينبغي أن نتناوله بعق أكثر في المستقبل • ويعتقد الوفد الاثيوبي أن تكنولوجيا الفضاء ينبغي ألا تستخدم إلا للأغراض السلمية • ولذا فان أية تطبيقات عسكرية أو أي استخدام عدائي للفضاء ينبغي أن تحظرها بصراحة معاهدة دولية او اتفاقات دولية • واننا اذ نواجه تكنولوجيا الفضاء السريعة وأبعادها المرعبة ، فان جهودنا لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ستواجه صعوبات أكبر مادام هناك أرجاء لتحقيق هدف تجريد الفضاء الخارجي من السلاح نتيجة الافتقار الى نهج مشترك • ولذلك فنحن نأمل بجديّة أن يصبح ممكناً من خلال انشاء فريق عامل مخصص لتتبع اقتراحات محددة وتطويرها والتفاوض حولها من أجل نهج مشترك لجعل الفضاء الخارجي تراثاً دائماً وسلمياً للبشرية •

الرئيس : أشكر ممثل اثيوبيا لبيانه وللملاحظات الكريمة التي وجهها للرئاسة • وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الموقر ، سعادة السفير هردر •

السيد هردر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : تتناول اللجنة اليوم ، وفقاً لبرنامج عملها ، البند ٧ - منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • ولذلك أحب أن أتناول هذه المسألة في الجزء الأول من بياني • وبعد ذلك سألمس بعض جوانب عمل الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية •

ولا ريب أن نزع السلاح النووي ، بما في ذلك بوجه خاص الحظر الشامل للتجارب ، هو البند ذو الأولوية الرئيسية الذي ينبغي لهذه اللجنة أن تعالجه • وهي نفس الوقت فالتأثير لا يمكننا أن نعفل عن التطورات في العيادين الأخرى التي يمكن أن تكون لها - ما لم تمنع في مرحلة مبكرة - نتائج خطيرة ومزعجة لاستقرار الأمن الدولي وصيانة السلم في المستقبل • وثبتت الأحداث الأخيرة أن أضعاف الطابع العسكري على الفضاء الخارجي يصبح حقيقة واقعة ، ولم يعد مسألة خيال علمي • وليس سرا أيضا أن بعض المخططين العسكريين يعتبرون الفضاء الخارجي " ساحة القتال المقبلة " كما أن برامجهم للتسليح الزائد في الفضاء الخارجي قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من مفهومهم الذي يستهدف تحقيق التفوق العسكري •

وان بلدى اذ يأخذ في الاعتبار هذه التطورات الأخيرة ، فإنه يؤيد حظر إقامة أية أنواع من الأسلحة في الفضاء الخارجي • كما أن التوصل الى اتفاق دولي مناسب يمكن أن يحد بفعالية من سباق التسليح في الفضاء الخارجي ، ويشجع على الاستخدامات السلمية لهذا المجال •

ونحن نشعر بارتياح بالغ لأن هذا الموقف الأساسي قد تمسكت به جميع الوفود تقريبا في المؤتمر الذي عقد مؤخرا ، وهو مؤتمر الامم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي •

وفيما يتعلق بهذه اللجنة فإن وفدى يهتدى بالنهج التالي :

أولا ، أن الحظر ينبغي أن يكون حطرا شاملا ، يمنع إقامة أية أنواع من الأسلحة في الفضاء الخارجي ، ومن ثم فإنه ينبغي أن يحظر الأسلحة المضادة للتوابع ، ولكن لا ينبغي أن يقتصر على ذلك ، لأن التركيز على الأسلحة المضادة للتوابع لن يستبعد مد سباق التسليح في الفضاء الخارجي الى اتجاهات أخرى •

ثانيا ، عملا بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الوارد في القرار ١٩٦/٩٩ ، فإن لجنة نزع السلاح ينبغي أن تنشر في المفاوضات •

ونحن نأسف لان بعض الدول تبدو حتى الآن غير مستعدة لقبول الدور التفاوضي للجنة فيما يتعلق بهذا البند •

ولكن الى متى سننتظر اجراء مفاوضات حقيقية ، دعك من الحديث عن تدابير للحد من سباق التسليح في الفضاء الخارجي ؟ ينبغي أن نضع في اعتبارنا حقيقة أن الولايات المتحدة قد قطعت منذ بضع سنوات المحادثات الثنائية حول وقف سباق التسليح في الفضاء الخارجي • بل ان ما هو أكثر من ذلك ، وكما هو معروف جيدا ، فقد أنشأت الولايات المتحدة مؤخرا قيادة عسكرية للفضاء الخارجي ، وتقوم بتنفيذ برنامج عسكري ضخيم في الفضاء الخارجي •

ولذا فإنه ينبغي الا يدخر المرء وسعا لبدء مفاوضات على الفور بشأن حظر سباق التسليح في الفضاء الخارجي • ويخل مشروع المعاهدة الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في العام الماضي أساسا مناسباً لمفاوضات حقيقية •

ويجب انشاء فريق عامل معني بهذا الموضوع • فأين اذن تنبغي مناقشة جميع المشاكل الموضوعية ودراستها ما لم تكن في اطار جهاز من هذا القبيل ؟

وليس باستطاعة المرء الاعلان عن تأييده النظر في تدابير محددة ضد سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، على حين يرفض في نفس الوقت انشاء أجهزة مختصة لمعالجة جميع الاقتراحات ومشاريع المعاهدات والوثائق التي قدمت حول هذا الموضوع • ويؤيد وفدى تماما مشروع ولاية لفريق عامل من هذا القبيل اقترحه وفد جمهورية منغوليا الشعبية في الوثيقة CD/272 • وينبغي للجنة أن تتخذ اجراء بشأن هذا الاقتراح ، وألا تقتصر على ممارسات أكاديمية غير ملزمة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

• وسيؤيد وفدى كل مبادرة من أجل هذه الغاية •

وفي أثناء هذه الدورة تولى وفدى في مناسبات عديدة شرح موقفه فيما يتعلق ببعض المشاكل الأساسية ، وكذلك بعض المشاكل الجارية ، المتصلة بحظر شامل للتجارب • ولما كان الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية ، الذي أنشئ حديثا ، هو الآن في مرحلة متقدمة من عمله ، فاسمحوا لي أن أقدم بعض التعليقات الأخرى في هذا الصدد •

• ان بلدى يعلق أهمية كبيرة على حل مشاكل التحقق المرتبطة بحظر التجارب النووية • فتدابير التحقق المناسبة ينبغي أن تكفل الامتثال للالتزامات المعاهدة ، وتعزيز الثقة فيها ، ومن ثم حث البلدان على التقيد بها • وفي الوقت نفسه فانه مما يتفق مع المنطق أن المسائل المتعلقة بالتحقق لا يمكن مناقشتها وحلها في فراغ ، ولكن فقط في اتصال وثيق مع المسألة الأساسية للمعاهدة - وهي نطاق الحظر • فالتدابير المحددة للتحقق لا يمكن الاتفاق عليها الا اذا عرفت بدقة ما ينبغي حظه ، ومن ثم ما ينبغي التحقق منه •

وهذه العلاقة بين النطاق والتحقق تم توضيحها تماما في الفقرة ٣١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح • وفيما يتعلق بعمل هذا الفريق ، فان وفدى شأنه شأن وفود البلدان الاشتراكية الأخرى ، ينطلق من ادراك أن المسائل المرتبطة بالتحقق من الامتثال لمعاهدة لحظر التجارب النووية ستتم دراستها كما هي مطبقة على معاهدة تحظر جميع تجارب تفجيرات الاسلحة النووية في أية بيئة ، وتكون ذات مدة غير محدودة ، وتتص على حل مقبول لجميع الاطراف لمشكلة التفجيرات الجوفية للاعراض السلمية ، وتشمل بين المشتركين فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • وفي اتصال وثيق لادراك من هذا القبيل لنطاق حظر التجارب النووية ، اقترحت البلدان الاشتراكية قائمة من سبعة بنود متعلقة بالتحقق لمناقشتها في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية •

ومن سوء الحظر أنه لم يكن من المستطاع الموافقة في بداية عمل هذا الفريق على اطار لبرنامج عمله يقوم على فهم واضح لنطاق الحظر •

ومن المتعذر ان تؤدي مناقشة مجردة حول مسائل التحقق ، أى دون اشارة الى نطاق محدد ، الى نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتحقق من حظر التجارب النووية •

ويقدر وفدى تقديرا عاليا للجهود التي يبذلها رئيس الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية ، السفير ليدغارد من السويد ، ومناوهم ، السيد هيلتيوس ، للنهوض بولاية هذا الفريق • وقد حقق الفريق العامل حتى الآن قدرا مهما من تبادل الآراء حول نطاق الحظر ، وكذلك حول مسائل التحقق الأساسية • ونحن نشي على المساهمات التي قدمتها في هذا الصدد وفود الاتحاد

السوفياتي والهند والسويد وغيرها ، وكذلك على مساهمات رئيس فريق خبراء الاهتزازات ، السيد أريكسون •

وفي الوقت نفسه لا يسعنا الا الاعراب عن قلقنا للاتجاه الذي أبدته بعض الوفود لتوريث الفريق العامل في مجادلات أكاديمية حول التحقق ليس لها من غرض سوى جعل اللجنة تنسى كل الخبرات الغفيدة التي تراكمت خلال أكثر من ٢٠ عاما من المفاوضات حول قضايا حظر التجارب النووية • بل ان تلك الوفود يبدو أنها تغفل نتائج المفاوضات الثلاثية الأطراف التي اشترك فيها البعض منها • وفي تلك المفاوضات تمت صياغة نظام تحقق متعدد الاطراف لمعاهدة لحظر التجارب النووية • وكان مبعث ارتياح كبير لوفدى أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد أعاد مؤخرا تأكيد انه يعتبر نظام التحقق هذا كافيا •

وبرى وفدى ان الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية يبدو الآن في مفترق طرق : فاما أن ينطلق من الافتراض بتوافر الوسائل التقنية اللازمة للتحقق من الامثال لمعاهدة لحظر التجارب النووية بدرجة كافية من اليقين ، وبأن الأوان قد آن لصياغة الاطار أو العناصر السياسية والقانونية لنظام للتحقق من هد القبيل ، واما أن يسلك الطريق الاخرى ، وأن يبدأ مناقشة تفصيلية جديدة حول مسائل ذات درجة عالية من التقنية ، وأن يدرس جميع اجابنات وسلبيات وسائل التحقق بأمل الحصول في المستقبل القريب على فكرة لنظام ممكن للتحقق • وهذا البديل ليس جديدا : فكل من الاتجاهين كان لهما تأثيرهما أيضا على المناقشات التي أجريت في الستينات والسبعينات في هذه اللجنة حول حظر التجارب النووية •

فهل لنا أن نأخذ الحيرة المكتسبة في الاعتبار كي نتلافى الفشل الذي واجهنا في الماضي ؟ وفي السبعينات تصدرت المناقشات حول التحقق من حظر التجارب النووية وجهتا نظر رئيسيتان • وكانت وجهة النظر الاولى أن مشكلة التحقق يمكن حلها على أساس الوسائل الوطنية ، أى التحكم عن بعد ، الذى يمكن استكماله وتحسينه بتعاون دولي واجراءات دولية • ويمكن لهذين الاسلوبين أن يكمل كل منهما الآخر • وقد أعربت عن هذا الرأى في ١٩٧١ تسع بلدان غير منحازة ومحايدة في ورقة العمل CCD/354 • واتخذت البلدان الاشتراكية موقفا مماثلا • وكانت وجهة النظر الثانية أن الأساليب الاهتزازية لكشف وتحديد التفجيرات النووية الجوفية لن يكون باستطاعتها توفير وسائل تقنية وطنية كافية للتحقق من حظر التجارب النووية • وكانت النتيجة التي تم التوصل اليها هي أنه توجد حاجة مستمرة الى الدراسة والبحث في الأساليب الاهتزازية لكشف وتحديد الظواهر الجوفية • واتخذت وجهة النظر هذه ، ضمن جملة أمور ، المملكة المتحدة في الوثيقة CCD/492 • واتخذ موقفا مماثلا وفد الولايات المتحدة الذى أعلن ، على سبيل الخال ، في ١٩٧٤ ما يلي : " بالنسبة لنا ، فان النهج الاكثر وعدا لتحقيق حظر للتجارب النووية انما يمكن في عمل جاد مستمر بشأن المسائل التقنية التي ينبغي حلها ، لاسيما تلك التي تتطوى عليها مشكلة التحقق " (CCD/PV.604) .

ومن الهام بطبيعة الحال توضيح وحل المشاكل التقنية المتصلة بالتحقق من حظر التجارب النووية • غير أنه ينبغي عند نقطة ما اتخاذ قرار سياسي ، والا كان هناك خطر تحول المفاوضات الى مداوات تقنية ، ودفن غرضها - وهو معاهدة لحظر التجارب النووية - تحت كومة من الوثائق التقنية •

وفي ضوء الأهمية الفعلية لهذه المسألة ناقش وفدى هذا " النهج التقني " بالفعل تفصيلا في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية • وقد عالج بوجه خاص مسائل تقنيات التهرب

التي عرضها في السبعينات وفدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، والتي يمكن في رأيهم
أن تعوق كثيراً جداً كفاءة الوسائل اهتزازية •

وبطبيعة الحال لا يمكن من الناحية النظرية، وحتى من الناحية العملية، استبعاد تلك الامكانيات
ولكن هنا أيضاً لا ينبغي للمرء قبل كل شيء أن يأخذ في الاعتبار الجانب السياسي لهذه المسألة؟
من الواضح تماماً أن المنتهك المحتمل لمعاهدة حظر التجارب النووية سيكون عليه أن يوازن بين
المزايا العسكرية التي يمكن أن يكسبها عن طريق الاستخدام المخادع للأساليب السالفة الذكر،
والخسائر السياسية التي يمكن أن تقع في حالة اكتشاف الانتهاك • فضلاً عن ذلك فإن الحكومة
المعنية يجب أن تأخذ في الاعتبار قدرة شبكة اهتزازية دولية على اكتشاف الانتهاك • وعلاوة على
ذلك ألن يكون من الحكمة عندئذ التطلع الى حل سياسي مناسب لهذه المشكلة؟ ان ذلك يمكن
أن يكون تعهداً من جانب كل دولة طرف في معاهدة حظر التجارب النووية بالألا تعوق الوسائل
التقنية الوطنية للأطراف الأخرى ، بما في ذلك حظر استخدام تدابير الاخفاء ضمن تقنيات التهريب •

وثمة مسألة أخرى قامت بدور هام في مناقشات حظر التجارب النووية هي مشكلة التفتيش
الموضعي • وتؤكد المؤلفات العلمية بوجه عام أن ذلك التفتيش لا يمكن ان يكون سوى اضافة هامشية
الى كفاءة شبكة اهتزازية • وشاركت في وجهة النظر هذه بوجه عام أيضاً وفود كثيرة في المناقشات
حول مسائل حظر التجارب النووية التي جرت في هذه اللجنة على امتداد السنوات العاضية • وفي
هذا الصدد أحب أن أستري الانتباه الى الوثيقة (CCD/481) ، التي قدمها الوفد السويدي في
1976 • ومن الناحية الأخرى أكد وفد الولايات المتحدة بوجه خاص أهمية التفتيش الموضعي •
وقال على سبيل المثال في 1976 ان " التحقق الكافي من حظر التجارب النووية ما زال يتطلب
قدراً من التفتيش الموضعي " (CCD/PV.704) • غير ان ذلك الوفد لم يقدم ابداً اجابة واحدة عن
السؤال الخاص بما يعنيه " التحقق الكافي " ، وبأى غرض خاص يمكن أن يخدمه التفتيش الموضعي
وفي 1976 أعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تأييده لفهوم " تحقق بالتحدى " ،
وأدرج حكماً مناسباً في مشروع معاهدته بشأن الحظر الشامل والعام للتجارب النووية (CCD/523) •
وهكذا يمكن للمرء أن يعتقد أن الموقف السوفياتي كان فيه رد كاف على شواغل الولايات المتحدة •
غير أن مسار المفاوضات الثلاثية الأطراف ، والحالة الفعلية لهذه المفاوضات ، وكذلك عمل هذه
اللجنة ، انما يثير السؤال التالي : ما الذي أعطي أهمية أكبر في موقف الولايات المتحدة - اهو
السعي الى " تحقق كاف " ، أم الاهتمام باستمرار تجارب الاسلحة النووية لتطوير الرؤوس الحربية
النووية الجديدة اللازمة لتنفيذ اتجاهاتها الحربية النووية الجديدة ؟

وعند النظر في مسائل التحقق من حظر التجارب النووية ، فاننا ينبغي ألا نسمح لأنفسنا
بالخصوص في ركام من التفاصيل التقنية والمسائل غير الواقعية • فالمسائل الأساسية مسائل سياسية ،
وينبغي أن نجد اجابات سياسية عليها تدعمها أساليب تقنية معينة ، أي في ميدان التحقق • فضلاً
عن ذلك فان الوسائل التقنية الموجودة توفر بالفعل قدرة كافية للتحقق من حظر التجارب النووية •
ولذلك لا يسعني الا أن أتفق مع الممثل السابق لكندا لدى لجنة نزع السلاح ، السفير بيرسون ، الذي
قال في 1979 :

" ان انشاء نظام عالمي لتبادل المعلومات مختبر تماماً نستطيع جميعاً أن نسهم
فيه يمكن أن يكون أحد الاساليب الأكثر فعالية المتاحة للمجتمع الدولي لا نشاء نظام لحظر

سامل للتجارب • ومع ذلك لنكن واضحين في أن مشاكل التحقق هي مسألة تقدير ، وليس مسألة كمال تقني " • (CD/PV.4) .

وقد يكون من العسير ألا نوافق على الاستنتاج الوارد في ورقة العمل السويدية التي سبق الاستشهاد بها CCD/481 ، وهي أنه " من المستحيل إنشاء نظام للتحقق يضمن الكشف في الوقت المناسب عن أي انتهاك لمعاهدة في أي وقت " • وليس من شأن البحث عن نظام كهذا للتحقق " الكامل " إلا أن نرجئ بلا نهاية صياغة وعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • وبكامل الجدية ينبغي أن نواجه بدلا من ذلك السؤال التالي : أيهما أكثر خطرا _ التهديد المتسبب عن عدم وجود معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، أو المخاطرة المحدودة التي يفرضها عدم وجود نظام للتحقق تبلغ دقته ١٠٠ في المائة ؟ وفي ضوء الحالة الراهنة لعلم الأهرزازات ، لا يستطيع أي بلد أن يتوقع بصورة واقعية أن يخفي التجارب السرية ، ربما فيما عدا التجارب على الاسلحة ذات القوة الصغيرة وذات القيمة العسكرية المحدودة •

وهكذا فإن وفدي يشارك في الرأي الذي سبق أن أبداه في ١٩٧٢ الأمين العام للأمم المتحدة :

" وبينما اعترف بأنه ما زالت هناك خلافات في الرأي فيما يتعلق بفعالية الاساليب الاهتزازية لكشف وتحديد التجارب النووية الجوفية ، فإن الخبراء على أعلى المستويات يعتقدون بأنه من الممكن تحديد جميع التفجيرات التي من هذا النوع ، حتى الى مستوى بضعة كيلو أطنان • وحتى اذا أمكن اجراء بضع تجارب من هذا القبيل بطريقة سرية ، فإنه من غير المرجح أن تستطيع سلسلة من تلك التجارب أن تغفل من الكشف • فضلا عن ذلك فإنه قد يكون هناك تساؤل عما اذا كانت توجد أية أسباب استراتيجية هامة لاستمرار تلك التجارب ، أو الحقيقة عما اذا كانت هناك دلالة عسكرية كبيرة لتجارب بمثل هذا الحجم الصغير •

" وعندما يأخذ المرء في اعتباره الوسائل القائمة للتحقق عن طريق الأساليب الاهتزازية وغيرها من الأساليب ، والامكانيات التي توفرها الاجراءات الدولية للتحقق ، مثل الاستشارات ، والاستعلام ، وما أصبح يعرف " بالتحقق بالتحدى " أو " التفتيش بناء على دعوة " ، فإنه يكون من الصعب أن يفهم سبب استمرار التأخير في التوصل الى اتفاق بشأن حظر التجارب الجوفية •

" وفي ضوء كل هذه الاعتبارات ، فاني اشارك في النتيجة التي لامهرب منها ، وهي أن المخاطر المحتملة لاستمرار التجارب الجوفية للاسلحة النووية ترجح كثيرا المخاطر التي يمكن حدوثها نتيجة لانها تلك التجارب " •

ويشارك في وجهة النظر هذه على نطاق واسع خبراء في الولايات المتحدة • وقد جاء ما يلي في بيان صدر في ١٩٧٦ عن جمعية مراقبة التسلح :

" ان الجمع بين تحسين أنظمة الكشف الاهتزازية وقدرات التوابع على المراقبة قد حدا بكثيرين من خبراء مراقبة التسلح الى استنتاج أن الحظر الشامل للتجارب النووية يمكن التحقق منه بدرجة كافية في الوقت الراهن عن طريق الوسائل الوطنية • وهم يؤكدون أن

مسألة التحقق ليست ما اذا يمكن اكتشاف تجربة نووية صغيرة للغاية (بضعة كيلو أطنان) ، وإنما هي ما اذا خطر العجز عن اكتشاف تجارب صغيرة من هذا القبيل يمكن أن تكون له أية دلالة عسكرية • فضلا عن ذلك فان البلد الذي يتصور انتهاكا كهذا لحظر شامل للتجارب النووية يمكن أن يكون بحاجة أيضا الى دراسة ما اذا كانت تجربة سلاح له مثل هذه القوة الصغيرة يمكن أن تكون لها مزايا عسكرية تستحق المخاطرة بالاكشاف والغاء المعاهدة " •

وأخيرا وليس آخرا لنقتبس من بيان ألقاه في ١٩٧٢ مثل الولايات المتحدة السابق لدى لجنة مؤتمر نزع السلاح ولدى هذه اللجنة ، السفير أدرمان فيشر ، أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ :

" لقد توصلنا الى حل كثير من مشاكل التمييز بين الزلازل والتفجيرات ، ونحسن نستطيع تحديد التفجيرات حتى تلك التي لا تتجاوز قوتها بضعة كيلو أطنان • وبصرف النظر عن مقدار الابحاث التي نجريها فستكون هناك دائما بعض ظواهر ذات قوة منخفضة لا يمكن تحديدها • غير أن ذلك لا يعني أن الحظر الشامل للتجارب أمر غير مرغوب فيه •

" ولكن لنضع الأمور في منظورها الصحيح : فالتحقق من الحظر الشامل للتجارب لم يكن دائما الا جزءا من المشكلة • والسؤال الرئيسي الذي وجد في ١٩٥٨ ، والذي يوجد اليوم ، بعد مضي ١٤ عاما ، هو حقيقة كما يلي : هل نحن نريد فعلا الاستمرار في تجارب الاسلحة النووية ؟ •••

" واذا ما قررنا أنه من صالحنا حظر التجارب ، فاني أعتقد أن الافتقار الى قدرة دقيقة للتمييز بين الزلازل والتفجيرات ذات القوة الشديدة الانخفاض ، لن يقف حجر عثرة في طريق تحركنا نحو معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • فنحن لسنا في حاجة الى اقامة قطعة واحدة جديدة من المعدات ، او الى انتظار تنمية قدر متزايد من البيانات لتكون في وضع يسمح لنا بهدء المفاوضات •

" وينبغي لنا مواصلة البحث في وسائل التمييز الاهتزازي • ومن المرجح أن يسفر ذلك عن وسائل للتمييز يعتمد عليها بدرجة أكبر ، وأكثر كفاءة ، بل ربما كانت ذات دقة متزايدة ، ولكنه ليس الآن العقبة الحقيقية أمام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي آمل أن تقر هذه الادارة الآن بجديّة السعي الى ابرامها " •

وأعتقد أن هذه المسائل التي تناولها السفير فيشر في ١٩٧٢ لم تفقد - بعد عشر سنوات - أهميتها وموضوعيتها ، بل على النقيض من ذلك •

وبايجاز فاننا عند مناقشة مسائل التحقق المرتبطة بحظر شامل للتجارب النووية ، ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار بجديّة خبرة الماضي • فليس بوسعنا اغفال الافكار الأساسية التي تم تطويرها فعلا فيما يتعلق بالتحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية • كما أن الجهود الرامية الى بسد الامر كله من نفس بدايته - " من الصفر " - لن تفيد أي غرض عملي ، بل يمكن بدلا من ذلك أن تؤدي الى مناقشة جديدة طويلة الامد حول التحقق •

وقد كان وفدى عند انضمامه الى توافق الآراء حول الولاية المتواضعة - ولكن صرحاً -
المسندة الى الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية ، يرى أن هذه الولاية لا يمكن أن تكون
أى حل طويل الأجل • وينبغي لهذه اللجنة بالأحرى أن تقر عند نهاية هذه الدورة ، أو عند
بداية دورة ١٩٨٣ ، ولاية جديدة أكثر تطلعا الى الأمام وتوجها نحو العمل •
الرئيس : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية اللبنانية لبيانه
ولقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة الصباحية ، ومن ثم اقترح تعليق الجلسة
العامة الآن واستئنافها الساعة ١٥/٣ •
وإذا لم يكن هناك اعتراض ، فسنضي في عملنا طبقاً لذلك •

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥ ، واستؤنفت الساعة ١٥/٣ •

الرئيس : تستأنف الجلسة العامة الثالثة والثمانون بعد المائة •
أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر الموقر ، السيد طقار •
السيد طقار (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية ومترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،
اسمح لي قبل كل شيء بان أقدم لكم تهاني وفد الجزائر على الطريقة التي ترأستم بها عمل لجننتنا
وبان اخبركم كم كان وفدى سعيداً لرؤية منزل بلد أفريقي يوجه عملنا خلال شهر أغسطس هذا •
ونحب أيضاً ان نهنئ سلفكم ، السفير اوكاوا ، الذي ترأس بمهارته التي نعرفها جميعاً
عمل اللجنة في مرحلة حاسمة من مراحلها •
وأود أخيراً أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتنان السفير صلاح باي لجميع أولئك الذين
تمنوا له النجاح في وظيفته الجديدة •
ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي تعطى فيها الكلمة لوفدى في جلسة عامة ، أرجو
أن تسمحوا لي ، وفقاً للمادة ٣١ من نظامنا الداخلي ، أن أشير الى مسائل مختلفة ماثرة قلق خاص
لنا •

لقد كان من الامور ذات الدلالة الكبيرة أنه في نفس اللحظة التي كانت الجمعية العامة ، مجتمعة
في دورة استثنائية ، تناقش فيها مشاكل نزع السلاح والأمن ، كان " الكيان الصهيوني " ، يشجعه
تواطؤ من جميع الأنواع ، يشن عدواناً جديداً وبربرياً ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني بههدف
معلن بوضوح هو تصفية الشعب الفلسطيني • ان هذا العدوان ، الذي يرقى الى مرتبة الإبادة ،
يذكرنا مرة أخرى ، دونما ضرورة لذلك ، بمدى عمق مساعيها من اجل السلم والأمن عن طريق نزع
السلاح العام والشامل مادامت العلاقات الدولية تقوم على ممارسة القوة والسيادة •
لقد انتهت بالفشل أعمال الدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ،
كما أكدت ذلك وفود كثيرة • ومع ذلك ليست هنا حاجة الى أن نبحث بعيداً عن أسباب هذه النكسة •
وعلى الرغم من ذلك فقد أكدت تلك الدورة الحقيقة الأولية ، وهي أن افتقاد الإرادة السياسية لدى
دول معينة هو العقبة الرئيسية أمام أى تقدم جوهري في مجال نزع السلاح • والحقيقة أن التدهور

المستمر في المعايخ الدولي لا يفضي الى نجاح تجمعات من هذا القبيل ، كما أكدت على نحو صائب وفود كثيرة تجتمع حول هذه العائدة • غير أنه ينبغي الاعتراف بأن سبب هذا التدهور ومصدر بقاءه إنما هما نظام يقوم على مبادئ السيادة والاستغلال • ولكن السبب الجذري للفشل هو بلا ريب موقف دول معينة لا تتصور مشاكل الأمن أو تفهمها إلا من زاوية علاقات القوى وتوازن القوة ، وهو نهج يفضي حتما الى محاولة لكسب السيادة من خلال سباق تسلح محوم • وهذه العقبة ، أي افتقار الرغبة السياسية ، هي التي تمنع لجنة نزع السلاح من إجراء مفاوضات حقيقية حول المسائل ذات الأهمية الحيوية المعروضة عليها • ونتيجة لذلك فإن مجمل عملية التفاوض المتعددة الأطراف حول نزع السلاح قد وصل الى طريق مسدود •

وتتفاقم خيبة الأمل التي نشعر بها عن حق بسبب فشل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، عندما نتذكر الجهود التي بذلتها بلدان عدم الانحياز ، والبرونزة التي أبدتها طوال تلك الدورة • وقد كان لدينا مبرر للأمل في أنه استجابة لموقف كهذا ينبغي للدول التي تسد الطريق أمام الوصول الى توافق في الآراء أن تبذل جهدا للمساعدة في التوصل الى حل وسط • ومن سوء الحظ أن الأمر لم يكن كذلك •

غير أن هذا الاحباط لا ينبغي أن يصيبنا بالفشل ، بل على النقيض من ذلك يجب علينا مضاعفة جهودنا لحرار نتائج محددة بشأن المسائل المطروحة علينا • وتلك هي الطريقة الوحيدة لاستعادة قدر معين من الثقة في الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف ، وبخاصة في لجنة نزع السلاح التي أصبحت مسؤوليتها نتيحة لذلك أكثر أهمية •

وبينما فشلت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية في هدفها الأساسي ، وهو اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح ، فقد كان لها على الأقل فضل أنها أعادت بوضوح تأكيد صواب الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ ، والتزام الدول باحترام الأولويات التي تقررت في برنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح • وينبغي للجنة نزع السلاح ، انطلاقا من قوة عادة التأكيد هذه ، مواصلة العمل على أساس تلك الأهداف والأولويات •

وبعد أن قدمت هذه الملاحظات القليلة ذات الطبيعة العامة ، أحب الآن أن أتناول فيسلي ايجاز بعض البنود المدرجة في جدول أعمالنا لهذه الدورة الصيفية •

وقد شارك وفدي في وجهات نظر تلك الوفود التي اقترحت توقف ثلاثة أفرقة عاملة مخصصة ، وذلك في فترة هذه الدورة الصيفية القصيرة •

فماذا يمكن مع ذلك أن نتوقعه من استئناف المفاوضات حول برنامج شامل لنزع السلاح بعد بضعة أسابيع من الدورة الاستثنائية الخاصة ؟ والحقيقة ان فترة للتأمل تبدو بالنسبة لنا ضرورية تماما قبل أن يستأنف الفريق العامل المعني بهذا الموضوع أنشطته • فضلا عن ذلك فإن هذه الفترة ستعطي السفير غارسيا روبلز الفرصة لعقد مشاورات حول طرق وأساليب استئناف المفاوضات على أسس أكثر صوابا ، حتى يمكن أن تكون لجنة نزع السلاح في موقف يسمح لها بتقديم مشروع برنامج لنزع السلاح العام والشامل للجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، وفقا للمقرر الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الخاصة • ومع ذلك فنحن على اقتناع حازم بأنه لكي تكون لبرنامج كهذا أية قيمة حقيقية فإنه ينبغي أن يشمل تدابير نوعية ومحددة لنزع السلاح ، وأن يعتمد ترتيبا للأولويات وفقا

للفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية ، وأن يضع على الأقل جدولا زمنيا مؤقتا لتطبيق التدابير المقسرة ، وأخيرا أن يتضمن التزاما موثوقا فيه من جانب جميع الدول بتنفيذ كل عناصر البرنامج .

وقد وصل الفريق العامل المخصص للأسلحة الإشعاعية الى طريق مسدودة بسبب الخلافات الأساسية في الآراء حول مسائل هامة مثل نطاق الحظر ، وتعريف الاسلحة الإشعاعية ، واجراءات التحقق من الامتثال للمعاهدة ، والاستعمالات السلمية ، وأخيرا حظر الهجمات على المنشآت النووية . وفي ضوء هذا الاختلاف في وجهات النظر كان من غير المرغوب فيه بالنسبة للفريق العامل المخصص أن يجتمع بانتظام خلال هذه الدورة . وهنا مرة أخرى نأمل أن تحقق المشاورات التي يجريها السفير فيختر توافقا بين هذه المواقف يكفي للسماح للفريق بالخروج من مأزقه .

أما بالنسبة للفريق العامل المخصص للضمانات الأمنية ، فنحن نرى أن الحل الرئيسي للمشكلة انما يوجد في أيدي الدول الحائزة للأسلحة النووية ، لأن تعبير موقفها هو وحده الذي يمكن أن يعطي مغزى لعملنا في هذا الفريق . ولذلك لا يسعنا سوى الاعراب عن سرورنا للاعلان الرسمي من جانب الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية الثانية بأنه لن يكون البادئ باستخدام الاسلحة النووية . وبما أن تعهد الصين بهذا المعنى معروف ، فاننا نأمل أن تعيد الدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية النظر في مواقفها ، وأن تتعهد في آخر الامر بأن تقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية جميع التأكيدات اللازمة بعدم استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . وقد أحطنا علما أيضا بالتخير في موقف فرنسا الذي يبدو أنه تضمنه البيان الصادر عن وزير الخارجية الفرنسي في الدورة الاستثنائية الثانية .

وأود الآن أن أقدم بعض التعليقات الموجزة على المسائل التي نعالجها في هذه الدورة . ويسعد وفدى كثيرا بطبيعة الحال انشاء فريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية ، وهو حدث كنا ننتظره منذ وقت طويل . كما أن اختيار السفير ليد غارد كرئيس لذلك الفريق العامل يعتبر مدعاة أخرى للارتياح . فتعيينه يرقى في الحقيقة الى مرتبة تقدير عال لبلده ، السويد ، التي كافحت دائما من أجل وقف التجارب النووية، ولكنه تقدير عال أيضا للسجايا الاستثنائية التي أبدتها السفير ليد غارد كلما طلب اليه أن يقوم بتوجيه فريق عامل .

وكما نعلم جميعا فان الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية له ولاية محدودة ، نتيجة لتنازلات تمت أساسا من جانب مجموعة الـ ٢١ ، التي رأت أن انشاء الفريق بولاية من هذا القبيل انما هو خطوة أولى نحو التفاوض الحقيقي حول معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية ، وفقا للفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية . غير أننا على يقين من أن مسألة التحقق لا يمكن معالجتها فسي شيء مجرد ، وان الاتفاق المسبق بشأن مجال تطبيق المعاهدة المقبلة وطبيعتها هو أمر ضروري حتى وان يكن فقط كفرضية للعمل . فضلا عن ذلك فان أية محاولة لعزل مسائل التحقق يمكن أن تجرنا الى مناقشات تقنية أو مجادلات أكاديمية بحتة . وكنا نرجو أن يستخدم الفريق الاجتماعات المخصصة له خلال هذه الدورة في ارساء الأساس لحل لمسائل التحقق بحيث يمكن أن يكون قادرا حقا على بدء المفاوضات حول معاهدة لحظر التجارب النووية عند بداية العام القادم غير أنه يبدو لسوء الحظر أن الحال ليست كذلك . ونحن من جانبنا على استعداد للموافقة على أي نظام للتحقق شريطة أن يكون عالميا وغير قائم على التمييز ، ويسمح لجميع الدول بالوصول الى جميع البيانات .

وقد أحبط الوفد الجزائري علما بمقرر د ولتين غير حائزتين للأسلحة النووية بعدم المشاركة في الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية • ونحن نأمل على الرغم من ذلك في أن تسهم هاتان الدولتان في عمل الفريق بوسائل أخرى ، لاسيما من خلال وساطة رئيس الفريق العامل •

وما زالت لجنة نزع السلاح ، كما كانت في الماضي ، ممنوعة من مناقشة المسألة ذات الأولوية الرئيسية المتعلقة بوقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي • ومرة أخرى لقد رفضت جميع الاقتراحات التي قدمت في إطار هذا البند من جدول أعمالنا ، وذلك بسبب الافتقار إلى توافق الآراء • ألا يشكل ذلك إنكارا لحق جميع الدول في الاشتراك في المفاوضات التي تؤثر مباشرة في مصالحها الامنية الحيوية ، وهو ما يعد صحيحا بالتأكيد بالنسبة لمسائل نزع السلاح النووي ؟

ونحن نعترف بطبيعة الحال بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لديها مسؤولية خاصة في تلك المفاوضات • ولكن هذه المسؤولية تكف عن أن تكون مسؤولية قصرية بمجرد أن تصبح المسائل المعروضة للمناقشة ذات تأثير على أمن جميع الدول •

ان بدء مفاوضات مقيدة ، مهما تكن أهميتها ، لا يمكن أن يستخدم كحجة لتبرير عرقلة عملية التفاوض المتعددة الاطراف • وما زال وفدى مقتنعا بالحاجة إلى انشاء فريق عامل مخصص لتنفيذ الفقرة ٥ • من الوثيقة الختامية ، ولتحديد المسائل الاساسية التي ينبغي معالجتها في المفاوضات المتعددة الاطراف حول نزع السلاح النووي • ونحن نؤيد الاقتراح الهندي بأن ينشأ في إطار هذا البند فريق عامل للتفاوض ، كمرحلة أولى في عملية التفاوض حول وقف سباق التسلح النووي ، حول التدابير العملية لمنع الحرب النووية • وانه لأكثر الحاحا اليوم من أى وقت مضى اعتماد تدابير فعالة لتقليل خطر الحرب النووية •

وثمة بند آخر في جدول أعمالنا يلي مباشرة في الأهمية بند الاسلحة النووية ، هو مسألة الاسلحة الكيميائية • فالعروضات حول هذا الموضوع وأعدة للخاتمة بقياس التقدم الذى أحرز - انه بطي ، هذا صحيح ، ولكنه جوهرى - وكثافة عمل الفريق العامل المخصص تحت توجيه السفير سويكا ، وقد شرع الفريق في الحقيقة في المرحلة الحرجة والجوهرية ، وهي مرحلة الوصول إلى حل وسط بشأن المسائل التي ما زالت تثار خلاف •

والمهام الرئيسية المتبقية أمام الفريق العامل هي ايجاد توازن مقبول لجميع الاطراف بين الوسائل الوطنية للتحقق والنظام الدولي للتحقق ، ومحاولة التوفيق بين مواقف الوفود حول بند حظر استخدام الاسلحة الكيميائية • وعلى الجانب الآخر يبدو أن الفريق العامل يقترب من الوصول إلى حل وسط يلبي - دون اخلال ببروتوكول عام ١٩٢٥ - اشتراطات الوفود التي تقضي بادخال حكم من هذا القبيل • ويعني حل هاتين المسألتين الهامتين أن تقدما ملموساً قد تحقق في اتجاه عقد اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية •

ان مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هي البند المعروض للمناقشة في جلستنا اليوم • وليس هناك من لا يدرك أهمية هذا الموضوع في ضوء التهديد بعد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، وهو التهديد الذى يتزايد يوما بعد آخر • ذلك ان استخدام تكنولوجيا الفضاء في الأغراض العسكرية يزيد بدرجة كبيرة مخاطر أن يصبح الفضاء الخارجي ساحة للمنافسات ، وأن يشكل تهديدا للسلم والامن وللإستخدام السلمى للفضاء الخارجى •

وعد النظر في هذه المسألة ، التي لا يمكن لأحد أن ينكر أهميتها وتعقيدها ، فإنه يجب اعتماد نهج عالمي يغطي جميع أنواع الأسلحة وجميع الأنشطة المرتبطة بتطوير وإنتاج وتخزين جميع أنواع الأسلحة وتوزيعها ، واستخدامها في الفضاء الخارجي • فضلا عن ذلك فإن جميع المفاوضات حول هذه المسألة ينبغي أن تشمل النظر في تدابير لتشجيع التعاون الدولي في مسألة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية •

وهكذا يكون الوقت قد حان لبدء مفاوضات من أجل اعتماد تدابير فعالة لمنع مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي • ومن أجل هذه الغاية يؤيد وفدى الاقتراح الخاص بإنشاء فريق عامل مخصص معني بهذه المسألة ، دون اخلاص بمراعاة ترتيب اولوية المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة •

وأحب قبل أن أختتم بياني أن أقول بضع كلمات عن أساليب عمل اللجنة • ان وفدى ما زال يعتقد أن صيغة الأفرقة العاملة المخصصة هي أفضل نهج للنظر في البنود المعروضة علينا • وعلى أساس هذا الاقتناع يؤيد وفدى من حيث المبدأ أى اقتراح بإنشاء فريق عامل مخصص يمكن أن يساعدنا في المضي قدما على طريق نزع السلاح ، مع ابداء المراعاة الواجبة لترتيب الاولويات الموضح في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ونتيجة لذلك يعلن الوفد الجزائري أسفه الشديد لسوء استخدام مبدأ توافق الآراء لعرقلة إنشاء أفرقة عاملة مخصصة معنية بمسائل ملحة مثل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي •

الرئيس : أشكر مندوب الجزائر لبيانه ، وللكتلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة •
والآن أعطي الكلمة للممثل الموقر لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

السيد تيبريايف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية و مترجمة عن الانكليزية) : يود وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن يقدم بضع تعليقات موجزة على تقرير سير العمل في الفريق المخصص للخبراء العلميين المعني بالطواهر الاهتزازية الذى عرض على اللجنة للنظر فيه •

ليس لدى الوفد السوفياتي اعتراض على التقرير ، ويوافق على أن تحيط اللجنة به علما •
وأحب أن أنتهز هذه الفرصة لا عرب عن امتناننا للرئيس الموقر للفريق ، دكتور اريكسون ، وذلك للتوضيحات الغفيدة للغاية التي قدمها فيما يتعلق بتقرير الفريق وعند الاجابة على أسئلة الممثلين الموقرين •

ويعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة على عمل فريق خبراء الاهتزازات • ويشكل التقريران اللذان قدمهما الفريق في الوثيقتين CCD/558 لعام ١٩٧٨ و CD/43 لعام ١٩٧٩ أساسا طبييا لصياغة نظام دولي لتبادل البيانات الاهتزازية فيما يتعلق بمعاهدة بشأن الحظر العام والشامل لتجارب الأسلحة النووية ، وهي المعاهدة التي تعد صياغتها احدى المهام ذات الأولوية التي تواجهنا •
لجنتنا •

ان النظام الدولي للتبادل الذى اقترحه الفريق ، بما في ذلك شبكة تضم قرابة ٥٠ محطة وقناة الاتصال ومركزا دوليا ، يتم تصميمه بحيث يزود الدول الأطراف في المعاهدة المقبلة بمعلومات من شأنها أن تزيد بدرجة جوهرية من جدارة التحقق من عدم اجراء تجارب على الأسلحة النووية •

ومن الهام للغاية أن يكون من اليسير على جميع الدول الأطراف في المعاهدة المقبلة الوصول الى نظام دولي من هذا القبيل ، وأن يكون لكل دولة طرف فيها الحق ليس فقط في الحصول على البيانات من المحطات الاهتزازية التي تحددها لأغراض التبادل الدولي ، ولكن أيضاً في الحصول على البيانات الاهتزازية التي يتم توفيرها من خلال التبادل الدولي . ولذلك أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تمتلك شبكة اهتزازية هزيلة ، أو لا تملك أى مرافق اهتزازية على الاطلاق .

وقد اتفق في الفريق على أنه لأغراض التحقق الوطني يكفي تماماً وجود نظام للبارامترات من المستوى ١ ، وهو نظام يخفض الى أدنى حد عدد الظواهر الاهتزازية التي تبقى دون تحديد بعد عملية التحديد في المراكز الوطنية . وقد وضع فريق الخبراء الاهتزازيين نظاماً كهذا للبارامترات يعتبر مناسباً لتحديد أحداثيات مراكز الزلازل السطحية ، والوقت الأصلي للأحداث وعقها ومقدارها . ومن المتصور أنه كلما كان استخدام البارامترات من المستوى ١ غير كاف لازالة الشكوك حول طبيعة الظواهر ، فانه توضع بيانات المستوى ٢ من أجل تحليل أكثر دقة ، بناءً على طلب أى طرف في المعاهدة .

وهكذا فاننا نعتزف ، شأن كثير من الوفود الأخرى ، بملامة استخدام بيانات المستوى ٢ فهي في الحقيقة مفيدة ، ولكن لن تكون هناك حاجة اليها في الممارسة الا في عدد صغير من الحالات ، والا في حجم يكفي للسماح بتحديد طبيعة ظاهرة معينة .

وتعتبر الولاية العملية للفريق ، كما لاحظ دكتور أريكسون ، غير محدودة . وربما كان ذلك أيضاً هو عيبها ، لأنه بعث هذه الولاية يمكن لأية دولة - دون قيد - أن تعرض نتيجة تحقيقاتها الوطنية للمناقشة . وعلى الرغم من ذلك فانه ينبغي للخبراء الاهتزازيين استكمال عملهم عند مرحلة ما ، وأن يوحزوا نتائجهم على أساس المبدأ المتفق عليه لتصميم النظام كوسيلة لتيسير التحقق الوطني . وقد لاحظ ممثل الهند عن حق أن الفريق العلمي لا ينبغي أن يعرض الى أقصى مدى حيث يصبح الأفضل عدواً للجيد . ونحن نشاركه في هذا الرأي تماماً .

ان الاقتراحات التي قدمها مؤخراً خبراء معينون والخاصة بزيادة الدور بالنسبة لبيانات المستوى ٢ (فيما يتعلق بحجم تلك البيانات المنقولة ودرجة التجهيز) تمثل تقديراتهم الوطنية التي تعتبر امتيازهم الخاص . ونحن لا نحاول فرض وجهات نظرنا في هذا الشأن على أحد ، ولكننا لا نرى في الوقت نفسه أية ضرورة تقنية للتخلي عن مبدأ تم الاتفاق عليه لتصميم النظام . وبوجود بالفعل في عالم اليوم أساس تكنولوجي سليم يتكون من الوسائل المتوافرة لدى دول كثيرة لاستلام المعلومات الاهتزازية وتبادلها . فضلاً عن ذلك فان توصيات الفريق في هذا الصدد توفر أساساً سليماً لإنشاء نظام واقعي لتبادل البيانات الاهتزازية .

ونحن نؤيد بطبيعة الحال المزيد من التقدم التكنولوجي ، ولكن تلك عملية لا نهاية لها ، ولذلك فانه لا ينبغي ارجاء اعتماد التوصيات التي يقدمها فريق الخبراء في المرحلة الراهنة من عمله . وفيما يتعلق بمواصلة تحسين النظام ، فقد كان ذلك من مهام لجنة الخبراء التي اقترحتها المشتركة في المفاوضات الثلاثية الأطراف في الوثيقة CD/130 . وكان يتعين على الأطراف في المعاهدة المقبلة تبادل المعلومات التقنية في تلك اللجنة ، والتعاون في تشجيع فعالية التبادل الدولي في مجموعته .

قال دكتور أريكسون ، في رده على الأسئلة الخاصة بعمل فريق الخبراء ، ان سرعة أنشطة الفريق قد تباطأت بعض الشيء • ولا يسع المرء الا الموافقة على هذا القول • فقد كان عمل الفريق في ذروة نجاحه عندما كانت المفاوضات حول المعاهدة تعضي قدما • كما أن افتقار الارادة السياسية من جانب بلدان معينة لصالح عقد معاهدة ، ولصالح استمرار المفاوضات ، كان له بطبيعة الحال أثر مباشر على نجاح المساعي فيما يتعلق بالجوانب الأخرى لهذه المشكلة ، بما في ذلك الجوانب العملية البحتة ، فعمل الفريق العلمي لا يحدث في فراغ • ومن المحتمل أن يعانني المزيد من المتاعب في المستقبل من آثار المقررات السياسية التي تتخذها بعض الحكومات • ولهذا السبب على وجه التحديد يكون من الضروري اعتماد نهج انتقادي أيضا لاتجاه بلدان معينة الى الانهماك في تحسين لا نهاية له للنظام ، في نفس الوقت الذي ترفض فيه ماتمت الموافقة عليه مؤخرا ويتطلب الاستكمال المباشر في شكل التقرير العادي الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص ، بل ما هو أكثر أهمية أن يوضح في الممارسة من خلال صياغة وعقد معاهدة بشأن نزع السلاح العام والشامل لتجارب الأسلحة النووية •

وفي الختام نحب أن نؤيد اقتراح ممثل اليابان الموقر بارسال خطاب الى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية يرجى فيه السماح لفريق الخبراء العلميين المخصص بمواصلة استخدام النظام العالمي للمواصلات السلوكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية على أساس عادي لنقل البيانات الاهتزازية لأغراض كشف وتحديد الظواهر الاهتزازية •

وأخيرا وليس آخرا أود ياسيدي الرئيس ، باسم الوفد السوفياتي ، أن أعرب عن امتناننا لكم للطريقة الحاذقة والموافقة التي أدركتم بها جلسات لجنتنا خلال شهر آب/ أغسطس ، وأن أرجو لكم النجاح في وظائفكم المقبلة •

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لبيانه ، ولل كلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة • والآن أعطي الكلمة لممثل الصين الموقر ، السيد يو منجيا •

السيد يو منجيا (الصين) (الكلمة بالصينية و مترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أحب اليوم أن أبدى بعض الملاحظات التمهيدية بشأن مسألة منع سباق التسلح فسي الفضاء الخارجي •

ان التطور السريع في علوم وتكنولوجيا الفضاء زادت كثيرا من قدرة الانسان على غزو الكون والاستفادة من امكانياته • وفي الوقت الحاضر يجري تطبيق علوم وتكنولوجيا الفضاء بالتدرج وبفعالية على أنشطة الانسان الانتاجية ، وعلى مختلف جوانب حياته ، وذلك تشكل عنصرا هاما في التعجيل بالتطور الاقتصادي للأمم ، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب ، وتعزيز التقدم الاجتماعي •

ولكن تطور علوم تكنولوجيا الفضاء الخارجي قد أثار أيضا مسائل هي مبعث قلق ومخاوف لنا • فقد أصبح واضحا الاتجاه الى بدء سباق التسلح في الفضاء الخارجي بين الدولتين العظميين ، اذ تؤمن هاتان الدولتان بالفهم القائل بأن " من يسيطر على الكون يمكنه أن يسيطر على الأرض " • وقد انخست في بحث علمي نشط في الفضاء الخارجي وفي الاستفادة منه ، وفي تطوير أسلحة للفضاء الخارجي • وقد بدأ الاتحاد السوفياتي في تطوير أسلحته المضادة للتوابع منذ أكثر من عشر سنوات ، وأجرى حتى الآن عشرات من التجارب • وتفيد التقارير أن الولايات المتحدة تتخذ بدورها تدابير فعالة لتكثيف أنشطتها في مجال البحث واقامة أسلحة مضادة للتوابع في الفضاء

الخارجي • وثمة علامات مختلفة تشير الى حقيقة أن تطوير أسلحة الفضاء الخارجي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العالمية لا تحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة • كما أن هاتين الدولتين تتنافسان فيما بينهما لمد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وبذلك تزيدان من خطر الحرب • وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي الذي عقد مؤخراً في فيينا ، حثت بلدان متعددة الدولتين العظميين على أن توقفا على الفور أنشطتهما المؤدية الى سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وأعربت عن الأمل في أن تعتمد لجنة نزع السلاح تدابير فعالة من أجل هذه الغاية بأسرع ما يمكن •

وكانت الصين منذ وقت طويل تعتقد بأن الفضاء الخارجي هو البيئة المشتركة للبشرية ، وأن تكنولوجيا الفضاء تمثل إنجازاً كبيراً في تطور العلم والتكنولوجيا • وينبغي لجميع البلدان أن تستكشف الفضاء الخارجي وأن تستفيد منه في الأغراض السلمية ، وأن تمتنع عن تحويله الى ساحة جديدة لسباق التسلح • ونحن نتفق مع آراء غالبية الدول الأعضاء القائلة بأن لجنة نزع السلاح ينبغي أن تنشئ فريقاً عاملاً بأسرع ما يمكن بغرض اعتماد جميع التدابير العملية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وكما هو معروف للجميع ، فإنه توجد فجوة هائلة بين الدول في علوم وتكنولوجيا الفضاء ، لا سيما فيما يتعلق بتطبيقاتها العسكرية ، وأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لديهما وحدهما الشروط اللازمة لذلك • ولذا فإنهما يتحملان مسؤوليات لا مهرب منها فيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وفيما يتعلق بولاية الفريق العامل المقترح ، فنحن نرى أنه ينبغي أن يكون مخولاً النظر والتفاوض في مسألة الحظر الشامل لأسلحة الفضاء الخارجي • وينبغي للصك القانوني المقبل بشأن حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي أن يكون صكاً شاملاً ، إذ ينبغي أن يحظر جميع أسلحة الفضاء الخارجي ، بما في ذلك الأسلحة المضادة للتوابع ، كما لا ينبغي أن يحظر فقط إقامة أسلحة في الفضاء الخارجي ، بل أن يحظر أيضاً احراق تجارب عليها ، ونتاج واستخدام أي نوع من أسلحة الفضاء الخارجي ، لأن مجرد حظر إقامة الأسلحة في الفضاء الخارجي يترك مجالاً لتجربة واستخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي ، ونتيجة لذلك لا يتحقق المنع الشامل لسباق التسلح في الفضاء الخارجي • وقد اقترحت بعض الدول أن تبدأ المناقشة بمسألة حظر الأسلحة المضادة للتوابع • وكخطوة عملية فإن هذا الاقتراح يبدو أنه يستحق ما الدراسة والفحص •

الرئيس : أشكر ممثل الصين لبيانه • وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك الموقر ، سعادة السفير غارسيا روبيليس •

السيد غارسيا روبيليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية مترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، بغية تفادي تكرار لا ضرورة له ، فسأنتظر حتى جلستنا التالية ، حيث ساضطلع برئاسة اللجنة ، لأعرب عن تقديري وفدي للطريقة التي أدركتم بها مناقشاتنا خلال شهر آب / أغسطس • وأعلن أسفي لأني لم أكن موجوداً في الجلسة الثانية والثمانين بعد المائة ، يوم الخميس الماضي ، عندما أشار ممثل الولايات المتحدة الموقر في شي من الافاضة الى البيان الذي ألقيته يوم الثلاثاء ٢٤ آب / أغسطس • فقد كنت غائبا لأني كنت في مهمة لحضور مؤتمر البونغواش الثاني والثلاثين الذي عقد في وارسو، احتفالاً بالذكرى الخامسة والعشرين لتلك المؤسسة التي أتمتع بشرف عضويتها •

وعلى الرغم من أنه لم يكن باستطاعتي أن استمع الى السفير فيلدز شخصيا ، فقد قرأت في ذلك الحين البيان الذي ألقاه هنا بأعظم الأهتمام ، وسأجيب عليه الآن بالايجاز الذي يستحقه .
وأمل أن يسامحني زميلنا الموقر لعدم النسخ على منواله في تقديم تفسيرات لا مسوع لها لدوافع بياناتنا . وأحب أن أقول اني أشارك الرأي الذي أعرب عنه في العبارات التالية ، وذلك الى درجة تكاد تجعل منه رأيي الخاص :

" ان اللغة الطنانة التي ترمي الى اخفاء المسائل الحقيقية التي تواجهنا ، بدلا من القاء الضوء عليها ، لا تخدم أى غرض مفيد " .

ولذلك فسأكتفي بالاشارة الى أن المسألة الحقيقية التي عالجتها بشيء من التفصيل فسي البيانات الثلاثة التي ألقيتها ، غير ذلك البيان ، خلال شهر آب / أغسطس ، هي مسألة ضرورة الامتثال للاتفاقات الدولية ، لأن " الاتفاقات لا تعزز السلم حقا الا اذا كانت موضع الاحترام " ، وذلك كما جاء في ١٧ حزيران / يونيه ، خلال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، عند أعلى مستوى سياسي للبلد الذي يمثله السفير فيلدز .

وقد ناقشت هذه المشكلة الأساسية فيما يتعلق بمسألتين ، أولاها مسألة حظر التجارب النووية - البند الأول في جدول أعمالنا - التي أشرت اليها في بياني اللذين ألقيتها في الجلستين الخامسة والسبعين بعد المائة ، في ٣ آب / أغسطس ، والحادية والثمانين ، في ٢٤ آب / أغسطس ، وثانيتها مسألة " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " - البند ٢ من جدول أعمالنا - التي كرست لها بياني في ١٩ آب / أغسطس ، في الجلسة الثمانين بعد المائة للجنة . وليس لدى شيء أضيفه الى ما قلته في هذه البيانات الثلاثة ، ولي ثقة كاملة في التقدير السليم لاجراء اللجنة ، وللنتائج التي يمكن أن يتوصلوا اليها عن طريق مجرد المقارنة بين مضمون تلك البيانات الثلاثة ومضمون البيان الذي أشير اليه .

وخلال صلتى الطويلة بأجهزة التشاور والتفاوض المعنية بنزع السلاح ، كانت هناك مناسبات عديدة الى حد ما اختلفت فيها مع آراء الدولتين العظميين النوويين . فعند ١٩٦٩ ، على سبيل المثال ، خاض وفدى نضالا لمدة تسع سنوات ضد الاحتفاظ بما يسمى " المؤسسة التي غا عليها الزمن " ، مؤسسة اقتسام الرئاسة بين الدولتين العظميين . وقد توجت هذه الجهود في ١٩٧٨ بادخال النظام الديمقراطي برئاسة هذه اللجنة بالتناوب . كما قضيت أيضا قرابة عشر سنوات أصرح علانية ، سواء في نيويورك أو في جنيف ، بأن الاتحاد السوفياتي ينبغي أن يوقع ويصادق على البروتوكول الاضافي الثاني لمعاهدة تيلاتيلوكو ، وهو ما فعله في نهاية الأمر في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالي . وأغامر بالأمل في أن الخلاقات في الرأي التي توجد الآن لسوء الحظ بين الوفد المكسيكي ووفد الدولة العظمى الأخرى يمكن ، في مستقبل ليس ببعيد جدا ، أن تحل بالطريقة التي ترغب فيها ، كما يتضح بجلاء في المحاضر الحرفية لهذه اللجنة وللجنة الأولى للجمعية العامة ، جميع شعوب الأرض ، وجميع الدول الأعضاء تقريبا في الأمم المتحدة وفي اللجنة ، وهي صياغة وسريان معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية ، تترجم الى واقع الهدف المحدد ، منذ قرابة عشرين عاما ، في ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، والذي تأكد مرة أخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ - وكلا الصكين سار بالنسبة للولايات المتحدة ، ألا وهو هدف " وقف جميع التجارب الجوفية للأسلحة النووية الى الأبد " .

السيد ايكافا كيبا (زائير) (الكلمة بالفرنسية ومترجمة عن الانكليزية) : اسمح لي
ياسيدى الرئيس ، بصفتي قائما بالأعمال بالنيابة ، أن أقدم لكم تهاني وفدى الحارة بتولي رئاسة
لجنتنا لشهر آب / أغسطس •

ونود أيضا أن نقدم تهانينا وشكرنا لسلفكم البارز السفير أوكاوا من اليابان ، لدينا ميثاقه
وجهوده الدؤوبة التي بذلها لضمان نجاح عملنا خلال الفترة التي شغل فيها الرئاسة •

وأحب أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي نرحب بيننا بالسفير داتكو من رومانيا والسفير
كانوك من بيرو ، ولكي أشرك في كل مشاعر الأسف والوداع التي تم الاعراب عنها فور اعلان نبأ رحيل
الممثلين الموقرين للهند والجزائر وبيرو وبوغوسلافيا ، الذين أستدعتهم بلدانهم لشغل وظائف
هامة في أماكن أخرى • ويتمنى لهم وفدى كل نجاح في الاضطلاع بمهامهم الجديدة •

ان دورتنا تجيء مباشرة بعد انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم
المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التي قال لنا المشتركون فيها المرة تطوا الأخرى ، هنا في هذه
اللجنة ، أنها لم تحقق النتائج المتوقعة بسبب افتقاد الارادة السياسية من جانب الدول الحائزة
للأسلحة النووية ، وسبب التوترات الدولية التي تفاقمت نتيجة لغزو لبنان ، والتدخل الأجنبي في
أفغانستان ، والمنافسة في الردع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية • فهل لنا أن نقنع بهذا
الفشل في وقت تتميز فيه العلاقات الدولية بالتهيأر الانفراج ، وصراعات الهيمنة بين الدول الكبرى
وسباق التسلح ؟

ان وفدى شديد الاقتناع بأن لجنتنا ، وهي الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد ،
ينبغي لها بصورة مطلقة أن تتغلب على جميع العقبات ، وأن تضي قدما نحو بلوغ الهدف السدى
حددته لها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهو بدء المفاوضات بهدف تحقيق نزع السلاح العام
والشامل في اطار رقابة دولية فعالة ، كما أنه " الهدف النهائي " لجميع الجهود التي تبذل في
مجال نزع السلاح •

وقبل شرح وجهة نظر وفدى فيما يتعلق ببعض البنود في جدول أعمالنا ، أحب أن أقتبس
بضخ فقرات من نص ورد في الوثيقة A/S-12/AC.1/L.5/Add.1 للدورة المخصصة للدورة الاستثنائية
الثانية عشرة التي أعدها رئيس الفريق العامل الأول في نيويورك ، والتي تعكس تماما نواحي قلقنا
في مجال نزع السلاح •

وفيما يلي نص هذه الفقرات :

" ويتعارض سباق التسلح ، لاسيما في جانبه النووي ، مع الجهود التي تبذل
لزيادة التخفيف من حدة التوتر الدولي • ولأقامة علاقات دولية على أساس التعايش السلمي
والثقة بين جميع الدول ، ولايجاد تعاون وتغاهم دوليين واسعي النطاق • وبحول سباق
التسلح دون تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ويتنافى مع مبادئه ، وخاصة مبادئ احترام
السيادة ، والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال
السياسي لأى دولة ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم التدخل بأى شكل فسي
الشؤون الداخلية للدول • ومن جهة أخرى ، فإن التقدم على صعيد الانفراج والتقدم
على صعيد نزع السلاح أمران يكمل كل منهما الآخر ويعزز •

" والنفقات العسكرية تصل الي مستويات مطردة الارتفاع ، ويمكن أن تعزى أعلى نسبة مئوية منها الى الدول الحائزة للأسلحة النووية ومعظم حلفائها ، ويواكب ذلك توسع المزيد من التوسع فيها وخطر اضطراب زيادة نفقات البلدان الأخرى . وتشكل مؤسسات البلايين من الدولارات التي تتفق سنويا على صنع وتحسين الأسلحة تناقضا كئيبا وملفتا للنظر مع العوز والفقير اللذين يعيش في ظلها ثلثا سكان العالم . ومما يزيد من خطورة هذا التبديد الهائل للموارد أنه لا يحول الى أغراض عسكرية موارد مادية فقط وانما أيضا موارد تقنية وبشرية تص الحاجة اليها للتنمية في جميع البلدان ، ولا سيما في البلدان النامية .

" ولا يمكن أن يقوم سلم وأمن دوليان دائمان على تكديس الاحلاف العسكرية للأسلحة ، ولا تمكن المحافظة عليهما اعتمادا على توازن مزعزع لقوة الردع أو باعتراف نظريات التفوق الاستراتيجي . فالسلم الحقيقي والدائم لا يمكن أن يحل الا عن طريق التنفيذ الفعال لنظام الأمن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، واجراء تخفيض عاجل ولموس في الأسلحة والقوات المسلحة عن طريق اتفاق دولي وتبادل اعطاء القدوة، مما يفضي في نهاية المطاف الى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة " .

ويتضح من هذه الفقرات أن جميع البلدان ، سواء أكانت حائزة أم غير حائزة للأسلحة النووية ، ينبغي لها في الوقت الذي تواجه فيه خطر مواجهة نووية محتملة ، أن توحد جهودها لضمان السلم والأمن الدوليين ، وبصفة خاصة لكي تجعل في الامكان تنمية البلدان الفقيرة من خلال تحرير الموارد التي تتزايد بسرعة متواصلة ، والتي يبتلعها سباق التسلح .

وفيما يتعلق بالبندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، اللذين يعالجان على التوالي موضوعي حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي ، يود وفدي أن يؤكد من جديد موقف المجلس التنفيذي لزامير (حكومة زائير) الذي كان ينحصر دائما فيما يلي : أولا - مطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية النهوض بمسؤولياتها فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي ، ثانيا - تقديم تأييد لزامير لاقتراحات مجموعة ال ٢١ بانشاء فريقين عاملين ، الفريق الأول للتفاوض حول اعداد معاهدة لحظر التجارب النووية ، والثاني للنظر في التدابير التي ينبغي اعتمادها لوقف سباق التسلح النووي .

ولذلك فان وفدي يرحب بطبيعة الحال بمقرر اللجنة بالسماح للفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية بالبدء في أعماله خلال هذه الدورة . وعلى الرغم من أن ولاية الفريق محدودة في الوقت الحالي ، فاننا نعتقد بأنه سيكون باستطاعة الفريق مناقشة اقتراحات أخرى في تاريخ لاحق . وفي هذا الصدد نحن نتفق مع السفير أونكلينكس من بلجيكا في أن نعتد نهجا سياسيا وقانونيا لعملنا ، بدلا من الانغماس في تقنيات مزعومة قد لا تكون لها فائدة بالنسبة لنا ، ويمكن أن تؤدي الى مناقشات عقيمة ، مثل المناقشات الدائرة حول مستوى مقبول للتحقق .

وباسم وفدي أود أن أقدم للسفير ليدغارد من السويد تهنئة حارة للغاية لتعيينه رئيسا للفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية ، وأن أؤكد له هنا والآن تعاون وفدي في اطار حدوده المتواضعة . وفي الوقت نفسه نعلن أسفنا لمقرر دولتين حائزتين للأسلحة النووية بعدم الاشتراك في أعمال الفريق العامل المخصص ، ونحن نحثهما على مساعدة الفريق العامل في النهوض بمهمته ، ونلتص منهما هذه المساعدة .

موسعي أن أقرر قلق وفدى العميق لا دخال الأسلحة النووية الى الجنوب الافريقي • ذلك أن حيازة جنوب أفريقيا لأسلحة نووية بتواطؤ مع دول معينة انما تشكل خطرا جديا للغاية على أمن الدول الافريقية •

ولذلك فان وفدى يرغب ، مثلما فعلت وفود أفريقية أخرى ، في أن يؤكد بدوره من جديد الرغبة التي أعطاها مرارا رؤساء دولنا بأن افريقيا ينبغي أن تكون منطقة خالية من الأسلحة النووية • وتبعاً لذلك فان لجنة نزع السلاح يجب أن تولي هذه المسألة اهتماما جديا للغاية ، وأن تتخذ التدابير المناسبة بغية تلافي الكوارث التي يمكن أن تنشأ عن ادخال الأسلحة النووية وتراكمها في افريقيا •

ويسعدنا أن نلاحظ أن دولة حائزة للأسلحة النووية قد تعهدت مؤخرا بالأ تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية •

ويرحب وفدى أيضا بحماسة باقتراح الهند بإنشاء فريق عامل متخصص لمنع الحرب النووية •

وقد كان وفدى دائما يعلق أهمية كبيرة للغاية على صياغة برنامج شامل لنزع السلاح • كما أن جهودنا لتحقيق هذا الهدف لا ينبغي بأي حال أن تثبطها حقيقة أن الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح قد انتهت بالفشل ، وعجزت عن أن تلي الآمال التي طقت عليها فيما يتعلق باعتماد برنامج شامل لنزع السلاح •

ويأمل وفدى ، على الرغم من فشل الفريق العامل ، الذي لن يستأنف أنشطته الا في ١٩٨٣ ، تحت التوجيه المتميز لرئيسه ، السفير غارسيا روليس من المكسيك ، من أن يستفيد الوفد بصورة طيبة من فترة الراحة التي أتحت له لاجراء مشاورات متنوعة وبناءة بغية صياغة برنامج شامل لنزع السلاح مقبول للجميع • وينطبق الشيء نفسه على الفريقين العاملين المعنيين بالضمانات الأمنية والأسلحة الاشعاعية ، واللذين طقت أعمالهما حتى نهاية هذا العام •

ويولي وفدى اهتماما شديدا للنظر في تدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، الذي يعتبر تراثا مشتركا للبشرية ، وينبغي ألا تستخدمه الدول الا للأغراض السلمية • ووفدى على استعداد للموافقة على أي اقتراح بناء في هذا الصدد ، وبهدف تماما فكرة النظر في هذا الموضوع خلال الدورة الحالية في فريق عامل يتم إنشاؤه لهذا الغرض •

وينظر وفدى الى الأسلحة الكيميائية باعتبارها الأسلحة الأشد بربرية وهاكلا للتدمير الشامل ، وكان يهدف دائما الغاءها كلية •

ونحن نؤيد من جديد قرار الجمعية العامة ١٤٤/٣٥ باء التي تحت فيه لجنة نزع السلاح على القيام ، بمواصلة المفاوضات بشأن وضع اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية بوصفها مسألة ذات أولوية عالية •

ونحن نعتقد بأن حظرا عاما ويمكن التحقق منه لانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية من جميع الأنواع انما يشكل خطوة هامة في اتجاه نزع السلاح العام والكامل •

ويحب وفدى أن يعرب عن تقديره للسفير سويكا من بولندا ، رئيس الفريق العامل المخصص ، للنجاح الرائع الذي يواصل الفريق احرازه تحت توجيهه الكفء •

ويسعدنا أنه طبق في مسألة الأسلحة الكيميائية الاقتراح الذي قدم في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بتركيز اجتماعات الأفرقة العاملة المخصصة من حيث الزمن لصالح تحقيق قدر أكبر من الكفاءة •

وأخيراً فإن موضوع عدم انتشار الأسلحة الكيميائية يعد موضوعاً حارقاً عالمياً • ونحن نعتقد ، على غرار أعضاء آخرين كثيرين للغاية في اللجنة ، بأنه بغية خلق الظروف التي تمهد الطريق أمام عملية نزع السلاح ، فإنه ينبغي لجميع الدول دون استثناء الامتثال بدقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تمتنع عن أية أعمال يمكن أن تلحق الضرر بالجهود المبذولة في مجال نزع السلاح ، وأن تتخذ موقفاً بناءً تجاه المفاوضات ، وأن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للوصول إلى اتفاق •

الرئيس : أشكر ممثل زائير لبيانته ، ولل كلمات الكريمة التي وجهها للرئاسة ، وبختتم ذلك قائمتي للمتحدثين اليوم • فهل يرغب أي وفد آخر في أن يأخذ الكلمة ؟

وكما أعلنت عد بداية هذه الجلسة الموسعة ، فاني أعتزم الآن أن أعرض على اللجنة لاعتماد الجدول الزمني للعمل الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للظفر في التدابير التعاونية لكشف وتحديد الطواهر الاهتزازية ، حسبما ورد في الوثيقة CD/318 وكذلك مشروع الرسالة الذي عم في ورقة العمل رقم ٧٣ •

واقترح ان نتناول أولاً تقرير فريق الاهتزازات • واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن اللجنة تعتمد الجدول الزمني للعمل الوارد في الفقرة ١٠ من الوثيقة CD/318 •
وقد تقرر ذلك

الرئيس : هل لي أن أنتقل الآن الى ورقة العمل رقم ٧٣ ، التي تتضمن مشروع رسالة الى الامين العام للمنظمة العالمية للارصاد الجوية فيما يتعلق باستخدام النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية • واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر ان اللجنة توافق على النص كما قمت صياغته •

وقد تقرر ذلك

الرئيس : لقد تشاورت مع الرئيس القادم للجنة ، ونحن نوافق على توصيتكم بتقديم موعد افتتاح الجلسة العامة التالية للجنة الى الساعة ١٠/٠٠ بالضبط بسبب القائمة الطويلة للمتحدثين لذلك الاجتماع •

واذا لم يكن هناك اعتراض ، فان الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح ستعقد يوم الخميس ٢ أيلول / سبتمبر ، الساعة ١٠/٠٠ •

أرجئت الجلسة

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والثمانين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ٢ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فارثيا روبليس (المكسيك)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب • ب • بروكوفيتش	
السيد ف • م • غانجا	
السيد ف • ف • برياحين	
السيد ا • ت • لوعاتشوف	
السيد ف • ل • غاي	
السيد ت • تيريتي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف • يوهانس	
السيد ر • غارسيا موريتان	<u>الأرجنتين</u>
السيد ت • عندليه	<u>استراليا</u>
الآنسة س • بويد	
السيد ه • فيجير	<u>ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)</u>
السيد ن • كليجلر	
السيد و • رور	
السيد هاريو ماتارام	<u>اندونيسيا</u>
السيد كارينو	
السيد دامانيك	
السيد هدايب	
السيد زاهريما	<u>ايران</u>
السيد م • أليسي	<u>إيطاليا</u>
السيد ك • م • أوليغا	
السيد ا • د • جيوغالي	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ب • أطف	
السيد ا • د • دي سورا اي سيلغا	<u>البرازيل</u>
السيد س • د • دي كيرو د وارتة	
السيد ح • م • نوارفالييس	<u>بلجيكا</u>
السيد تيلا لوى	<u>بلعاريا</u>
السيد سوتيروى	
السيد ديا نوى	
السيد براموى	

يو مونغ مونغ غي يو تين كياو هلنغ يو ثان تون	<u>بورما</u>
السيد ي • سيالوفيتس السيد ت • سترويفاس السيد ب • سوركا	<u>بولندا</u>
السيد ب • كانوك السيد م • فيعودا السيد ل • ستافينوفا السيد يان • بيروسيك	<u>بيرو</u> <u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد طفار السيد ع • هردر السيد غ • تيليكيه السيد ف • ساياتز السيد ر • تراب	<u>الجزائر</u> <u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ت • ماليسكانو السيد ت • بانيت السيد م • س • د • وغارو	<u>رومانيا</u>
السيدة ا • ايكانفا كابيبيا السيد ا • غنوك	<u>زائير</u>
السيد جاياكودي السيد ه • برغلوند السيد ا • اريكسون السيدة غ • يونينغ الآنسة ه • اولسون	<u>سري لانكا</u> <u>السويد</u>
السيد يومنج جيا السيدة وانج زي يون السيد سو كايمنج	<u>الصين</u>
السيد ح • دي بون السيد دابوفيل السيد كوتسور	<u>فرنسا</u>
السيد ح • أ • زاراغا	<u>فنزويلا</u>

السيد ح . ر . سكيه	<u>كندا</u>
السيد ل . سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ب . نونيبس موسكيرا	
السيد د . د . د . ون نانجيرا	<u>كينيا</u>
السيد ح . م . كيبوي	
السيد ح . ن . مونيو	
السيد ا . ع . حس	<u>مصر</u>
الآنسة و . بسيم	
السيد ع . الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد م . الشرايبي	
السيدا . فارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز . ليندا غونزاليس اى رينيرو	
السيد د . م . سامر هيس	<u>المملكة المتحدة</u>
الآنسة ح . ا . و . رايت	
السيد د . أرد هيلح	<u>منغوليا</u>
السيد س . بولد	
السيد ج . أ . ايد جيبرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و . أ . اكينسانيا	
السيد ت . أغويي — ايرونرى	
السيد أ . أ . أبو باكار	
السيد أ . أ . أد يبوجو	
الآنسة أ . ا . ك . او كيجي	
السيد س . ساران	<u>الهند</u>
السيد ا . كوميفتن	<u>هنغاريا</u>
السيد غ . غاجدا	
السيد ه . فاغناكر	<u>هولندا</u>
السيد ل . ح . فيلدر	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م . د . باسيبي	
السيدة م . ونستون	
السيد ر . سكوت	

السيد ي. أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد ت. تگاهاشي	
السيد ت. كاواكيتا	
السيد م. ميخايلوفيتس	<u>يوغوسلافيا</u>
	<u>ممثلو بلدان غير أعضاء</u>
السيد ه. بوم	<u>النمسا</u>
السيد و. لانج	
السيد ر. جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ي. بيراساتيبي	<u>للأمين العام :</u>
	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس (الكلمة بالاسبانية و مترجمة عن الانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الرابعة والثمانين بعد المائة للجنة نزع السلاح . تبدأ اللجنة اليوم النظر في البند ٣ من جدول الأعمال " الترتيبات الدولية الفعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " . غير انه يمكن للأعضاء الذين يرغبون في الغاء بيانات بشأن أى مسألة أخرى تتعلق بأعمال اللجنة القيام بذلك طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .
وحيث أن هذه هي الجلسة الأولى للجنة في هذا الشهر ، أود أن أقول بصح كلمات بوصفي رئيس اللجنة لشهر ايلول / سبتمبر .

مند اربعة شهور أو يكاد أعدت لجنه نزع السلاح وأحالت الى الجمعية العامة تقريرها حاصلا لأغراض جلسة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح تصم بالاضافة الى موجز لعناصر الموضوع الرئيسية ، المعلومات الاعيادية بشأن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة أثناء الجزء الأول من دورتها لعام ١٩٨٢ .

ومن الجلي انه سيكون في ذلك التقرير عن كبير لنا في المهمة التي يتعين علينا انجازها الآن ، لأنه لن يكون أمامنا من أجل المادة الجديدة التي ينبغي لنا اعدادها أكثر من حوالي ستة أسابيع . وهذا سيسمح لنا ، كما أمل ، أن نعالج المسائل الهامة والمعقدة التي يجب تعاطيتها في التقرير معالجة ملائمة ، بما فيها بنود جدول الأعمال ١ (حظر التجارب النووية) و ٢ (وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي) و ٤ (الاسلحة الكيميائية) و ٥ (الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة) و ٧ (منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي) وكذلك موضوعات الطرق والوسائل اللازمة لرياده فعالية اللجنة وامكان توسيع عضويتها . وسيكون علينا التعرض بالذكر ، ولو بتركيز شديد ، الى ما من الاتعان عليه بصدد الأفرقة العاملة المحصنه المعنية بالبرنامج الشامل لنزع السلاح والصمامات الأمنية والاسلحة الاشعاعية .

وسيكون أمام اللجنة لخونها في مهمتها ، نتائج الأعمال التحضيرية القيمة جدا التي تمت بتوجيه السفير غاتيري ماينا ، رئيسها خلال شهر آب / أغسطس الذي انتهى لتوه واني على ثقة من أنني انقل تماما مشاعر جميع أعضاء هذا المحل التفاوضي في الاعراب للسفير ماينا عن عظيم تقديري وامتناننا للطريقة البالغة الكفاءة التي سخر فيها مهمته الحظيره . وأود كذلك أن أعرب عن امتناني الشخصي لكلماته البالغة اللطف التي قالها عني في الجلسة الأخيره التي رأسها يوم الثلاثاء .

وأخيرا ، يسعدني القول أن أمين اللجنة ، السفير جايبال ، ونائب أمين اللجنة ، السيد بيراساتيحي ، وجميع زملائهما الأكفاء في الأمانة المرثيين منهم وغير المرثيين على السواء ، قاموا مرة اخرى بتفديم ماعودونا عليه من اسهام عيم في أعمالنا .

ومع أن الأعمال التي يتعين علينا القيام بها في الاسبوعين القادمين قد تبدو ، للأسباب التي قدمتها ، أخطر مما كان عليه الحال في السنوات السابقة ، فيجب أن لانسى أن الاسبوع القادم سيتضمن يومين اصاعيين من العطل لن تكون قادرين عيهما على العمل ، وهو ما يعني ، اذا اعتبرنا ١٦ ايلول / سبتمبر الموعد الحتمي لدورتنا لعام ١٩٨٢ ، انه لم يبق لدينا الا نسعة أيام من العمل ، بما عيها هذا اليوم .

واني واني من أن أعضاء اللجنة سيكونون مدركين للمسؤولية التي يملئها الموقف علينا جميعا ومستعدين ، كما كانوا دائما في الماضي ، لبدل تعاونهم القيم والمصمم على تكليل جهودنا بالنجاح .

لدى في قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو فرنسا واحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومنغوليا وهنغاريا وكوبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والنمسا .

السيد دي بوسي (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية ومرجمة عن الانكليزية): سيادة الرئيس : يشرفني ، وأنا أول شحس يأحد الكلمة في اللجنة في أيلول /سبتمبر ، أن استهل جولسة التهاني التي سيعرب عنها ولا شك ترحيبا بكم بوصفكم الرئيس الجديد للجنة . ولا أكاد أجد نفسي بحاجة الى أن أذكر لكم كم كان يسعد السفير دي لاغورس ، لوكان حاصرا ، أن يقدم اليكم بنفسه النهيئة الحارة والودية . وأود من ناحيتي ، أن أطمئنكم الى تطلع وعدى الى العمل في هذا الشهر تحت رئاسة ممثل بلد صدين ، هو السفير الموفر ، الذي نعتبره جميعا عميدا لسلكنا في جبرته ، كما نعتبره الذاكرة الحيه للجنة نزع السلاح ، المستعد دائما لاقباص النصوص من كل مرة ممكنة من تاريخ اللجنة ، بل وأحيانا ، بما أود سمييه ماضل تاريخ اللجنة ، عندما كانت مسائل نزع السلاح تعالج في هيئات أخرى ، كما أود أيضا رجاء رميلي الموفر ، السيد نانجيرا ، التكرم بنقل آيات الشكر من وعدى الى السفير ماينا للطريقة التي أدى بها مهمته الصعبة بوصفه الرئيس أثناء الشهر الأول من دورتنا الصيفية .

سيكون بياني اليوم عن موضوع منح سبائك التسلح في العصاء الخارجي .

في بيان سابق ألفاه الوفد الفرنسي يوم ٢٠ نيسان / ابريل الماضي ، أكد على ما يحلقه من أهمية كبرى على ضرورة مضي اللجنة ، وفقا للقرار ٩٧/٣٦ حيم ، الى اجراء بحث شامل للمشاكل التي ينطوى عليها منح نشر أى أسلحه في العصاء الخارجي قد يكون لها في المستقبل غير البعيد حدا آثار تخل بالتوازن بدرجة كبيرة .

في ذلك الوقت شددنا ، كعيرنا من الوفود ، على ان ماتص الحاجة اليه هو الاتقان ، فيما يتعلق بالعصاء الخارجي ، على معنى بحر المصطلحات ، ككلمة "أسلحة" التي غالبا ما تستعمل بشكل غامر ، وكذلك على تبادل الآراء لتحديد الأولويات لمناقشتنا .

وقد كشعت البيانات المئيرة لبالح الاهتمام التي سمعناها في الجلسة العامة المكرسة لهذا البند في جدول أعمالنا ، لا كما كان المتوقع فحسب عن ان المواقف بشأن هذا الموضوع تختلف الى حد كبير ، ولكنها كشعت أيضا عن أن ذلك مشكلة هامة ينبغي المنرف فيها بصورة أشمل في الدورة القادمة للجنة . وتههد فرنسا ، كما أشارت الى ذلك يوم ٢٠ نيسان / ابريل الماضي ، انشاء فريق عامل شرط أن يكون له جدول أعمال دو هيكل محدد يتيح له النظر في شتى جوانب المشكلة بشكل منتظم كما ستكون فرنسا الى جانب عقد اجتماع للحبراء لدى بدء دورتنا القادمة ، بنفس الطريقة التي جرت بنجاح كبير في حالة الاسلحة الكيمائية .

ومن بين ما أثير في الدورة من جوانب هامة للموضوع ، أود توجيه الاهتمام الخاص الى النقاط التالية :

الاعتراض بما يقع على لجنتنا من مسؤولية خاصة في محاولتها التوصل الى توافق في الآراء بين أطراف متعددة بشأن مشاكل توسيح سبائك التسلح الى العصاء الخارجي ، و

عدم كفاية الصكوك القانونية الراهنة ، نظرا للتطورات الجارية والمرتقمة في التكنولوجيا ، و

عدم اليقين الذي يكتنف فكرة حصانة الاجسام العصائية ، و

القيود الناجمة عن استخدام الفضاء الخارجي لأمد طويل وبشكل لا يمكن قلبه الآن سواء في الأغراض المدنية أو العسكرية •

الاعتراف بدور لجنة نزع السلاح

بالإضافة إلى القرارين المتنافسين ، ٩٩/٣٦ و ٩٧/٣٦ جيم — كانت فرنسا من المشاركين في تقديم القرار الأخير — اللذين اعتمدا في الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، لدينا الآن ، كما أشار متحدثون عديدون ، توافق الآراء الذي أحرز في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي • ومن المأمول أن يوضح ذلك حدا لاحتمال حدوث موقف ضار يفضي إلى ازدواج يؤسف له في أعمال لجنة نزع السلاح وأعمال لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي •

واننا نأمل أن نتكلم من تفسير هذا التنازع في الاختصاص بوصفه اعترافا بتععيد عنصر الفضاء وتزايد أهميته لدى النظر في المسائل المتصلة بتوازن القوى وبالأمم الدولية • وينبغي أن يدفع هذا الاعتراف إلى قبول النتائج المترتبة عليه ، ألا وهي ، كون المسائل المتعلقة بسباق التسلح في الفضاء الخارجي لم تعد تهم الآن الدولتين الفضائيتين الرئيسيتين فحسب ، حتى ولو كان من الواضح أن لهاتين الدولتين مسؤولية خاصة ومباشرة في هذا الصدد بسبب قدراتهما العسكرية الموجودة والمحتمل وجودها •

ومن الصحيح أن الأهمية المتعلقة على أعمال لجنتنا مرتبطة أيضا بعدم كفاية الصكوك القانونية الراهنة نظرا للتطورات المتقدمة في التكنولوجيا •

وخلافا للرأي المعتنق على نطاق واسع ، فإن من السهل إلى حد ما التنبؤ بالتطورات ، التكنولوجيا في السنوات العشرة أو العشرين القادمة : ذلك أن برامج الفضاء تستجيب إلى المطور الداخلي الذي يحدده مدى الاستثمارات التقنية والمالية الموضوعة فيها بعد ما تستجيب إلى الدواعي السياسية •

ولأكثر من ربع قرن ، ظل ينظر إلى الفضاء الخارجي أساسا من منظور تقديم الدعم لوسائل المراقبة والاتصالات العسكرية • فضلا عن ذلك ، فإن الشبه بينه وبين الأيام الأولى للطيران هو مما يسترعي الانتباه تماما •

ومن المرجح ، حتى لو كانت أسلحة الليزر الجديدة أو منظومات الطاقة الموجهة لاتزال حتى الآن غير مجدية تكنولوجيا أو غير قادرة على البقاء اقتصاديا ، أن تكون فكرة المنصة المدارية ، سواء منها المزودة بالملاحين أو التي تدار آليا ، والقادرة على أن تستخدم للأغراض المدنية والعسكرية معا ، هي التي سوف تصبح حقيقة واقعة • وأن تقنيات صرب المواهب للقاء في المدار التي مارسها الاتحاد السوفياتي لعدد من السنين وفدرات المكوك الفضائي للولايات المتحدة تشير إلى مسددا الاتجاه •

وبعبارة أخرى ، إن المشكلة الجوهرية حتى الآن كانت (ولاتزال) هي حصانة الجرم الفضائي من منظومات الأسلحة المقامة على الأرض من إمكانية التعرض لهجمات أجهزة صيدية معادية صحيح أن العنصر الفضائي يكون معادا بالتحديد لجرم بعينه (على سبيل المثال ، بباليونات ، وتحليل البيئة التي تحدث عليها تحركات الحند المقيمين على الأرض ، وكشف المواقح) • ومع ذلك ، فإن من غير الممكن

وطيعيا العمل بينه وبين شبكة للاتصالات ومنومات للمراقبة معاقمة على الأرض • وعلاوة على ذلك ، فلاغبر له الا بوضعه جريا من تنظيم عسكري معقد •

واللحظة التي يصبح فيها العشاء الخارجي نفسه مسرحا لأنسطة عسكرية محددة ، سواء أكانت موجهة ضد أجسام فضائية أخرى (كالتوابح الاصطناعية المعادية) أو ضد أنسطة معاقمة على الأرض (مسارات الاسلحة التسيارية مثلا) هي اللحظة التي تأخذ فيها مشكلة سنان المسلح في العشاء الخارجي بعدا جديدا تمام الجودة •

ولذلك ، ونظرا لنداه المكانية ، فان أهم جوانب مفاوضاتنا ينبغي أن تكون للنضري أي الأدوار الثلاثة الممكنة تحددها للعشاء الخارجي يتحتم احيارها :

١° دور " الحرم " المجرد من السلاح ، على نمط المنطفة العظيمة الجنوبية وقاع البحر والعمر ؛

٢° دور " منطقة دعم " لأنسطة المدني والعسكرية المعاقمة على الأرض ، تستخدم وفقا لخصائصها ومراياها المحددة ؛

٣° دور " ميدان معركة " جديد محدد تحاول فيه المنومات المعاقمة على الأرض تدمير أو نشل حصنها البحر ، مع كل ما في ذلك من احتمال مرجح في أن تصبح معدومة الي •• مايقول عنه أكثر المتعائلين بيننا على أنه بديل •• للمجابهة على الأرض •

والفكرة الأولى •• فكره جعل العشاء الخارجي حرما أو تجريده تجريدا كليا من السلاح •• لم تعد ممكنة ، وذلك أمر جلي • ولذا فمن غير الواقعي محاولة اللجوء اليها •

والفكرة الثانية •• فكرة جعل العشاء الخارجي منطقة دعم لمزيج من الأنسطة المدنية والعسكرية •• هي الفكرة السائدة الآن ويتحتم لذلك ، في نظرنا ، اعتبارها عنصرا رئيسيا في أعمالنا •

والفكرة الثالثة •• فكرة جعل العشاء الخارجي مسرحا لمجابهات محددة •• هي فكرة ممكنة تكنولوجيا •• وينبغي أن نرى ما اذا كان مرغوبا فيها •

وقد يقال جدلا ، على وجه العموم ، ان من المفضل أن تنقل الي العشاء الخارجي خصومة قد تلحق بسطح الأرض أصرارا تفوق الحصر ، وانه سيكون من الممكن ، هناك ، حفر الاعتماد على القذائف التسيارية النووية ، وان المضاعفة بين منومات الاسلحة الدفاعية (القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعاقمة على منصات مدارية) في العشاء الخارجي ستكون مفضلة ، اجمالا ، على الحالة الراهنة التي يجب فيها مواصلة اعادة اقرار التوازن في الاسلحة الهجومية كلما أصبح طرى أو آخر أكثر أو أعلى امكانية للتعرض •

ومع أن هذه الحجج جدابة من الناحية النظرية ، فانها لا تأخذ أي اعتبار للحقائق مابدا ، لانه حتى لو أصبحت هذه التكنولوجيات العنصرية على أهبة العمل ، فمن غير المرجح ان تكون جديدة بالتعميل عليها بدرجة تكفي لتبرير خفض الاعتماد على المنومات المعاقمة على الأرض : فالقذائف المضادة للقذائف التسيارية المعاقمة في العشاء الخارجي لن تكون ، في أرجح الاحتمالات ، أكثر من حظ أول للدفاع •

ثانيا : أن من المشكوك فيه ما اذا كانت احدى الدولتين العظميين ، في هذه الحالة من التنافس على الهيمنة العسكرية في الفضاء الخارجي ، سوف تسمح للقوة الأخرى بالتفوق لدى فترة من الوقت . ولهذا السبب ، فإن مجرد تعرض المنظومات المعاصرة في الفضاء الخارجي نفسها ستكون ، في هذا السياق ، حافرا كبيرا على شن الهجمات الوفاية .

وهكذا لا يكفي القول أن منظومات الأسلحة في الفضاء الخارجي لن تهدد الارض وان الاحتمالات التي تنطوي عليها هذه المنظومات هي ، مهما كانت الظروف بعيدة للعاية ومشكوك فيها بحيث لا يوجد مبرر لأخذها بعين الاعتبار في الوقت الحاضر . اد ينبغي للمجتمع الدولي اعتماد نهج منسوخ نحو مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وهذا يعني ، في رأى الوفد الفرنسي ، انه ينبغي للمجتمع الدولي أن يصحح نصب عينيه —
الهدفين التاليين :

- أن لا يسمح بأن يصبح الفضاء الخارجي نقطة انطلاق لاعمال العدوان ؛ و
 - حماية المركبات الفضائية ، وتأمين حصانة التوايح الاصطناعية بوجه خاص .
- والهدف الأول له صلة ، كما رأينا ، بتكنولوجيات المستعمل ، يمكن تحقيقه فقط اذا أمكن التوصل الى الهدف الثاني ، الذي يتعلق بأطمان المعدات الموجودة الآن على رؤوسنا في المدار . ومن هنا ، تتبحر الأهمية التي نوليها ، كوعود كثيرة أخرى ، لتأمين حصانة التوايح الاصطناعية . ويجب التتويه ، في هذا الصدد ، أن الصكوك القانونية الحالية غير كافية بمرمتها وتعجز عن سد احتياجات الحالة الراهنة .

وقد أشير الى عدد من هذه الصكوك أثناء مناقشتنا ، وعلى سبيل المثال :

معاهدة الوقى الجزئي لتجارب الاسلحة النووية في الجولعام ١٩٦٣ ، وكما تدس ، " فيما وراء حدوده ، بما في ذلك الفضاء الخارجي " ،

معاهدة الحد من مبيعات العدائف المصادرة للقذائف المسيارية لعام ١٩٧٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، التي تشير الفقرة ١ من المادة الخامسة منها الى وزع عدائف مضادة للقذائف التسيارية المعاصرة في الفضاء كما تشير الفقرة ٢ من المادة السابيه عشرة منها الى مبدأ عدم التدخل في وسائل التحفى الوطنية ،

اتفاق سولت الأول ، الذي ينس أيضا على عدم التدخل في " وسائل التحفى الوطنييه " ، بما في ذلك التوايح الاصطناعية ، وفقا للتصريح الرسمي الذي أدلى به الرئيس كارتر يوم ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ . وهو التصريح الذي لا يخلو من الحانب السوفياتي ،

معاهدة العبادىء المنظمه لاستخدام الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ .

أما الاتفاقات والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة بالفضاء الخارجي ، كاتفاق انفساد الملاحين العصائبيين واعادة الملاحين العصائبيين ، واتفاقيه الأصرار الي تحذنها الأجسام العصائبيه والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر ، واتفاقيه تسجيل الأجسام المطلعه في الفضاء الخارجي ، فليس لها بالنسبة لأغراضنا كبير فائده .

ومما قد يكون جديرا بالذكر مايلي :

أولا ، أن معاهدة العضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ لا تقدم الا حلا جزئيا لمشاكل سببان التسلح في العضاء الخارجي . والواقع ان الفقرة ١ من المادة السادسة من المعاهدة حصر ماتعتبره أنشطة عسكرية في العضاء الخارجي في انه وصح الاسلحة النووية أو اسلحة التدمير الشامل عسي المدار .

وعلى هذا ، تسمح المعاهدة بأنواع أخرى من استخدام العضاء الخارجي للأغراض العسكرية وهذا جلي ، فضلا عن ذلك ، من البيانات التي صدرت في ذلك الوقت عن الممثلين السوفيات ومسس المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة .

بل ان بوسعنا المضي الى أبعد من ذلك : فالمعاهدة ، من وجهة نظرنا ، ذات قيمة رمزية لاغير لأن استخدام الأسلحة النووية في المدارذ وقيمة عسكرية مشكوك فيها للسبب الذي عرضه السيد آرثر كلارك لدى تحدته يوم الثلاثاء باسم وفد سرى لانكا ، حيث قال ، ان أي بلد يحاول شل أو تدمير التوابح الاصطناعية لعدوه بتلك الوسيلة معرض لتدمير توابحه الاصطناعية نفسها .

ثانيا ، ان ما يكتنف حصانة التوابح الاصطناعية من عدم التيقن يمتد ، وفقا لبعض التفسيرات ليشمل حتى تلك التوابح الاصطناعية التي يقدم دورها الايجابي في التحصن من الاتفاقات الدولية مع ذلك على انه " وسائل تحقق وطنية " .

وتسبب المادتان الأولى والثالثة من معاهدة العضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ بالطبع ، على أن يستخدم العضاء الخارجي وفقا للعانون الدولي ، وميثان الأمم المتحدة . كما أن المادة الثالثة تشير الى عيانة السلم والأمن الدوليين .

لذلك ، تكون مسألة حصانة التوابح الاصطناعية الخاصة بالمراقبة العسكرية ، بما في ذلك استخدامها تطبيقا للفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثان ، وثيقة الارتباط بالاعراى بالقانونية الدولية للدور الذي تلعبه .

ويقيم البيان الذي سبق ذكره للرئيس كارتر في عام ١٩٧٨ حلقة وصل بين التوابح الاصطناعية الخاصة بالمراقبة العسكرية وبين وسائل التحصن الوطنية المعترف بقانونية استخدامها في الصكوك الدولية الناعدة .

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فالموقف غير واضح من الناحية الرسمية . ومن الجوهرى لنا معرفة موقف الوفد السوفياتي من النقاط الثلاث التالية :

هل تشمل الحماية الدولية " لوسائل التحصن التقنية الوطنية " التوابح الاصطناعية بالتحديد ؟ قد يبدو جليا أنه ينبغي ان يشملها ، ولكن من المفيد الاعراى بذلك بشكل واضح .

هل تخضع هذه الحصانة لتفسير تعبيدي يتعلو بمدى التحقيقات الممكن حولها أو أن أي قدرة على المراقبة تعتبر قانونية بشكل آلي ؟ وأسيرا ،

هل ينطبق شرط عدم التدخل الوارد في الاتفاقات الثنائية الامريكية السوفياتية على بلدان ثالثة ومنظمات دولية ؟

وكان يمكن أن تكون الاجابة على هذه الاسئلة غير ضرورية لو لم يكن مشروع المعاهدة الذي قدمه الاتحاد السوفياتي يوم ١١ آب/اغسطس ١٩٨١ يبدو على وجه التحديد وكأنه يترك الباب مفتوحا أمام جميع الخيارات • وكما ذكر الوفدان الفرنسي والاطالي في بيانات سابقة ، فان وضع المادة ١ من مشروع النص الذي يحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي ، رغم أن مصطلح " أسلحة " غير معرف ••• وفي رأينا لا يمكن أن يعرف •• ، إلى جانب المادة ٣ من مشروع النص التي تجيز ، من الناحية الاخرى ، تدبير التوابح الاصطناعية التي قد يبدو لأي من الجهات الموقعة أنها معدة لغرض يناقصر المادة ١ ، هو أمر يبعث على التشويع البالح •

والموافق ان المادة ٢ لم تقتصر على تخويل الدول بجعل القانون طوعا يديها في الفضاء الخارجي على أساس من ارتياداتها ، وبالتالي تخلق فقدان الثقة وانعدام الأمن للجميع ، بل أنها أيضا تجيز وزع هذه الشبكات المضادة للتوابح الاصطناعية • فلكي تستخدم هذه الشبكات ضد الجهات التي يمكن أن تقوم بالانتهاك ، ينبغي بالطبع تجريبيها ووزعها وجعلها على أهبة الاستخدام • وصياغة المادة ٢ تثير أيضا جميع أنواع الأسئلة : فعندما يعتبر تابع اصطناعي أو منصبة فضائية ، بناء على حكم ذاتي ومن جانب واحد يصدره أحد الأطراف ، أنها لا يستخدم ما من منح التقيد " تقيدا صارما بالقانون الدولي ، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وتنمية التعاون الدولي والتعاهم المتبادل " ، فهل ينبغي الاستخلاء من ذلك أن من المشروع التدخل في وليفتيها ؟

ولهذا السؤال مصداقته ، نظرا لعقترح آخر قدمه الاتحاد السوفياتي يوم ١٠ آب/اغسطس ١٩٧٢ يتعلق بالتوابح الاصطناعية المتعلقة بالبت التلغروني • اذ ينس الافراح على أن لأي دولة استخدام " الوسائل المتاحة لديها ، لا على أراضيها بحسب ، ولكن في الفضاء الخارجي أو الفضاء الواقع خارج ولايتها الوطنية " صد برامج تعتبرها " غير قانونية " •

ان المواد ١ و ٢ و ٣ من مشروع المعاهدة السوفياتي التي تعترض مسبقا ، كما أشير الى ذلك آنفا ، امتلاك شبكات مضادة للتوابح الاصطناعية كي يستخدم منها من يجور تسميتهم رجالا نصبوا أنفسهم بأنفسهم شرطة للفضاء ، تحد بهذا الشكل من قدرة الأجسام الفضاوية على الدفاع عن النفس لأن التوابح الاصطناعية " الهدف " محنور عليها ازعاج التوابح الاصطناعية " الصياد " لـدى قيامها بوظائفها أو جعلها تغير مسار رحلتها •

ان المصاعب التي تصادفها عورا وبمجرد محاولة اجراء تمييز مصطلح بين التوابح الاصطناعية المستخدمة للاغراض العسكرية وتلك المستخدمة للاغراض المدنية ، أو اذا استحدثنا مصطلحات بمثل غموض مصطلح " الاسلحة " ، ينبغي أن نضعنا بالتفكير مليا في اتخاذ طائفة من التدابير بدلا عن المعاهدة الشاملة • ويجوز أن تتضمن هذه التدابير مايلي :

استخدام لحة تتطابق مع الحقائق • كل واحد يعرض أن وسائل التحقق الوطنية تتضمن التوابح الاصطناعية • فلماذا لا نقول ذلك ؟

حصانة التوابح الاصطناعية • ان التوابح الاصطناعية تستفيد ، نتيجة للاتعاف التثائية ، من قدر من الحماية • فلماذا لا تحدد هذه الحماية وتزداد وتوسع لتتجاوز النرتييات التثائية المتصلة بعدم التدخل في " وسائل التحقق الوطنية " وتشمل جميع التوابح الاصطناعية الموحودة ، اذا لم تزود الا بالوسائل السلبية للدفاع ؟

النظر في شبكات الاسلحة ككل لا في أجزائها الفضائية محسب • لماذا لا يعترف في حال شبكة الاسلحة التي لا يوجد في المدار الا جزء منها ، بأن المنظومة ككل هي ما يجب تقييده ، كما حدث في الواقع في المعاهدة المتناهية للحد من شبكات العدائى المصادرة للعدائى التسيارية ؟ يجب التسليم بأن المشكلة المركزية لاتزال هي مشكلة نزع السلاح وتزايد اسخدامه في الفضاء الخارجي ، لا مشكلة " اضعاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي " •

اعتماد تدابير لبناء الثقة في حصانة الشبكات التي تتيج فيمتها في حعض التوازن أساسا من توافرها في أوقات الأزمة ، وعلى سبيل المثال ، الاشجار عن حصائن الاجسام الفضائية واعتماد تدابير تعاونيه لآزالة أى ريبه قد تثيرها تصرفات معينة من جانب جسم فضائي نابج لدولة أخرى •

الاعتراض بحسنه وجود بشرى في الفضاء الخارجي بسبب القدرة على اتحاد العبادرة واصدار الحكم ، التي بدخل بهذا الشكل في سلوك البعثات الفضائية • وفي هذا الصدد ، فان ما تتطوى عليه الاشارة المحددة في الفقرة ١ من المادة ١ من مشروع المعاهدة السوفياتي الموجهة ضد المركبات الفضائية المزودة بملاحين والمكررة الاستخدام ، أى الى الكوكب الفضاوي للولايات المتحدة من ارتياب ضمني مهلي ، أمر لا يمكن ضوله •

اعطاء أولويه أعلى للنظر في طرق لتسحيح التعاون الدولي لا استخدام شبكات المراقبه الأرضية في التحصن من اتعافات الحد من الاسلحة ومراقبة الازمات • وقد قام السيد آرثر كلارك ، في جلستنا الآخيرة ، فدكر بحن بالمقترح الرامي الى اشاء وكالة دولية لرصد التوابح الاعطناعية ، الذي قدمته فرنسا في الأصل ، والذي أيد ه جزء كبير من المجتمع الدولي كما يسكل موضوعا لتقرير كبير الفائدة قدمه الأمين العام •

وليس هذا معام تكرر الأسباب التي تدفعنا الى السئ بأن تطور التكنولوجيا سيثير لا محالة مسألة تدويل المراقبة الفضائية ، ويثير بالتالي العوائد التي يمكن أن يستمد ها المجتمع الدولي منها ، لاسيما في مسألة نزع السلاح • غير ان من الحللي ان اقامة مثل هذا التعاون بشكل تدريجي سيكون بطرن عديدة ، أفضل استجابة يمكن أن يعدها المجتمع الدولي لما يخالغ الشعوب من فلى حقيقي من احتمال امتداد سبان التسلح الى الفضاء الخارجي •

الرئيس (الكلمة بالاسبانيه ومرجدة عن الانكليزية) : أسكر ممثل فرنسا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسه • أعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي في القائمة ، السفير اسراييليان ، ممثل الاتحاد السوفياتي •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية ومرجدة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، قبل كل شيء ، اسمحوا لي باسم الوفد السوفياتي أن أرحب بكم في ذلك المنصب ، وأنم الدبلوماسي ورجل الدولة المكسيكي البارز المحروف في أرجاء العالم بدفاعه عن وقف سبائ التسلح وأنه فعل الكثير للتوصل الى ذلك الهدف • اني أتمنى لكم النجاح عسي مهامكم وأعدكم بتعاون الوفد السوفياتي • كما نود الاعراب عن امتناننا للسفير الكيبي ماينا الذي نجح في توجيه أعمال اللجنة في شهر آب/أغسطس •

يود الوفد السوفياتي اليوم الاعراب عن آرائه بشأن مسألة منح سبان التسلح في الفضاء الخارجي والتطرن الى المسائل المتصلة بحظر الاسلحة الكيمايية •

ان الوفد السوفياتي يخلق أهمية كبيرة وبشكل استثنائي على منح سبائك التسلح في الفضاء الخارجي نظرا للمصلحة العامة الموجودة في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وكما قال السيد بريجنيف ، رئيس الدولة السوفياتية ، في رسالته الى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي :

" ان التعاون في الفضاء الخارجي يجب ان يقرب بين الناس ، وأن يزيد الادراك لواقع أننا نعيش كلنا على الكوكب ذاته وأن السلم والازدهار على الأرض يتوقفان علينا جميعا .

وان الاتحاد السوفياتي يحل باستمرار أن الفضاء الخارجي يجب أن يبقى مجالاً للتعاون السلمي ، وأن رحاب الفضاء الخارجي التي لا حدود لها يجب أن تبقى خالية من الاسلحة أيا كان نوعها . ان بلوغ هذا الهدى الانساني العظيم بالجهود المتضافرة ليس أمراً ممكناً فحسب ولكنه أيضاً ضرورة حيوية لصالح مستقبل البشرية جمعاء " .

وقد وزعت رسالة السيد بريجنيف ، بناء على طلب الوفد السوفياتي ، كوثيقة من وثائق لجنة نزع السلاح .

لقد تم في الستينات والسبعينات ، كما تعرفون ، من خلال جهود بلدنا وبلدان أخرى ، صياغة واطرام معاهدات واتفاقيات دولية سدت الطريق في وجه عدد من امكانيات ظهور الاسلحة في الفضاء الخارجي ذكّرت بهما الوفود في البيانات التي ألقتهما غير ان التقييدات الموجودة بهذا الشكل غير كافية لأنه لم ينشأ حتى الآن حاجز قانوني دولي فعال لمنع وضع تلك الأنواع من الاسلحة التي لا تقع ضمن تعريف اسلحة التدوير الشامل في الفضاء الخارجي . وهكذا ، يبقى هناك خطر . . . خطر ازدياد في الفترة الاخيرة . . . من اضعاف الطابع العسكري على الفضاء الخارجي .

ويعتقد الاتحاد السوفياتي انه لا ينبغي لنا السماح بحدوث ذلك ، وفضلاً عن هذا ، فان الغالبية الساحقة من الدول الاخرى في العالم تبدى نفس القدر من الاهتمام في هذا الصدد . ويتجلى ذلك بوجه خاص في المقرر الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني الذي انتهى مؤخراً والذي حث هيئات الأمم المتحدة ذات الاختصاص ولجنة نزع السلاح على ايلاء الاهتمام الواجب ومنح أعلى الأهمية للفلن الجدي الذي يخالغ المجتمع الدولي من امتداد سبائك التسلح الى الفضاء الخارجي .

وأود التذكير بأن الاتحاد السوفياتي قدم في دوره السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة مقترحاً يهدف الى منح امتداد سبائك التسلح الى الفضاء الخارجي . وكان المقترح يتعلق بحقد معاهدة لحظر وضع اي نوع من الاسلحة في الفضاء الخارجي .

وقد أثار تقديم نص مشروع المعاهدة منافسه كبيرة سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في لجنة نزع السلاح . كما أن اعتماد الجمعية العامة قرارين يهدفان في آخر المطاف الى منح سبائك التسلح في الفضاء الخارجي أسهم في هذا العزم .

والمسألة الرئيسية التي بررت في مجرى المناقشة . . . وتجلى ذلك ايضا في بيان الوفد الفرنسي اليوم . . . هي مسألة تحديد المعصوم الاساسي للمناقشات المحتمل اجراؤها في اطار لجنة نزع السلاح بشأن موضوع البند ٧ من جدول اعمالها . وقد اكدت وثود كثيرة ، سواء في الدورة ، الصيفية للجنة اوعي الدورة الحالية ، بما في ذلك الجلسة الاخيرة للجنة يوم ٢١ آب / اغسطس ، على أن الجانب الملح الوحيد من هذه المسألة هو مسألة حظر السبائك المصادرة للبوابح الاصطناعية .

واسمحوا لي ، أيها السادة ، بالنظر في هذه النقطة بمزيد من التفصيل .
لا شك في أن مسألة السبكات المصادة للتوابح الاصطناعية هي جزء من مشكلة منع سببان
التسلح في الفضاء الخارجي . ذلك أمر جلي ولا أحد ينفيه . غير أن جعل الحظر مقتصرًا على
الشبكات المضادة للتوابح الاصطناعية لا يعني أنها لا تنطرح إلى المستقبل فحسب بل ويصعب أيضًا
أننا لا نرى تلك الاتجاهات الواعدة تحت أنظارنا حتى في الوقت الحاضر . إن ما يمثل خطرًا على
السلم والأمن الدوليين ليس . . . إلى حد كبير في الواقع . . . هو الأسلحة المعدة لمهاجمة
الاحسام الفضائية بقدر ما يمثل في الأسلحة المعدة لتوجيه الصربات إلى الأرض من الفضاء . ولما كان
بوسع الأحياء جعل الكوكب برمته هدفًا لنا ، لذلك كانت أسد خطرًا بما لا حد له . ولا بد لي من
توجيه الانتباه إلى أن ممل غرنسا نال في نياحه اليوم أنه لا ينبغي السماح بأن يصبح الفضاء
الخارجي نقطة انطلاق لأعمال العدوان . ونحن نواجه على ذلك . ومن ثم فإن الهدف بحل مشكلة منع
سباق التسلح في الفضاء الخارجي مع حظر السبكات المصادة للتوابح الاصطناعية سيكون بمثابة
محاولة لتحسين أهداف معاملة ، وليكن على صعيد الطائرات العسكرية ، وذلك بحظر مراعى الدفاع
ضد الطائرات .

وهناك أيضًا مسألة تمثل في أن وسائل القيام بأنشطة في الفضاء ، يمكن أن تستخدم هي
نفسها في نقل الحمولات النافعة والخطرة على السواء . على سبيل المثال ، يمكن لتابح اصطناعي أن
يعمل مرة في جمع بيانات الأرصاد الجوية وأن يزود مرة أخرى بعدائف إرسادية تمثل خطرًا على الفضاء
والأرض معًا . وقد أشارت وغود عديدة بما عينا التي تحدثت في دورة اللجنة الأحياء يوم ٣١ آب /
أغسطس ، في بياناتها إلى تحديد مواهب القذائف . وسركيب الوسائل المستخدمة للقيام بأنشطة
فضائية معروف جيدًا . وتتضمن هذه الوسائل على المعدات المعامة على الأرض ونهايات الاطـالان
والتحكم وما إليها .

وعلى هذا ، فإذ كنا نفكر في حظر السبكات المصادة للتوابح الاصطناعية عندها يتعين علينا
الاجابة فوراً على السؤال : ما الذي سوف نقوم بحظره ؟ فإن كان ذلك يتضمن كل شيء يساعد على
وسخ نهايات في الفضاء لتدمير الاجسام الفضائية أو الحان الصربها ، فقد تجد جميع الأنشطة
الفضائية نفسها مهددة بأن تحلر . وهذا لا محس له . وعلى أي حال فمن الصعب أن يكون ذلك
قابلاً للتتعيد العملي . ولدك فاننا نرى أن يكون موضوع المعاوصات هوكل ما يسكل خطراً حقيقياً عندما
يوضع في الفضاء الخارجي ، أي كل نوع من الأسلحة .

وهكذا يمكن أن يتصمن من الناحية العملية (الطائرات) المخرضة للاجسام الفضائية ، القائمة
على أكثر العبادى تنوعاً ، لتوجيه الصربات إلى التوابح الأرضية الاصطناعية المفردة ، أو للقضاء على
الشبكات الفضائية لاي خصم ، والأسلحة المضادة للقذائف لتوجيه الصربات إلى الغدائف التسيارية
العابرة للقارات ، والأسلحة المعدة لتدمير الأهداف الجوية والبحرية وللأرضية من الفضاءات الخارجية .
ويسرى ما قلته أيضاً على المركبات الفضائية المتكررة الاستخدام . يمكن لهذه المركبات
أن تستخدم بالطبخ في الاغراد السلمية ، ولكن يمكنها في الوقت نفسه أن تستخدم في حمل سستي
الأسلحة . وهذا هو سبب ورودها في العقرة ١ من المادة ١ من مسروع المعاهدة السوفياتي .

أما بصدد أسلحة الليزر ، فقد شككت بعض الوفود في امكانية ظهورها في الفضاء على الأقل
في المستقبل المنظور ، لأن هذه المشكلة بأسرها أقرب إلى أن تكون في دنيا الخيال . ولكن هذه

الآراء تتناقض بشكل سافر مع الحقائق • إذ يبدو بوجه خاص من بيان السيد ملبورن نائب وزير الدفاع المساعد لبحوث وتطوير التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة أن من الممكن بنسبة مرفق عسكرية لاسلحة الليزر الفضائية في الولايات المتحدة حتى في العمد الحالي هذا اذا توفرت الوسائل المالية المطلوبة مسبقا • فأين الخيال في ذلك ، أيها السادة ؟

لنا نوافق تماما على ما قدمه ممثل سرى لانكا في بيانه يوم ٢١ آب/اغسطس ، وقد مـــــــ كثير من المتحدثين الآخرين في الواقع ، من حجة معادها أن منح ظهور أنواع جديدة من الأسلحة أسهل من ازالة تلك الموجودة في الوقت الراهن •

ولهذا فنحن نعتبر أن افضل طريقة لمعالجة هذه المشكلة هي حظر وضع وركز حمولات خطيرة في الفضاء تتكون سواء من نفايات ووسائل معدة أو كيفية خصيصا للتصدي للأجسام بغية تدويرها أو الحاق الضرر بها أينما وجدت هذه الاجسام المستهدفة ، في الفضاء الخارجي ، أو الفضاء الجوي أو فوق الارض •

لقد سئلنا في الدورة الربيعية وفي هذه الدورة أيضا ، كيف سنعرف تعبير " أي نوع من الأسلحة " • ومن الجلي أن البحث عن صيغة تحظى بالقبول العام ينبغي ان يتمشى تقريبا مع ماسبى ذكره •

أما عن نطاق حظر ركز اسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي ، فان مشروعنا للمعاهدة يحظر ذلك لأي غرض ، بما في ذلك الاخبار والتطوير والاستخدام • وهذه المسائل أثيرت ، كما تعرفون من جانب عدد من الوفود في دورة اللجنة (الربيعية) ، من بينها وفود ايطاليا وهولندا والهند •

وهود الوفد السوياتي توجيه اهتمامكم مرة أخرى الى أن المشروع السوياتي ، ومن السهل رؤية ذلك ، لا يتجاهل مشكلة الشبكات المصادرة للتوابع • كما أن مشروع المعاهدة السوياتي والمشروع الذي قدمه الوفد المنحولي في الجزء الربيعي من دورتنا بشأن ولاية العرين العامل يسمحان معا بإمكانية الضرر في مسألة الشبكات المصادرة للتوابع الاصطناعية في سياتن تدابير أخرى تهدد الى منح سياتن التسلح في الفضاء الخارجي ، وبأخذ ان في الاعتبار أيضا تخليقات أخرى أبدت أثناء هذه الدورة ولا سيما من جانب وفود الهند وأندونيسيا وسرى لانكا •

ان الوفد السوياتي يسلم بعقد مشاكل الفضاء ، التي أسار اليها ممثل الولايات المتحدة في البيان الذي ألقاه في جلستنا العامة يوم ١٠ آب/ اغسطس • غير أن هذه الحقيقة لاتصلح حجة لارجاء مناقشة المسألة الى الأبد وانما تهدد مقترح الوفد المنحولي لانشاء عرين عامل يعنى بزيادة الموضوع قبل نهاية الدورة الحالية للجنة •

ولا بد من القول ان البيانات التي القيت في الجلسة العامة للجنة يوم ٢١ آب/ اغسطس وكذلك البيان الذي ألقاه ممثل فرنسا هذا اليوم ، تبين أنه يوجد ما يمكن التفاوض بشأنه •

ونحن نناشد وفد الولايات المتحدة اعادة النظر في نهجه ونحب بحزم على انشاء عرين عامل مخصص مما يتيح للجنة بدء مناقشات جديدة عن هذه المشكلة ذات الهمية الاستثنائية يشترك فيها الخبراء •

والخلاصة أننا نرى لزاماً علينا التشديد على أن إحدى أهم واجبات اللجنة هي القيام بكل ما بوسعها للمساعدة في منع إمكانية تحوّل الفصاء إلى مصدر خطر عسكري على الدول وهو ما سيحدث ولا ريب في حال وضع أي نوع من الأسلحة في الفصاء الخارجي، ونحن مستعدون من جهتنا للاشتراك في مفاوضات مشرّفة ومتكافئة وعملية بهدف اجازات اتفاقات بناءة بشأن منع سباق التسلح في الفصاء الخارجي • وفيما يتعلق بالمسائل التي طرحتها وفود عديدة، ولا سيما الواردة في الوثيقة CD/308 والمتعلقة ببعض العناصر الواردة في الأحكام الأساسية التي قدمها الوفد السوفياتي لاتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية، فإن الوفد السوفياتي يود ابداء بعض التعليقات على عدد من هذه المسائل التي يبدو لنا أن فيها فائدة كبيرة •

أما الأسئلة الأخرى المطروحة، فنعتزم الرد عليها في الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية •

أول شيء، أود ابداء تعليق ذي طابع عام • لقد طرح الوفد السوفياتي، كما تعلمون، مشروع نصي ينظر فيه المجتمع الدولي بشأن الأحكام الأساسية لاتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية • • • وهو مشروع يعني مايقوله • • • أحكاماً أساسية لانصا دقيقاً للاتفاقية برمتها • وتم تقديم هذا المشروع بالطبع، عن سابق قصد • لأنه يبدو أن علينا، لوضع مشروع لمثل هذه الاتفاقية الهامة والمعقدة، الاتفاق جميعاً في المقام الأول على أحكامها الأساسية، أي على "العمود الفقري" للاتفاقية كما يجب أن نكون، وعندئذ، وبقليل من الجهد، يمكننا أن نكسوها بعضلات في شكل تديبيلات وقوائم وحصص وبروتوكولات، الخ •

وأنقل الآن إلى النظر في الأسئلة •

لقد سألنا لماذا أدرجنا حكماً خاصاً بعدم وضع الأسلحة الكيميائية في أراضي دول أخرى •

حسناً، ليس من قبيل الصدفة بالطبع أننا أدرجنا في مشروع الأحكام الأساسية حكماً بعدم وضع أسلحة كيميائية فوق أراضي دول أخرى وإزالة هذه الأسلحة من تلك الأراضي ثم تدميرها بعد ذلك • كانت هناك أسباب وجيهة جداً لذلك • وإدراج هذا الحكم يقوم على حقيقة، هي الأسلوب الذي تتبعه بعض الدول في وضع مخزونات من الأسلحة النووية خارج الترخوم الوطنية لأراضيها • على سبيل المثال، كانت هناك درجة لا بأس بها من التوتر السياسي الذي حدث مؤخراً، وفقاً لتقرير صحفية عديدة، بشأن وضع مخزونات من الأسلحة الكيميائية الأمريكية على أراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية • وهذه الحقيقة دلالة واضحة على حسنة ادراج حكم في مشروع الاتفاقية بشأن عدم وضع أسلحة كيميائية فوق أراضي دول أخرى •

وينبغي في نظرنا أن يكون هناك التزام بهذا المعنى يدخل طور النفاذ في وقت واحد مع التحقق من الاتفاقية ويستمر طيلة فترة سريانها • ومن الطبيعي أن يتطلب سحب الأسلحة الكيميائية من أراضي دول أخرى بعض الوقت تبعاً لكمية المحروقات الموضوعة بهذا الشكل • ونقترح أن يتغنى على هذه الفترات الزمنية • كيف يمكن التحقق من هذا الالتزام؟ يمكن اجراء هذا التحقق من خلال وسائل تقنية وطنية، وأيضاً بناءً على الطلب •

وهناك جانب آخر لا يقل أهمية: أن مقترحنا يهدف إلى منع توزيع الأسلحة الشطرية على أجزاء، مثلاً، من جانب الأعضاء في الكتل العسكرية كحرم من "تقسيم العمل" فيما بينهم إذا صح التعبير • من الممكن، مثلاً، وضع مخزونات من مكوّن واحد من سلاح شطري فوق أرض دولة ما

ومخزونات من العكّون الثاني فوق أرض دولة أخرى • وتلك امكانية يجب أن يحسب حسابها بالطبع ، وهذا ما نحن بصدد محاولته الآن •

وسؤال آخر من الأسئلة التي ألقىت علينا يتعلو بالمواد التي تتيح للأفراض المباحة والتي يجب ادراجها ، حسبما يقترح ، في قائمة المواد الكيميائية التي تمثل خطرا خاصا من حيث امكانية تحويلها الى الاستخدام في أفراض الأسلحة الكيميائية • سيكون من الصعب جدا ، بصراحة ، اعداد هذه القائمة والاتفاق عليها خاصة لأن هذه المسألة تؤثر بشكل مباشر سواء على الصناعة الكيميائية أو على استخدام المواد الكيميائية في الأفراض العسكرية غير ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية • واعداد قائمة ببعض المواد على سهيل المثال ، كما يقترح ، لن يحل المشكلة • وأود انتهاز هذه الفرصة لعناشدة الوفود بأن تسهم ، في المرحلة المناسبة ، بنصيب فعال في الجهود الرامية الى ايجاد حل عملي لهذه المسألة التي لا يشك في أهميتها وذلك بمساعدة خبرائها التقنيين •

وقد أعرب عن اهتمام كبير بالفرع من مشروع الأحكام الأساسية المكرس للتحقق •

ونحن نفترض ، في مسألة التحقق من تدمير المخزونات على الأخص ، أن هناك عددا من الاجراءات الدولية سيطبق أيضا بالاضافة الى التحقق الوطني والاعلانات ، الخ • وأحد هذه الاجراءات سيتم اتخاذه عندما تدعو الضرورة الى المزيد من تبادل المعلومات بين الدول المهمة عن الحالة الفعلية • والاجراء الآخر قد يكون القيام بتفتيشات موقعية بناء على الطلب ، اذا لم يسفر تبادل المعلومات عن حل مرض • وتدبير آخر مستقل ••••• وأود أن أكرر كلمة مستقل ••• يتوخي اتخاذه هو التحقق الدولي المنتظم من تدمير المخزونات الموجودة في المرافق المحولة أو المتخصصة ، مثال ذلك ، أن يكون على أساس حصص متفق عليها •

وطرحت علينا أسئلة عن بعض الجوانب الخاصة بهذا الشكل من التفتيش ، ولكن مما لا شك فيه أن من الأفضل للمشاركين في المفاوضات التوصل الى الاتفاق من حيث المبدأ على أنه ، خلال فترة تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية أو تحويلها الى أفراض مباحة ، يجب أن يكون هناك حكم بامكانية اجراء تفتيشات موقعية دولية منتظمة على تدمير المخزونات في المرافق المحولة أو المتخصصة • فاذا أمكن الاتفاق من حيث المبدأ على ادراج مثل هذا الحكم في الاتفاقية ، وليس هذا هو الشأن في الوقت الحاضر لسوء الحظ ، فسوف يكون خطوة كبيرة الى الامام يمكننا عندها النظر في طرق تنفيذ ذلك الاتفاق ••• وأكرر ، الاتفاق ، اذا لا يزال مثل هذا الاتفاق غير موجود حتى الآن •

وذلك نفسه ينطبق على التحقق من أن كمية الانتاج المباح من المواد الكيميائية الفائقة السمية والمهلكة في المرافق المتخصصة لا تتجاوز طنا واحدا • ونقترح أن يعمل هذا المرفق في ظل تحقق وطني مع التسجيل الدقيق جدا لمقادير المنتجات الأولية المستهلكة والمواد الكيميائية المنتجة ، والاعلان عن مكانها ، واتخاذ ما يلزم لاجراء تفتيشات موقعية دولية (على أساس حصص متفق عليها ، مثلا) للتحقق من انتاج المواد الكيميائية الفائقة السمية والمهلكة للأفراض المباحة في هذا المرفق • ولكن قد يوجه السؤال : هل توصلنا الى اتفاق من حيث المبدأ على هذه المسألة أيضا ؟ وفي اعتقادي اننا لم نتوصل بعد ، رغم أنه لا يبدو احتعال وجود أية عقبات واضحة لا يمكن تخطيها في وجه قيامنا بذلك •

ونحن متفقون أيضا مع تلك الوفود المهمة ، اذا حكمنا على ذلك من أسئلتها ، بالكيفية التي يمكن بها اجراء التحقق في الشركات التجارية فيما يتعلق بامكانية انتاج سلائف المواد الفائقة

السمية ، وفي الواقع ، انتاج الأسلحة الشطرية في تلك الشركات ، أما الحجج التي تساق بأن من الممكن معالجة الاسلحة الشطرية ونتاجها بنفس طريقة معالجة الأنواع الأخرى من الأسلحة الكيميائية ، فاننا لانراها شديدة الاقناع . اد أن هذه الحجج لا تلغي مشكلة التحقق من انتاج سوابق الاسلحة الشطرية ولا سيما في الشركات التجارية .

وأود التشديد أيضا على نقطة أخرى . فمهما كانت أنواع النشاط التي قد ننظر فيها ، ومهما كانت الالتزامات التي قد تكون مقتضاة في ظل الاتفاقية ، فان التحقق الدولي الذي يتم ، وفقا للأحكام الأساسية في المشروع السوفياتي ، على شكل تعشير موقعي بناء على الطلب ، سيكون أمرا ممكن التطبيق بوجه عام . وفي هذا الصدد ، أود الإشارة الى أنه سبق اتخاذ مثل هذا الاجراء أثناء المفاوضات بشأن اتفاقات ومعاهدات دولية أخرى ، ومن الواضح أن التجربة المستفادة من هذه المفاوضات ، ولا سيما المفاوضات الأمريكية البريطانية السوفياتية بشأن حظر تجارب الاسلحة النووية ، يمكن تطبيقها أيضا في الاتفاقية المعنية بحظر الاسلحة الكيميائية .

وأود انتهاز الفرصة لبدء تعليقات موجزة على سير المفاوضات في اللجنة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . لا شك في أن الفريق العامل المخصص قد قام تحت القيادة المحنكة للسفير سويكا بقدر جليل من الأعمال المفيدة . وقد اتسع نطاق الفهم المتبادل في جوانب عديدة من الاتفاقية ، وضائق فحوة الاختلافات بين وجهات النظر في أحيان كثيرة أو أنها انخفضت الى أدنى حد ، بل وأخذت تظهر صيغ يمكن الاتفاق بشأنها . غير أن هناك نزعات فيمرغوب فيها في رأى الاتحاد السوفياتي بدت تتحرف بنا عن التوصل بأسرع وقت ممكن الى عهد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية وهذه النزعات تتجلى في أن بعض الوفود لا تزال تحاول الانحراف بالمناقشة الى مسائل ثانوية وأحيانا الى مسائل تقنية صرفة بدلا من تعزيز الأحكام الأساسية للاتفاقية المقبلة . وعدد هذه المسائل الثانوية في تزايد مستمر . ويبدو أن البعض ينظر الى اللجنة كما لو أنها دورة تدريبية لتحسين المهارات ويضطر اللجنة الى استقصاء مناخ تكنولوجية لم يحاول تجربتها بنفسه ، ناهيك عن أن هناك وفودا أخرى لديها شكوك جدية حول هذه المناهج .

لا أحد ينكر بالطبع امكانية استخدام التقدم التقني وانجازات العلم لصمان فعالية الوفاء بالاتفاقات الدولية ، ولكن لا يجب أن نصع العربة أمام الحصان ونستعير بالمناقشات الأكاديمية عن شتى الأنواع اللارمة للاستعداد السياسي . واذا اتبعنا هذا الطريق وشفعنا ذلك بخطابنا التي هي أقرب الى البطء في المفاوضات ، فلن نلحق أبدا بالتقدم التقني . وستحل محل اجراءات جديدة الاجراءات الراهنة ، وستحل احراءات أحدث محل الجديدة ، وهكذا دواليك . اننا نعترض على تحويل اللجنة الى جمعية علمية وتقنية . ونعتقد أنه ينبغي تعزيز الاتفاق على الجوانب الرئيسية لاتفاق الاسلحة الكيميائية كنتاج الحظر ، والاعلانات وتدابير بناء الثقة والتحقق وفير ذلك من جوانب الاتفاقية المقبلة ، لا أن نجعله يعتمد بشكل مصطنع على قضايا محددة .

منذ وقت فير طويل ، وفي احدى زيارات رئيسة وزراء الهند في الخارج ، أعادت الى الأذهان تقليدا هنديا قديما ، ألا وهو ، ايجاد شيء يمكن التوصل الى اتفاق بشأنه ، حتى لو لم يكن ذلك الا شيئا بالغ الصغر ، تلك نقطة البدء ، وعندها عليك محاولة توسيع مجال الاتفاق . ذلك تقليد هندي قديم وحكيم .

تلك هي التعليقات التي رغب الوفد السوفياتي ابدائها حول المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية •

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية): أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير اسرائيليان ، على بيانه وعلى ما وجهه الى الرئاسة من كلمات رقيقة • والمتحدث التالي في القائمة هو السفير أرد مهبيلغ ، ممثل منغوليا ، الذي أعطيه الكلمة الآن •

السفير أرد مهبيلغ (منغوليا) (الكلمة بالروسية ومترجمة عن الانكليزية): سيادة الرئيس ، قبل أن أبدأ ببياني أود ، باسم الوفد المنغولي ، التقدم اليكم بحار الترحيب في منصب رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر ايلول /سبتمبر • اننا نعرفكم تماما كأحد الدبلوماسيين المرموقين في المكسيك ، وكاختصاصي كبير وافر الخبرة والمعرفة على صعيد المفاوضات المتعددة الاطراف لنزع السلاح • وهذا ما يجعلنا على تمام الثقة من أن اللجنة سوف تكمل أعمال دورتها لعام ١٩٨٢ بشكل ناجح • واسمحوا لي بأن أتمنى لكم مخلصا كل النجاح في مهمتكم الحافلة بالمسؤولية والتأكيد لكم بأن الوفد المنغولي سيتعاون معكم بشكل وثيق في معالجة المسائل الموجودة في جدول أعمال اللجنة لهذه الدورة •

كما يود الوفد المنغولي الاعراب عن امتنانه لسلفكم الرئيس الكيني ماينا ، لاسهامه في أعمال اللجنة خلال شهر آب /أغسطس •

يود الوفد المنغولي التحدث اليوم عن البند ٧ من جدول الأعمال ، بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

لقد ألقى عدد من البيانات بشأن هذه المسألة منذ أن قامت اللجنة لأول مرة في دورتها الربيعية لهذا العام باضافة هذا البند الجديد الى جدول أعمالها • وكان وفدي يتتبع سير المناقشات بأشد الاهتمام • كما أعرب عن آرائه بشأن الموضوع سواء هنا في هذه اللجنة أو في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة • ونبعث أن اللجنة استجابت بشكل ايجابي للقرارات اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في دورتها الأخيرة بشأن الموضوع •

وفي الدورة الأخيرة قدم وفد منغوليا القرار ٣٦ / ٩٩ في اللجنة الأولى باسم المشاركين في تقديمه •

وسواء في الجزء الربيعي أو الجزء الحالي من هذه الدورة كان الوفد المنغولي ، شأنه في ذلك شأن وفود عديدة ، يكرر تأييده للنظر بشكل منهجي وضع هيكل محدد في مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وفي انشاء فريق عامل مخصص لهذه المسألة يبدأ بمفاوضات ملموسة لاعتماد تدابير فعالة تهدف الى وضع معاهدة دولية في هذا الصدد •

وقدم الوفد المنغولي رسميا ، كما سبق أن أعدت الى أذنان اللجنة أكثر من مرة ، ورقة العمل الواردة في الوثيقة CD/272 التي تقترح مشروع اختصاصات لفريق عامل مخصص يعنى بهذه المسألة •

وقد جرى ، كما تعرفون ، تبادل للآراء بشأن هذه المسألة في جلسات رسمية • وكانست اللجنة هذا الاسبوع تناقش البند ٧ من جدول أعمالها في جلساتها العامة • وفي المناقشات التي

تمت سواء في الاجتماعات غير الرسمية أو في الجلسات العامة أصبح من الواضح ، لسوء الحظ ، أن بعض الوفود تحرص على التمسك بالأمر يكون هناك توافق في الآراء على مسألة إنشاء فريق عامل مخصص لهذه المسألة . وأقول بصراحة أننا لا نفهم تماما هذه النبرة لعرقلة الأمور .

وفي اعتقادنا أن الوقت قد حان لاجراء مفاوضات لموسم بشأن هذه المسألة الهامة والمطحة داخل فريق عامل مخصص . نحن نعرف تمام المعرفة ان هناك عددا قليلا جدا من الدول تلعب الدور الرئيسي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه . ومع ذلك ، ونظرا لما ينجم عن سباق التسلح في الفضاء الخارجي من آثار بالغة الخطورة على السلم والأمن بالنسبة الينا جميعا ، فان اللجنة ملزمة بالاهتمام بشكل حيوى بهذه المسألة والقيام على وجه السرعة بوضع مشروع لصك قانوني دولي بشأن الموضوع وأن العالمية الساحقة من دول العالم تطالب بذلك .

لقد أكد على ذلك بوجه خاص مؤتمر الامم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي الذي انتهى مؤخرا في فيينا . اذ حث المؤتمر هيئات الامم المتحدة المختصة ، ولا سيما الجمعية العامة وكذلك لجنة نزع السلاح على النظر في تدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وايلاء الاهتمام المناسب والأولوية العالية لما يشعر به المجتمع الدولي من قلق جدى من امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي .

اننا جميعا نعلم بشكل لا بأس به أن الفضاء الخارجي ليس صعيدا سلميا في كل زمان ومكان وأنه يتهدى في كثير من الاحيان عن علائم على أنه قد يتحول الى حلبة جديدة لسباق التسلح . ويتضح ذلك من التقارير المنذرة بالخطر التي ترد في الصحافة العالمية والتي ازدادت في الفترة الأخيرة . واني أشير بوجه خاص الى المشروعات العديدة لانتاج طائفة بكاملها من أسلحة فضائية معدة لشن الهجمات على أجسام موجودة في الفضاء وفي الجو وعلى سطح الأرض .

هناك على وجه التخصيص خطط بعيدة المدى تتعلق بامكانية استخدام مركبات الفضاء المتكررة الاستخدام التي تنهى الآن في الولايات المتحدة بمقتضى برنامج " المكوك " في الأبحاث العسكرية . ووفقا للتقارير الصحفية ، يعكف رجال البانتاغون المختصون الآن على وضع خطط لانشاء قواعد عسكرية في الفضاء بالاستعانة بهذه المركبات ، وبثالعام في الفضاء لشن الهجمات على التوابع الاصطناعية الأرضية لأحد الحصوم ، واحداث شبكات واسعة النطاق من دفاع يقام في الفضاء ضد القذائف . وقد جرى محصامكانيات استخدام مكوكات فضائية كناقلات لشتى أنواع الاسلحة . وهناك خطط بالغة الأهمية لاضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي ترتبط باستخدام هذه المكوكات . وقد صرح مؤخرا اللواء ح . ولش ، نائب رئيس مجلس رؤساء أركان الحرب المشتركة للبحر والتطوير في الولايات المتحدة فقال : " تواصل أنشطتنا التوسع بمعدل كبير يلعب فيه المكوك دور الحفاز نظرا لطاقته على القاء أثقل الحمولات وأرفعها تطورا " .

والسمة المميزة للخطط الجديدة أن المكوك الفضائي يتعين أن يلعب فيها دور العنصر الرئيسي الذي لا يمكن أن تعمل بدونه الشبكات المخطط انشاؤها . وتتضمن هذه الشبكات ، مثلا ، منصات كبيرة مزودة بأسلحة الليزر ، وكذلك مركبات جووية وفصائية صغيرة الحجم للقيام بعطيات قصيرة الأمد في الفضاء الخارجي وفي الجو .

وأحد أكبر البرامج التي يعلو عليها البانتاغون الآن أهمية أساسية هو برنامج تطوير أسلحة الليزر . والعرض من هذه الأسلحة تدمير أية أجسام فوق الأرض وفي البحر وفي الفضاء

الخارجي • ويجرى العمل في بناء النموذج الأساسي لهذا السلاح في إطار ما يدعى " ثالوث أسلحة الليزر المقامة في الفضاء " الذي قد يؤدي قريباً ، في رأى مجلة السياسة الخارجية ، إلى ظهور شبكة للقتال في الفضاء • ومن المقرر اختبار عناصر الثالوث في الفضاء في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ •

ونشرت الصحافة الأمريكية أيضاً تقارير عن بناء شبكات مضادة للتوابع الاصطناعية في الولايات المتحدة مقامة فوق طائرات معترضة صغيرة ، ومن المتعين أن تبلغ هدفها بمساعدة قذيفة صغيرة تطلق من الطائرة المقابلة ف - ١٥ • ووفقاً للخطة ، سوف تبدأ تجارب طيران الطائرة المعترضة الصغيرة في الفضاء في النصف الأول من عام ١٩٨٢ وسوف تزود بها القوات الأمريكية في منتصف الثمانينات •

ولكن الولايات المتحدة لا تقتصر على تطوير الأسلحة الفضائية ، بل تقوم أيضاً بخلق الظروف المناسبة لاستخدامها • ومن المعروف أن المنطقة من الفضاء الخارجي التي تحيط بالأرض ستصبح بالنسبة إلى الباحثون اعتباراً من ١ أيلول /سبتمبر من هذا العام ، مسرحاً محتملاً للعمليات العسكرية • ومن ذلك الوقت فصاعداً ، سوف تقوم قيادة خاصة للفضاء ببدء العمل في القوات المسلحة للولايات المتحدة • ووفقاً للتقارير الواردة في الصحافة الغربية ، فإن رئيس مجلس رؤساء أركان الحرب المشتركة قال : " إن أعمال البحث والتطوير الجارية على صعيد الأسلحة الفضائية ستكثف عما قريب من القيام بعمليات عسكرية في الفضاء " •

إن تنفيذ هذه الخطط والبرامج قد يكون له دون شك نتائج بعيدة المدى • ولذلك كان من الملح والمهم منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي قبل فوات الأوان •
لقد أيدت منغوليا ، كغيرها من الدول ، تمام التأييد مقترح الاتحاد السوفياتي لعقد معاهدة بشأن حظر وضع أى نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي •

والوفد المنغولي هو أحد الوفود التي تؤيد وضع حل شامل ، لذلك الذي جاء في الاقتراح الوارد في الفقرة ١ من المادة ١ من مشروع المعاهدة الذي قدمه الاتحاد السوفياتي الذي ينص على أن تتعهد الدول الأطراف بأن لا تضع في مدار حول الأرض أجساماً تحمل أى نوع من الأسلحة ، وبأن لا تقيم هذه الأسلحة على الأجرام السماوية ، أو تضع هذه الأسلحة بأى شكل آخر في الفضاء الخارجي ، بما في ذلك إقامتها على متن المركبات الفضائية المزودة بملاحين والمتكررة الاستخدام سواء من النوع الموجود حالياً أو من الأنواع الأخرى التي يمكن أن تظهر في المستقبل لدى الدول الأطراف • وبالإضافة ، فإننا لا نعارض أن تتضمن المعاهدة حكماً يتعلق بحظر استخدام الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية •

كما أن المناقشة التي جرت في اللجنة لمسألة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي كشفت عن وجود نهج مختلف ، نهج ذرائعي وتدريبية كما يقول عنه مؤيدوه • ووفقاً لهذا النهج ، قد يقتصر الحظر على الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية وأن تترك شتى الأنواع الكثيرة من الأسلحة والشبكات التي لا تدخل في فئة الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية بهذا الشكل خارج نطاق الحظر • فضلاً عن ذلك ، يبدو أن مصطلح الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية نفسه يستخدم بطريقة غامضة جداً ، ربما كان سببها أن أنصار هذا النهج لم يقدموا تعريفاً واضحاً لما هو المقصود في رأيهم بالشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية •

ويعتقد الوفد المنغولي اعتقاداً راسخاً بأن العرض الأساسي ينبغي أن يكون حل المشكلة ككل ، أى ، عقد معاهدة تحظر وصع أى نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي ومعالجة مسألة الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية في السواحل العام للتدابير الرامية الى تحقيق هذا الهدف .

وختاماً ، يود الوفد المنغولي أن يقترح عليكم ، سيادة الرئيس ، وعلى أعضاء اللجنة من خلالكم أنه ينبغي ، بعد الانتهاء من النظر في البند السابع في الجلسات العامة ، أن تستمر المشاورات بهدف الاتفاق قبل نهاية هذه الدورة على ولاية لفريق عامل مخصص لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي واعتماد مقرر بشأن انشاء مثل هذا الفريق .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية مترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة . والمتحدث التالي في القائمة هو ممثل هنغاريا ، الذي أعطيه الآن الكلمة .

السيد كوميفتس (هنغاريا) : يمكنني القول دون أية مبالغة ، سيادة الرئيس ، انني أشعر بالسعادة لكوني من أوائل المهنيين في اليوم الذي تضطلعون فيه برئاسة لجنة نزع السلاح . وبودي ، لو أمكن أن يخالجمكم الشعور وتقولون جهاراً وعلانية في المستقبل القريب : "حسناً هذا هو نوع المحفل التفاوضي الذي كنت أناضل من أجله " . والى أن يحين ذلك الوقت ، فإننا نعتمد على خبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية اللتين سوف تكونان عوناً لنا ، وأنا مقتنع من ذلك ، في استخلاص أقصى ما يمكن من الحالة الراهنة .

كما أستأذن في الاعراب عن تقديري لسلفكم ، السفير الكيبي طانيا ، لما قدمه لعملنا من اسهام كرئيس في شهر تموز/يوليه . وأود في الوقت نفسه توجيه تحية وداع الى أولئك الزملاء الذين قادروا اللجنة في الأسبوعين القصيرين اللذين مرّاً منذ آخر مرة أخذت فيها الكلمة . وهم السفير الهندي فنكاتسواران والسفير اليونغوسلافي فرونتس والسفير الجزائري صلاح باي . وباسم وفدي ، أوجه اليهم طيب الأمانى في مهامهم الجديدة .

وأخيراً ، يسعدني الترحيب بوجود ممثل بيرو الجديد السفير كانوك بيننا وأقدم اليه صداقة الوفد الهنغارى وتعاونيه .

أود اليوم أن أعرض آراء وفدي في مسائل قليلة تتصل بالبند ٧ من جدول الأعمال . منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

في هذه السنة يحتفل العالم بالذكرى الحامسة والعشرين لاطلاق أول جسم من صنع الانسان في الفضاء الخارجي ، الرحلة الرائدة لأول سهوتيك سوفياتي . ان ذلك الحدث الذى جرى منذ خمسة وعشرين عاماً فتح أمام الانسان بوابة عصر الفضاء ، استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي .

ان استخدام ذلك المجال الجديد وغير المتناهي في الأفراض السلمية حمل بالفعل فوائد ضخمة للبشرية . وما من أحد يمكنه ، وفي اعتقادي انه ما من أحد يريد حقاً ، أن يمجّد أو يبغض من أهمية استخدام الفضاء الخارجي في مجالات سلمية متعددة كالأرصاد الجوية والملاحة والاتصالات السلكية واللاسلكية واستشعار الموارد الطبيعية من بعد ، الح . واذا أخذنا في الاعتبار التقدم السريع للعلم والتكنولوجيا ، فان هناك موجة غنية حافلة بالمزيد من النتائج . . . التي ربما

كانت لا تخطر على بال أحد حتى في هذا الوقت . . . متوقعة الحدوث في المستقبل يمكنها أن تساعد في تقديم الفائدة للبشرية جمعاء . تلك كانت الرغبة العامة التي أعرب عنها بحرارة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي الذي لم يمض على عقده في فيينا الا فترة قصيرة .

ومن سوء الحظ الشديد أن فجر عصر الفضاء سرعان ما تطبد بالامكانيات القاتمة لاستخدام الفضاء الخارجي في الافراض العدائية أيضا . وعندما أصبح ذلك الخطر حقيقة واقعة اتخذت المبادرات بسرعة بغية تجنب مثل هذا التطور . وكانت الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه هي اعتماد معاهدة الفضاء الخارجي الموقعة في ١٩٦٧ ، التي تحظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الفضاء الخارجي ، وفي الوقت نفسه تفتس المبادئ الرئيسية المتعلقة بأنشطة الانسان في البيئة الكونية . كما أن النشاط السلمي للدول ، وتعاونها لتحقيق تلك الغاية ، نظما بعد ذلك عن طريق ابرام مجموعة من الصكوك الدولية . وبفخر وفدى اذ يذكر في هذا المقام أن الممثلين الهنغاريين في شتى هيئات لجنة الأمم المتحدة للفضاء الخارجي أسهموا الى مدى لا يستهان به في صياغة تلك الصكوك .

ان تزايد الخطر من اندلاع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والحاجة الطحة التي تجنبه ينعكسان بوضوح في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح . اذ تقول ، في الفقرة ٨٠ ، ما يلي :

" وللحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير ، واجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقا لروح معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى " .

وفي العام الماضي اتخذت خطوة فائقة الأهمية في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . حيث أن الاتحاد السوفياتي . . . مراعاة منه لشتى الاحداث التي تهيمن أن الفضاء الخارجي قد يزداد انغماسا في الأنشطة العدائية ، ويتحول بالتالي الى حلبة لسباق التسلح ، ومدفوعا بالرغبة الصادقة في وضع حد للتطور في هذا السبيل . . . قدم مشروع معاهدة لحظر وضع أى نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي . وقد رحب الوفد الهنغاري بهذه المبادرة الجديدة ، واننا لانزال نعتبرها اجراء شديدا الأهمية جاء في الوقت المناسب وفي الاتجاه الصحيح . ومشروع المعاهدة ، في رأينا ، أساس سليم لصياغة الصك الدولي المطلوب من لجنتنا أن تضعه .

وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة قرارات للحيلولة دون امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وهما ، القرار ١٩٦٧/٣٦ . الذي بعد أن يشير الى مشروع المعاهدة الذي ذكرته لتوى . . . يدعو لجنة نزع السلاح الى الشروع في مفاوضات تهدف الى انجاز الاتفاق على النص الخاص بمعاهدة تعنى بحظر وضع أى نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي .

والآخر ، القرار ١٩٧٠/٣٦ جيم ، يرجو لجنة نزع السلاح القيام بمفاوضات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مع الاشارة بشكل خاص الى الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية .

وقد ألقى ذلك التطور ، أو ذلكا القراران زيادة في التحديد ، مسؤولية جديدة ومهاما اضافية على عاتق اللجنة . فقررت بدورها تضمين جدول أعمالها لعام ١٩٨٢ ، بندا جديدا هو

البند ٧، المعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " • وأثناء الجزء الأول من الدورة عقدت اجتماعات غير رسمية ، والبند الآن موجود في برنامج عملنا للجزء الثاني من دورة ١٩٨٢ •

ان الوفد الهنغاري مقتنع اقتناعا راسخا بأن لجنة نزع السلاح اتخذت خطوة عظيمة التي الأمام عندما باشرت النظر في هذا البند • وينبغي أن يفضي هذا التطور قريبا الى مفاوضات جديدة والى القيام بأسرع وقت ممكن بصياغة النص لمعاهدة تحظر وضع أى نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي • واذا أرادت اللجنة أن تحقق هذا العرض ••• واتجاه المناقشة يدل حتى الآن على وجود ارادة قوية لتحقيق ذلك ••• فيجب البدء بمفاوضات جديدة دون ابطاء ، مع الارادة السياسية اللازمة ، حتى لا تضع القوة الدافعة •

ويخالج وفدى الشعور بأن النظر في مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي كان مفيدا حتى الآن • فقد ساهم في تحسين تفهم المشاكل التي ينطوى عليها ، ووضع الخطوط العامة للهج المختلفة من حيث الكيفية التي ينبغي أن تعالج بها لجنتنا هذه القضية الهامة التي جاءت في الوقت المناسب جدا •

وفي الثلاثاء الماضي أتاحت لنا فرصة الاستماع الى البيان الرائع الذى ألقاه الأستاذ كلارك من سرى لانكا • كما تابع وفدى باهتمام شديد البيانين اللذين ألقاهما السفير الايطالى أليس والسيد سكينر الكندى • وانني ، اذ أسلم بما انطوى عليه بياناها من الرصافة وارتفاع المستوى ، لا يسعني الا الاعراب عن درجة ما من الخيبة التي أحس بها وفدى من جانبه لما كان يسود البيانين من الميل الى جانب واحد • لقد تكلم زميلانا الموقران عن جانب واحد فقط ممن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ألا وهو ، منع أو حظر الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية •

ولا يريد وفدى أن ينكر أهمية حلّ هذه المشكلة ومناسبة الوقت لحلها ولا أن يقلل من شأنها • ومع ذلك ، فنحن نعتبر ذلك جانبا واحدا فقط من جوانب كثيرة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وفي رأى الوفد الهنغارى ، وأعلم أن الكثيرين يشاطرونه فيه ، أن هناك أسلحة أخرى موجودة أو محتملة الوجود يمكن استخدامها في الفضاء الخارجي أو من هذا الفضاء • ومن المؤسف حقا أن لا يتطرق زميلانا الموقران الايطالى والكندى الى أية جوانب أخرى غير الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية • ويشعر الوفد الهنغارى ، كوفود كثيرة غيره ، أنه ينبغي للجنتنا أن تنظر في جميع جوانب منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، كما نأمل ، أن تحلها •

ومع أن وفدى •• كالثالبية الكبيرة الموجودة حول هذه المنضدة •• يعتقد الرأى القائل بأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو أساسا مقرر سياسي ، فاني لا أتردد في ابيداه بضع تعليقات موجزة على بعض الآراء التي أعرب عنها بعض الوفود •

أول كل شيء ، لا يمكننا أن نشاطر التقييم المتفائل الذى يذهب الى أن مدافع الليزر وأسلحة حزم الجزيئات لا يمكن أن تترجم الى قدرة عظيمة الا في المستقبل البعيد الذى لا يمكن تبيته • فاذا قرأنا دراسة الخبراء التي أعدها معهد استكهولم لبحوث السلم الدولي Stockholm International Peace Research Institute في عام ١٩٧٨ ، وعنوانها فضاؤنا - ساحة معركة المستقبل ؟ أمكن للمرء الوقوف على الاستنتاج التالي :

" فيما يتعلق بوجود أدوات الليزر في الفضاء ، فهذه الأدوات في مرحلة التطوير .
وأدوات الليزر الكيميائية أكثر نفعاً بالنسبة لهذه الشبكات نظراً لصغر حجمها . . .
وتبين أوجه التقدم في رادارات الليزر بالأشعة تحت الحمراء أنه يمكن بهذه النماذج تعقب
الأجسام في الفضاء . . . وعندما تتوفر هذه النسيطة ، يمكن استخدامها في اضـعاف
الخلايا الشمسية وأجهزة الاستشعار البصرية الموجودة فوق التابع الاصطناعي . أما في
أدوات الليزر ذات الطاقة العالية وفي حزم الجزيئات المشحونة فمن المحتمل جداً أن نرى
بداية الثورة القادمة في تكنولوجيا الأسلحة " .

ودعوني أذكر بأن الكتاب الذي اقتبست منه نشر عام ١٩٧٨ ، تماماً كالكتاب الذي يطلق
عليه " الورقة الطارئة رقم ٢٥ " "Occasional Paper" الذي أصدرته مؤسسة ستانلي
Stanley Foundation ، وعنوانه " هل يمكن أن يبقى الفضاء بيئة سلمية ؟ " يذكر مايلي : " لقد
اقترح عسكريو الولايات المتحدة ادراج أنواع جديدة من الشبكات الفضائية في قيادات العمليات
الموجودة حالياً ، واستخدام توابع اصطناعية في ادارة المعارك والقتال في الوقت الفعلي . ويمكن
لتكنولوجيا الفضاء أن تحرر القوات العسكرية من اعتمادها على القواعد الأجنبية ومن الحاجة السي
مرافق الاتصالات والرصد في البلدان الأخرى " .

وتعني دراسة مؤسسة ستانلي ، التي أذكر استنتاجاتها بشكل مختصر . . . توخياً للايجار . . .
ولكن دون تغيير فحواها ، الى ذكر مايلي : تفكر القوات الجوية في الولايات المتحدة في اقامة
محطات فضائية بملاحين ودون ملاحين تستخدم في تحديد الأهداف وتقدير الأضرار واعادة تسديد
الأسلحة الاستراتيجية وتوجيه الأسلحة وقيادة ساحة المعركة في الوقت الفعلي والسيطرة عليها
وبوظائف الاتصالات . . .

وهذه هي أمثلة قليلة فقط للبرهان على كون مشكلة الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية . . .
مهما بدت عليه من الأهمية . . . ليست الا جانباً واحداً من الجوانب العديدة للقضية . ولا يسع
وفدى الا استنتاج أن ما تعطيه بعض الوفود من وزن مبالغ فيه لهذا البند المفرد ربما كان يخدم
بعض المصالح الخاصة .

وختاماً ، أستأذن في أن أقول بصراحة أن الوفد الهنغاري توقع لدى بداية الدورة الصيفية
حلاً سريعاً لانشاء فريق عامل يعنى بالبند ٧ من جدول أعمالنا . ولسوء الحظ فان الموقف الذي
تتخذه بعض البلدان الغربية لم يجعل ذلك ممكناً . ومع ذلك فلانزال نرى أن فريقاً عاملاً لا يسهل
تصاغ بالشكل الصحيح ، كالفريق الذي اقترحه الوفد الهنغاري في الوثيقة CD/272 ، سيكون أفضل
اطار لتناول هذه المسألة .

وعلى أي حال ، لا أريد الافراط في التشديد على أهمية انشاء فريق عامل يعنى بالفضاء
الخارجي . ولدى أسباب ضافية تحملي على أن لا أفعل ذلك . أنني مدرك تماماً أن سلفي لجنة
نزع السلاح وهما ، اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح ، ومؤتمر لجنة نزع السلاح ، كانا قادرين على
وضع اتفاقات لنزع السلاح دون أفرقة عاملة ، بينما هذه اللجنة التي أنشأت عدداً غير قليل من
الأفرقة ، والتي ظلت تعتبر أفضل اطار للمفاوضات ، لا تزال غير قادرة حتى الآن على وضع مشروع
لمعاهدة واحدة أو اتفاق واحد بشأن نزع السلاح . ولكن ذلك يؤكد فكري وهي : أن مايلزمنا
حقاً هو التفاني والاستعداد والارادة السياسية . وإذا ما توفر لنا ذلك ، وعند مايتوفر ، يمكن لنا
بسهولة ايجاد الطريق الى وضع وبرنامج تدابير لنزع السلاح ، بالأفرقة العاملة أو بدونها .

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية و مترجمة عن الانكليزية): أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة • والمتحدث التالي في القائمة هو ممثل كوبا، السفير سولا فيلا ، الذي أعطيه الكلمة الآن •

السيد سولا فيلا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية و مترجمة عن الانكليزية): سيادة الرئيس، يسعدنا جدا أن نراكم تحتلون مقعد رئاسة لجنة نزع السلاح هذا الشهر • فالمكسيك وكوبا بلدان صديقان ضربا المثل في التعاون • وكما أعلن رئيس مجلس الدولة الكوبي ، فيديل كاسترو: " ان لكوبا من تقاليد التاريخ والصداقة مع المكسيك ما ليس لها مع أى بلد آخر في أمريكا اللاتينية ، وقد ارتبطت معاركنا بشكل وثيق مع معارك المكسيك وتاريخها " •

انكم ، ياسيادة السفير فارثيا روليس ، كرستم جهودكم وحياتكم لقضية نزع السلاح وقضية السلم • لم تتوانوا في جهودكم أبدا • كأننا شعاركم يقوم على عبارات بنيتو خواريس ، أحد أعظم الوطنيين في الأمريكتين ، الذي قال : " يخسر المعركة فعلا كل من لم يكن لديه الأمل في كسبها " ورغم ضخامة العقبات في طريقنا ، لا يمكننا التوقف عن الكفاح لتحقيق نزع السلاح العام والكامل • كما أود أن أشكر سلفكم ، السفير ماينا ، للطريقة البارة التي وجه بها أعمالنا في شهر آب أغسطس، وأن أتمنى له النجاح في مهامه الجديدة •

وأستاذنا أيضا في الانضمام الى كلمات الترحيب التي وجهت الى السفير البير واني كانوك ، الذي نأمل في مواصلة التعاون الوثيق معه ، وأن أعرب عن تقديري للأفعال التي قام بها زميلنا يغادرانا وهما السفير الجزائري صلاح باي والسفير اليوفوسلافي ماركو فرونتش •

ان الترتيبات الدولية الفعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو بند كانت لجنة نزع السلاح ، منذ دورتها الصيفية لعام ١٩٧٩ ، تنظر فيه كمسألة لها الأولوية •

وينبغي التذكير بأن الضمانات الوحيدة التي كانت لدى تلك الدول في ذلك الوقت هي الضمانات التي قدمتها من جانب واحد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وأن بعض هذه الضمانات ، كما ذكرت مجموعة ال ٢١ ، تضمنت لا مجرد قيود وشروط واستثناءات غير مقبولة عكست نهجها الذاتي فحسب ، ولكنها مبنية برمتها أيضا على مذهب الردع النووي الذي ساعد على دفع العالم الى شفير الحرب •

وعندما قررت لجنة نزع السلاح انشاء فريق عامل للنظر في هذا البند الهام ذكرت أن هدف الفريق العامل سيكون النظر في ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، والتفاوض بشأن هذه الترتيبات • ومنذ ذلك الوقت ، حدث الكثير أثناء نظر لجنة نزع السلاح في هذا البند وجرت تطورات كثيرة فيما يتعلق بإمكانية استعمال الاسلحة النووية الى حد أصبح فيه تعرض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الى خطر امكانية استخدام هذه الاسلحة ضدها أكبر منه اليوم مما كان عليه في عام ١٩٧٩ •

ويجب ألا يغيب عن الذهن ، في هذا الصدد ، أن استعمال الاسلحة النووية سوف يؤثر على المتحاربين وغير المتحاربين على السواء ، كما جرى التسليم بذلك في أكثر من مناسبة ، حتى داخل هذه الهيئة التفاوضية .

وقد بدا أن الفريق العامل الذي يعالج هذا البند على وشك التوصل ، في إحدى نقاط أعماله ، إلى اتفاق قد يؤدي إلى اعتماد صك دولي يجعل هذه الضمانات موضع البحث ذات مفعول . وكان قد بدأ في نظر ما يسمى " النهج المشترك " وكان كل شيء يسير على مايرام إلى أن جاءت سياسة الردع النووي ، التي لا تزال قائمة على إمكان استعمال الاسلحة النووية ، لتقتضي مرة أخرى على إمكانية التوصل إلى أي نوع من الاتفاق .

عند ذلك تحولت المناقشات ، وحتى بشكل أكثر اصرارا ، إلى إمكانية قيام مجلس الأمن الدولي باعتماد قرار يتضمن ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ولكن كان من المستحيل حتى الآن الاتفاق بشأن صياغة يمكن أن ترضي جميع الأطراف وفي المقام الأول للسببين التاليين : من ناحية ، لأن هناك دولا حائزة للأسلحة النووية غير مستعدة للعدول عن استعمال هذه الأسلحة ، ومن ناحية أخرى ، لأن من الجلي أنه إذا كان للاعلانات الصادرة أن تفضي إلى قرار فعال ، فيجب أن تكون متعاطلة في مضمونها والا ، فإن البلدان الساعية إلى ضمان احترام حقها في البقاء ستجد من الصعب عليها أن تأخذها على محمل جدى .

وعلى أي حال ، فإن اعتماد قرار من جانب مجلس الأمن سيكون خطوة مؤقتة ليس إلا نحو الضمانات التي ننشدها وسيتمتعين الاعتراف بأن الهدف الأخير هو صك دولي ملزم قانونا .

ونظرا للحالة السائدة في لجنة نزع السلاح ، قامت مجموعة بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة ، وهي ، مجموعة الـ ٦١ ، ببحث البلدان الحائزة للأسلحة النووية على إعادة النظر في سياساتها وتقديم مواقف منقحة عن الموضوع إلى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

والرد على تلك الدعوة معروف للجميع . فقد أعلنت إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وهي الاتحاد السوفياتي أنها لن تكون الهادئة باستعمال الاسلحة النووية ، وذلك لتعزيز للضمانات الأمنية . كما اقترحت أيضا اعتماد برنامج لنزع السلاح لاشك في أن تنفيذه سيحدث نتائج سارة ويكون ذا فائدة في مسألة الضمانات السلبية .

وهناك دول أخرى حائزة للأسلحة النووية أعادت مع ذلك تأكيد مواقفها بصدد الردع النووي واستعمال الاسلحة النووية ، مستمرة بذلك في سياساتها في الحرب الباردة ومعركة أعمال اللجنة بشأن بند الأولوية في جدول أعمالها .

لقد لاحظنا بانزعاج بعض أعضاء هذه اللجنة وهم يقترحون علينا أن نضرب صفحا عن الاستشهادات بالردع النووي وإمكانية استعمال الاسلحة النووية ، ولكن كيف يمكن اقتراح شيء مثل هذا بينما هو بالدقة أصل أسباب المأزق الذي نصل إليه في مناقشة أي بند في هذه اللجنة ينطوى ضمنا ، بشكل أو بآخر ، على حظر استعمال الاسلحة النووية ؟

لقد وردت الإشارة في جلسة عامة عقدت مؤخرا إلى ما يدعى " بخطة باروخ " التي رعم أنها تتمثل في وضع الطاقة النووية تحت مراقبة الأمم المتحدة . ولا شيء أبعد من ذلك الزعم عن الحقيقة ، فضلا عن ذلك ، فإن هذا زعم حطير لأنه يشوه الحقائق وقد يؤدي إلى أخطاء غير مقصودة .

والسبب في أني أسهب في هذه المسألة هو أنها على وجه التحديد تمثل الأساس الذي تبنى عليه مواقف الذين يعترضون على نزع السلاح النووي، الذين يسدون الطريق على اعتماد ضمانات فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الذين يعرقلون انشاء فريق عامل معني بمنع الحرب النووية والذين يجعلون من المستحيل، مثلا، الهدم بمفاوضات ملموسة بشأن حظر التجارب النووية.

في الجلسة الأولى للجنة الطاقة الذرية، المعقودة يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٩٤٦، اقترح السيد برنارد باروخ انشاء سلطة دولية لتطوير الطاقة الذرية تتضمن وظائفها، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

"١- السيطرة أو الملكية الادارية لجميع أنشطة الطاقة الذرية التي يحتمل أن تكون خطرة على أمن العالم؛

٢- سلطة مراقبة وتفتيش وترخيص جميع الأنشطة الذرية الأخرى "

وقد تبين، كما لعلمكم تدركون، أن مقترح السيد باروخ، الذي أصبح يدعى خطة باروخ، مقترح لا يمكن قبوله نظرا لما ينطوي عليه من الأخطار وبالذات على أمن العالم الذي كان من المفترض أن يحميه.

ولا يغيب عن ملاحظة أي كان أن جميع مكونات السلطة الدولية لتطوير الطاقة الذرية... المختبرات والمعلومات والمواد... وكل شيء على الاطلاق كان ينبغي أن يكون في أيدي الولايات المتحدة نفسها، البلد الذي قدم الاقتراح. كل شيء كان يتعين أن يكون على وجه التحديد في أيدي الذين كانوا المسؤولين عن الكارثتين النوويتين في هيروشيما وناغازاكي... في أيدي أولئك الذين لم يترددوا، بعمل عدواني كتب له أن يكون بداية الحرب الباردة، في أن يمسحوا من على وجه البسيطة مئات الآلاف من المواطنين اليابانيين المسالمين.

ولكن ما لم يرد قوله في بعض البيانات التي سمعناها هو ما جاء عقب خطة باروخ.

ففي الجلسة الثانية للجنة الطاقة الذرية، المعقودة يوم ١٩ حزيران/يونيه ١٩٤٦، بعد خمسة أيام فقط من تقديم مقترح الولايات المتحدة، قدم ممثل الاتحاد السوفياتي، اندريه فروميكو مشروع اتفاقية تحظر انتاج واستعمال الأسلحة الذرية وتتص على وجوب تدمير جميع الأسلحة الذرية خلال ثلاثة أشهر من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وكان هذا اقتراحا مضادا لخطة باروخ، اقتراحا لم يترك مجالاً لأي شك.

ولاحاجة هنا الى ذكر البلدان التي اعترضت على المقترح، لأنها نفس البلدان التي تستعمل نفس الحجج للاعتراض اليوم على وقف سباق التسلح النووي، وعلى حظر استعمال الأسلحة النووية، وعلى حظر التجارب النووية وعلى الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولا يسعني الا الاشارة، ان أذنتم، الى أن ما يكمن الآن، كما كان منذ ٣٠ عاما مضت، وراء هذه السياسة المتمثلة في رفض عمل أي شيء لصالح نزع السلاح النووي وعدم استعمال الأسلحة النووية. انها هي سياسة الردع النووي وامكانية استعمال الاسلحة النووية، وهي السياسة التي أسهمت في فشل المفاوضات في جميع الهيئات التي تعالج مسائل نزع السلاح في العقود الأخيرة.

ويمكن التذكير بأن السير ونستون تشرشل أعلن ، في وقت يرجع الى ١٩٤٢ ، قبل سبع سنوات من انشاء منظمة معاهدة شمال الأطلسي وقبل أربع سنوات من تقديم خطة باروخ الشهيرة ، وفي المذكرة السرية الشهيرة التي كشف ماكميلان عن محتوياتها في مؤتمر ستراسبورغ فيما بعد ما يلي :

" لا بد لي من الاعتراف بأن اهتمامي مركز في المقام الأول على أوروبا ، على انبعث المجد الأوروبي من جديد ، على القارة التي أوجدت الأمم الحديثة والحضارة وستكون كارثة لا يمكن قياس أبعادها اذا كان للبربرية الروسية أن تأتي على ثقافة الدول الأوروبية القديمة وعلى استقلالها " .

وبالمثل ، فان الجنرال الأمريكي فرورز الذي كان معيننا مديرا " لمشروع مانهاتن " ، الاسم الرمزي الذي أطلق على مشروع القنبلة الذرية ، قال :

" أعتبر من المهم أن أذكر ، وتلك في رأيي حقيقة معروفة جيدا ، انني بعد ما لا يزيد عن أسبوعين من تعييني مسؤولا عن المشروع ، لم يعد لدي أدنى شك في أن روسيا هي العدو وأن المشروع قد صمم دون أن يغيب ذلك عن الأذهان " .

وفضلا عن ذلك ، فان اتفاق كوبيك لعام ١٩٤٢ ، الذي أقام الحلف العسكري الذري بصورة رسمية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، تضمن استراتيجية شاملة لاستعمال الأسلحة الذرية تكشف بوضوح عن أصول الردع النووي وسياسة استعمال الأسلحة النووية .

ولا يمكن الادعاء بأن أي فرد يشارك في المفاوضات داخل لجنة نزع السلاح فيمر مدرك للأخطار التي تتمثل في هذه السياسة ، حيث أن هذه السياسة على وجه التحديد هي التي أثارت سباق التسلح وأقامت أكبر العقبات في وجه المفاوضات بشأن بنود الأولوية في جدول أعمال هذه الهيئة التفاوضية .

والمطروح أمامنا الآن هو ما يمكن أن يكون خطة باروخ جديدة ، ولكنها خطة حقيقية وصريحة . ويتجه تفكيرى الى انشاء فريق عامل للتفاوض بشأن البند ٢ في جدول أعمالنا واعتماد تدابير ملموسة لمنع الحرب النووية ، والاحكام عن الهدم باستعمال الاسلحة النووية واستهلال مفاوضات لتنفيذ برنامج لنزع السلاح النووي . لعادا ترفض هذه التدابير ؟ ولم الاءراب عن الاعتراضات ؟ لعادا تهذل المحاولات لمنع لجنة نزع السلاح بأى ثمن من النهوض بالمهمة التي أوكلت اليها ؟ الرد على هذه الأسئلة هو نفس الرد ، وينبغي العثور عليه في الأحداث التي أشرت اليها .

وقد زاد هذا الوضع جدا من الخطر الذي تتعرض له البشرية بأسرها ، بما فيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . لأن سياسة الردع ومكانية استعمال الأسلحة النووية هي التي تحول دون اعتماد ضمانات أمنية فعالة .

وهذه السياسة هي أيضا العلة والسبب في جميع المتناقضات الظاهرة التي صادفناها داخل هذه اللجنة في السنوات الأخيرة . ففي الوقت الذي أتفق فيه على توسيع ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية اتخذ قرار لصنع منظومات أسلحة كيميائية جديدة ، وعندما اتفق على انشاء فريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية . وضعت حواجز خطيرة جدا في طريق صياغة ما ينبغي أن يكون خطرا فعّالا ، وسد الطريق في وجه مناقشة نطاق الحظر وهي المناقشة التي كانت ترفب في اجرائها فالبية البلدان الممثلة هنا ، وعندما أشير الى الحاجة لنزع السلاح النووي ، أقيمت العقبات في وجه انشاء فريق عامل يعنى بنزع السلاح النووي .

وتكشفت نفس التناقضات بالاعلان رسميا عن بعصر القرارات الحظيرة • كيف يمكن ، مثلا ، أن تكون هناك حطط لورع القذائف التسيارية العابرة للقارات MX الجديدة بينما المفاوضات تجري هنا في حنيف بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية وحفصها ؟ كيف يتأتى أن يقال ان قذائف " ميبيت مان " Minuteman عرضة للاصابة ومع ذلك توضع الحطط الآن لوضع قذائف MX في نفس صوامع الاطلاق التي قيل انها عرضة للاصابة ؟

هذه التناقضات الظاهرية ، سواء داخل اللجنة أو خارجها ، يمكن تفسيرها بسياسة الردع النووي ، بالمداهب التي تعتر الحرب النووية مسموحا بها ، وبالقرارات التي اتخذت بصدد توجيه الضربة النووية الأولى •

ولا يمكن لهده اللجنة أن تكون غير مدركة هذا الخطر ولا يمكنها تجاهل ما ينطوى عليه بالنسبة لمفاوضات نزع السلاح •

في عام ١٩٧٩ ، ونظرا للخطر المتمثل في الاسلحة النووية وبسبب عدم كفاية الصمانات الأمنية لدى الدول مير الحائزة للأسلحة النووية ، طلبت هذه الدول اتحاد تدابير فعالة ترقى الى مستوى الصمانات الحقيقية • والآن ، وقد تسارع سباق التسلح النووي منذ ذلك الوقت ، ومع اعادة تأكيد بعصر كبار الرسميين على أهمية وتسرية المداهب التي أشرت اليها في هذا البيان ، والموجودة منذ الاربعميات ، فمن الضروري أكثر من أى وقت مضى المطالبة باعتماد صك دولي ملزم قانونا يعنح الدول مير الحائزة للأسلحة النووية صمانات حقيقية ضد استعمال الأسلحة النووية •

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أقتبس مقطعا من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز :

" يعلن المؤتمر أن أكثر صمانات الأمن فعالية ضد استعمال الاسلحة النووية

أو التهديد باستعمالها هو نزع السلاح النووي وحظر استعمال الاسلحة النووية " •

ولهذا السبب ، ولأننا نعتبر أنه لا يمكن أن يكون لأى مذهب لاستعمال الاسلحة النووية • ما يبرره ، لأنه ، ضمن جملة أمور ، يعرقل أعمال هذه اللجنة ، فقد عمدنا الى مناقشة هذه المسألة بمثل هذا الاسهاب •

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوبا ، السفير

سولافيللا ، على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها الى الرئاسة • والمتحدث التالي في القائمة هو السفير أوكاوا ، ممثل اليابان ، الذى أعطيه الكلمة الآن •

السيد أوكاوا (اليابان) : السيد الرئيس ، انها لأكثر من سعادة ، انه شرف

لي حقا ، أن أكون قادرا على تقديم آيات احترامنا وتهانينا لكم وأنتم تتولون رئاسة هذه اللجنة لشهر أيلول /سبتمبر وحتى بداية دورة العام القادم • وأستاذن أيضا في الاعراب عن امتنان وفدى لسلفكم ، السفير مانيا ، للطريقة السلسة والقديرة التي وجهنا بها هو وأعضاء الوفد الكيني أثناء شهر آب /أغسطس • وفي نفس الوقت الذى نأسف فيه لمعادرة السفير مانيا ، بودى أن أضيف أفضل تمنياتي لمستقبل حياته العملية بعد عودته الى نيروبي •

أود الآن ، لو تكرتم ، القاء بيان يحيى حد الجند 0 من جدول أعمالنا ، وهو ، " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمطومات الجديدة من هذه الاسلحة ، الاسلحة الاشعاعية "

وبمقتضى برنامج عملنا ، كان ينبغي مناقشة هذا البند في الأسبوع القادم ولكن ، لما كان الفريق العامل للأسلحة الاشعاعية سيجتمع بعد ظهر هذا اليوم ، فاني أود التحدث عن الموضوع قبل اجتماع بعد ظهر هذا اليوم .

اليابان بلد صغير ، أصغر قليلا من ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة . ولليابان على هذه الرقعة الصغيرة من الأرض الآن ٢٤ مفاعلا نوويا وأربعة مرافق لتجهيز الوقود النووي ومرفق واحد لا عادة معالجة الوقود المستعمل . وهكذا ، يصبح من السهل فهم الأهمية التي يوليها بلدنا لضمان سلامة وأمن هذه المرافق النووية للأغراض السلمية . ومن رأينا ، بالتالي ، أن حظر الهجمات ضد هذه المرافق عن طريق نوع ما من الاتعاى الدولي سيكون عظيم الأهمية في هذا الصدد . ونحن واثقون من أن هذا الرأى تشاطره بلدان كثيرة تملك مثل هذه المرافق على أراضيها .

وأمام هذه الخلفية أعلن رئيس وزراء اليابان في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح يوم ٩ حزيران /يونيه من هذا العام مايلي :

" انها مسألة بالغة الأهمية لبلدان العالم أن تتخلص من مشاعر القلق التي تخالجها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ومن المهم ، على الأخص ، تحقيق وضمان أمن المرافق النووية للأغراض السلمية ، وتأمل اليابان في نجاح الجهود الدولية المبذولة لهذه الغاية . ويود بلدى ، بدوره ، أن يسهم ايجابيا في هذه الجهود " .

وأمام نفس الخلفية قامت حكومتي بتقدير المبادرة التي اتخذتها السويد في سياق امكانيية عقد معاهدة للأسلحة الاشعاعية . وتسلم اليابان بأهمية انجاز مثل هذه المعاهدة وكذلك بأهمية حظر الهجمات ضد المرافق النووية المدنية ، وأن وعدى يتتبع بعناية المداولات بشأن هاتين المسألتين داخل هذه اللجنة .

وفي هذا الصدد ، أستأذن في اغتنام هذه الفرصة للاعراب عن تقدير وفدى لرئيسى الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية المتعاقبين وهما السفير الهنغارى كوميفتر الذى ناضل بقوة طوال عامين للتوفيق بين شتى الآراء ودفع عجلة العمل بشأن معاهدة للأسلحة الاشعاعية ، والسفير (فيغينر) من جمهورية المانيا الاتحادية للحماس والمهارة اللذين حاول بهما ايجاد حل وسط للمصاعب التي تعترض الطريق . وفي الرسالة التي وجهها السفير فيعير الى أعضاء هذه اللجنة في بداية هذه الدورة الصيفية ، اقترح أن نعتز عن آليات ربط بين معاهدة للأسلحة الاشعاعية على الطرار التقليدى والتسوية المستقلة للمسائل الموضوعية الوثيقة الترابط فيما يتصل بالمرافق النووية .

وبصرف النظر عن اهتمامنا المتأصل بتحقيق نوع ما من الاتعاى الدولي لحظر الهجمات ضد المرافق النووية للأغراض السلمية فان وفدى ، كنوع من الاستجابة أيضا لنداء السفير فيعير، اذا جاز لي استعمال تلك الكلمة ، تلقى تعليمات بتقديم ورقة عمل نقترح فيها مشروع بروتوكول بشأن حظر الهجمات ضد المرافق النووية على شكل بروتوكول اختياري للمعاهدة النهائية للأسلحة الاشعاعية .

ويمكن الاطلاع على ورقة العمل هذه في الوثيقة CD/323 ، التي أعتقد أنها مطروحة أمام زملائي الموقرين . وهناك خطأ مطبعي طفيف في الوثيقة ، وأود انتهاز هذه الفرصة

للاشارة اليه * • في الفقرة ٩ من الصفحة ٣ من الوثيقة CD/323 يرد " ليس في عزم اليابان استبعاد امكانية توجيه هجمات صد المرافق النووية " ، وذلك خطأ تماما ، بالطبع • وينبغي أن يقرأ كما يلي " ليس في عزم اليابان استبعاد امكانية معالجة مسألة حظر الهجوم على المرافق النووية في معاهدة مستقلة وعلى حدة " • وسوف أسأل الأمانة التكرم باصدار تصحيح في هذا الصدد •

وأستأذن الآن في قول بصح كلمات أحاول فيها شرح السبب في اختيارنا صورة البروتوكول الاختياري • لقد رأينا الصعوبة التي نشأت حول المقترح القاصي بادراج شرط للحظر في معاهدة الاسلحة الاسعاعية نفسها • ونحن نسلم بأن المسألتين وثيقتنا الصلة ببعضهما ، وأن لهما في الواقع عرضا مشتركا هو الحرص على التحفيف الى أدنى حد من الضرر الذي يمكن أن يلحقه التلويث نتيجة لانتشار المواد الاشعاعية • غير أن المسألة الأولى تسعى الى حظر سلاح ، بينما تسعى الأخرى الى حظر عمل ••• عمل هجومي على مرفق نووي •

لدلك فكرنا في ايجاد طريقة للتفاوض على اتفاق دولي بشأن حظر شّ الهجمات صدد المرافق النووية ، والاحتفاظ في نفس الوقت بالعلاقة بين هذا الاتفاق ومعاهدة الاسلحة الاشعاعية ورأينا أن الحل ينبغي أن يعالج قضية حظر الهجمات في صك مستقل ، وليس في معاهدة الاسلحة الاشعاعية نفسها ، بينما في الوقت نفسه يسمح الاطراف في المعاهدة الخيار في أن يصبحوا أعضاء في البروتوكول ، في اطار المعاهدة ، اذا رغبوا في ذلك •

ونأمل أن يكون في جدولة ورقة العمل هذه بعض ما يساعدنا على التخلص من المأرق الحالي ويسهم بالتالي في التحجيل بمفاوضات الاسلحة الاشعاعية بهدف اختتامها في وقت قريب • وفي الوقت نفسه ، نأمل أن يساعد مقترحنا في بدء مناقشة بناءة بشأن الكيفية التي تعالج بها اهتمامنا المتعلق بالهجمات على المرافق النووية للأقرار السلمية •

وأخيرا ، أستأذن في الاشارة الى أن الخطوط العامة لمشروع البروتوكول المرفوق في ورقة عملنا ليس أكثر من مجرد هيكل وأن النقاط التقنية والقانونية الكثيرة التي لم يرد حتى بحثها في ورقتنا يمكن تناولها بأفصل شكل أثناء المفاوضات الفعلية •

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية و مترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليابان ، السفير أوكاوا ، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة • والمتحدث التالي في القائمة هو ممثل الولايات المتحدة ، السفير فيلدر ، الذي أعطيه الكلمة الآن •

السفير فيلدر (الولايات المتحدة الامريكية) : السيد الرئيس ، ان وفدي يقدم اليكم التهنئة لتوليكم الرئاسة في الأيام الأخيرة من دورتنا • وأن من دواعي اعتراننا الحاصر أن نرى الابن الموقر لحارتنا الجنوبية العظيمة ، المكسيك ، يمسك بمقاليد لحنتنا • واننا على ثقة من أن اللحنة ، بمسورتكم الحكيمة وقيامكم الحارمة سوف تختتم أعمالها على وجه السرعة ، وتعتمد لتوها تقريراً عن دورتنا الصيفية لترفعه الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة • واني لأتعهد لكم ياسيدي ، بالتعاون التام من وفدي وأعرب عن أطيب تمنياتي باحراز تقدم مثمر في اللجنة في طلل

قيادة تكم • كما يود وفدى الاعراب للسفير ماينا ، من خلال وفد كينيا ، عن اعجابنا وتقديرنا للكفاءة التي أدار بها اللجنة في معظم دورتها الصيفية • وأن توجيهه المتوازن والحكيم لشؤون اللجنة يؤكد توقعنا ويعتبر مفعرة لالصفات القيادية فحسب ، ولكن لبلده أيضا • اننا نذكر بأسف أنه سوف يترك صفوفنا ويعود الى نيروبي لتولي مهمة جديدة • وأن نياحه سيكون موضع الاحساس العميق لأن شخصيته البشوشة وطائعه الدافئة وكفاءته كانت كلها مصادر الهام لنا جميعا • ونرجو له أطيب التمنيات في مهمته الجديدة وكل السعادة في مستقبل أيامه •

أود التحدث اليوم عن البند ٧ من جدول أعمالنا ، مع سبأو التسليح في الفضاء الخارجي • وهذه المسألة ، كما ذكر العدد الكبير من المتحدثين في جلستنا السابقة ، مسألة يعلو عليها جميع الوفود في اللجنة ، بما في ذلك وفدى نفسه ، اهتماما كبيرا •

في الدورة الربيعية ، تحدثت الى اللجنة عن هذا البند من جدول الأعمال في أحد الاجتماعين غير الرسميين المكرسين لهذا الموضوع • ومنذ ذلك الوقت حتى الآن ازدادت حدة الاهتمام وحث عدد من الوفود على انشاء فريق عامل يتناول هذه القضايا • ويعتقد وفدى انسه ينبغي أن تزيد اللجنة تركيزها باجراء المزيد من مناقشة هذا البند من جدول الأعمال وذلك قبل النظر فيما اذا كان يجب اتخاذ مثل هذه الخطوة • وأمل أن يساعد بياني اليوم في تمهيد الطريق نحو ذلك الهدف •

ان الولايات المتحدة ، بوصفها دولة فضائية رئيسية ، تتناول مسألة تحديد الاسلحة وترتيبات نزع السلاح التي تؤثر على الفضاء الخارجي على أنها مسألة هامة وجديّة • ولقد كان هذا النهج هو الذي ساد سياساتنا ووجه اجراءاتنا في المحافل الدولية • والولايات المتحدة تعلق أكبر الاهمية على مواصلة الاحتفاظ بالفضاء الخارجي للأغراض السلمية وعلى الحيلولة دون القيام هناك بنشاط ذي طابع عدواني • والولايات المتحدة ، في تأييدها القرار ١٩٧/٢٦ جيم الذي اتخذ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخريف الماضي ، انضمت الى الموافقة على "النظر في مسألة التفاوض بشأن المزيد من تدابير تحديد الاسلحة في الفضاء الخارجي" • • هنا في لجنة نزع السلاح •

اننا المستفيدين من جهود أسلافنا في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، الذين تركوا لنا عددا من الاتفاقات التي تؤثر على الفضاء الخارجي • وقد حظرت هذه الاتفاقات بالفعل أخطر فئة من الأسلحة • • أسلحة التدمير الشامل • • وفرضت قيودا هامة أخرى على الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة هناك •

ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ هي أوسع هذه الاتفاقات وأبعدها مدى • فهي تحظر وضع الاسلحة النووية وأي أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل في المدار • وتحرم وضع هذه الاسلحة على أي جرم سماوي ، بما في ذلك القمر ، أو وضعها في الفضاء الخارجي بأية طريقة أخرى • وهذه المعاهدة ، فضلا عن ذلك ، تحتفظ بالقمر والأجرام السماوية الأخرى لتستخدم في الأغراض السلمية على سهيل الحصر ، وتحرم " إقامة القواعد العسكرية ، والمنشآت والتحصينات ، وتجريب أي نوع من الاسلحة واجراء المناورات العسكرية على الأجرام السماوية " •

وبالإضافة ، تنص معاهدة الفضاء الخارجي على أن تقوم الاطراف فيها " حرصا منها على صيانة السلم والأمن الدوليين ، وتشجيعا للتعاون والتفاهم الدوليين " بتطبيق مبادئ ونظم

القانون الدولي بما في ذلك ، أحدها بالذكر ، وهو ميثاق الأمم المتحدة ، على أنسبها في الفضاء الخارجي . وهذه النقطة جديدة بأن يركز عليها . ذلك أن إحدى نتائج تطبيق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي على الفضاء الخارجي هي الاعتراف بأنه يمكن أن يكون للفضاء الخارجي دور هام يلعبه في صيانة سلم العالم وأمنه . والحقيقة أن الفضاء الخارجي ، في رأي وفدى ، خدم هذا الغرض خدمة طيبة جدا ، عن طريق توفير مكان للتوابع الاصطناعية المكروسة لطائفة كبيرة من الأفراس المفيدة بدءا بالاتصالات الى الملاحة ، الى رصد اتفاقات تحديد الاسلحة ، الى وطيفة حفظ التوازن في توفير الانذار المبكر ضد امكانية حدوث هجوم نووى .

وفي رأي وفدى أن من شأن نظام تحديد الأسلحة التي تؤثر على الفضاء الخارجي أن يتعزز لو أن الدول التي ليست طرفا بالفعل في معاهدة الفضاء الخارجي انضمت الى هذا الاتفاق . ويؤسفني حقا القول ان هناك ١١ من أعضاء هذه اللجنة ليسوا أعضاء بعد في هذه المعاهدة الهامة .

ان معاهدة الحظر المحدود للتجارب لعام ١٩٦٣ تحظر ، ضمن أمور أخرى ، التجارب النووية في الفضاء الخارجي . وبالإضافة الى فوائد التحديد المباشر للأسلحة الذي وفرته هذه المعاهدة ، أى عدم اجراء تجارب نووية في الفضاء الخارجي ، فللمعاهدة أيضا فائدة كبيرة أخرى تتصل بمواصلة تطوير التطهيرات السلمية في الفضاء الخارجي . وأن الاعداد الكبيرة من التوابع الاصطناعية التي تقوم الآن بطائفة واسعة من المهام كانت ستعرض الى الشلل الجدي لو كانت هناك تجارب نووية تحدث في الفضاء الخارجي .

وكما هو الشأن في معاهدة الفضاء الخارجي ، كذلك فان معاهدة الحظر المحدود للتجارب تتمتع بتأييد واسع الانتشار وان لم يكن عالميا . وهناك مائة واحد عشر بلدا هي دول أطراف في هذا الاتفاق الهام . ومن شأن انضمام دول أخرى الى هذا الاتفاق الهام الافادة في تعزيز ترتيبات تحديد الاسلحة في الفضاء الخارجي .

واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، التي تم التفاوض بشأنها في الهيئة التي سبقتنا وهي مؤتمر لجنة نزع السلاح ، ووقعت في عام ١٩٧٧ تطبق أيضا على الفضاء الخارجي . وهذه الاتفاقية دخلت الآن دور النفاذ بالنسبة لزمهاء ٣٠ دولة ، وهو عدد أقل كثيرا من عدد الدول في معاهدي الفضاء الخارجي والحظر المحدود للتجارب . كذلك ، فان زيادة اتساع الانضمام الى اتفاق يمثل عائقا فعلا أمام أى تلاعب عدائى بالبيئة ، بما في ذلك الفضاء الخارجي من شأنه أن يعزز نظام تحديد الاسلحة في الفضاء الخارجي .

ومن الممكن ذكر عدد من الاتفاقات الأخرى التي تؤثر على النظام في الفضاء الخارجي ، واستخدامه في الافراض السلمية ومنع اساءة استخدامه في الافراض العدوانية . وأكثى اليوم بالاشارة الى المعاهدة الثنائية لعام ١٩٧٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي تحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ويقدر ما تتصل هذه المعاهدة بحظر أسلحة في الفضاء الخارجي ، فان الطرفين يتعهدان بعدم استحداث أو تجريب أو وزع منظومات قذائف مضادة للقذائف التسيارية مقامة في الفضاء أو عناصر هذه المنظومات .

ولو ألقينا نظرة تقييم منصفة على متن القانون الدولي المنطبق على بيئة الفضاء الخارجي التي وصفتها لتوى لخرجنا منها . . . بأنه يمكن أن يكون للدول نوع من الثقة في أن أكثر التطورات

المخلّة بالتوازن التي قد يكون ورد التبؤ بها في الماضي . . . لا سيما وضع أسلحة تدمير شامل في مدار حول الأرض أو في الفضاء الخارجي . . . قد تخلت عنها تلك الاطراف فعلا الى معااهدة الفضاء الخارجي . وعندما ينظر في أحكام هذه المعاهدة والاتفاقات الأخرى التي وصفتها ، فان الفكرة الواسعة الانتشار عن أن هناك سباقا للتسلح في الفضاء الخارجي يشكل خطرا مباشرا سوف توضع في منظور أكثر واقعية . ولهذا السبب ، علي الاعتراف بأنني أصبت بنوع من الدهشة وأنا أرى بعضا ممن يبدو أنهم فضوا النظر عن هذه الاتفاقات . . . أو خفعا من شأنها الى أدنى حد بوصفها " غير كافية كليا " .

ومن المفيد أيضا تححص الاسهام الذي يقدمه استخدام الفضاء الخارجي في تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة بوجه عام عن طريق تقديم وسيلة يمكن بها اجراء الرصد والتحقق . ومن الواضح يمكن أن اتفاقات تحديد الأسلحة التي تركز في جزء منها أو في كليتها الى الوسائل التقنية الوطنية في التحقق ربما كانت مستحيلة بدون ذلك . وكانت هذه الاتفاقات ستطلب على الأقل تدابير تحقق دخيلة ، وهي تدابير ما كانت لتقبلها أية حكومة بسهولة ، لا سيما اذا كان من الممكن العثور على بديل أفضل أو أيسر ولا ضرر من القول اننا اذا اعتبرنا تردد بعض الدول في قبول ما يسمى وسائل " دخيلة " للتحقق فان قدرة الانسان على استخدام الفضاء الخارجي لأغراض التحقق والرصد حددت في حالات كثيرة الخيار بين اتفاق فعال وعدم الاتفاق . ومن المثير للاهتمام الاشارة الى مقال عن رصد الحد من الأسلحة ظهر مؤخرا في عدد ١٩ أيار/مايو من مجلة *Mezhdunarodnaya Zhizn* ورد فيه أن الاستطلاع بالتتابع الاصطناعية " أحدث نجاحا حقيقيا في وسائل مراقبة ورصد تدابير الحد من الأسلحة " .

وبالاضافة الى الوظائف الخاصة التي يقوم بها الفضاء الخارجي في تحديد الأسلحة ، فان الاحتمالات الكبيرة الكامنة في استخدام الفضاء الخارجي في الافراض السلمية تفيدنا في طائفة كبيرة من الطرق الهامة التي تتوقف عن الزيادة . وكلنا مطلع على مؤتمر الامم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي الذي انتهى مؤخرا وعلى التطبيقات الكثيرة التي عرضت ونوقشت في ذلك المحفل . وهذه تبين بالضبط ما بلغته العلاقة بين استخدام الفضاء الخارجي في الافراض المدنية وحياتنا اليومية من مدى عميق ان استخدام التتابع الاصطناعية في الارصاد الجوية لتحسين التنبؤات بالطقس والانذار بالعواصف المدمرة ، الى التتابع الاصطناعية للاتصالات التي تمكن من البث التلفزيوني المباشر على مستوى العالم للاحداث التاريخية أو الترويجية كل ذلك يوضح أن الفضاء الخارجي يلعب دورا هاما في المحافظة على هيكل مجتمعنا الدولي . وكانت الولايات المتحدة لسنوات كثيرة الرائدة في اتاحتها للعالم بأسره التكنولوجيا والفوائد المستمدة من برنامجها للفضاء المكثرس لجعل الفضاء الخارجي في خدمة السلم ، ولتعريض الأواصر التي تشد الأمم بعضها الى بعض .

اننا نسلم جميعا بما للفضاء الخارجي ولهدو التتابع الاصطناعية من قيمة عسكرية . وليست هناك أي فائدة من نكران الواقع البسيط وهو أن استخدام الفضاء الخارجي يمكن أن يفيد ، وهو يفيد في أداء وظائف عسكرية هامة كالانذار المبكر والاتصالات والملاحة . وهذه الوظائف يمكن أن تساعد في تعزيز الاستقرار الدولي عن طريق تعزيز القيمة الرادعة للقوات العسكرية وتخفيض احتمالات حدوث الاحطاء في الحسابات الاستراتيجية . ولكن ، وكما أشار الى ذلك البروفيسور كلارك ، في بيانه البلع يوم الثلاثاء الماضي " قلما وجد شيء من صنع الانسان لا يمكن استخدامه الى حد كبير في الافراض السلمية أو الحربية على حد سواء : والمهم هو النوايا " .

وهناك واقع بسيط آخر لا جدوى من انكاره • وهو أن الاتحاد السوفياتي منهك منذ عدة سنوات ، ولعصر مهما كان شأنه ، في تطوير وتجريب شبكة عملياته للأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية • وهداه الشبكة تشكّل خطراً على التوابع الاصطناعية لكل أمة • وفي ضوء هذا الواقع خلصت حكومتي الى أنه ليس أمامها من اختيار يعطيه العقل الا مواصلة السعي في برنامج خاص بها لتطوير قدرة معادلة •

والولايات المتحدة على اتفاق تام في أن اطلاق عنان التنافس في تطوير ونشر الأسلحة التي تؤثر على الفضاء الخارجي • • وهو ما يدعو في الغالب سبب التسليح • • لن يشجع على بلوغ الهدف الأسمى في عالم أكثر سلماً • والحقيقة أن الولايات المتحدة تؤيد لهذا السبب مناقشة هذه المسألة هنا في لجنة نزع السلاح •

اننا لانزال راغبين في بحث امكانية اتخاذ مزيد من التدابير تصاف الى متى الاتفاقات الحالية لتحديد الأسلحة حسبما تنطبق على بيئة الفضاء الخارجي • وفي يوم ٤ تموز/يوليه من هذا العام ، أعلن الرئيس ريغان سياسة قومية عن الفضاء لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض المدنية والعسكرية والحد من الأسلحة • وهداه السياسات موجودة بحطوطها العامة في وثيقة يسرّ وفدى أن يزود الوفود المهمة الأخرى بنسخ منها • فير أنني أود اقتباس مقطع مناسب من هذه الوثيقة نظراً لاتصاله بتحديد الأسلحة :

" ان الولايات المتحدة ستواصل دراسة الخيارات الممكنة بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء • وسوف تنظر في امكانية اتخاذ تدابير يمكن التحقق منها ومنصفة لتحديد الأسلحة يكون من شأنها حظر أو تحديد تحريب ووزع شبكات أسلحة معينة طالما كانت تلك التدابير تتفق مع الأمن الوطني للولايات المتحدة " •

وهناك نقطتان في هذا المقطع تجدر الاشارة اليهما بشكل خاص • أولاً ، أن الولايات المتحدة تعتقد أنه ينبغي تركيز الاهتمام على التدابير الممكن تطبيقها على أنواع محددة من شبكات الاسلحة • ومن الجلي ، أن التدابير الغامضة في صياغتها والمحتوية على مجرد تعميمات فير دقيقة تكون قابلة تطبيقها مشكوكا فيها ، لن تكون مفيدة ولا أرى أنها ذات أهمية بالنسبة الى الوفود الموجودة هنا • ثانياً ، أن الولايات المتحدة تعتقد أن تدابير تحديد الاسلحة المطروحة للنظر ينبغي أن تكون منصفة ويمكن التحقق منها • وهذا الاختياران هما معياران صحيحان يتعين تطبيقهما على أية اتفاقات محتملة لتحديد الأسلحة •

وتبغى الاشارة أيضا الى أن النظر في المزيد من تدابير تحديد الاسلحة في الفضاء ، كما هو الأمر بالنسبة للجوانب الأخرى من أعمالنا في تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، لا يمكن أن تسير في فراع • وللمناخ الدولي تأثير هام على دلائل التعاون بشأن هذه التدابير في المستقبل • وكما هو الشأن في جميع تدابير تحديد الاسلحة ، فان العالم الواقعي يجب أن يؤثر على حكمنا •

وأخيراً أعتقد أن بوسعي القول عن ثقة اننا نشاطر جميعاً هنا الحلم في مستقبل البشرية في الفضاء • وأذكر أن الرهبة كانت تتمكنني ، وأنا طفل ، من مسلسلات معامرات " بوك روجرز " و " فلاش فورد " ، دون أن يخطر ببالي أن هذه ليست أكثر من شطحات للخيال • ومع ذلك ، فقد شهدنا على مدى العمر الخطوات التجريبية الأولى للانسان خارج كوكبنا • وبدكر جميعاً التعليق المؤثر لرائد الفضاء نيل أرمسترونغ وهو يجد نفسه أول انسان يهبط على القمر : " انها خطوة صغيرة لانسان ، ولكنها خطوة هائلة للبشرية " •

وليس من المستبعد التصور أن يصمم أحفادنا ، أو ربما أولادهم ، على التخلص من الوشاح التي تشدهم الى الأرض وينطلقوا في عصر جديد يفوق تصورنا • ولكن البشرية لن تطلع تلك الحدود الا بالمحافظة على السلم •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة السفير فيلدز ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة • آخر متحدث فسي القائمة هو سفير النمسا ، السيد لانغ ، الذي أعطيه الكلمة الآن •

السيد لانغ (النمسا) : السيد الرئيس ، من دواعي السعادة لوفدى ، اذ يأخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة جدا من الجلسة الأولى للجنة نزع السلاح في شهر أيلول /سبتمبر أن ينضم الى المتحدثين السابقين الذين أعربوا عن ارتياحهم لرؤيتكم ، ياسيدى ، في منصب المسؤولية عن رئاسة ما تبقى من دورة ١٩٨٢ • وأن توليكم رئاسة هذه اللجنة ، وأنتم أحد أبرز الرجال في مجال نزع السلاح ، يمكن وصفه قطعاً بأنه لحظة تاريخية • واننا نرحب بكم أيضا كممثل للمسيك ، البلد الذي طالما ربطت النمسا واياه علاقة ودية رغم المسافة الشاسعة التي تفصل بيننا من الناحية الجغرافية •

اذا نظر المرء الى تلك المسائل ذات الطابع السياسي الرفيع والبالغ الحساسية ، التي أشار اليها سلفكم الموقر منذ أيام قليلة مضت ، فانه يدرك الحاجة الى الصبر والحكمة والواقعية وقدر من العرونة يتذرع بها جميع من يهتمهم الأمر • ويأمل الوفد النمساوى أن تعمل القرارات التي ينهي اتخاذها بشأن تلك المسائل على ايلاء الاعتبار الواجب لا لمصالح الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح فحسب ولكن أيضا لمصالح جميع البلدان التي تعرب عن اهتمام خاص بمسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة ، وهو اهتمام ينبع في حالة النمسا من وقوعها في احدى أكثر المناطق حساسية على سطح كرتنا الأرضية •

ويود هذا الوفد أيضا توجيه التحية الى سلفكم ، السفير الكيني ماينا ، الذي وجه هذه اللجنة بمقدرة عظيمة أثناء شهر آب /أغسطس والذي كانت جهوده فعالة في التغلب على مشاعر الخيبة والاحباط التي خالجت وفودا كثيرة عقب النتائج المحدودة جدا التي أسفرت عنها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

لقد أصعبى وفدى بعناية واهتمام خاصين الى تلك البيانات التي ألقيت عن البند المعنون ، " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " • واسمحوا لي ، بعد اذن منكم ، بطرح التعليقات التالية كي تنظر فيها اللجنة ، وهي تعليقات تهديها حكومة أظهرت لسنوات كثيرة اهتماما خاصا بمسائل الفضاء الخارجي ، ولا سيما استخدام الفضاء الخارجي في الأفراض السلمية •

ان البشرية تقف أمام احتمال خطير هو امتداد سباق التسلح تدريجيا الى الفضاء الخارجي • لقد أطلق في العقد الأخير أكثر من ١٧٠٠ تابع اصطناعي عسكري ، وتعتمد المنشآت العسكرية في كلا الجانبين بشكل متزايد على التوابح الاصطناعية ، خاصة للأفراض الاستراتيجية وقد أدى اتساع وتزايد مدى الوظائف الى تحوّل هذه التوابح الاصطناعية الى أهداف هامة • ومن هنا نشأ حافز قوى الى تطوير القدرات المضادة للتوابح الاصطناعية • وهناك جهود تبدل في ميدان تكنولوجيا القذائف المضادة للقذائف التسيارية يحتمل أن تدخل الأسلحة الى الفضاء •

هذه التطورات أدت الى مشاعر قلق حطيرة فيما يتعلق بأفاق الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وهي المشاعر التي أعرب عنها بوضوح شديد في الشهر الماضي في فيينا أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي وقد حث رئيس المؤتمر ، وزير الخارجية النمساوي ، وليبالد بهر ، المشاركين على ابرام اتفاقات تحظر نهائيا جميع أنواع الاسلحة في الفضاء الخارجي •

وأعرب المؤتمر في تقريره الختامي عن الرأي بأن امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي مسألة ذات أهمية خطيرة بالنسبة للمجتمع الدولي ، تضر البشرية بمجموعها ولذلك ينبغي منع حدوثها • وأوصى المؤتمر بأن تولى أجهزة الأمم المتحدة المختصة ، ولا سيما الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح الاهتمام المناسب والأولوية العالية لهذا الموضوع لدى تناولها التدابير الرامية الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وفي عام ١٩٧٨ ، دعت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح الى اتخاذ تدابير ترمي الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وفي الخريف الماضي ، دعت الدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة لجنة نزع السلاح الى السعي الى اتقاق بشأن نصص معاهدة ملائمة لمنع انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وهناك اتقاق واسع على أن الصكوك الدولية الراهنة التي ترسي مبادئ استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية لا تكفي للحيولة دون انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وأن بعض العيوب والثغرات في أهم هذه الصكوك ، وهي معاهدة الفضاء الخارجي ، انما برزت نتيجة التطور التكنولوجي • أما العيوب الأخرى فقد أوجدها عمدا واضعو المشروع لأن بعضا من القلة التي تملك نوطا من القدرات في تكنولوجيا الفضاء ، وكذلك الموارد المالية اللازمة ، رغب في ابقاء الخيارات مفتوحة أمامه • كذلك ، فإن بعض العيوب الأخرى تتبع من الادراك المتزايد بأن زيادة استخدام الفضاء الخارجي من جانب القلة ، لا سيما للأغراض العسكرية ، قد يحدّ دونها داع من استخدام الآخرين له في الأغراض السلمية •

وينبغي للمرء ، كنقطة بداية لتعزيز نظام تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي ، أن يتفحص مفصلا نطاق الأحكام ذات الصلة لمعاهدة الفضاء الخارجي ومعناها الحقيقي • وطالما بقيت مبادئ الاستخدام السلمي لمصلحة البشرية التي يقوم عليها نظام الفضاء الخارجي مفتوحة للتفسيرات العميقة الاختلاف ، فإن الخطر من اضافة الطابع العسكري بالتدريج سيظل جاثما فوق صدورنا • والحقيقة ، كما نعرف ، أن البعض يفسر الاستخدام السلمي تفسيراً يقتصر على استبعاد الأنشطة أو النباائط ذات الطابع العدواني بينما يفسره البعض الآخر بحيث يشمل جميع الأنشطة العسكرية •

وهي حين أن فموض المصطلحات قد يكون أدى بعض العون في الماضي ، الا أن عدم اليقين هو مما لا يمكن احتماله بعد الآن • ونظرا للجهود الحارية الملموسة لاجراء التجارب في الفضاء واستخدام النباائط الهجومية فيه في آخر المطاف ، يجب توضيح المصطلحات وأن تكون أوجه الحظر الجديدة والضرورية واضحة لا لبس فيها •

وعلى أساس توضيح متفق بشأنه للأحكام الراهنة ، سوف يتبين بالقطع أنه لاغنى عن ادخال أوجه حظر أخرى تتعلق باستخدام الفضاء الخارجي • ويجب النظر في توسيع أحكام الفقرة ٢ من المادة الرابعة من معاهدة الفضاء الخارجي بحيث تشمل الفضاء الخارجي نفسه أو حظرا سريعا على ادخال نباائط هجومية من أي نوع حتى لمجرد أجراء التجارب كنهج محتملة لحل هذه المشكلة •

ان القيد الذي يفرضه تشديد نظام مراقبة الفضاء الخارجي على أولئك الذين يملكون ، حاليا ، القدرات الفعلية على استخدام الفضاء الخارجي سيبدو في النهاية ، حتى في أعين تلك البلدان القليلة أنه ينطوي على الفائدة اذا أنعم النظر فيه . ذلك انه اذا لم تقبل هذه البلدان التقييدات الآن ، فقد تواجه فدا بحالة تؤدي فيها تقوية الخصائص الدفاعية للنهائيات المرسله الى الفضاء وخطر انقطاع الاتصالات وغيرها من الامكانيات الى زيادات هائلة في تكاليفها وتزيد بشكل خاص من مخاطر الخلل الناتج عن الخسائر في المنشآت اللازمة لنظامها في السردع . ويذكر تاريخ تحديد الأسلحة المعروف لمعظم المجتمعين هنا أخطاء في الحسابات سبق حدوثها وأدت بسبب فوائدها طاهرية مؤقتة ، الى رفض تحديدات للأسلحة في وقت كان يمكن أن تكون فيه هذه التحديدات ممكنة تقنيا وسياسيا ، بينما أثار التطوير غير المحكوم للأسلحة مشاكل لانهاية لها بعد ذلك بسنوات قليلة فقط .

وأخيرا ، فما من أحكام موضوعية جديدة ستكبح سباق التسلح في الفضاء الخارجي ما لم تكن البلدان المهمة قادرة على الاتفاق بشأن آلية فعالة للتنفيذ والتحقق . وان مصداقية أية التزامات جديدة سوف تتوقف على موثوقيتها ، وعلى درجة الثقة التي يمكن أن تخلقها ما بين البلدان المهمة .

وفي هذا الصدد أود ابداء قناعتنا بأن التحقق من الفضاء وفي الفضاء يتعين تدويله ان عاجلا أو آجلا . ففي الوقت الحاضر ليس هناك سوى دولتين فقط لديهما امكانيات كاملة للتقنيات الفضائية هذه الحالة سوف تجعل في الوقت الحاضر وستظل لفترة طويلة في المستقبل تجعل الاعتماد على وسائل التحقق الوطنية أقل الخيارات حطا من المصادقية . وقد بينت دراسة الأمم المتحدة لهذا الموضوع في العام الماضي أن وجود وكالة دولية لرصد التوابع الاصطناعية هو هدف محدد تماما . وينبغي أخذ هذا العنصر في الاعتبار لدى وضع اتفاقات جديدة تتعلق بتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي . أما عن مسألة كيفية تعزيز نظام الفضاء الخارجي ، فقد سبق لبلدي أن علق كبير الأمل على المحادثات السوفياتية الأمريكية بشأن الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية التي أقيمت حتى انعقاد قمة فيينا لعام ١٩٧٩ تقريبا . وربما كنا نرى بعض المزايا في استئناف هذه المحادثات .

وفي الوقت نفسه ينبغي لهذه اللجنة ، استجابة للقرارات ذات الصلة للدورة الاستثنائية الأولى ، وللدورة الأخيرة للجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي أن تعمق ارتباطها بمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وانشاء فريق عامل لهذا الغرض . وأن أي تحرك نحو التعجيل بالعملية التحضيرية المؤدية الى بدء مفاوضات شاملة سيلقى كل ترحيب .

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية و مترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . وكما ذكرت قبل لحظات قليلة ، فان ممثل النمسا هو آخر متحدث في القائمة . هل يرغب أي ممثل آخر في التحدث ؟ سأعطي الكلمة لممثل هولندا ، غير أنني ، نظرا لتأخر الوقت ، أمل أن يكون في نيته القاء بيان وجيز جدا . والا فاني أفضل لو أمكنه الانتظار حتى جلستنا القادمة .

السيد فانماكرز (هولندا) : السيد الرئيس ، أعذر اليكم والى زملائي لأخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة جدا ، وسأتوخى الايجاز بالطبع .

انه لما يبعث على كبير الارتياح أن نراكم في مقعد الرئاسة لشهر أيلول /سبتمبر •
ان انجازاتكم العظيمة في سبيل نزع السلاح معروفة جيدا وهي تجعلنا على ثقة من أن لجنة نزع
السلاح في ظل قيادتكم سوف تختتم دورتها الحالية على مايرام • ولا شك في أن رئيس وفد سيعرب
عن تقديرنا لرئاستكم فيما بعد بشكل أكثر ملاءمة وتخصيلا •

• وبناء على تعليمات حكومتي أود القائم الببان الموجر التالي بشكل رسمي •

نعتقد مخلصين أنه لا ينبغي الصّص بأي جهد يرمي الى منع اطلاق عنان التنافس في
استحداث ووزع أسلحة تؤثر على الفضاء الخارجي • اننا نعلق أهمية كبيرة على المهمة المسؤولة التي
أوكلت الى لجنة نزع السلاح في هذا الصدد ، والتي أعادت تأكيدها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم
المتحدة الثاني للفضاء الخارجي • واهتمامنا معروف جيدا • ففي الدورة السادسة والثلاثين
للجمعية العامة بادرت هولندا ، ومعها بعض الدول التي تتشابه واياها في التفكير ، الى تقديم
مشروع قرار (أقصى) الى اتحاد القرار ١٧/٢٦ جيم الذي حظي بموافقة العالبية الساحقة • كما
أننا رحبنا بعد ذلك بموافقة لجنة نزع السلاح ، وفقا لهذا القرار ، وفي بدء دورتها لعام ١٩٨٢ ،
على وضع بند جديد في جدول أعمالها ، البند ٧ ، المعنون " منع سباق التسلح في الفضاء
الخارجي " • وفي ٨ نيسان /ابريل ١٩٨٢ ، كان من دواعي سرور رئيس وفد هولندا أن يشرح
فهجنا الأساسي نحو هذه المسألة بالتفصيل • لقد تتبعنا المداولة الراهنة في جلساتنا العامة
باهتمام كبير • وفي نظرنا ، ان الاسهامات التي قدمتها الوفود التي تحدثت عن البند ٧ من
جدول الاعمال توضح بشكل ضاف انه يوجد بالفعل توافق في الآراء بشأن استحسان وضع تدابير
لها مغزاها لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • ولذلك فاني أجد مايشجعني على تكرار
الرأي الذي أعرب عنه في هذه اللجنة رئيس وفد يوم ١٢ آب /أغسطس ، وهو أن نص القرار
١٧/٢٦ جيم يوفر صيغة كافية لوضع ولاية ملائمة لفريق عامل مخصص يتعين انشاؤه بمقتضى البند ٧ •
واننا نحث لجنة نزع السلاح بقوة على سلوك هذا السبيل من سبل العمل الذي يتطلب أن يعالج
جدول الأعمال لعام ١٩٨٢ البند ٧ بالطريقة المناسبة •

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية و مترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل هولندا على
بيانه وعلى ايجازه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة • وقد أكلنا الآن قائمة
المتحدثين لجلسة هذا الصباح •

سوف يصلكم جميعا الجدول الزمني الذي أعدته الأمانة للأسبوع القادم • وهو ، كالمعتاد ،
للدلالة فقط ويمكن تعديله فيما بعد عند الاقتضاء • وفي نيتي ، بعد التشاور مع الأمانة ودون
أن يخيب عن الذهن عدد المتحدثين المسجلين لجلستنا يوم الثلاثاء ، ٧ أيلول /سبتمبر ، وما لم
يعترض على ذلك أي وفد ، أن أغير الوقت المذكور في ذلك الجدول الزمني المؤقت لافتح جلسة
الثلاثاء وذلك من الساعة ١٠/٣٠ الى الساعة ١٠/٠٠ • واذا لم يكن هنالك أي عتراض سوف
أعتبر أنكم توافقون على ذلك •

• وقد تقرر ذلك •

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية و مترجمة عن الانكليزية) : أود التماس تعاونكم في هذه
المسألة أيضا • لو كنا بدأنا هذه الجلسة فور حلول الساعة المحددة ، أي ، الساعة ١٠/٠٠
لكانت الساعة الآن ١٢/٠٠ ولكان جميع من لديهم ارتباطات على طعام الغداء قادرين على الوفاء

• بها • ولذلك أنوى بدء الجلسات ، ان لم يكن في الساعة المحددة تماما ، فلا أكثر من ١٠ دقائق بعدها ، بحيث أننا اذا قلنا الساعة ١٠ فمعنى ذلك أن الرئيس سوف يفتح الجلسة في الساعة ١٠/١٠ • واذا قلنا ١٠/٣٠ فمعناه أنني سوف أفتتحها في الساعة ١٠/٤٠ • واني واثق من أنكم تفهمون السبب في ذلك وتتعاونون مع الرئيس في هذه المسألة •

وأود أن أذكر أيضا ، بناء على طلب الأمانة ، أن الخميس ٩ والجمعة ١٠ أيلول /سبتمبر يوما عطلة في الأمم المتحدة وسيكون قصر الأمم مغلقا • أما عن موعد اختتام هذه الدورة فاني ، كما قلت في البداية ، اخترت يوم ١٦ أيلول /سبتمبر كموعدها مؤقت لانها عملا ، ولكن الأمر يعود ، بالطبع ، الى اللجنة لا التي في تقرير الموعد الفعلي لاختتامها •

تعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٧ أيلول /سبتمبر في الساعة ١٠/٠٠ • ترفع الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والثمانين بعد المائة

المنعقدة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الثلاثاء ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : أ . غارثيا روبييس (المكسيك)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ب • ب • بروكوفيف
السيد ف • ف • برياحين

السيد ت • تيريفي
السيد ف • ف • يوهانس

السيد ر • ر • غارثيا - موريتان

السيد ت • ت • فندليه
الآنسة س • س • بويد

السيد ه • ه • فيجير
السيد ن • ن • كلينغلمر
السيد ه • ه • رود

السيد ن • ن • سوتريسنا
السيد ه • ه • هاريمو متارام
السيد ك • ك • ريونو
السيد د • د • دامانيك
السيد ه • ه • هداية

اثيوبيا

الأرجنتين

استراليا

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

اندونيسيا

ايران

ايطاليا

السيد م • م • أليسي
السيد ك • ك • م • أوليفا
السيد أ • أ • دي جيوفاني

الباكستان

البرازيل

السيد س • س • أ • دي سوزا اي سيلفا
السيد س • س • دي كيروز دوارته

السيد أ • أ • أونكيلينكس
السيد ح • ح • م • نوارفالميس

بلجيكا

السيد ت • ت • لالوف
السيد أ • أ • سوتيروف
السيد ر • ر • ديانوف
السيد ب • ب • راموف

بلغاريا

يو مونخ مونخ عي
يو تين كياو هلينغ
يوثان تون

بورما

السيد ي • ي • سيالوفتش
السيد ت • ت • سترويعاس

بولندا

الحاصرون في الجلسة (تابع)

السيد ب • كانوك
السيد ح • بيناويدس دي لاسوتا

السيد م • فيحودا
السيد ل • ستافينوها
السيد ي • بيروشيك

السيد طفّار

السيد ع • هردير
السيد ح • ثيليكسي
السيد ف • ساياتز
السيد ر • تراب

السيد ت • مالمسكانو
السيد ت • بانيت
السيد م • س • دوغارو
السيدة ل • ايكانغا كابيا
السيد أ • غنوك

السيد ك • ليدغارد
السيد هـ • برغلوند
السيد أ • أريكسون
الآنسة هـ • اولسون

السيد يومنغ جيا
السيدة وانغ زي يون
السيد سووكيه منغ
السيد لن شلع

السيد ف • دي لاغورس
السيد ح • دي بوس
السيد دابوفيل
السيد م • كوتور

السيد ح • أ • زاراغا
السيد د • س • ماكفيل
السيد ح • ر • سكير

بيرو

تشيكوسلوفاكيا

الجزائر

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

رومانيا

زائير

سري لانكا

السويد

الصين

فرنسا

فنزويلا

كندا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد د . د . دون ناحيرا	<u>كندا</u>
السيد ح . م . كيبوي	
السيد ع . ن . مونيرو	
السيد أ . ع . حسن	<u>مصر</u>
الآنسة و . نسيم	
السيد أ . الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد م . السرايبي	
السيد أ . غارتيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز . عونثاليس اي رينيرو	
السيد د . م . سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
الآنسة ح . أ . في . رايب	
السيدة ح . أ . لينك	
السيد د . اردمبيلع	<u>منغوليا</u>
السيد ح . أ . ايجوييري	<u>نيجيريا</u>
السيد و . أ . أكيسانيا	
السيد ب . اعيني - ايرونزي	
السيد أ . ي . انونكر	
السيد أ . أ . ادبيوجو	
الآنسة أ . أ . ك . اوكبجي	
السيد س . ساران	<u>الهند</u>
السيد ل . كوميفتس	<u>هنغاريا</u>
السيد ي . عاحدا	
السيد ه . فاعماكرز	<u>هولندا</u>
السيد م . د . ناسبي	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م . وستون	
السيد ر . سكوب	
السيد ر . ميلتون	
السيد ي . اوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م . نكا هاسي	
السيد ب . كاواكيبا	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • ميخايلوفيتس

السيد ر • حايبال

السيد ف • بيراساتيبي

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الخامسة والثمانين بعد المائة للجنة نزع السلاح • والمتحدث الأول على القائمة هو ممثل هنغاريا الموقر **السفير كوميفتس**، وأعطيه الكلمة •

السيد كوميفتس (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، تبدأ لجننتنا اليوم في النظر في البند ٥ من جدول أعمالها المعنون : " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنطومات الجديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية " • ووفقا للمقرر الذي اتخذ في الجلسة الحادية والسبعين بعد المائة ، في نيسان / ابريل ، سوف تعقد اللجنة أيضا اجتماعين غير رسميين ، اليوم وغدا ، وسيشارك فيهما الخبراء • والهدف من الاجتماعين غير الرسميين هو دراسة الاقتراحات والمقترحات المتعلقة بالجزء الأول من جدول الأعمال • وأود الاعراب عن أملي في أن تسهم كل من الاجتماعات الرسمية والاجتماعات غير الرسمية للجنة في تفهم أفضل لهذه القضية الهامة من قضايا الساعة ، وأن تمهد الطريق للعمل الجاد الذي طال انتظاره •

ان الودد الهنغاري قد أبدى دائما اهتماما خاصا بموضوع حظر الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنطومات الجديدة من هذه الأسلحة مند عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٥ ، وعلى مؤتمر لجنة نزع السلاح في العام التالي • وتجلى هذا الاهتمام أيضا في تقديمه لورقات العمل — قدمت الاولى في ١٩٧٨ بشأن الاسلحة دون الصوتية (CCD/575) وقدمت الأخيرة خلال الجزء الأول من الدورة الحالية ، في الوثيقة CD/261 • وكان وفدنا هو الذي بادر بالدعوة الى عقد الاجتماعات غير الرسمية خلال العام الماضي والعام الحالي بشأن هذه المشكلة الملحة والبالغة الأهمية •

وكما ذكرت في ١٨ آذار / مارس " ان الاخلاص الذي يبرهن عليه دائما وفدنا انما يستلهم في ذلك الوعي المتزايد لدى الرأي العام العالمي بأن الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية والتقدم الذي تتزايد سرعته باطراد في مختلف مجالات العلم لا يحفي فحسب امكانيات بنسباءة وحلولا لمشكلات البشرية الأساسية انما ينطوى أيضا ، لو أسأنا استعلاله ، على اخطار جسيمة تتمثل في اثاره جولة جديدة في سباق التسلح النوعي " •

ان المجالات العسكرية — التقنية وغيرها من المطبوعات استمرت لمدة عقد تعريبا في نشر التقارير عن الأساليب الجديدة للابادة الجماعية التي قد تستعمل في استحداث أسلحة لم يسمع عنها حتى الآن • وتأكدت هذه التقارير عن طريق البيانات التي يدلي بها العلماء الذين يعربون عن مخاوفهم ازاء بعض برامج استحداث الأسلحة التي يجري تنفيذها لخدمة الأغراض العسكرية •

واسمحوا لي ، دون الدحول في تفاصيل بالغة الدقه ، أن أتناول بعض الحقائق العامة لأنواع من الأسلحة يجري النظر فيها حاليا • فاحدى السمات البارزة للأنواع الجديدة غير النووية من أسلحة التدمير الشامل تتمثل في آثارها الانتقائية الى حد بعيد • فعلى سبيل المثال لهده الأسلحة القدرة على الاحلال لبعض وظائف الجسم البشرى ، أو الحاق الأضرار بالأفراد المنتمين الى أصل اثنى معين ، أو استحداث تعبيرات في بعض أنواع المحاصيل أو الحيوانات (مما يؤدي الى انخفاض حاد في الانتاج الزراعي ، وإلى حالات نقص خطير وربما الى المجاعة) • وتتميز هذه الأسلحة بأنه يمكن التحكم فيها الى حد بعيد من حيث مفعولها أو طريقة تأبيرها • فعلى سبيل

المثال ، يمكن لهذه الأسلحة أن تؤثر على الحالة النفسية للبشر أو على القدرة على التواصل .
ونظرا للآثار الانتقائية الى حد بعيد لهذه الأسلحة ، فإن استعمالها قد يظل غير ملحوظ
لفترة طويلة . وقد يؤدي ذلك الى تحول في طبيعة العمليات الحربية والى اتاحة الامكانيات لشن
حرب خفية .

ولبعض أنواع أسلحة التدمير الشامل وجود من الناحية النظرية فقط ، وإن كان هناك بعض
آخر تجاوز مرحلة التصميم بالفعل ، ولا يمكن انكار الخطر الحقيقي لظهور مثل هذه الأسلحة بعد
الآن . والحدث الأخير الذي يؤدي المحاول العميقة التي تساور القطاعات العريضة من الجماهير
هو القرار الشائن المتعلق بانتاج ونشر الأسلحة النيوترونية النووية . وعلى الرغم من أن بعض
الوفود ستدعي أن الأمر لا يتجاوز كونه سلاحا نوويا آخر ، فإن هناك بالفعل قدرا كبيرا من الدلائل
المثبتة علميا والواردة في المنشورات العلمية والعسكرية وغيرها — وقد أحاطت اللجنة بها احاطة
واسعة — تبرهن دون أي شك على أن هذه الأسلحة ليست فقط صورة مستحدثة للسلاح النووي
ولكنها أيضا نوعا جديدا من أسلحة التدمير الشامل سواء من الناحية التقنية أو من حيث الآثار
السياسية والعسكرية . ويمثل هذا بصورة خاصة فيما تؤدي اليه من زيادة خطر اندلاع حرب نووية
شاملة عن طريق استحداث سلاح نووي " سهل الاستعمال " . وهذا هو السبب الذي دعا وفود
البلدان الاشتراكية الى اقتراح حظر الأسلحة النيوترونية النووية ، وتقديم مشروع اتفاقية في هذا
الصدد منذ عام ١٩٧٩ .

ولخطر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة
تاريخ طويل في الجهود الرامية الى نزع السلاح . ففي ١٩٤٨ ، اعتمدت لجنة الأسلحة التقليدية
قرارا ينص ، في جملة أمور ، على أنه " ينبغي تعريف أسلحة التدمير الشامل بأنها تشمل أسلحة
التفجير الذري وأسلحة المواد المشعة ، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية المهلكة ، وأية أسلحة
أخرى تستحدث في المستقبل وتكون لها خصائص تشابه آثارها المدمرة آثار القنبلة النووية أو أية
أسلحة مذكورة أعلاه " .

وبعد مرور عقدين من الزمان ، أثبتت المسألة مرة أخرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة
وبناء على مبادرة من مالطة ، اعتمد قراران في ١٩٦٩ بشأن امكانية ظهور أسلحة جديدة للتدمير
الشامل : ودعا القراران ٢٦٠٢ جيم و دال (د - ٢٤) على التوالي مؤتمر لجنة نزع السلاح التي
الظرف في بعض الآثار التي تترتب عن الحرب الاشعاعية وتكنولوجيا الليزر . بيد أن اللجنة وجدت
أن مثل هذه الامكانية لا يستوجب اهتماما مباشرا .

وقد أوعزت المنجزات العلمية والتكنولوجية الى الاتحاد السوفياتي أن يقترح خلال الدورة
الثلاثين للجمعية العامة في ١٩٧٥ ، ابرام اتفاق دولي لحظر استحداث وصناعة أنواع جديدة من
أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة . وقدم الوفد السوفياتي أيضا مشروع
اتفاق دولي . وطلبت الجمعية العامة ، بمقتضى القرار ٣٤٧٩ (د - ٣٠) ، من مؤتمر لجنة نزع
السلاح أن يبحث هذا الأمر .

وقد استمرت الجمعية العامة في معالجة هذه المسألة منذ ذلك الحين واتحدت عددا من
القرارات بشأنها . وطلت كذلك مشكلة حظر أسلحة التدمير الشامل معروضة على لجنتنا منذ ١٩٧٦ .
وبذلت وفود البلدان الاشتراكية جهودا كبيرة لتيسير وضع معاهدة في هذا الصدد . وفي ١٩٧٦ قدم

الاتحاد السوفياتي الوثيقة CCD/514 المعدونة : " وثيقة بشأن تحديد الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنطومات الجديدة من هذه الأسلحة " . وقام الاتحاد السوفياتي في ١٩٧٧ ، ردا على بعض الملاحظات التي أبدتها وفود غربية مختلفة ، بتقديم صورة منقحة لمشروع المعاهدة الذي وضعه (CCD/511/Rev.1) . وينص المشروع المنقح على أنه الى جانب الاتفاق العام ، يمكن إبرام اتفاقات خاصة بشأن حظر أسلحة معينة . وينص أيضا على أن ترفق مع الاتفاق قائمة بأنواع ومنطومات الأسلحة التي سيتم حظرها وعلى امكانية استكمال هذه القائمة اذا ما طهرت تطورات في مجالات جديدة .

وفي ١٩٧٨ ، أولت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح اهتماما ملحوظا لهذه القضية . وترد في الوثيقة الختامية ثلاث فقرات في هذا الشأن . وفيها على سبيل المثال ، الفقرة ٧٧ ، ونصها فيما يلي :

" وللمساعدة في منح وقوع سباق تسلح نوعي ، ولكي يمكن في نهاية المطاف استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية في أغراض سلمية فقط ، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتلافي خطر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل القائمة على منجزات ومبادئ علمية جديدة ولمنع ظهورها . وينبغي أن يستمر بصورة مناسبة بذل جهود تهدف الى حظر هذه الأنواع الجديدة والمنطومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل . ويمكن عقد اتفاقات محددة بشأن أنواع معينة من أسلحة التدمير الشامل الجديدة التي يمكن تعيينها . وينبغي ابقاء هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر " .

وأظهر تبادل الآراء في الفترة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٢ اختلافا في الرأي بشأن الطرق الفعالة لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل . بيد أن وفدي ما زال مقتنعا بأن النهج الشامل هو الوسيلة التي تتسم بأكبر قدر من الفعالية لتحقيق هدفنا . ويعني ذلك إبرام اتفاق شامل يحظر بصورة عامة استحداث وصناعة انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وترفق معه قائمة بالأنواع المحددة من الأسلحة التي سيتم حظرها . ويمكن أن ينص هذا الترتيب على إبرام اتفاقات منفصلة بشأن أنواع جديدة محددة من أسلحة التدمير الشامل .

وقامت الجمعية العامة ، بموجب القرار ٨٩/٣٦ الذي اعتمده العام الماضي ، بتوسيع نطاق النهج العام ومضاعفة امكانياتنا فضلا عن واجباتنا في هذا الشأن بأن طلبت الى لجنة نزع السلاح أن " تعمل على تكثيف المفاوضات بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، بغية اعداد مشروع اتفاق شامل لحظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنطومات جديدة من هذه الأسلحة ، وصياغة ما يمكن من الاتفاقات بشأن أنواع بعينها من تلك الأسلحة " .

والفقرة ٣ من القرار ذاته تطلب الى الدول الأعضاء الدائمة بمجلس الأمن ، فضلا عن الدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية ، أن تصدر اعلانات متطابقة في مضمونها بشأن رفض استحداث انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنطومات جديدة من هذه الأسلحة ، وذلك كخطوة أولى نحو عقد اتفاق شامل بشأن هذا الموضوع ، مع مراعاة أن تتم الموافقة بعد ذلك على هذه الاعلانات بقرار من مجلس الأمن .

وكما قلت توا ، فإن القرار ٨٩/٣٦ يوسع نطاق النهج العام لحل المشكلة ، ويتمتع للحننا ، في الوقت ذاته ، أن تجدد جهودها في اتجاهين . وتبعاً لذلك ، تقترح ورقة العمل

CD/261 التي قدمها الوفد الهنغاري خلال ربيع هذا العام ، اتخاذ اجراءات محددة في كـ...
الاتجاهين • واسمحوا لي أن أعرب عن أمل في أن تولي اللجنة هذه الاقتراحات ما تستحقه من
عناية •

وتتصل المسألة الأولى التي سبقت مناقشتها بالفعل بتفصيل تام ، بإنشاء فريق مخصص من
الخبراء الحكوميين المؤهلين ، يخضع لاشراف اللجنة • ويرى وفد ي أنه يمكن تكليف هذا الفريق
بوضع مشروع اتفاق شامل وصياغة ما يمكن من الاتفاقات المحتملة بشأن أنواع جديدة معينة من
أسلحة التدمير الشامل • وأستطيع القول بأن هذه الفكرة لقيت تأييدا واسعا خلال مناقشاتنا ولم
يحل دون قيام اللجنة بإنشاء الفريق المخصص الا المعارضة التي أبدتها بعض البلدان العربية •

أما المسألة الثانية ، فتتعلق بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة الذي يطلب - وفقا لما
سبقت الاشارة اليه - الى الدول الأعضاء الدائمة بمجلس الأمن ، فضلا عن الدول الأخرى ذات
الأهمية العسكرية ، أن تصدر اعلانات بشأن رفضها لاستحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير
الشامل • وستكون هذه الاعلانات المتطابقة في مضمونها والتي سيعتمدها مجلس الأمن في وقت
لاحق ، بمثابة الخطوة الأولى نحو إبرام اتفاق شامل •

وكان هذا النهج قد ظهر منذ عام ١٩٧٧ بيد أن وفد المملكة المتحدة أعلن ما يلي ردا على
الاقتراح بإنشاء الفريق المخصص في ذلك الحين :

" ... ان ادانة المجتمع الدولي الحازمة لاستحداث أنواع جديدة من أسلحة
التدمير الشامل ، واقتراحها بطلب موحه الى هذه اللجنة بانقاء الأمر قيد الاستعراض ،
سيمثلان نهجا أكثر فعالية " •

ان المجتمع الدولي أدان بقوة في مناسبات عدة استحداث وصناعة مثل هذه الأسلحة •
وقد جاء الآن دور البلدان التي لها القدرة على استحداث وصناعة هذه الأسلحة لكي تقدم
اعلاناتها الرسمية وتقطع عهدا على نفسها بالألا تسحدث على الاطلاق أي نوع جديد من أسلحة
التدمير الشامل • ووفقا لما نصت عليه الفقرة ٣ من القرار ٨٩/٣٦ ، سيكون لهذه الاعلانات قيمة
أدبية وسياسية هامة • ولما كانت جميع الدول الاعضاء الدائمة بمجلس الأمن ، وجميع الدول ذات
الأهمية العسكرية عليا ممثلة حول مائدة النفاوض هذه ، فان لجنة نزع السلاح ليست قادرة فحسب
على معالجة هذه القضية بأسلوب جاد ، ولكن يتحتم عليها ذلك أيضا •

ويتطلع الوفد الهنغاري ، شأنه في ذلك شأن العديد من الوفود ، الى الاستماع لبيانات
المواقف من قبل الوفود المعنية • وينبغي ، في الوقت الذي يتم فيه العام البيانات السياسية فسي
الجلسات الرسمية للجنة ، أن تقوم الوفود خلال الاجتماعات غير الرسمية التي يشارك فيها خبراءها
بابلاء عناية جادة للجوانب المختلفة للمسألة ، بما في ذلك صياغة مشروع اعلان ملائم بالصورة المشار
اليها أنفا •

واسمحوا لي الآن أن أتناول الجزء الثاني من البند : حظر الأسلحة الاشعاعية • ان
اللجنة وصلت الى طريق مسدود بشأن هذه المسألة ، وطل الفريق العامل المعني بالأسلحة
الاشعاعية ساكنا تقريبا خلال دورة الصيف • ومن بين الأسباب التي ترجع اليها حالة الجمود
اختلاف نهج الأولوية فيما يتعلق بحظر الأسلحة الاشعاعية وحظر الهجوم على المنشآت النووية •

وكانت بعض الوفود في الفريق العامل تهدد بقوه اعطاء الأولوية لخطر الهجوم على المنشآت النووية ، وتقلل في الوقت ذاته ، دون وجه حق ، من أهمية وضرورة إبرام معاهدة لخطر الأسلحة الاشعاعية . فعلى سبيل المثال ، ذكر الوفد السويدي في مذكرته الواردة في الوثيقة CD/PV.185 والمقدمة في ١٦ آذار/ مارس ما يلي :

" تبين الدراسات التي قامت بها الجهات المختصة في السويد أن استحداث أسلحة اشعاعية من النوع الذي حدده واصعا المشروع (الاقتراح المشترك السويدي الأمريكي) انما هو بعيد الاحتمال . كما انه من العسير أن تصبح هذه الأسلحة أسلحة عملية للتدمير الشامل ، بل وقد لا تصبح حتى مجرد أسلحة فعالة في ميدان المعركة " .

ولا يستطيع وفدي ، شأنه في ذلك شأن وفود أخرى ، أن يقبل بهذا التقييم ، ويعتقد أن احتمالات الخطورة والفتك التي ينطوى عليها هذا السلاح ، لا تقل عن أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل . ولا يمكن انكار أن التطور السريع للصناعة النووية ، وقيام العديد من الدول بوضع وتنفيذ برامجها الخاصة للطاقة النووية ، قد أدت الى نتيجة حتمية تتمثل في التطوير الواسع النطاق للتكنولوجيا التي تستعمل فيها مواد مشعة مختلفة ، وفي نشرها في العالم . ونظرا لطبيعة هذه التطورات ، فانه من الممكن أن توفر الأساس المادي لاستحداث نوع ما من منظومات الأسلحة الاشعاعية . فضلا عن ذلك ، ونظرا لعدم وجود حظر على استحداث الاسلحة الاشعاعية ، لا يستطيع الدول التأكد من أنه ما من دولة واحدة ستجرى بحوث لاستحداث مثل هذه الأسلحة .

وفي هذا الصدد ، أود أن أوجه عناية اللجنة الى المقابلة التي اجريت مع الفيزيائي النووي الأمريكي كوهين ومع جانيسست ، وهو من المنظرين الفرنسيين في المجال العسكري ، ونشرت في مجلة دي فيلت في ١٦ كانون الثاني / يناير من هذا العام . ودون تعليق على الجوانب العسكرية أو الاستراتيجية أو السياسية لهذه المقابلة ، أود فقط ملاحظة أن موضوعها يعطي - الى حد ما على الأقل - جوابا عما اذا كان من الممكن صناعة الأسلحة الاشعاعية أم لا ، وما هو مدى فعاليتها .

ويعرب كوهين ، في هذه المقابلة ، عن تأييده لاستحداث سلاح من أسلحة أشعة غاما ، قابل للتصنيع من الناحية التقنية وله القدرة على الفتك ، ويصفه بأنه " سلاح صغر " لا ضرر منه . ويقول كوهين انه يمكن التحكم في هذا السلاح بصورة تامة من حيث التوقيت ، ومجال التأثير ، وكثافة الاستعمال . ويعتقد ان ١٠٠ كغم من اورانيوم ٢٣٥ كافيه ليهبط " سجادته " طولها عدة آلاف من الكيلومترات وعرضها ألف كيلومتر ، ولا يتطلب ظهور مفعولها الا بضعة أيام فقط .

ونظرا للطاقة العالية لأشعة غاما ، فانها بالغة الخطورة بالنسبة للبشر ولأية كائنات حية . وتستعمل بالفعل أشعة غاما المستمدة من المصادر الطبيعية للنشاط الاشعاعي ، ومن التفاعلات النووية الاصطناعية على نطاق واسع في العلوم والتكنولوجيا . فهي مستخدمة في الطب وفي صناعة المعادن وفي الكثير من الميادين الأخرى . ومن ثم ، فان استعمال أشعة غاما ، بما في ذلك الأشعة ذات الكثافة المرتفعة ، هو من الناحية العملية ، حقيقة واقعه لا يمكن انكارها . وبالتالي ، فهناك قاعدة مادية لاستحداث أسلحة أشعة غاما التي تتسم بالفعاليتين العاليتين وبالقدرة على الفتك مما يدرجها ضمن فئة الاسلحة الاشعاعية .

ولكي تحول لجنة نزع السلاح دون أية تطورات كتلك المشار اليها أعلاه ، ينبغي أن تصاعف جهودها الرامية الى انجاح المفاوضات بشأن مشروع معاهدة لخطر الأسلحة الاشعاعية . واذا واجه

المجتمع العالمي في المستقبل القريب جدا حقيقة ظهور نوع ما من الأسلحة التي تستعمل فيها المواد المشعة ، ستكون ، دون شك ، الملومين لاننا عجزنا عن تجنب هذا الاحتمال في الوقت المناسب .

ويشمل تعريف الاسلحة الاشعاعية المقدم من الجهتين اللتين قامتتا بوضع مشروع المعاهدة المشتركة أية أجهزة ، غير أجهزة التفجير النووي ، المصممة خصيصا لكي تستعمل المواد المشعة وتسبب الدمار أو الأضرار أو الأذى بواسطة الاشعاع الصادر عن انحلال هذه المواد . وتحظر هذه الصيغة أية منظومات من الأسلحة الاشعاعية تقوم على استعمال أى نوع من أنواع المواد المشعة ، بحسب النطر عن خصائصه أو الاشعاع الصادر عنه ، وسواء كان ذلك من أشعة ألفا أو بيتا أو غاما ، أو كان اشعاعا لجسيمات ذات طاقة عالية متعادلة . وعلى ذلك ، فإن التعريف المقترح في مشروع المعاهدة يشمل أيضا أسلحة أشعة غاما .

وختاما أود أن أؤكد على ما يلي . لما كان ظهور أنواع خاصة من الأسلحة الاشعاعية منسلح أشعة غاما المشار اليه أعلاه ليس قطعا من الأمور البعيدة الاحتمال ، فإن الوفد الهنغاري يعرب عن افتتاعه بضرورة بدل جهود جديدة نشطة من قبل اللجنة وكل عضو جالس حول هده العائدة خلال ١٩٨٣ (الوضع مشروع معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية بجميع أنواعها ، وانجازه بنجاح .

السيد فيجودا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أرجو السماح لي ، قبل أن أدلي بالجزء الأساسي من بياني اليوم ، ان أعرب عن اقتناع وودي بأن اللجنة قد توفرت لها رئاسة قديرة للعناية خلال الأسابيع الأخيرة من دورة هذا العام . ان سجلكم الحافل بوصفكم مفاوضا لنزع السلاح ، فضلا عما لمسناه بأنفسنا من معدرة خلال التعاون معكم في محافل التفاوض والهيئات الدولية المختلفة ، يشكلان أكثر من صمان بأنه ستتاح لنا قيادة موثوقة لها تماما في شخصكم .

وأود أيضا ان أعرب عن شكرى للرئيس الذى انتهت فترة رئاسته ، السيد غاتيرى ماينبا ، سفير كينيا الموقر ، وأن أرحب كذلك بوجود سفير نيجرو الجديد ، السيد بيتر كانوك بيننا ، وقد سبق لي التعرف به وأرجو ان تنشأ بيننا علاقات ممتازة . ويؤسفي سماع انه وفقا لنظام تنابو رؤساء الوفود ، سوف نفتقد ممثل المملكة المتحدة الموقر ، السفير سامر هيس الذى كان يعالج دائما المهام الصعبة لوفده بحكمة وحذية اكتسبت تعديرتنا جميعا . ونرجوله كل توفيق في انشطته المقبلة .

وهناك بندا من بنود جدول أعمال لجنة نزع السلاح هذا العام لهما وضع خاص السى حد ما . فان الهند ٧ - منع سباق التسلح في العصاء الخارجى - والهند ٥ - الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأنظمة - يحتلفان عن بقية بنود جدول الأعمال ، ويرجع ذلك بصورة رئيسية الى اننا نلتبس في انظارهما الى منع تطورات قد تؤدى اذا لم توقف ، الا آثار بعيدة المدى في المستقبل القريب . ومن الناحية الاجرائية ، هناك عامل آخر مشترك بين هذين البندين هو أن مناقشتها قاصرة على الجلسة العامة ، كما انه لم يتم انساب فرهى عمل أو فرهى حبراء خاص بأى منها حتى الآن .

واننا نرحب باسترعاء أنظار لجنة نزع السلاح أحمرا الى حظر تحول العصاء الخارجى السى ميدان أحر لسباق التسلح . وقد استمعنا خلال دورة الربيع وفي الأسبوع العاصي الى بيانات

هامة عديدة أمكن من خلالها تقييم الوثائق الدولية الحالية التي تنظم الى حد ما الوجود العسكرى في الفضاء الخارجى وتحث امكانية اتحاد خطوات في المستقبل في هذا الصدد .

ولا حاجة بنا لأن نعيد الى الأدهان في هذا المحفل جميع المعاهدات ذات الصلة بهذا الموضوع أو أن نورد وصفا مفصلا للأحكام التي تضمنتها . بيد انى أود ان أؤكد على أنه بالرغم من بعض الجهود التي بذلت لا عطاء تفسيرات متباينة للتدابير المتخذة ، فاننا نعتقد ان المعاهدات التي أبرمت حتى الآن تشكل صكوك دولية بالغة الأهمية وتضع الأساس للمزيد من الجهود الرامية الى تجريد الفضاء الخارجى تماما من السلاح . وينطبق ذلك في المقام الأول على معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجى بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧ وعلى الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى التي تضمنها المجموعة الشمسية باستثناء الأرض ، لعام ١٩٧٩ . وأحكام هاتين المعاهدتين المتعلقةتين بالفضاء ، و"الاساسيتين" اذا جاز لي استخدام هذا الوصف ، بالإضافة الى أحكام بعض الوثائق الدولية الأخرى ، أغلقت الفضاء الخارجى في وجه الأسلحة النووية وأنواع أخرى من اسلحة التدمير الشامل . وأنا اد نعرب عن تقديرنا البالغ للتدابير التي اتخذت حتى الآن ، نشارك في الآراء القائلة بأنه من الضرورى والمنطقي اتخاذ تدابير اضافية تستبعد احتمال وضع فئات أخرى من الأسلحة التي لم تشملها هذه الوثائق في الفضاء الخارجى .

لقد ساهمت تشيكوسلوفاكيا بصورة ايجابية في الاكتشاف السلمى للفضاء الخارجى من خلال برنامج التعاون الدولى المعروف "انترسبوتنيك" الذى ادى ، في جملة أمور ، الى تمكين احد مواطنينا من دخول الفضاء الخارجى . ومن ثم فلدينا اكثر من سبب مقبول لا يلائم عناية خاصة لجميع التدابير التي تستهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجى وتكفل استخدامه للأغراض السلمية فقط .

ويحدد القراران اللذان اتحدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأخيرة نهجان في هذا الصدد . ولن اصفهما بأنهما نهجان مختلفان . ويحاول بعض المؤيدين للقرار ٩٧/٣٦ جيم اقناعنا بأن النهج الذى يتبعونه هو النهج الوحيد الممكن كما يسعى جاهدين للهرنه على أن الاقتراح الوارد في القرار ٩٩/٣٦ ، والذي يشير الى مشروع معاهدة لحظر وضع أسلحة من أى نوع كان في الفضاء الخارجى ، هو اقتراح غير سليم .

وكما أشرت من قبل ، اننا لا ننظر الى هذين النهجين على أنهما متنافيان . بيد أنهم لا حاجة بالمرء لأن يكون أحصائيا في هذا المجال ليدرك أن النهج الوارد في القرار ٩٩/٣٦ ذو طبيعة أكثر شمولا . وفصلا عن ذلك ، فانه لا يعالج فحسب الأخطار الحالية ولكنه يوضح في الاعتبار أيضا التطورات الممكنة مستقبلا في مجال الأسلحة . وقد قيل الكثير في هذا الصدد بشأن "أسلحة الطاقة الموجهة" . ود هشنا من المحاولات التي قامت بها بعض الوفود لاثارة الشك في امكانية استحداث مثل هذه الأسلحة واستعمالها فعلا . ونرى أن المشاكل ذات الطبيعة التقنية البحتة التي مازالت تعترض سبيل استحداث هذه الأنواع من الأسلحة ينبغي بكل تأكيد ، ألا تمنعنا من التصدى للاحتمال القائم بالفعل باستحداثها ووضعها في الفضاء الخارجى في آخر الأمر .

اننا استمعنا باهتمام للبيانات التي وصفت فيها الأسلحة المضادة للتوابع بأنها المشكلة الأساسية في سبيل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجى . واننا نوافق على الكثير من الأفكار والنتائج التي أشير اليها في هذا الشأن . بيد اننا لا حطنا بقلق اتجاهين لهذا النهج لا نستطيع تأييدهما .

فأولا ، أشير بالتطبيع أو التصريح الى أن الاسلحة المضادة للتوابع هي الأسلحة الوحيدة التي يمكن تعيينها بوضوح ويحتمل استخدامها في الفضاء الخارجي ومن ثم ينبغي أن يقتصر الأمر عليها . ولسنا نحاول أن نقلل من شأن الآثار المحلّة بالاستقرار التي تترتب على الأنشطة الموجهة ضد التوابع ولكن هل ينبغي أن تدفعنا هذه المشكله المعينه الى نسيان الاخطار الداهمة التي قد تنجم عن الاسلحة الموضوعة على أجسام تطير على ارتفاع بصعدة عشرات من الكيلومترات فوق أراضي أية دولة ؟

وثانيا ، لا نستطيع أيضا الموافقة على المقترحات الخاصة بتعيين العناصر المكونه للأسلحة المضادة للتوابع ولأنشطتها . ومن الصعب قبول الافتراض بأنه يمكن الفصل ما بين الأنشطة السلمية والأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي . وحير وسيلة لأي شخص يرغب في جعل التوصل الى اتفاق بشأن الأسلحة المضادة للتوابع أمرا غير واقعي ، هو أن يحدد نطاقا ينمّل ، على وجه التفضيل ، الأنشطة العنصرية السلمية والعسكرية على حد سواء ، وأن يلتزم أيضا في الفضاء الخارجي الحل للمشاكل التي لا يمكن حلها الا على طهر الأرض .

وقد وجه ممثل الولايات المتحدة الموقر انتباهنا في بيانه خلال الأسبوع الماضي الى أن العديد من المعاهدات القيمة المتعلقة بالفضاء الخارجي لم يتم الانضمام اليها على الصعيد العالمي بعد . ونحن نهذه في رأيه تماما في أن الانضمام العالمي لهذه المعاهدات سيكون مفيدا بلاشك . ولكن ينبغي ألا ننسى ، في الوقت ذاته ، أن المعاهدات المبرمة ، سواء اتخذت الانضمام اليها أبعادا عالمية أم لا ، لم تحل دون انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وسوف يشاطرننا وفد الولايات المتحدة الرأي لأن أحكام هذه المعاهدات ، على الرغم من فوائدها البالغة ، لم تمنع الولايات المتحدة من ممارسة أنشطتها العسكرية في الفضاء الخارجي . وتكفي عناوين ثلاث مقالات اختيرت بصورة غوية من بعض أعداد جريدة الانترناشونال هيرالد تريبيون الصادرة في حزيران / يونيه من هذا العام للدلالة على صحة قلبي . وهذه العناوين هي " واينبيرغر ييحب عن نظام مصاد للتوابع " Anti-Satellite System Sought by Weinberger " المنسور في العدد الصادر يوم ٧ ، و " اتساع نطاق استعمال الكوكب في الأراض العسكرية " Military Use of Shuttle is Expanding " المنشور في العدد الصادر يوم ٢٥ ، و " السلاح الحوي الأمريكي سيوسع نطاق نشاطه العسكري في الفضاء الخارجي " US Air Force to Expand Military Activity in Space " المنشور في العدد الصادر يوم ٢٢ .

وهناك ناحية حظيرة أخرى لسباق التسلح في الفضاء الخارجي تشير القلق وهي أنه سيتسبب في زيادة الانفاق العسكري بصورة لم يسبق لها منيل . وحقيقة ان الدول التي لها وجود في الفضاء هي التي ستتأثر بهذا الاتعان أكثر من غيرها ولكنه سيمثل أيضا عبئا لا شك فيه بالنسبة للدول الأخرى . ويقول دافيد أ . أندلمان أن تكاليف اقامة شبكة دفاعية سيطرة أرضية مضادة للقذائف الانسيابية قد تبلغ مليار دولار . بيد أن التكاليف ستصل الى ٢ - ٣ مليار دولار في حالة اقامة نموذج أولى لشبكة فصائيه لها القدرة على اعتراض التوابع ، والى ١٠ مليار دولار في حالة اقامة شبكة فضائية كاملة للقذائف المصادرة للقذائف التسيارية ABM .

ولا يدعي أي من الوفود أن لديه صيغة تكفل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . والحل الفعال الوحيد لهذه المشكله هو الذي توافى عليه جميع الدول ، ولا سيما تلك المتقدمة أكثر من غيرها من الناحية التقنية . ونعتقد أن حير وسيلة لا حراز المزيد من التقدم في هذا الشأن هو انشاء فريق عامل محمص ، تستطيع الوفود من خلاله أن تستفيد من مساهمات الخبراء الايجابية

واننا نؤيد تأييدا تاما مشروع الاختصاصات التي ستحول لمثل هذا الفريق العامل والواردة في الوثيقة CD/272 المقدمة من جمهورية منغوليا الشعبية • ولا نستطيع أن نتجاهل بعد الآن مسؤولية لجنة نزع السلاح ازاء حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ، وهي مسؤولية تأكدت تماما خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية - ١٩٨٢ .

وينطبق الكثير مما ذكرته عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على مشكلة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل • وقد تناول وهدى هذا البند من جدول أعمالنا في مناسبات عديدة سابقة ، ومن ثم لن أخوض في التفاصيل الآن • وكل ما ابتعته في هذه المرحلة الحاسمة هو الافصاح مرة أخرى عن اعتقادنا بأن التأكيد في هذا الصدد يجب أن يكون على منع استحداث أسلحة جديدة تقوم على المنجزات العلمية الحديثة • وقد صرحنا بالفعل بأننا لا نعارض عقد اتفاقات محددة بشأن أنواع معينة من الأسلحة • بيد أن التوصل الى اتفاق شامل يجب أن يكون الخطوة الاولى الضرورية في هذا الصدد •

وما من شخص يستطيع انكار أن هناك بالفعل خطرا متزايدا من استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة • وأود ذكر مثل واحد في هذا الشأن • فالعديد من الدراسات والمقالات التي نشرت مؤخرا في الجرائد والمجلات العسكرية تبرهن على أن هناك ، على سبيل المثال ، تقديما مطردا في مجال الحرب الالكترونية ، ويقول بعض المحللين في ميدان الدفاع ان استخدام الالكترونيات في أغراض التدمير أصبح مجالا تجاريا جديدا تماما في الولايات المتحدة ، وانه قد نشأت صناعة جديدة لمواجهة احتياجات العسكريين المتزايدة في هذا الشأن •

ويعرب وهدى عن قلقه البالغ لعدم تحقيق أى تقدم جوهري في معالجتنا لهذا البند حتى الآن • ولما كان عامل الوقت فيما يتعلق بهذه المسألة ليس في صالحنا بحال ، فاننا نعتقد أن الاقتصار في معالجتها على الاجتماعات غير الرسمية للجلسة العامة لا يتفق وما تتسم به من طابع ملح • وتبعاً لذلك ، فاننا نؤيد بكل قوة الاقتراح المقدم من هناريا بانشاء فريق خبراء لمعالجة مسألة حظر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل • والخبرة المستفادة حتى الآن من مشاركة الخبراء في مداولاتنا حول هذه المشكلة تؤكد أن هذا هو النهج الأمثل الواعد •

وقبل أن أحتتم كلمتي ، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة عن مناقشتنا بشأن نزع السلاح النووي ، وقد كانت مناقشة غير مجدية للأسف • وأود كذلك أن أنوه بالبيان الذي أدلى به وفد كوبا في المناقشة نظرا لما أورده من تحليل تاريخي مفيد للعناية لمشكلة سباق التسلح النووي وينبغي لجميع الوفود أن تقرأ ذلك البيان بعناية • فانها ستكتشف الوجه الحقيقي لما يطلب عليه " حطة باروك Baruch Plan " التي أشار اليها الرئيس ريجان في الدورة الاستثنائية الثانية كما أشار اليها وفد الولايات المتحدة هنا مؤخرا ، وستبين أن هذه الحطة لا تمثل بحال خطوة نحو نزع السلاح النووي كما ادعى وفد الولايات المتحدة هنا في الآونة الأخيرة • وأود الاعراب عن أمل في أن تحقق هذه اللجنة لدى معالجتها لموضوع نزع السلاح النووي في الدورة القادمة نتائج تتسم بقدر أكبر من الايجابية عما تحقق في الدورة الحالية •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) ، أشكر ممثل تسيكوسلوفاكيا ، السفير فيعودا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس والمتحدث التالي على القائمة هو ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية السفير فيعير وأعطيه الكلمة .

السيد فيعير (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، ان ودي يشارك الوفود الأخرى في الترحيب بكم رئيسا للجنة . وكلنا يعلم مدى ما سيعود على اللجنة من فائدة خلال هذه المراحل الأخيرة من دورة ١٩٨٢ بفصل ما تتمتعون به من حكممة وخبرة واسعة وبعد نظر . ان السيد ماينا ، رئيسنا السابق قد رحل بالفعل ولكني أود أن أعرب لزملائه الكفاء من أعضاء الوفد الكيبي عن امتنان ودي للأسلوب العادل والواعي الذي أداره أعمالنا خلال فترة رئاسته .

ان أحد الخبراء من ودي سوف يسهم خلال الاجتماع غير الرسمي الذي سيعقد بعد ظهر اليوم في مناقشة موضوع أسلحة التدمير الشامل المدرج أيضا بصورة رسمية في جدول أعمال اجتماعنا . ومن الواضح أن البيان الشامل الذي سيدلي به يعني عن تناول المسألة ذاتها هنا . وبدلا من ذلك ، فاني أود التحدث عن ثلاثة مواضوح تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لوغدي . أولا ، الأسلحة الكيميائية التي اعترم أن أقدم ورقة عمل جديدة بشأنها ، وثانيا ، الفصاء الحارحي الذي حال طول قائمة المتحدثين الاستثنائي في الاسبوع الماضي دون اعطائي الكلمة للتحدث بصدده ، وأخيرا الأسلحة الاشعاعية التي أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة حول عملية التفاوض بشأنها بوصفي رئيس الفريق العامل الذي انتهت فترة رئاسته .

ان ودي يعرب عن ارتياحه لان الجهود تركزت الى حد بعيد خلال دورة صيف هذا العام على محاولة التوصل الى اتفاق يحظر استحداث وانتاح وتحويل الأسلحة الكيميائية وينص على تدمير المخزون منها وازالة مراعى انتاجها وتعبئتها . وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، بوصفها بلدا أعلن في معاهدة دولية منذ عام ١٩٥٤ استنكاره لانتاح الاسلحة الكيميائية ، تساند نقوة ، منذ ذلك الحين جميع الجهود التي تستهدف فرض حظر كامل وخاضع للتحقق على الاسلحة الكيميائية في أقرب فرصة ويمثل ذلك بالنسبة لحكومي هدا بالاع اهمية ، وهو أيضا وفيل كل سي ، هدف يمكن تحقيقه بصورة تامة .

وتختلف الأسلحة الكيميائية عن معظم الأسلحة الأخرى في أن استعمالها محظور في الحرب بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وبموجب القانون الدولي التقليدي كذلك . ومن ثم ، ينبغي ألا يكون للأسلحة الكيميائية دور في الاعتبارات العسكرية لأية دولة ، كما ينبغي ، اذا أجمعت كل الدول على هذا الهدف ، ألا يكون لهذه الأسلحة أي وجود . وقد حان الوف لكي تتخلي جميع الدول عن الأسلحة التي حرمها القانون منذ فترة تزيد على نصف قرن ، وأن بجم اتفاقية دولية في هذا الصدد .

ومن شأن حظر الأسلحة الكيميائية أن يعزز أمن الأطراف المتعاقدة ، بيد أن ذلك ليس يتحقق الا اذا آمنت جميع الأطراف في المعاهدة بأنه سيتم التقيد بصورة كاملة بأحكامها التعاقدية ومن ثم ، تكتسب مسألة التحقق أهمية حاسمة . وهي مسألة معقدة ولكن حلها غير مستعصي بحال . وكما ندرك جميعا ، فان الوسائل الوطنية ليست كافية ومن الضروري أن يتم التوصل الى حل على أساس التعاون الدولي وبأساليب غير تمييزية وفعالة في نفس الوقت . وتعتبر عمليات المضي

الموقعي الدولي التي تضطلع بها هيئة دائمة متعددة الأطراف من الخبراء الكفاء ، جزءاً جوهرياً من مثل هذا النظام الدولي التعاوني للتحقق . ونظراً لما تعلقه حكومتي من أهمية على حطّـر الأسلحة الكيميائية ، فإنه يتحتم عليّ ، وقد أشرفت دورة ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح على نهايتها أن أؤكد على عدد معين من النقاط العامة على الرغم من أن بعضها مقبول على نطاق واسع وكثيراً ما يرددها الآخرون في هذه اللجنة .

فعلى سبيل التحديد ، درست السلطات في بلدي بعناية فائقة " الأحكام الأساسية " لاتفاقية بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية قدمها الاتحاد السوفياتي مؤحراً . وحلصت السلطات الى ان الافتراحتات السوفياتية ، وان عجزت عن توفير حلول مرضية في عدد من المجالات ، الا أنها تشكل تقدماً يتمثل في اعترافها ، من حيث المبدأ ، بضرورة عمليات التفتيس الموقعي المنهجي .

وكما تذكروا الوفود ، قدمت جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال دورة الربيع ورقة عمل (CD/265) أوحزت فيها مفهومنا للنظام الواقعي الفعال للتحقق .

وأشرف اليوم بتقديم ورقة عمل جديدة توضح الآراء الواردة في الوثيقة CD/265 ، وتضع في الاعتبار مساهمات الوفود الأخرى كما توفر المزيد من المعلومات الدقيقة . والحرص الأساسي من هذه الورقة الجديدة التي تحمل رقم CD/326 ، هو اقتراح صيغ ممكنة للفروع التي تتصل بصورة مباشرة بمسكلة التحقق في اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويعني ذلك أن الورقة تقترح النص للعموى للفصول التي تتعلق " بالتحقق " و " اللجنة الاستشارية " وتوفر بذلك صورة واضحة للالتزامات التي ينبغي للدول أن تقضها على نفسها في مجال التحقق .

ونحن نقترح نظاماً فعالاً وواقعيًا وموثوقاً به للتحقق ، ولا يتطلب تنفيذاً في الوقت ذاته اعداداً محدودة من العاملين وقدراً قليلاً من الموارد المالية . والنقاط الأساسية التي وضعناها في اعتبارنا في هذا الصدد هي :

لابد لنظام التحقق في مجال الأسلحة الكيميائية أن يستهدف توفير أقصى حد ممكن من الضمان بأن جميع المشتركين يفون بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة دون حاجة الى جهاز ضخم للمراقبة .

ونقترح حلاً يعرض أي انتهاك محتمل للمعاهدة لحظر افتصاح أمره وذلك بادخال أسلوبيين مختلفين للتفتيس :

(أ) ويقتضي السلوب الاول اجراء تحريات في حالة الادعاءات بعدم التقيسد بالالتزامات التعاهدية أو باعمالها أو المراوغة في تطبيقها . وينبغي ان يكون هذا " التفتيس لاسباب خاصة " ملزماً بالنسبة للدوله التي يوجه اليها ادعاء بالاحلال ولن تكون هناك ثقة في احترام الالتزامات التعاهدية اداً قوس أمر السماح باجراء التفتيس الخاص أو رفضه بصورة كامله للدوله المشتبه في أمرها على أساس أن عمليات التفتيس ذات طبيعة طوعيه وحسب . ويجوز استثناء الحالات التي ترى الأغلبية الساحقة من الأطراف أنها لا تستند الى أي أساس .

(ب) وثانياً ، نقتراح اجراء عمليات تفتيش منتظمة لدى التعيد بالالتزامات التعاهدية الرئيسييه وهي : تدمير المحزون الموجود من الأسلحة الكيمائية ، وهدم وازالة مراهي انتاجها وعبئتها ، ومراعاة الحد الأقصى المسموح به من انتاج الكيماويات المهلكة المعرطة السمييه ، حسب تعريفها الوارد في المعاهدة ، واحترام الالتزام بعدم انتاج الأسلحة الكيمائية . وفي اعتقادنا ، انه لكي يكون نظام التحقق عمليا ، ينبغي أن تقتصر عمليات التفتيش المنتظمة فيما يتعلق بعدم انتاج الأسلحة الكيمائية على الصناعات الكيمائية التي تتوافر لها امكانات انتاج العوامل الكيمائية المعرطة السمية ، ولا سيما انتاج المركبات الفوسفورية العصبية . وفي نفس الوقت ، ستوفر عمليات التفتيش المنتظمة على هذا القطاع من الصناعات الكيمائية حلاً عمليا وفعالاً لمشكلة التحقق من عدم انتاج السوابق الرئيسييه للأسلحة السطرية . ووفقاً للمعايير التكنولوجية الحالية ، لا يمكن اسبغاد أن تصبح أية دولة صناعية كبرى منتجة لهذه المواد .

ولا حاجة هناك لاجراء التفتيش الموقعي على جميع المصانع المعنيه بصورة مستمرة وسوف تتوفر درجة كافية من الثقة اذا فررت اللجنة الاستشارية الدولية سويها عددا محددًا من المصانع للتفتيش عليها بم احتارب المنسآب الفرديه عن طريق الاقتراح .

واني أهيب حميخ الوفود أن تعمل على البوصل الى حل للمسائل المستعصية المتعلقة باتفاقية لحظر الأسلحة الكيمائية حطرا كاملا . وحيث أن استعمال الأسلحة الكيمائية محرم بالفعل ، فانه ينبغي أن يكون حظر هذه الأسلحة بصورة عامة وساملة أمرا ممكنا ، وأن يتحقق في وقت قريب . ويبدو أن الحجة الرئيسييه للاحتفاظ بالأسلحة الكيمائية هو الخوف من امتلاك الآخرين لها واستعمالها . ويمكن الآن كسر هذه الحلقة المعرغة .

وهد أن أترك مجال الأسلحة الكيمائية ، أود التعقيب بايحاز على بيان السفير اسراييليان في ٢ أيلول / سبتمبر حول هذا الموضوع .

ان وعدى يعرب عن امتنانه للحصول على المزيد من الايصاحات ردا على الأسئلة التي وجهت الى الوفد السويي ، بصورة مشتركة مع هولندا ، في الوثبة CD/308 ، وننتظح الى الحصول على ردود لبقية اسئلتنا . وسوف يرحب وعدى ، كخطوة تمهيدية للحصول على الردود الرسميه المطلوبه ، باجراء تبادل غير رسمي للآراء على المستوى التناهي أو التالي ، بالصورة التي اقترحها السفير السويي ، ويعلن عن استعداد ه للمشاركة في مثل هذا الاجراء في أي وقت كان .

لقد أشار السفير اسراييليان في بيانه الى محزونات الولايات المتحدة العديمة من الأسلحة الكيمائية في أراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية . ان هذه المحزونات ليست داخل الأراضي الحاضعة للحكومة الاتحادية . وحالما يبدأ نجاد اتفاقية الاسلحة الكيمائية ، سوف يتحتم على الولايات المتحدة أن تعلن عن وجود هذه المحزونات وتقوم بتدميرها وسيتم نعيد هذه الالتزامات بموجب أحكام المعاهدة المتعلقة بالتحقق والتي ستعني ، في رأينا ، اجراء عمليات تفتيش موقعي منهجي تحت اشراف لجنة الخبراء الاستشارية . وعلى الرغم من أن هذا التحقق سيتم في الأراضي الألمانية ، فان حكومتي ستسمح عن طيب خاطر بهذه التدابير حرصا منها على تدعيم الثقة الدولية وغي عن القول أنه سيبني تطبيق اجراءات الاعلان والتحقق ذاتها على المحزونات الصحمة من الأسلحة الكيمائية السويي في أراضي دول أوروبا الشرقية والجمهورية الديمقراطية الألمانية .

ان وفدى استمع بانتباه تام خلال الاسبوع الماضي الى تبادل الآراء الرسمي عن مخاطر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهذا موضوع أسهم وفدى فيه بصورة ايجابية خلال دورة الربيع والدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . وقد أصبح من المسلم به الآن ، ولا سيما بالنظر الى التوصية العاجلة الواردة في الوثيقة الحتمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ، أن لجنتنا هي المحفل الدولي الوحيد الذي لديه القدرة على ادراك طبيعة التطورات الخطيرة في الفضاء الخارجي وعلى تحليلها وايجاد حلول لها . والاعتراف بالمسؤولية والالتزامات يعنى التماس الطرق والوسائل التي تتيح للجنة نزع السلاح الاضطلاع بهذه المهام . وكثيرا ما أكدت اللجنة على الطبيعة المتكافئة لتكنولوجيا الفضاء . ويمكن بالطبع استعمال التوابع الاستطلاعية وتوابع الاستطلاع من بعد ، والتوابع المستخدمة في أغراض الملاححة والأرصاد الجوية ، في الأغراض العسكرية . بيد أن عنوان " الفائدة العسكرية " يمكن أن يشمل كذلك الأنشطة العسكرية التي تتماشى وأحكام ميثاق الأمم المتحدة . فضلا عن ذلك ، فان التوابع يمكن أن تساعد في مهمة على جانب كبير من الأهمية هي التحقق من تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة وبالتالي ، يمكن أن تقوم بدور هام في تدعيم الثقة في التقيد بالمعاهدات الدولية .

بيد أن التوابع التي لها قدرة على التدمير مثل الشبكات المصادرة للتوابع التي استحدثتها الاتحاد السوفياتي وقام فعلا بتجربتها في مناسبات عدة ، تشكل تهديدا للأمن الدولي . ومما يؤسف له ، أن ذلك كان فاتحة لتطور خطير . وندر ك جميعا أن تطوير تكنولوجيا الفضاء لم يبلح أقصى مداه بعد ، فان الاسلحة الاشعاعية ، مثل أسلحة الليزر ذات الطاقة العالية وأسلحة أشعة الجسيمات توفر المزيد من الاحتمالات التكنولوجية لاستخدام الفضاء الخارجي ، وان كان من غير المتوقع استعمالها في الأغراض العسكرية قبل نهاية العقد الحالي .

ماذا فعل المجتمع الدولي حتى الآن لتجريد الفضاء الخارجي من السلاح ؟ ان الجهود التي بدلت على الصعيد العالمي خلال سنوات عدة للاحتفاظ بالقمر وبالأجرام السماوية الأخرى خلوا من الأسلحة والقواعد العسكرية تتمثل في معاهدة حظر التجارب ، ومعاهدة الفضاء الخارجي ، ومعاهدة القمر ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وهذه المعاهدات الأربع ، وبصفة خاصة بالطبع ، معاهدة الفضاء الخارجي المبرمة في ١٩٦٧ ، لم تحقق الآمال المرجوة في توسيع نطاق مختلف الاحكام الخاصة بالتجريد من السلاح والواردة في القانون المنظم للفضاء الخارجي بغية التشجيع على اتخاذ خطوات اكثر فعالية بشأن تحديد الأسلحة . وهناك ثغرات تسمح بالعديد من التفسيرات المتباينة في اتفاقات الحظر الحالية وفي الشروط المنصوص عليها في القانون الدولي بشأن استخدام القمر والاجرام السماوية الأخرى في الأغراض السلمية فحسب .

وعلى سبيل المثال ، جاء في منطوق معاهدة الفضاء الخارجي أنه غير مسموح باستخدام القمر والكواكب الأخرى الا في " الأغراض السلمية " . وقد اثير سؤال ، لدى اجراء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة ، عن مدلول هذا المصطلح .

وما زالت حكومتي ثابتة على موقعها الذي اتحدته خلال المفاوضات من أن مصطلح " الأغراض السلمية " ينبغي ألا يعتبر مرادفا لمصطلح " الأغراض غير العسكرية " . كما أنه ينبغي عدم تقييد حق الدفاع عن النفس والدفاع الحماسي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة عن طريق فرض حظر عام على التدابير ذات الطابع الدفاعي ، حتى اذا كانت ستتخذ في الفضاء .

ومن ناحية أخرى ، فإننا سنسند أية خطوة تستهدف تحقيق الحفص المتوارث للأجهزة العسكرية الهجومية ولأنشطة الجارية في العضاء الخارجى وتقييد ما يهدف تعزيز الأمن الدولى . ونعتقد أن عدم ملاءمة القواعد القانونية الجوهرية المتعلقة بتحديد الأسلحة فى العضاء الخارجى يطالب الافتقار الى الاحكام المناسبة للتحقق من التنفيذ بالالتزامات فى هذا الصدد . ولم يتم بعد الاتفاق بشأن نظام فعال للمراقبة والتفتيش فى إطار أى من المعاهدات التى أبرمت حتى اليوم . وينبغى للاتفاقات المقبلة التى تستهدف قصر استخدام العضاء الخارجى على الأغراض السلمية أن تشمل أحكاما صارمة فيما يتعلق بالتحقق . ووفقا لما أشار إليه وفدى فى مناسبات سابقة ، بأن افتقار مشروع المعاهدة السوفياتى لرتيبات المحقق يعتبر واحدا من أوجه القصور الأساسية للنهج السوفياتى . واني أرجو وأتعمش أن يعتم الوعد السوفياتى فرصة المناقشات فى لجنة نزع السلاح بحرص بالتفصيل مفهومه لكيفية تنظيم مسألة التحقق فى إطار معاهدة حد بد ة حتى يمكن الحيلولة دون استعمال تكنولوجيا العضاء على نحو يحل بالمعاهدة .

وأعتقد انى قد أوضح أن المعاهدات السابعة بغير الى العناصر الجوهرية الكافية لكفالة مستوى مقبول من تحديد الأسلحة فى العضاء الخارجى . ومشروع المعاهدة السوفياتى المؤرخ فى ١٠ آب / أغسطس ١٩٨١ لا يمثل أى تقدم فى هذا الصدد .

ويشعر وفدى انه على الرغم من الحاجة الى السرعة ، فانه ينبغى الحصول على معلومات بشأن مدى التطور الذى حققته تكنولوجيا العضاء وما يوقع لها من تقدم فى المستقبل قبل الدخول فى المفاوضات الرسمية بشأن المعاهدة . ووفقا لما أعلنه الرئيس ريجان فى أوائل تموز / يوليوسه ، يتيح برنامج العضاء الأمريكى لا امكانيات التعاون الدولى فى استخدام العضاء الخارجى وحسب . ولكن يبرز أيضا استعداد أمريكا للنظر فى تدابير عادلة وحاضمه للتحقق فيما يتعلق بتحدد الأسلحة فى العضاء الخارجى بعية خطر أنواع محددة من منظومات الأسلحة أو الحد من تجاربها وانتشارها . ومن شأن احراء تبادل مفيد لوجهات النظر، تسارك فيه على وجه الخصوص الدول الكبرى الرائدة فى مجال العضاء أن يحقق التعاطف مع نهج مبدئى للمفاوضات ، يركز فقط على المنظومات التى تسمح لها قدرتها التدميرية بمهاجمة وتدمير الموانع اللارمة لأغراض الاستسلاع ، والملاحه ، والاتصال ، والأرصاد الجوية والتحقق من تنفيذ اتفاقات نزع السلاح . وقد تم اقتراح هذا النهج فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩٧/٣٦ جيم .

وهناك ثلاث خطوات يمكن أن تحدد مسار عملنا مستقبلا :

تبادل شامل لوجهات النظر بشأن مدى تطور تكنولوجيا العضاء ؛

تعيين المنظومات التى تمثل أكبر قدر من التهديد ؛

انشاء فريق عامل دى اختصاصات محددة بوضوح فى المرحلة المناسبة لكي يشارك كخطوه اولى ، فى المناقشات التى تحرى بشأن المنظومات التى تمثل أكبر قدر من التهديد وحلحلة الاستقرار .

وستدور ملاحظاتي الحثامية حول الأسلحة الاسعاعية . فقد أعلن وفدى منذ بضعة أيام فى اجتماع الفريق العامل ، عن قرب تعديم وروفة عمل حصون المسائل التى يثيرها حضر الهجوم العسكرى على المنشآت النووية فى إطار معاهدة بشأن الأسلحة الاسعاعية . وكما أسرت فى تلك

المناسبة ، تحاول الورقة تقديم عرض مجمل تفسيري للمساهمات التقنية لوفدي اثنا المفاوضات التي أجريت في هذا الصدد خلال دورة الربيع . وتعالج الورقة أيضا خير الوسائل لتحسين الحماية التي تتوفر حاليا بموجب القانون الدولي لهذه المنشآت ، كما تشمل توصيات بشأن علاقة هذه الوسائل المحسنة بموضوع الأسلحة الاشعاعية " التقليدي " . وتوفر ورقة العمل عرضا شاملا للسي حد بعيد للمشاكل المشار اليها ، وستكون ، كما يأمل من قاموا باعدادها ، ذات فائدة كبرى للمفاوضين لدى استئناف أعمالهم في الربيع القادم . ويسرني أن أقدم هذا التمهيد الموجز للورقة المعروضة على اللجنة ، وأود أن أطلب تعميمها بوصفها وثيقة رسمية للجنة نزع السلاح ، فضلا عن صفتها الأصلية بالنسبة للفرع العامل .

واني إذ أتحدث الآن بوصفي الرئيس الذي انتهت فترة رئاسته للفرع العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، أود أن أشاطر زملائي الشعور بالتعاطف المشوب بالحذر بشأن مستقبل المفاوضات داخل الفرع . وقد كان الوقت المخصص للأعمال الرسمية للفرع محدودا جدا خلال الدورة الحالية . بيد أنني ، كما تعلمون ، حاولت الاستعانة من الأسابيع الماضية بدعوة الوفود الى انعام النظر في بعض المسائل التي حالت ، حتى الآن ، دون احراز تقدم سريع في المفاوضات ، ولا سيما فيما يخص العلاقة بين المجموعتين الأساسيتين من المشاكل التي ينبغي تسويتها . وفي ٢ أيلول / سبتمبر ، قدمت الى الفرع العامل تقريرا كاملا يرد في الوثيقة CD/EW/WP.38 عن نتائج مشاوراتي ، ولست اعترم تكرار محتوياته هنا . وتسرني ملاحظة أن المناقشات اللاحقة قد برهنت على صدق انطباعي بأن هناك قدرا من المرونة المستجدة في موقف الوفود التي تلجها اهتماما خاصا بهذا الأمر ، وأكد ذلك اعتقادي بأنه سوف يتسنى قريبا حل المشكلة الأساسية للمفاوضات بشأن الأسلحة الاشعاعية في اطار المفهوم المزدوج " للفصل " و " الربط " كما شعرت بالتشجيع على تعميم صورة منقحة - وأرجو أن تكون محسنة - لمشروع معاهدة كاملة بشأن موضوع الأسلحة الاشعاعية " التقليدي " بوصفها ورقة عمل رسمية للفرع العامل بعد أن أكد لي عدد من الوفود عن استعدادها لاعتبار هذه الوثيقة أساسا للمزيد من المفاوضات في ١٩٨٣ . ومازلت على اعتقادي بأن اتفاقية الأسلحة الاشعاعية " سلعة قابلة للتلف " . ولا يمكن أن تستمر عملية التفاوض بشأن وثيقة - أو وثائقي - قانونية دولية وانجازها الى أجل غير مسمى . ويتعين على الوفود أن تتذكر دائما أن فشل اللجنة في توفير نظام شامل في هذا الميدان سوف يضر بصورة بالغة بمصداقيتها وقدرتها على العمل . بيد أنني اعتقد أن هناك دلالات مشجعة على أن هذا الادراك أخذ في النمو . وأتمنى حقا سعيدا لمن سيحلطني في رئاسة الفرع العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . والمتحدث التالي على القائمة هو ممثل نيجيريا ، السفير ايجيويري وأعطيه الكلمة الآن .

السيد ايجيويري (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أقول بكل اخلاص انه يسعدني جدا أن ترأسوا مداولاتنا في هذه المرحلة . لقد حظيت بشرف معرفتكم أو القرامة عنكم لفترة ٢٠ عاما تقريبا ، ولم يطرأ أي سبب ، طوال هذه الفترة ، للشك في التزامكم التام الذي يكاد يكون دينيا بقصبة السلم ونزع السلاح .

السيد الرئيس ، انه فصلاً عن علاقاتنا التحصيه ومعرفتي بكم ، فان بلدنا حليفان متصامنان في الكفاح من أجل اقامة علاقات اقتصادية دولية عادله .

وبالمثل ، أود أن أسبد سلفكم ، السفير ماننا ، ممثل كينيا . وبرحوله جميعا النجاح في مجال مسؤولياته الجديدة . ونرحب بسفير نيروال جديد ، السيد كايوك ، بيننا ، ونرحو أن نتمكن من التعاون معه مثلما تعاوننا مع سلفه . ونحن نأسف لرحيل السفير سامرهيس ، وسدكره دائماً لمساهماته البناءة في أعمال هذه اللجنة . وبرحوله هو الآخر النجاح في مهمته الجديدة . وأرحو أن تسمحوا لي بحصيص كلمتي اليوم لموضوعين أساسيين هما :

١ — التريبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائره للأسلحة النووية آمنه من اسخدامها أو التهديد باستخدامها ضدها .

٢ — أسلحة التدمير السامل .

لقد سحبت لي الفرصة من قبل لكي أقول أن الفصل الثام لدورة الجمعيه العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح يمكن أن يعرى الى حد بعيد الى الافكار للواقعيه في المفاوضات الجارية حالياً في هذه اللجنة بشأن نزع السلاح ، وإلى الافكار أيضاً للإرادة السياسيه بين الدول الحائزة للأسلحة النوويه ، ولا سيما تلك التي يملك ترسانات كبيرة منها . ويرجع القرار الذي اتحدته اللجنة بعدم دعوة العربي العامل المحصن لصمانات الأمن الى الاحتفاح خلال دوره الحالية الى موقف الدول الحائزة للأسلحة النوويه الذي يفتقر الى التعاون في هذا الشأن . وينركز الحلاف أساساً حول تفسير ما الذي يسكل مصالح الأمن وحول وصح " صيحة مسترته " قبلنا جميع الأطراف . ونحن نعاني من هذا الحمود على الرغم من أن المفاوضات في اجتماعات العربي العامل قد أوضحت العديد من المسائل في هذا الصدد . وهذه ادن هي الحالة الآن ، وهي حاله مؤسسية ومؤسسه ، سأنها في ذلك شأن عاليه المراحل التي طعناها في محالاب أخرى .

ان جاري ، السفير منصور أحمد ، ممثل الباكستان ورئيس العربي العامل ، فاد بكفاحه المعهوده العربي خلال جلسات التفاوض البالحه الصعوبه ، ولكن الدول الحائزة للأسلحة النوويه أحببت جهود ه . ويأمل وودي ، وربما جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النوويه ، في أن يتم العمل على أية صعاب قد تعترض طريقنا قبل دورة اللجنة لعام ١٩٨٣ . وبرحوألاً تستخدم الدول الحائزة للأسلحة النوويه فره الاستراحة التي أتاحنها للجنه العربي العامل في احتلان درائج جديدة مستعصية لا هدار جنودنا في هذا الصدد .

ان وودي حدد خلال المفاوضات التي أحرث في اجتماعات العربي العامل ، مشكلتين رئيسيتين — أولاً ، المسكلة المتعلقة بنظام الصمانات ، أي بعبارة أخرى ، من هي الدول الحائزة للأسلحة النوويه المؤهلة للحصول على صمانات من الدول الحائزة لهذه الأسلحة ، وبأياً ، ما هي الظروف التي ستقوم فيها الدول الحائزة للأسلحة النوويه بسحب صماناتها . ولعل آراءنا في هذا الشأن معروفة جيداً ولا حاجة بي لأن أهد من جديد ضرورة حصول الدول غير الحائزة للأسلحة النوويه على ضمانات قانونيه مقبده بأننا لن تكون صعبة للهجوم النووي أو للإسزار . وخلصه القول ، يعتقد وودي أن الاعلانات من طرف واحد التي أصدرتها المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي في ١٩٧٨ غير كافيه ويمكن تفسيرها بصور مبانه . وكان من الأفضل لو أن الدول الحائزة للأسلحة النوويه قدمت ضمانات غير مسروطة للدول غير الحائزة لها التي وضعت

على نفسها تعهدات حازمة ملزمة بعدم استحداث أو انتاج الأسلحة النووية أو الحصول عليها • ولهذه الدول التي تخلت عن حقوقها السيادية الحق في الحصول على ضمانات مقنعة من السدول الحائزة للأسلحة النووية بأن هذه الأسلحة لن تستعمل ضدها • وتعد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ الوسيلة القانونية الوحيدة حتى الآن لمنع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية • وفي الوقت الذي لا يبتغي فيه الخوص في الأحداث الماضية ، فانه من الضرورة التأكيد على أن نظام عدم الانتشار الذي تعتبر المعاهدة دعامة الأساسية يتعرض لخطر بالغ لأن بعض مواد المعاهدة لا تراعى • فعلى سبيل المثال ، تعهدت جميع الأطراف ، بموجب المادة الأولى والثانية والثالثة ، ألا تتخذ أي اجراء يتعارض مع أهداف عدم الانتشار • بيد أن هذه المواد لا تراعى بدقة بأية حال من الأحوال • وثمة مواد أخرى لا تراعى هي المادة الرابعة التي تنص على إتاحة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لجميع البلدان ، والمادة الخامسة التي تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية الى التفاوض بنية حسنة والى احراز تقدم في مجال خفض الأسلحة النووية •

وانه من الضروري ، لاكتساب المؤيدين لقضية عدم الانتشار أن تحترم أحكام المعاهدة بدقة وقد كان عدم تنفيذ المادة السادسة للمعاهدة السبب في فشل المؤتمر الاستعراضي الثاني لاطراف معاهدة عدم الانتشار • ومن شأن أي احلال متهور آحر بمواد معاهدة عدم الانتشار أن يؤدي الى سلسلة من التفاعلات الرهيبة •

وينبغي أن تضع اللجنة في اعتبارها ، عند محاولة تحديد الطرق والوسائل اللازمة للتغلب على المصاعب التي تواجهها فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية ، أن هناك اليوم ١٢ بلدا على الأقل قد استحدثت قدرات نووية خارج نطاق معاهدة عدم الانتشار ، وتمثل بوصف تهديدا لنظام عدم الانتشار • ومما لا شك فيه انه من الممكن اعطاؤها بعض الضمانات المشروطة ، وربما كان ذلك عن طريق التعهد بعدم المبادأة في استعمال الأسلحة النووية ، بيد أن هذه الدول قطعاً لا تندرج ضمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ووفقا للتعريف الوارد في معاهدة عدم الانتشار •

ويبدو أن الحافز الأكبر للحصول على الأسلحة النووية هو دعم السلطة والهيبة الوطنية • وكانت الحلقة الدراسية التي عقدتها منذ زمن طويل - ٧ آذار / مارس ١٩٧٩ - اللجنة الخاصة المناهضة للعنصرى برئاسة سفير نيجيريا ، السيد هاريمان ، قد خلصت الى أن انشاء مصنع لاغناء الاورانيوم في جنوب افريقيا لن يدعم قدرتها على التفاوض على الصعيد الدولي ولكن سيتيح لها أيضا ، بوصفها موردا رئيسيا للاورانيوم المعنى ، فرصة لا يترافق المجتمع الدولي • ويجب وقف هذا التطور •

اني أشرت في مناسبات سابقة الي أنه اذا أمكن الربط بين نجاح مفاوضات نزع السلاح والمناخ الدولي المواتي ، أفلا يستحق الأمر بدل الجهود الجادة لتحسين المناخ الدولي الذى جانب العمل الجاد في الوقت ذاته في مفاوضات نزع السلاح ؟ لا شك أن مستقبل نظام عدم الانتشار يتطلب المزيد من تدابير بناء الثقة بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بتوريدات المواد النووية وتحديد ها • ففي الوقت الحالي ، يتاح للدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الحصول على المواد والمعدات النووية بسهولة ، ولا توجد عوائق أو تعهدات ملزمة من الناحية القانونية بعدم صنع الأسلحة النووية • ومما لا شك فيه أن انتشار البلوتونيوم الصالح للاستخدام في المفاعلات يسكل تهديدا مباشرا الى أقصى درجة لنظام عدم الانتشار ، اذ يسهمل تحويل بضعة كيلوغرامات منه الى جهاز متعجر نووى • وقد تم التنبؤ بأنه سيتوفر بحلول عام ٢٠٠٠

قدر من البلوتونيوم عن طريق المعاملات الموجودة في ٢٢ بلدا يكفي لانتاج ٥٠٠٠٠٠ قنبلة ممتلئة لتلك التي أقيمت على نعازاكي والتحقى من أن البلوتونيوم يجرى تحويله عن السريوس المقرر له أمر صعب ان لم يكن مستحيلا . ومن ثم ، فلا سبيل الى حل المسائل المشار اليها أيضا الا عن طريق الحل السياسي .

ويتطلب الحل السياسي تقديم ضمانات مفعنة فورية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة لها وأن يتم ذلك في صورة معاهدة ، ويبقى فصلا عن ذلك ، أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية باجراء تحقيقات هامة في ترساناتها النووية — وأن يكون ذلك بمناسبة بروتوكول خاص — لأنها اذا استمرت في زيادة تسليحتها النووية فسترب دول أخرى أيضا في امتلاك لعب الموب هذه المثيرة للرهبه . والأمر متروك للدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تقدم اقتراحات بناءة وواقعية بشأن مسألة " ضمانات الأمن السلبية " حتى يمكن وقف البحث عن الاستقلال النووي .

واسمحوا لي الآن بتقديم بحس الملاحظات الموجزة بشأن جدول أعمالنا اليوم . انه كلما طرحت مسألة اسلحة التدمير الشامل للمناقشه ، عاد الى الادها ان الآراء التي أعرب عنها في مؤتمر لامبيث في ١٩٧٨ ، والتي تقول :

" ان استعمال تكنولوجيا الحروب الحديثة دليل نبي على الام الحماي وعلسى

الكفر بنعمة الله " .

واستعمال أسلحة التدمير السامل هو في الحقيقه كفر بنعمة الله . وقد ألتعت بعض البلدان الممثل في هذه اللجنة عومة الاعدام على أساس أنها عمل همجي ، وأنه ما من شخص يملك الحق في قتل شخص آخر . ويحيي هذا أنه حتى اذا حوكم قاتل جماعي وأدين ، فلا تملكك الدوله حتى اعدامه عقابا له . ولكن هؤلاء القوم أنفسهم الذين يبذلون أقصى الجهود لانفساد حياة قاتل جماعي ، يكرسون حرط صحما من موارد هم لانتاج أسلحة التدمير الشامل التي تقتل ، لدى استعمالها ، المحاربين وغير المحاربين سواء سواء ، بما في ذلك النساء والأطفال الذين لا حريرة لهم . وهذه احدى مفارقات الحضارة العربية ، واستخدم كلمة " العربية " هنا بمعناها الثقافي وليس الايديولوجي .

وما زال وددى يعلى أهمية بالغة على الارام المبكر لا نقابة لحدلر استحداث وانتاج وتحريس واستعمال الأسلحة الاشعاعية وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩٧/٣٦ تاريخ ١٩٥٤ ونتحيل هذه الاتفاقية في اطار تدابير محددة ترمي الى نزع السلاح النووي ، ومن ثم ، ينبغي أن تسمل أبسنة معاهدة تعقد مستقبلا لخطر الأسلحة الاشعاعية التراما صريحا بمواصلة المفاوضات بصورة عاجلة حول وقف سبائ التسليح النووي ونزع السلاح النووي وغيرهما من البنود ذات الاولوية في جدول أعمال اللجنة .

وعلى الرغم من أن صر فترة الدورة الصيفية لا يسمح بعقد اجتماعات منتظمة للفريق العامل فانه تسرنا ملاحظة أن المشاورات غير الرسمية التي يجريها الرئيس الجاد للفريق العامل ، السفير هيننخ فينخير ، ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ود حفف بحس النتائج العشرة . ويوفر تقييم الردود الواردة من الوفود والمدرجة في ورقة العمل CD/RW/WP.38 صورة حفيعبة للضربى المسدود السدى وصل اليه الفريق العامل فيما يتعلق بالفصل بين ما يسمى بموضوع الأسلحة الاشعاعية والاتفاقية " التقليدية " ، وبين المسائل المتصلة بحماية المنشآت النووية من الهجمات .

ويسرني أيضا أن ألحظ من خلال تبادل الآراء في الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، أن بعض الوفود التي كانت تهيد باصرار الفصل بين الموضوعين في صكين قانونيين مناسبين قد أظهرت بعض المرونة بدافع من روح التوفيق ، وأبدت استعدادها لاستكشاف الخيارات المختلفة استنادا الى مبدأ " الفصل " مع توفير آلية " للربط " تتخذ شكل بروتوكولات للمعاينة أو امكانيات أخرى ينبغي أن يدرسها الفريق العامل .

ولوحظ أيضا في البيان الشامل الذي أدلى به الرئيس أن الوفد السويدي الذي قدم الاقتراح أصلا قد " تخلى عن التطبيق الصارم لمفهوم ' الصك الواحد ' ، وانه عاكف على دراسة امكانية ابرام اتفاق شامل يشمل كلا الموضوعين ولكن يدرج كل منهما في بروتوكول منفصل ، وأكسبرر كلمة ' منفصل ' ، يرقق بالاتفاق " .

وإذا أتبع هذا النهج الايجابي في المفاوضات سيكون بشيرا بالخير لجهود هذا الفريق العامل . وقد أظهر وفدنا دائما تفهما عميقا لآراء الوفود الأخرى ومواقفها الوطنية القائمة على المبادئ ، ولكننا لا نشارك عادة في المواقف الصلبة حتى اذا اتاحت الخيارات للحل التوفيقى . ونرحب ، في هذا السياق ، بالاقتراح البناء المقدم من الوفد الياباني بشأن " آلية ربط اختيارية " بصورته الواردة في ورقة العمل CD/323 . ومن الواضح أن الاقتراح يشوبه بعض القصور ولكننا نعتقد أنه يمكن أن يوفر أساسا سليما للمزيد من المناقشات من أجل التوصل الى حلول دائمة .

ويعتقد وفدنا أنه ينبغي مواصلة المفاوضات في هذه اللجنة بشأن حظر الهجمات على المنشآت النووية في اطار اتفاقية للأسلحة الاشعاعية . ويرجع اهتمامنا بهذا الموضوع ، بوصفنا بلدا ناميا ، الى ايماننا بحق الدول غير القابل للتصرف في وضع وتنفيذ برامج الطاقة النووية فيها للأغراض السلمية . فضلا عن ذلك ، فان التزام بلدي بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبه ودعم التعاون الدولي في ميدان التكنولوجيا ، سيجعل من الضروري ، في رأينا ، توفير ضمانات مناسبة في صك قانوني ملائم لحماية المنشآت مثل محطات الطاقة النووية ومصانع التجهيز واعادة التجهيز التي تقام للأغراض السلمية . غير أنه وان احتفظ وفدنا بموقفه المرن ازاء آلية الربط التي ستهتمها الفريق العامل في نهاية الأمر ، فاننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الحظر يجب أن يكون واسع النطاق بحيث يشمل الجوانب التي تشير الى جميع الدول — سواء منها الحائزة للأسلحة النووية أو غير الحائزة لها ، والمتقدمة منها أو النامية .

وختاما ، ينبغي أن يدكرنا الاتجاه الحالي للفريق العامل المخصص بأنه لا يوجد بديل مقنع للإرادة السياسية بوصفها عنصرا ضروريا لنجاح مفاوضات نزع السلاح . وينبغي لدى قيامنا بالاعداد للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، ألا نعلق الباب في وجه المشورات غير الرسمية . وينبغي أن يكون التقرير الذي سنقدمه الى الجمعية العامة ذا تطلعات مستقبليّة ، وتعكس الجهود الجماعية للتوصل الى حلول دائمة . واننا نواهي على الرأي القائل بأنه ينبغي عدم اشارة الخلافات الواردة في التقرير الخاص المقدم للدورة الاستثنائية الثانية ، والمخروص حاليا على الجمعية العامة . وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله أن يسهم المجتمع الدولي بصورة ايجابية في الأعمال المقبلة للفريق العامل المخصص خلال دورة ربيع ١٩٨٣ .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل نيجيريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس • والمتحدث التالي على القائمة هو ممثل السويد ، السفير ليد غارد ، وأعطيه الكلمة •

السيد ليد غارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أعرب عن الارتياح التام الذي يسعره وفدى لوليكيم رئاسة اللجنة في هذه المرحلة الحاسمة من أعمالنا • وقد استخدم من سبقي من المتحدثين خلال هذا الشهر جميع صيغ التفصيل العليا في وصف ما لكم من حبرة ومن معيرات شخصية ، ولا يسعى الا المصادقة على جميع هذه العبارات التي تفصح عن الثقة في شخصكم • وفي الوقت ذاته ، يود وفدى أن يعرب عن امتنانه لسلفكم ، السفير ماينا ، ممثل كينيا ، للطريقة الممتازة التي أدى بها مرمه حين كان رئيسنا خلال شهر آب / أغسطس • ان الموضوع الرئيسي لاجتماعنا اليوم يشمل مسألة الأسلحة الاسعاعية • ومن ثم ، أرد أن أعتن هذه الفرصة لأدلي ببيان قصير عن الحالة الراهنة التي بلعها العمل فيما يتعلق بمعاهدة لحظر هذه الأسلحة •

فعلى الرغم من أن الفريق العامل المحمص للأسلحة الاشعاعية لم يعقد الا جلسة واحدة أساسية خلال هذا الجزء من دورة ١٩٨٢ ، فان الانطباع السائد لوعدى هو أنه قد امكن احرار تعدم كبير بفصل الجهود البناءة التي ندلها السفير هينغ فيعبر ، رئيس الفريق العامل المحمص • وبنيجة لذلك ، سوف يصبح هذا الفريق في وصح يسمى له نالد حول في مفاوضات منثرة اعتبارا من بدايسة دورة ١٩٨٢ •

ويلاحظ الوفد السويدى نارتياح عيين أن الاقتراح المتعلق بحظر الهجمات على المنشآت النووية قد حظي باعتراف واسع النطاق باعتباره موضوعا مسروعا للمفاوضات في انظار معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية • ويبدو أن عدد الأصوات السلبية أو المتشككة يتناقص ناستمرار مع الوضوح المتزايد لأهمية هذه المسألة وصلتها الوثيقة بالموضوع الأصلي • وقد ساهمت المناقشات الشاملة التي اجريناها حول هذه الأمور بمساعدة الحبراء المؤهلين خلال دورة ١٩٨٢ الى حد بعيد في تحقيق هذا الأمر • بيد أي لست أعني بذلك أن جميع المشاكل قد سويت ، ولكي أعتقد أن الوفود تبدى استعدادا اكبر الآن عن دى قبل لاجراء مناقشة جادة للمسائل المعقدة التي تثار في هذا السياق •

لقد زال الآن صعط الوقت الذي كان يسعره العديد من الوفود للانتهاج من اعداد معاهدة قبل الدورة الاستثنائية البانية المكرسة لنزع السلاح • ومن المرجو أن يؤدي ذلك الى تيسير ابرام معاهدة حاده تكون ذات فائدة للعالم ولهده اللجنة وليست مجرد اتعان رمزى خلو من الجوهر ، ولا يؤدي الا الى الاصرار بمصدافية لجنة نزع السلاح التي تعمل الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح • وقد حان الوقت لهده الهيئة لكي تصطلع بدورها الصحيح ولا تقصر نشاطها على التأسير على المسودات التي يجرى التفاوض بساتها خارج اللجنة ، والتي تحلو عمليا — كما في الحالة الراهنة — من أي معزى حقيقي فيما يخص الحد من الأسلحة أو نزع السلاح •

ويعرب وفدى عن ارتياحه لأن العديد من الوفود قد أبدت استعدادا لها لاطهار المرونة فيما يتعلق بالتفاوض بشأن معاهدة للأسلحة الاشعاعية • ويبدو أن هناك اعترافا عاما الآن بأنه

ينبغي أن يتلقى " المساران ألف وباء " معاملة متساوية ، كما ينبغي السعي الى الربط بينهما . وسوف يظهر الوفد السويدي أيضا مرونة في هذا الصدد . والواقع أن السويد تعترف أن تقدم في مرحلة مبكرة من دورة الربيع القادم مشروع معاهدة ذات تروتوكلين ، يتعلو احد هما بالجـزء ' التقليدي ' من موضوع الأسلحة الاشعاعية ويستند الى الاقتراح الاصلي السوفياتي الأمريكي ، ويتعلق الثاني بحظر الهجمات على المنشآت النووية .

وقد لاحظ وفد ي بأهتمام مشروع البروتوكول الذي قدمته اليابان مؤخرا والوارد في ورقة العمل CD/EW/WP.37 . ونود دراسته بتعمق قبل أن نعوب عليه بالتفصيل . بيد أننا نلاحظ أن هناك فرقا واضحا بين المشروع الياباني وما يسمى بالاقتراح السويدي ، فاليابان تتوخى بروتوكولا اختياريا " للمسار باء " ، في حين تقترح السويد ، كما أوضحت توا ، بروتوكولين ، يستند كل منهما الى الآخر ويتمتعان بمركز متماثل ، مما يعطي أهمية متساوية " للمسارين ألف وباء " . ونعتقد أن الفصل بين هذين المسارين يوفر أداة مفيدة للتفاوض ، بيد أنه فيما يتعلو بالنتيجة النهائية — معاهدة حظر الأسلحة الاشعاعية — ينبغي الربط بين المسارين بصورة وثيقة حتى يمكن انجازهما معا . وكان وفد ي قد صرح مرارا ، وهأنذا أكرر قوله بأن : أي معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية لا تشمل حظر الهجمات على المنشآت النووية ستكون خلوا من حيث الجوهر . فضلا عن ذلك ، ستضير بمصداقية لجنة نزع السلاح .

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي باستعراض الانظار الى أمر آخر بالغ الأهمية في هذا السياق . ان الدافع الابتدائي للاقتراح السويدي هو حظر الهجمات على المنشآت النووية بهدف نشر النشاط الاشعاعي للأغراض العدائية — وتأتي مثل هذه الهجمات في المقام الثاني مباشرة بعد تعجير سلاح نووي بوصفها اكثر الوسائل فعالية لنشر النشاط الاشعاعي . ومن الواضح أنه ينبغي سد السبل أمام هذا الاحتمال اذا أردنا لمعاهدة حظر الحرب الاشعاعية أن تتسم بالجدية وتمثل حماية المنشآت النووية دافعا ثانيا بالغ الأهمية ، ولا سيما بالنسبة للسكان المدنيين . ولكن الدافع الرئيسي ، كما أشرت أيضا ، هو حظر الاستعمال العسكري لهذه الامكانية كوسيلة للحرب الاشعاعية . ويفسر ذلك سببا ادراجها في سياق معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها الى الرئيس . والمتحدث الأخير على القائمة هو السفير هرذر ، ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وأعطيه الكلمة .

السيد هرذر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انه يشرفني أن أعبر لكم عن تهاني وفد ي الحارة بمناسبة توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر ايلول / سبتمبر . وهذا هو الشهر الأخير من دورة الصيف ، ومن ثم ، فهو شهر حاسم . ولا شك أن العامكم العميق وخبرتكم الواسعة بشؤون نزع السلاح ، والتزامكم المعروف بقضية نزع السلاح ، سوف تسهم بصورة كبيرة في اضطلاعكم بمسؤولياتكم . واني أتعهد لكم بتعاون وفد ي التام معكم .

تتناول لجنة نزع السلاح اليوم مسألة حظر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة . ودون الاخلال بأولوية البند ١ والبند ٢ من جدول الأعمال ، فانه من الأمور البالغة الأهمية أن تقوم اللجنة ، بوصفها هيئة تفاوضية ، بايجاد الوسائل الفعالة للحد من سباق التسلح النوعي في هذا الميدان . انه يتعين على لجنتنا الآن ، كما كان

يتعين عليها من قبل ، تنفيد الفقرة ٧٧ من الوثيقة الحتامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، وهي الفقرة التي اكدت جميع الدول الأعضاء ، بصورة اجماعية وقاطعة ، على صلاحيتها في الدورة الاستثنائية الثانية •

ويعتبر ابرام اتفاق شامل لحظر استحداث وانتاج الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل أمرا ملحا اليوم اكثر من أى وقت مضى •

ونشهد جميعا كيف يتيح التقدم السريع في ميداني العلوم والتكنولوجيا يوميا امكانيات كانت مجهولة حتى الآن لاستحداث أسلحة جديدة • وكان من بين ما أسرنا اليه بالفعل في مناقساتنا السابقة ، الاحتراغاب الخطيرة مثل أسلحة أشعة الجسيمات ، والأسلحة دون السمعية وأسلحة الاشعاع الكهربائي — المعنطيسي والأسلحة الانثية • فضلا عن ذلك تنفى موارد صحة على البحوث والتطوير في المحال العسكرية بدلا من استخدامهما في الأغراض المدنية • فعلى سبيل المثال ، جاء في تقرير بالمي الذي نشر مؤخرا أن نفقات ما يسمى بحرب الدفاع في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تبلغ نصف نفقات جميع البحوث التي تمويلها الدولة • وفي الوقت ذاته فان تحويل منجزات البحوث العسكرية الى منظومات جديدة من الأسلحة لا يستغرق طويلا •

وعلى الرغم من انه في الجزء الثاني من السبعينات ، أعلن خبراء بلدان غربية متقدمة الى حد بعيد ، هنا في لجنة نزع السلاح ، عن تشككهم في امكانية ادخال أسلحة الليزر في الترسانات العسكرية ، فانه من المعروف اليوم أن هذه الأسلحة ستصبح حقيقة واقعة في ظرف صح سنوات • وقد رفعت الولايات المتحدة بسرعة وعاما بعد عام الموارد المالية المخصصة لبحوث استخدام الليزر في الأغراض العسكرية • وازداد حجم هذه الموارد التي كانت تبلغ ٤٠ مليون دولار في ١٩٧٥ السى مايتجاوز ٢٠٠ مليون دولار في ١٩٨٠ ومايربو على ٣٠٠ مليون دولار في ١٩٨٢ •

ويمكن ملاحظة تطورات مماثلة في مجالات أخرى • فمند بصعة أسابيح فقط ، استعملت اسرائيل في هجومها الوحشي على لبنان والسعب الفلسطيني نوعا جديدا من الأسلحة يعرف باسم القنابل الوفودية — الهوائية • وتراوح قوة انفجار هذه القنابل اليوم بالفعل بين أربعة وستة أمثال القنابل " التقليدية " ، ويمكن أن تصل الى عشرين ضعفا في المستقبل القريب ، وفقا لما صرح به خبراء من الولايات المتحدة • ويتمثل الأثر الرئيسي لهذا السلاح في أنه يؤدي الى احتراق البشر بانتراع الاكسجين من الهواء •

ولا يعلم أحد اليوم أى سلاح سنواجهه العدو ، وما الذي يحتويه " صندوق نادورا " بعد • ان ودي يدرك تماما مدى التعقيد والصعوبات التي تكتنف النوصل الى اتفاق بشأن معاهدة شاملة • فهل ينبغي لنا ادن أن نكتفي بدور المتأمل وأن نكتفي في انتظار التطورات أو ، وهذا أفضل ، الحل الجاهز ؟ لماذا لا نحاول الآن أن نحول نهائيا دون استحداث أنواع جديدة خضيرة من أسلحة التدمير الشامل ؟ هل هناك حقا مشاكل يتعدر التعلب عليها فيما يتعلق بتحديد نطاق التحقق ووضع الاحكام المناسبة له ؟ هل حقا يعرض حظر الاستحداث التقدم العلمي والتكنولوجي ؟

اني لا أعترم تناول هذه المسائل بالتفصيل الآن • فقد تولى ودي ذلك بالفعل في مناسبات سابقة •

وقد نوقش عدد ضخم من المسائل مند بدأت مداولاتنا في هذه الهيئة في عام ١٩٧٦ • وهناك عدد من الاقتراحات المحددة معروض على اللجنة حاليا بما في ذلك مشروع الاتفاقى السوفياتي الموسع بشأن حظر استحداث وصناعة انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنطومات جديدة من هذه الأسلحة المقدم مند عام ١٩٧٧ (CCD/511/Rev.1) • وكان الاتحاد السوفياتي هو أيضا الذي قدم في ١٩٧٨ اقتراحا محددًا بشأن انشاء فريق محصى من الخبراء الحكوميين المؤهلين للنظر في مسألة ادراج المجالات الممكنة لاستحداث أنواع ومنطومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل في القائمة الأولية لانواع هذه الأسلحة التي سيتم حظرها في اطار اتفاق شامل وفضلا عن ذلك ، ألفت الاجتماعات غير الرسمية مع الخبراء الضوء على العديد من التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع •

ويعتقد ودى أن الوقت قد حان لتوخي الواقعية • وفي رأينا أن السبيل الأمثل هو التقدم خطوة خطوة • وربما كان التدبير العملي الأول نحو ابرام اتفاق شامل هو اصدار اعلانات متطابقة في مضمونها من قبل الدول الأعضاء الدائمة بمجلس الأمن فضلا عن الدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية بشأن رفض استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنطومات جديدة من هذه الأسلحة وفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة ٣٦/٨٩ • وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نضع في الاعتبار أن هذه البلدان تجرى ما يزيد على ٩٠ في المائة من البحوث العسكرية في العالم • وسيكون لمثل هذا التدبير أهمية سياسية عظمى وقد يسهم في تحقيق المزيد من الثقة بين الدول •

ونحن نؤيد ، في الوقت ذاته ، انشاء فريق عامل محصى من الخبراء • وكما ذكر ودى خلال دورة الربيع من هذا العام ، يستطيع الخبراء النظر في المجالات الممكنة لاستحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ووضع تعريف عام لهذه الأسلحة يتم ادراجه في صك دولي • ويصبح بذلك الطريق ممهدا للتوصل الى اتفاق شامل •

ويعرب ودى عن أسفه الشديد لأن مجموعة من البلدان في هذه الهيئة غير مستعدة حتى الآن لتأييد انشاء فريق الخبراء المذكور • وكان قرار الجمعية العامة ٣٣/٦٦ ألف الذي قدمته المملكة المتحدة وأيدته هذه المجموعة قد اكد على الحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل •

وفي رأينا ، ان فريق الخبراء يتيح وسيلة ممكنة لاعداد التدابير الفعالة • ومن الضروري أن تتوافر الإرادة السياسية من جانب سائر مجموعات الدول في هذه اللجنة لكي يمكن تحقيق نتائج ملموسة •

وخلاصة القول ، يرى ودى انه للتصدي بصورة واقعية لمسألة حظر الأنواع والمنطومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، يستحسن اتباع النهج التالي :

(أ) اصدار اعلانات من جانب الدول الأعضاء الدائمة بمجلس الأمن • فضلا عن الدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية ، بشأن رفض استحداث الانواع والمنطومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ،

(ب) انشاء فريق خبراء محصى ،

- (ج) ابرام اتفان شامل أو " الطارى " يمكن استكمالها بقائمة تشمل الأنواع والمنظومات الفرديه من أسلحة التدمير الشامل الجديدة المحظورة ،
- (د) ابرام اتفان فردية بشأن حظر انواع ومنظومات جديدة محددة من أسلحة التدمير الشامل ، اذا دعت الضرورة •

وجرت محاولة في معرض أحد الهيئات التي تم الادلاء بها اليوم للتقليل من مسؤولية البلد المعني ازاء التهديد المروع الذى تصله بصورة دائمه محزوماته ومحزونات الآخريين من الأسلحة الكيميائية المنتشرة داخل أراضيه • والممثل الذى أدلى بهذا البيان قد أكد بذلك صدق التقرير الذى نشر خلال الشهر الأخير في هذا الصدد والذى قوبل بقلوب بالبح من جانب الجماهير ، ولا سيما الاشخاص المقيمين في هذه المنطقة • ولن تستطيع الاعلانات العامة أو الاتهامات الضمنية للآخرين أن تحول الأنظار عن هذا الخطر العظيم • وعلى العكس من ذلك ، فهى توفر دليلاً اصافيا على الحاجة الملحة لحراز تعهد نحو الحظر الفعلي والتدمير التام لجميع الأسلحة الكيميائية والاتفان على ذلك في أقرب فرصة •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أسكر منزل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها الى الرئيس • انه لا يوجد متحدثون آخرون في قائمة اليوم فهل يرغب أى وفد في أحد الكلمة ؟

بيد وأنه ليس هناك من يرغب في ذلك ، ومن ثم سوف أعلن بحسب الأمور الآن ، ولنبدأ بعد ظهر اليوم • فكما تعلمون ، سوف نعقد اجتماعا غير رسمي بعد ظهر اليوم بشأن البند ٥ من جدول الأعمال الذى نظرنا فيه صباح اليوم • ووفقا لما أعلنه في الجدول الزمى للاجتماعات الذى تم توزيعه في وقت سابق ، سوف يجتمع بعد ظهر اليوم أيضا فريق العمل المحمص لموضوع حظر التجارب النووية • وسيعقد هذا الاجتماع في قاعة المؤتمرات رقم ٥ • ولعلكم تذكرون أيضا ، انى حين أشرت في اجتماعنا السابق الى العدد القليل من أيام العمل المتبقية لنا ، أوضحت انى أستند في تقديرى الى الافتراض بأن آخر اجتماعاتنا سيعقد يوم ١٦ أيلول / سبتمبر • وقد أعدت الأمانة جدولا زمنيا للاجتماعات خلال الأسبوع القادم وتم توزيعه صباح اليوم • وكما يلاحظ جميع أعضاء اللجنة ، فان هذا الجدول قد وصح هو الآخر على أساس أن التاريخ الختامى هو ١٦ أيلول / سبتمبر • وربما تستطيع اللجنة ، حسب الأسلوب المعتاد ، أن تعتمد الجدول الزمى بوصفه جدولا مؤقتا ويمكن تعديله في وقت لاحق اذا اقتضى الأمر • وادا لم اسمع أية اعتراضات ، فسوف افترض أن اللجنة قد اعتمدت على هذا الأساس الجدول الزمى للاجتماعات الذى قام الأمانة بتوزيعه اليوم •

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : فيما يتعلق بأعمال البند ٨ الأربعاء ٨ أيلول / سبتمبر ، فكما يلاحظ الممثلون من الجدول الزمى الذى تم توزيعه في اجتماعنا السابق ، فانه من المقرر أن تعقد لحننتنا اجتماعا غير رسمي في الساعة ١١:٠٠ - وسبكرس هذا الاجتماع غير الرسمي أيضا للبند ٥ من جدول الأعمال • ورعة في أن يبدأ الاجتماع دون انشاء ، اسمحو لي بأن أذكركم باننا قررنا خلال الاجتماع السابق أن مرور عشر دقائق بعد الوقت المحدد يعتبر فترة محفولة لا افتتاح الجلسات • ومن ثم ، سوف نبدأ في الساعة ١١/١٠ • وستعقد الاجتماعات غير الرسمية للأفرقة

المختلفة للجنة والتي ترغب في اجراء مشاورات في الساعة ٩/٣٠ بدلا من الوقت المعتاد وهو
١٠/٣٠ أو ١١/٠٠ • وقد فهمت من فريق ال ٢١ أن ذلك سينطبق على فريقه على الأقل • أما
الأفرقة الأخرى فسوف يتولى مقرروها ابلاغ أعضائها بالأمر •

وسوف تعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح في ١٤ أيلول / سبتمبر في
الساعة ١٠/٠٠ •
وأعلن رفع الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والثمانين بعد المائة

المنعقدة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الساعة العاشرة صباحا

الرئيس: السيد أ. غارثيا روليس (المكسيك)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسرائيليان السيد ف . ف . برياخين	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ت . تيريفي السيد ف . يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد ر . غارثيا موريتان السيد ت . فندليه الآنسة س . بويد	<u>الارجنتين</u> <u>استراليا</u>
السيد ه . فيغينر السيد ن . كلينغلر السيد و . رود	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . س . سوتريستا السيد م . ج . محلاتي السيد م . أليسي السيد ك . م . أوليفا السيد أ . دي جيوفاني	<u>اندونيسيا</u> <u>ايران</u> <u>ايطاليا</u>
السيد أ . دي سوزا اي سيلفا السيد س . دي كيروز دوارته السيد أ . اونكيلينكس السيد ج . م . نوارفالييس	<u>باكستان</u> <u>البرازيل</u>
السيد تالوف السيد سوتيروف السيد ديانوف السيد براموف	<u>بلجيكا</u> <u>بلغاريا</u>
يو مونغ مونغ غي يوتين كياو هيلنع يو ثان تون	<u>بورما</u>
السيد ب . سويكا السيد ي . سيالوفتتر السيد ت . سترويعاس	<u>بولندا</u>

السيد ب • كانوك	<u>بيرو</u>
السيد خ • ب • دي لاسوتا	
السيد م • فيخودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ل • ستافينوفا	
السيد ج • جيروسيك	
السيد طفسار	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الالمانية</u>
السيد ف • ساياتز	
السيد ر • تراب	
السيد ت • ماليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • بانيت	
السيد م • س • دوغارو	
السيدة ل • ايكانغا كابيا	<u>زائير</u>
السيد أ • غنوك	
	<u>سري لانكا</u>
السيد ك • ليدغارد	<u>السويد</u>
السيد ه • برظوند	
السيد أ • اريكسون	
الآنسة ه • اولسن	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يومنغ جيا	
السيدة وانغ زى يون	
السيد لي وييمين	
السيد ف • دي لافورس	<u>فرنسا</u>
السيد ح • دي بوس	
السيد دابوفيل	
السيد خ • أ • زاراغا	<u>فنزويلا</u>
السيد د • س • ماك فائيل	<u>كندا</u>
السيد ج • ر • سكينر	
السيد ل • سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ح • م • كيبوى	<u>كينيا</u>

السيد ع • ر • الريدى	<u>مصر</u>
السيد ا • ع • حسن	
الآنسة و • بسيم	
السيد ا • م • عباس	
السيد ع • الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد م • الشرايبي	
السيد ا • غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونثاليس اى رينيرو	
السيد د • م • سامر هيس	<u>المملكة المتحدة</u>
الآنسة ج • ا • ف • رايت	
السيدة ج • ا • لينك	
السيد ل • ميدلتون	
السيد د • ارد مبلخ	<u>منغوليا</u>
السيد ش • ا • بولد	
السيد ج • ا • ايجيويرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • ا • اكينسانيا	
السيد ت • اغيبى - ايرونزى	
السيد ا • ي • ابو بكر	
السيد ا • ا • اديبوجو	
الآنسة ا • ا • س • اوكيجي	
السيد ش • ساران	<u>الهند</u>
السيد ا • كوميتش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • قاجدا	
السيد ر • ي • آكارمان	<u>هولندا</u>
السيد م • د • باسي	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيد م • ونستون	
السيد ر • ميلتون	
السيدة م • ونستون	
السيد ي • اوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد ت • تكاهاشي	
السيد ت • كاواكيتا	

السيد ك • فيداس
السيد م • ميهايلوفيتش

السيد ر • جايبال
السيد ف • بهراساتيغي

يوغوسلافيا

امين لجنة نزع السلاح والممثل
الشخصي للامين العام
نائب امين لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اعلن افتتاح الجلسة العامة السادسة والثمانين بعد المائة للجنة نزع السلاح • وستواصل اللجنة اليوم النظر في البند الثامن من جدول أعمالها الذي يشمل النظر في تقارير هيئاتها الفرعية والنظر في تقريرها السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واعتماده • ويمكن للاعضاء الذين يرغبون في التحدث عن اى موضوع آخر يتصل بأعمال اللجنة ان يفعلوا ذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

واسمحوا لي أولا ان ارحب ترحيبا حارا في هذه اللجنة بالممثل الجديد ليوغوسلافيا ، صاحب السعادة السفير كازيمير فيداس الذى ينضم الينا اليوم لأول مرة • والسفير فيداس دبلوماسي متمرس شغل مناصب هامة على مدى حياته العملية • ولقد اشترك في كثير من المؤتمرات الدولية وكذلك في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي غيرها من الهيئات الدولية • ولقد أسهم السفير فيداس في الماضي في جهود نزع السلاح وشارك بفعالية في اجتماعات حركة عدم الانحياز • وفي عام ١٩٧٨ عين مساعدا للأمين الاتحادي للشؤون الخارجية في بلاده • وانني لعلى ثقة بأنه سيسهم اسهاما بارزا في أعمال لجنتنا • وتشمل قائمة المتحدثين اليوم ممثلني الهند والمملكة المتحدة وكوبا واندونيسيا ورومانيا ومصر وجمهورية ألمانيا الاتحادية • والآن اعطي الكلمة لأول هؤلاء ، وهو ممثل الهند السيد ساران •

السيد ساران (الهند) : ان من بواعث السرور العظيم لوفدى ان تراك أيها الممثل الموقر للمكسيك الصديقة ، في منصب الرئاسة لهذا الشهر العصيب ، شهر ايلول / سبتمبر الذى سنشغل فيه بالانتهاء من تقريرنا الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة • ولا يخامرنا شك ، ونحن نعلم خبرتك وتفانيك في مجال نزع السلاح ، باننا سنضع خاتمة ناجحة خلال الايام القليلة القادمة لاعمالنا لدورة عام ١٩٨٢ • وكعهد وفد الهند أبدا ، نعاهدكم على ان نقف معكم بدعمنا الكامل وتعاوننا معكم في جهودكم الصعبة •

كذلك فاني استهز هذه الفرصة لارحب باسم وفدى بالسفير كانوك من بيرو • ونتمنى له فترة مثمرة في جنيف ونحن على ثقة من أن وفدينا سيواصلان التعاون الوثيق الذى دأبنا عليه في الماضي • واسمح لي سيادة الرئيس ان انضم اليكم في الترحيب الحار بالسفير فيداس ، من يوغوسلافيا ممثل بلد صديق غير منحاز • ونرجو له كل نجاح في مهمته في جنيف •

لقد علمنا أيضا ان السفير سامر هيس سيتركنا في القريب • وانني انتهز هذه الفرصة لاقول له كلمة وداع • ان السفير سامر هيس يجسد افضل تقاليد الدبلوماسية البريطانية ، ونحن نشعر بالاسف لان هذه اللجنة ستحرم من هذا العضو المحنك • وبالنيابة عن وفدى اود ان اعرب عن تمنياتي له بكامل التوفيق في مهمته الجديدة •

لقد كانت هذه الدورة الصيفية للجنة قصيرة نسبيا • ففي أعقاب الفشل الذريع الذى منيت به الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح جاءت هذه أيضا دورة انحزت فيها أعمال مكثفة اقل بكثير مما انجز من قبل • ومن بين البنود موضع المفاوضات لم يكن من اليسير القيام بعمل جاد الا بالنسبة للأسلحة الكيميائية • ويرجع الفضل في هذا لرئيس الفريق العامل المحصر للأسلحة الكيميائية ، السفير سويكا ، من بولندا ، ففي ظل توجيهاته تمكن رسم صورة واضحة دقيقة التفاصيل لعدة أفرقة اتصال غير رسمية لمختلف عناصر الاتفاقية المقلدة ، متصنعة للمناطق التي يسعى ان تعطيها المفاوضات والمسائل البارزة التي يجب الت فيها • وفي

كثير من الحالات تجاوزت افرقة الاتصال مرحلة تحديد اوجه الاختلاف القائمة ووضعت اختيارات معينة يرجى منها الخير قد تؤدي الى حلول وسط • ان هذا النوع من العمل ، من وجهة نظرنا ، هو الذي سيجعل هدف الوصول الى اتفاقية للأسلحة الكيماوية اقرب الى التحقيق •

ان الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية لم يتمكن من استخلاص اي نتائج تفيد علنا المقبل ، وذلك لانه لم يكن قادرا بالدرجة الاولى على الوصول الى اتفاق بشأن برنامج عمل ملائم • وفي حين اتفقت الوفود جميعا في الفريق على انه لا يمكن النظر في المسائل المتصلة بالتحقق من الامتثال بمعزل عن غيرها ، فانه لم يثبت ان من الممكن الوصول الى توافق في الآراء حول فرضية عملية لطبيعة ونطاق معاهدة متعددة الاطراف نتصور انها ستبرز في النهاية من خلال عملية مفاوضات متعددة الاطراف • وفيما يتعلق بوفدي فقد كان موقفنا باستمرار أن أي معاهدة لحظر التجارب النووية ينبغي ان تهدف الى الوقف العام والشامل لكافة تجارب الاسلحة النووية من جانب كل الدول في كافة المجالات وفي كل الاوقات • وقد أكدنا مرارا ، مع اعضاء آخرين في فريق ال ٢١ ، أن هذه المعاهدة ينبغي أن تكون قادرة على اجتذاب امتثال عالمي وأن تتضمن نظاما للتحقق يكون عالميا في تطبيقه وغير تمييزي في خصائصه ويكون في متناول جميع الدول على قدم المساواة •

وفي حين نأسف لاننا لم نستطع الوصول الى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل ، لا ينبغي ان يخيب عن بالنا ما ساد الفريق العامل من تبادل مشر وهام جدا للآراء بالنسبة لقضايا رئيسية عديدة تتعلق بحظر التجارب النووية • فقد وجهت استفسارات هامة معينة الى الدول الحائزة للأسلحة النووية الثلاث المشاركة في المفاوضات ، فيما يتعلق بمنهجها ازام التحقيق • وردا على استفسار من وفدي أكد احد الاطراف التي كانت قد اشتركت في المفاوضات الثلاثية قبل أن تعلق في خريف عام ١٩٨٠ ، الا وهو الاتحاد السوفياتي ، بما لا يدع مجالا لغموض أن المفاوضات الثلاثية كانت قد توصلت الى اتفاق كامل على كافة العناصر المتعلقة بجوانب التحقيق في معاهدة متعددة الاطراف بشأن حظر التجارب النووية • وأبلغ ذلك الوفد الفريق العامل أن المسائل التي تنتظر الحل والمتعلقة بتدابير اضافية محددة ، يمكن أن تكون قابلة للتطبيق فقط على الاطراف الثلاثة المشتركة في تلك المفاوضات المحدودة • وهذا بيان بالغ المغزى وينبغي أن يلقى الاهتمام الملائم من اللجنة •

كذلك أكد الاتحاد السوفياتي انه يعتبر أن وسائل التحقيق في الوقت الحاضر ، باستخدام الوسائل التقنية الوطنية الى جانب التدابير التعاونية الدولية للكشف عن الظواهر الاهتزازية وتحديد ها ، هي وسائل متاحة باكثر مما يكفي للتحقق من الامتثال لمعاهدة بشأن حظر التجارب النووية •

لكن الطرفين الآخرين اللذين اشتركا في المفاوضات الثلاثية لم يكونوا — للأسف — على قدر من الاستعداد لتعاون مماثل للاتحاد السوفياتي في تزويد الفريق العامل بتفاصيل تتمثل بتلك المفاوضات ويمكن أن تفيد الفريق العامل فائدة كبيرة •

وقد طلب أيضا الى كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن توضح ما الذي تراه ملائما بالنسبة للتحقق من حظر للتجارب النووية • وكانت هاتان الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية قد اتخذتا في الماضي موقفا يفيد ان وسائل التحقيق المتوفرة حاليا غير قادرة على

اعطاء تأكيدات كافية بأن احكام حظر عام وكامل لتجارب الاسلحة النووية هي موضع امتثال • وكان من رأيهما ان العقبات الرئيسية في سبيل الوصول الى خاتمة ناجحة لمعاهدة لحظر التجارب النووية هي عقبات فنية في خصائصها ، وبتحديد اكثر هناك عدم القدرة على الكشف عن القسوى تحت عتبة معينة • لذا سئل الوفدان عما يعتبرانه مستوى ملائما للكشف فيما يتعلق بحظر على التجارب النووية • وبدلا من اعطاء جواب مباشر لنا على هذا السؤال ، عبر الوفدان كلاهما عن الرأى القائل بأن العلامة ليست أمرا يمكن تحديده بلغة الارقام ومستويات القوة وحدها ، وانما هي تتطوى على مجموعة معقدة من المسائل السياسية والفنية في آن واحد ، وهذا الرأى ، بطبيعة الحال ، قد اعتقته البلدان غير المنحازة والمحايدة منذ عدة سنوات ، ونحن سعداء لان الدول التي كانت في الماضي لا تنظر الى مسألة التحقق الا من زاوية التغلب على عقبات فنية معينة اصبحت الآن أقرب الى وجهة النظر التي تعتقها غالبية البلدان •

ان تعقيدات المسائل السياسية والفنية المتصلة بالتحقق من الامتثال لمعاهدة لحظر التجارب النووية لا بد أن تكون بطبيعة الحال موضوع مفاوضات • ونحن على استعداد لمعالجتها في نطاق الفريق العامل متى تشكل في العام القادم • والى أن يحين ذلك الوقت قد يكون من المفيد أن تقدم لنا الدولتان المحنيتان الحائزتان للسلحة النووية فكرة محددة عما تريان أنه يشكل تعقيدات في المسائل السياسية والفنية مما سبق أن أشارتا اليه •

لقد سبق للجنة أن عقدت مباحثات غير رسمية مشجعة ، وان كانت لم تستقر على رأى ، فيما يتعلق بالمقترح الذى قدمه وفدى لتشكيل فريق عامل مخصص للوقاية من الحرب النووية • وقد كشفت هذه المباحثات غير الرسمية عن عدم وجود اعتراضات على هذا المقترح من حيث المبدأ • وعبرت بعض الوفود عن هواجسها بالنسبة لنطاق المفاوضات الذى ينبغي لها ان تطرقه في ظل هذا الفريق العامل • وجاء التعبير عن مخاوف من أن يتحول الفريق الى بديل عن جهاز معاون لنزع السلاح النووى • وأود أن أقر انه بالنسبة لوفدى فاننا لا ننظر الى المقترح الخاص بتشكيل جهاز معاون لمنع نشوب حرب نووية بمثابة بديل عن جهاز معاون لنزع السلاح النووى • ولقد حدد وفدنا بالفعل ولاية واضحة المعالم ولا يكتنفها الغموض للفريق العامل المقترح — وهي الوصول الى اتفاق بشأن تدابير ملائمة وعملية لمنع نشوب حرب نووية (الوثيقة CD/309) • وفي ظل هذه الصلاحية يمكن للوفود ان تضع أية مقترحات أو تتخذ أية مبادرات تعتبرها اسهاما في منع نشوب حرب نووية • ومن الواضح انه لا يجوز للمرء ان يفسر الولاية بطريقة اوسع تجعلها تشمل المفاوضات على نزع السلاح العام الكامل ذاتها • صحيح انه يمكن القول أن أكثر الطرق فعالية لمنع الحرب النووية تأتي من خلال التخلص من الاسلحة النووية ، والى حد ما من خلال تحقيق نزع السلاح النووى العام الكامل • الا اننا لسنا في المرحلة الحاضرة من الطموح بهذا القدر • اننا نفكر في مبادرات أكثر تواضعا ذات طبيعة عاجلة يمكن تبنيتها بسرعة بغية تقليل الخطر الذى يتهدد بقاء الإنسانية والذي ينبع من مجرد وجود أسلحة نووية •

كذلك لا يحوز تفسير الولاية على أنها تشمل تدابير للوقاية من استخدام القوة بصفة عامة • صحيح ان من الحق القول بأن جميع الحروب ينبغي تجنبها وأن مراعاة مبدأ عدم اللجوء الى استخدام القوة الوارد في ميثاق الامم المتحدة لها أثرها على مسألة منع نشوب حرب نووية • وهنا أيضا فان رأينا هو انه لا بد من أن يكون لدينا فهم واضح للولويات والاهداف المحددة بوصوح •

ففي حين أن الحروب التي تستخدم فيها الاسلحة التقليدية يمكن أن ينجم عنها انتشار للموت والدمار الا ان استخدام الاسلحة النووية هو الذي يمكن أن يعرض بقاء الجنس البشري للخطر • ان استخدام الاسلحة النووية في الحروب يعني استخدام اسلحة الدمار الشامل • والاسلحة التقليدية ، حتى اكثر أنواعها تدميرا ، ليست اسلحة للدمار الشامل • وفي رأينا أن المحافظة على البقاء تأتي في المقام الاول ، ولا بد ان تكون موضع الاهتمام الفوري والعاجل • وينبغي النظر الى الفريق العامل المخصص لمنع نشوب حرب نووية ليس من زاوية أمن الدول بالقدر الذي ينظر اليه من زاوية ما هو ضرورة ملحة - ألا وهو بقاء البشرية ذاتها •

اننا نأمل ان يصبح من الممكن مع هذه الايضاحات الوصول الى قرار مبكر بشأن هذا المقترح • ونحن بطبيعة الحال على استعداد للدخول في مزيد من المناقشات المتعلقة بولاية هذا الفريق العامل اذا اعتبر هذا الامر ضروريا •

وان كانت الهند بلدا ناميا فانها قد اهتمت اهتماما بالغاً باستكشاف الفضاء الخارجي وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية أو نحو ذلك ، نجحت الهند في تدريب عدد كبير من الموظفين في مجال تكنولوجيا الفضاء ، بما في ذلك تصميم واطلاق التوابع • ان التقدم المتواضع الذي تحقق في برنامج الهند للفضاء يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالتعاون الوثيق الذي أوجدته ادارة الفضاء بها مع وكالات فضاء في عدة بلدان من بينها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وكذلك مع وكالات دولية • ونحن نعتقد ان من المهم تقوية البيئة التي يمكن لهذا التعاون الدولي الحميد ان ينشأ فيها ويتعزز • لا يكفي ان يظل الفضاء الخارجي خلوا من الاسلحة ، بل لا بد ان يبقى الفضاء الخارجي خاليا من المخاوف والشكوك التي تحييط بنا هنا على الارض ، ولا يكون ذلك ممكنا الا من خلال تنمية التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي •

ونحن في الهند مقتنعون بأن تكنولوجيا الفضاء يمكن أن تكون عاملا مساعدا قويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية • فبالإضافة الى التعاون السلمي مع بلدان اخرى متقدمة ، قد بذلنا محاولات لبناء خبرتنا المحلية الخاصة في هذا المجال • ونحن كذلك مهيبون لان نتقاسم انجازاتنا المتواضعة في هذا الميدان مع بلدان أخرى نامية ، ولقد قررت حكومة الهند أن تخصص رقما من الميزانية الهندية للفضاء لتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي فيما بين البلدان النامية •

وفي ظل التزامنا بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي والامكانيات الهائلة التي نتوقعها من تطوير تكنولوجيا الفضاء بالنسبة للتنمية الاقتصادية في بلادنا ، لا يكون من المستغرب امام هذه اللجنة ان بلادى يساورها قلق عظيم بشأن امكانية قيام سباق للتسلح في الفضاء الخارجي • لا بد أن يظل الفضاء الخارجي ميدانا للسلم والتراث العام للانسانية • نحن نؤيد مفاوضات تضمن تحقيق هذه الاهداف • ويعتقد وعدى كغيره من وفود أخرى في مجموعة ال ٢١ أن علينا أن نشكل بدون ابطاء فريقا عاملا مخصصا من هذه اللجنة للاضطلاع بمفاوضات بشأن مزيد من التدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، كما نادى بذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لسزع السلاح • ونحن نرى ان هدف المفاوضات في نطاق هذا الفريق العامل ينبغي ان يكون ابرام اتفاق يمنع تطوير واختبار ونشر اسلحة من اي نوع في الفضاء الخارجي • ويكون هذا الصك امتدادا منطقيا لمعاهدة الفضاء لعام ١٩٦٧ التي تسمح بنشر اسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي •

وإذا كنا نعتقد ان هذا النوع من الاتفاق هو الذى ينبغي ان نهدف اليه فاننا بطبيعة الحال مستعدون للنظر ، كخطوة اولى ، في اتفاقات محدودة بشكل أكثر ، كاتفاقات لمنع تجارب ونشر الاسلحة المضادة للتوابح •

وأود أن أضيف بضع ملاحظات تتعلق بالمفاوضات بشأن حظر الاسلحة الاشعاعية • سوف يواصل وفدى معارضته وضع تعريف للأسلحة الاشعاعية يتطرق بشكل سافر الى شرط يستبعد الاسلحة النووية • وينبغي تعريف هذه الاسلحة في اطار المميزات والخواص الفنية المحددة لاسلحة الدمار الشامل القوية • كما احب أن أوضح أن وفدى لا يمكن أن يوافق على النظر فى منع الاعتراف على المنشآت النووية ، كما اوصت بذلك السويد ، ضمن اطار المفاوضات بشأن الاسلحة الاشعاعية • فكما ذكرنا من قبل ان المقترح السويدي يرتبط ارتباطا ملائما بقوانين الحرب ، وينبغي لذلك ان ينظر في اطار مختلف وألا يختلط بمفاوضات بشأن الحد من الاسلحة ونزع السلاح •

وختاما فلعلنى آمل أن تسفر فترة الاستعراض والتأمل التي استغرقت فيها الوفود منذ اختتام الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، عن اتجاه أكثر وضوحا وعن تركيز على مهمتنا التفاوضية خلال دورة اللجنة لعام ١٩٨٣ • والوفد الهندي مستعد من جانبه للدخول في مفاوضات شاملة بشأن جميع البنود المدرجة على جدول أعمال هذه اللجنة • لقد أشارت عدة وفود الى اوجه القصور التنظيمية في هذه اللجنة وأعربت عن رأيها بأن هذا الجهاز قاصر عن بلوغ مستوى المفاوضات بشأن عدة بنود من جدول أعماله في وقت واحد • ووفدى لا يشاركهم هذا الرأي • فبعد ان نتفق على الدخول في مفاوضات بشأن بنود مختلفة ، عندها فقط ينبغي أن يأتي تعديل الجهاز على هذا الاساس وتاريخ مفاوضات نزع السلاح يكشف عن أن اصلاح الجهاز لم يكن بالضرورة يؤدي الى الوصول الى اتفاقات محددة • وأقول بصراحة ان دور الأجهزة يتحول الى مجرد ذريعة لتأخير المفاوضات بشأن بنود الاولوية في مجال نزع السلاح • ولهذا السبب بالذات فان وفدى يفضل ان يرى دليلا اوضح على وجود التزام سياسي جاد مس قبل كافة اعضاء هذه اللجنة ، لاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بمبدأ المفاوضات متعددة الاطراف ، قبل النظر في تدابير اصلاح التنظيمي •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اشكر ممثل الهند على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة • والآن اعطي الكلمة للمتحدث التالي على القائمة ممثل المملكة المتحدة الموقر ، السفير سامر هيس •

السيد سامر هيس (المملكة المتحدة) : السيد الرئيس ، يتيح لي بياني هذا الصباح ان ارحب بكم في رئاسة اللجنة التي سبق اسهامكم فيها بطريقة رائعة • ان ما أثار في نفسي كزميل قديم هو انه طوال سباق الماراثون الذي لم ينته بعد ، والذي آلت اليه وقائع لجنة نزع السلاح ، كنت دائما احد الذين يحددون سرعة الانطلاق • كنت دائما تبذل الجهد المضاعف الذي يتطلبه هذا الدور ، وأنا معجب بك لهذا • وأهد لكم تعاون وفدى الكامل معكم فى مهمتكم الحالية • كذلك أود أن أقدم شكرى ، من خلال الوفد الكيني ، الى السفير ماينا لاسهامه الحكم والفعال خلال عمله كرئيس للشهر الماضي • كذلك اود أن أعرب عن ترحيبي الحار جدا بزميلينا الحديدين ، السفير كاسوك من بيرو ، والسفير فيداس من يوغوسلافيا ، لهما اطيب تسمياتي فى عليهما المقل فى هذه اللجنة •

خلال الدورة الصيفية ، التي تقترب الآن من نهايتها ، رحب وفدى بفرصة ايلاء عايضة خاصة لعمل جهازين من أجهزتنا المعاونة ، هما ذلك الذي يتناول الاسلحة الكيميائية ، والآخر الذي يتناول حظر التجارب النووية . وأود في هذا الصباح ان استعرض باختصار التقدم الذي حققناه بالنسبة للمسألة الهامة الخاصة بحظر التجارب النووية التي كان لنا بشأنها فريق عامل جديد بولايتيه التي ووفق عليها وأقرت في شهر نيسان / ابريل من هذا العام . وشارك وفدى في العمل منذ البداية معتقدا أن ولاية الفريق كانت واضحة ودقيقة وأنها ستسمح لنا دون ابطاء " بمناقشة وتحديد المسائل المتعلقة بالتحقق والامتثال ، من خلال البحث الموضوعي الفني ، بغية تحقيق مزيد من التقدم نحو حظر التجارب النووية " . وأيا كان التفسير الذي تحب بعض الوفود أن تضعه لهذه الولاية ، فإنه ولا ريب سيضع التحقق والامتثال في قلب المناقشة . ومع ذلك فقد ذهبت بعض الوفود الى المجادلة بأنه يجب علينا ان نحدد نطاق حظر التجارب النووية قبل أن يصبح من الممكن مناقشة التحقق والامتثال ، وهذا المسلك كان للأسف عاملا رئيسيا منعنا من اقرار برنامج عمل والاضطلاع بالبحث الموضوعي الفني المتوقع منا للمسائل .

صحيح بطبيعة الحال أنه ، حسب ما جاء بالفقرة ٣١ من الوثيقة الختامية أن " شكل وطرائق التحقق التي يجب أن ينص عليها اي اتفاق بعينه ، تتوقف على أغراض الاتفاق ونطاقه وطبيعته " .

ولكن ذلك لا يعني ، من وجهة نظر وفدى ، اننا في المرحلة الحالية يجب أن نحدد بشكل ضيق ، هذه المعالم . ويكفي جدا أن نضع افتراضات واسعة منطقية يمكن أن تبنى عليها نظرتنا لنظام التحقق . أما تركيز النقاش على النطاق فهو لتحويل انظار الفريق عن المسائل الجوهرية المحددة في ولايته . ومع ذلك فقد انجرفنا الى مناقشة النطاق وساعد ذلك على تأكيد اختلاف في الرأي يمثل حله أمرا حاسما لانجاح المفاوضات بشأن معاهدة لحظر التجارب النووية . وأشار بالطبع الى الطريقة التي سيؤخذ بها في معاملة التفجيرات النووية للأغراض السلمية . لقد رأيت بعض الوفود أنه ينبغي استبعاد التفجيرات النووية للأغراض السلمية من نطاق معاهدة لحظر التجارب النووية ، بل ان البعض قد ذهب الى أن الدولة التي تقوم بتفجير نووي سلمي هي التي يجب أن تقر ما اذا كانت تصنفه على هذا النحو . وليس هذا مجال الرد على هذا الجدل بالتفصيل ، الا أن وفدى يرى ان الاعتبار الاهم في هذا الصدد هو ضمان عدم تعرض أغراض معاهدة لحظر التجارب النووية للاحباط ، وبالتأكيد سيظل الخطر الجسيم من وقوع ذلك قائما اذا سمح بحرية هذه التفجيرات تحت شعار أنها " لاغراض سلمية " وترك أمر تصنيفها لكل دولة على حدة . وأيا كان السبيل الى الجدل القانوني او الى تاريج التفاوض فستبقى حقيقة لامتناع منها وهي أن التفجيرات النووية للأغراض السلمية ستوفر معلومات تتطوى على قيمة عسكرية ، وأنه في ظل نظام يقام لمراقبة معاهدة لحظر التجارب النووية فان التفجيرات النووية للأغراض السلمية سيصعب تمييزها ، من زاوية التحقق الاهتزازي ، عن تفجيرات تجارب الأسلحة النووية . هل يمكن أن نتصور أن تثق دول بمعاهدة فيها ثغرة بهذا القدر من الاتساع؟ وبالنسبة لأولئك الذين يميلون سندا من تاريج التفاوض أود أن أوضح أنه في الوقت الذي استهدفت المفاوضات الثلاثية الأطراف وضع بروتوكول منفصل يشمل التفجيرات النووية للأغراض السلمية ، فان هذا البروتوكول كان ينبغي أن ينشأ عنه وقف اختياري ، وأن الأطراف وافقت على أن تمتنع عن أن " تحدث أو تشجع أو تسمح بأجراء مثل هذه التفجيرات او تشترك بأية صورة فيها قبل ان تصاغ ترتيبات لاجرائها تكون متفقة مع المعاهدة الجارية التفاوض بشأنها " . والمشاكل التي ينطوى عليها اجراء هذه الترتيبات لم تحل بعد .

وأعود الآن الى المسألة الاساسية الخاصة بالتحقق • اننا نرى أن العنصر الرئيسي لمناقشة التحقق في معاهدة لحظر التجارب هو ما اذا كان من الممكن اعداد نظام للكشف عن تفجيرات تجارب الاسلحة النووية وتحديد ما بما يوفر الثقة الملائمة في امتثال جميع الاطراف لاحكام المعاهدة • وفيما يتعلق بالكشف الاهتزازي عن تفجيرات تجارب الاسلحة النووية فان امامنا بالفعل المقترحات الواردة في الوثيقتين CCD/558 و CD/43 بانشاء شبكة عالمية للمحطات الاهتزازية، والتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية، وانشاء مراكز دولية للبيانات • ان فريق الخبراء العلميين قد قام باعمال كثيرة قيمة، وقد كشفت المبادلات التجريبية، رغم عدم كفايتها، عن امكانات نظام التبادل • وبواصل خبراء الاهتزازات لدينا معالجة عدد من المشاكل التي لم يبت فيها، ومع ذلك فان عددا من الوفود يتحدث وكأن هناك نظاما عالميا للكشف قد وجد بالفعل، وكأن هذا النظام له قيمة واقعة وليست محتملة فقط • هؤلاء يميلون الى طرح جميع القضايا المتعلقة بالمسائل الفنية جانبا ليقولوا لنا ان " الوقت قد حان - الآن - لوضع الاطار السياسي والقانوني، وهاصر نظام التحقق " • ويقترحون ان الخيار امامنا هو بين القبول بأن كافة الوسائل الفنية اللازمة للتحقق من الامتثال لحظر التجارب موجودة بالفعل، وبين البدء في حوار جديد مفصل للمسائل عالية التقنية •

ولا يرى وفدي أن الخيار امامنا بالبساطة التي تقدمها هذه الصورة • ونحن لا نعتقد أن المناقشات التي أجريناها حتى الآن تجعلنا قادرين على أن نستنتج أن الوسائل اللازمة للتحقق من الامتثال لمعاهدة لحظر التجارب موجودة بالفعل • فهناك بعض النقاط الهامة، ومنها مثلا التفتيش الموضعي، لم نكد نتطرق اليها • وكخطوة عليية اولى للفريق العامل، نحن بحاجة لتحميم المقترحات المقدمة من فريق الخبراء العلميين وتحديد نقاط الخلاف التي لا تزال قائمة • ونحن لا نرى في ذلك ممارسة " تجريدية " • فوأينا أن أي قدر من دراسة " الاطار السياسي والقانوني " لن يمكننا من الوصول الى نتيجة مثمرة مالم نتفق اولا على الاساس الفني لنظام الكشف والتحقق الذي نضعه • وسيتضح من دراسة محاضر فريق الخبراء أن هناك اختلافات هامة في الرأي بين الوفود، لا سيما فيما يتعلق باستخدام بيانات المستوى الثاني • وقد ادعى ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر، وهو يعلو على تقرير فريق الخبراء (الوثيقة CD/318) يوم ٣١ آب/ اغسطس، انه لا حاجة مؤكدة فيما تدعو لتبادل بيانات المستوى الثاني على اساس منتظم • وقال ان النظام المقترح في الوثيقة CCD/558 المتضمنة تبادل معالم المستوى الاول لم يكن ملائما تماما • ومن رأى وفدي أن بيانات المستوى الثاني ضرورية لاغراض التحديد • ولهذا السبب يصبح لامر من محاولة حل الخلافات في وجهات النظر حول كيفية تداول هذه البيانات •

لقد كان من المقترح فيما يتعلق بالشبكة الاهتزازية ان ندع الامر على ما هو عليه • لكنني أود أن اذكر اللجنة بأن واحدا من أغراض نظام للتحقق كما جاء على سبيل المثال في ورقة عمل ممتازة وزعها وفد السويد (الوثيقة CD/NTB/WP.2) هو توفير الثقة بأن أطراف المعاهدة يراعون التزاماتهم تجاهها • فهل مما يساعد على بناء الثقة بين اطراف في معاهدة أن تصر مجموعة من الدول على امكانية قيام نظام ملائم للكشف والتحقق على اساس افكار وتكنولوجيا يعتبرها كثير من الوفود الاخرى أمرا غافيا عليه الدهر ؟ لا نود أن ننتقد الاقتراح القائل بأن النظام ينحى أن يكون " لا أكثر ولا أقل " مما هو مطلوب، غير أن هذا القول لا يحل مشكلة ماهية الشيء الذي يصل الى هذا المستوى الامثل • نحن بالتأكيد لسنا مع القول بشراء سيارة " رولزرويس " اذا كانت

هناك وسيلة نقل من نوع آخر تؤدي لنا الغرض بقدر مماثل ، الا اننا في الوقت نفسه نريد أن نضمن أننا أنشأنا مركبة تحملنا الى نهاية الطريق .

وهناك مسألة اخرى لم تطرق حتى الآن الا بايجاز ، ألا وهي مسألة أساليب المرافقة .
وهنا أود التعليق على المقترح المقدم من ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الموقر بأنه ينبغي لنا البحث عن حل سياسي لهذه المشكلة ، وعلى اقتراحه بأن المعاهدة يمكن أن تتضمن التزاماً يمنع استخدام أساليب المرافقة . ويبدو لنا انه حين تتحمل دولة التزاما في معاهدة ، بالأ تقويم مثلا بتفجيرات نووية ، يكون من الامور الضمنية انها لن تراوغ في التزاماتها . وتصبح اضافة التزام بالأ تراوغ في الاحكام الرئيسية للمعاهدة ، فيما يبدو ، اضافة للنزير اليسير . وبطبيعة الحال فهي لن تزيل بأى شكل من الاشكال قلق دول اخرى اطراف من امكانية المرافقة طالما لم تحل المشكلة الفنية للتحقق من أن المرافقة قد وقعت اول لم تقع . وقد جاءت بعض الجوانب الخلفية الفنية لهذا الامر في الوثيقة CCD/492 التي أشير اليها مؤخرا في الفريق العامل . ونحن نعتبر ان التقديرات الواردة في الوثيقة CCD/492 مازالت سارية بصفة عامة ونلاحظ أن البيانات الا متوازنة التي بنيت عليها قد أقرت من جانب فريق الخبراء العلميين .

لقد تمكنت في هذا الصباح من التطرق الى بعض الاختلافات في وجهات النظر بين الوفود وهو ما تأكد في تقرير الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية . والواقع أن تقرير الفريق العامل يبين مقدار ما يتبقى من عمل يجب القيام به . ولا يمكن بالتاكيد ان يعد وعدى بين الوفود التي ترى أنه بعد المناقشات التمهيدية التي أجريناها حتى الآن يمكن القول بأن الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية قد أوفى بولايته . نحن على العكس من ذلك نعتقد ان من الممكن القيام بأعمال كثيرة ومفيدة من خلال المزيد من المباحثات الموضوعية . على اساس برنامج عمل منهجي يستتبط من الولاية الحالية . ونحن نأمل في الوصول الى اتفاق لمواصلة هذه المناقشات الموضوعية مع بداية دورة عام ١٩٨٣ .

السيد الرئيس ، نظرا لان هذا هو آخر بيان لي في الجلسة العامة فاني اود أن أوجه كلمات توديعية قليلة الى زملائي . لقد فرص نظام الترتيب الهجائي ان اجلس بين جارين قويين . وليس وضعي وضع الدولة الحائزة ، غير انني اثق بانني كنت في اوقات كثيرة مترجما نافعا . لقد استمتعت دائما وسعدت بالصدقة الشخصية مع من يجلسون الآن ومن جلسوا من قبل الى جانبي ومع كافة زملائي في اللجنة ، في الماضي والحاضر . وأشكر بحرارة اولئك الذين أبدوا ملاحظات طيبة بمناسبة مخادرتي . وعلى العموم اني لا أمك بلسما اقدمه من اجل التعقييدات التي نواجهها جميعا لاكتشاف اساس مقبول لنزع السلاح المتعدد الاطراف من خلال عمل هذه اللجنة . لكنني اعتقد يقينا اننا بحاجة الى أن نعزز تفهما ايسر لعملنا لدى اولئك الذين يبدون الاهتمام الاوضح بما نفعل . ويدور بذهني هنا ممثلو البلدان غير الاعضاء الذين ينضمون اليها في غرفة الاجتماعات وكذلك ممثلو المنظمات غير الحكومية الذين يحضرون بانتظام ولكن عليهم الجلوس في الشرفة فوقنا . وباسم هؤلاء اريد ان اتقدم بثلاثة اقتراحات بسيطة لكنها عملية : الاول ، انه ينبغي دائما توزيع نسخ من نصوص الكلمات على ممثلي البلدان غير الاعضاء حين تتاح للمباقيين منا ، والثاني ، الا تفرص القاعدة هبوط ممثلي البلدان غير الاعضاء الى ذيل قائمة المتحدين ، والثالث ، انه ينبغي تخصيص مقاعد لممثلي المنظمات غير الحكومية الذين يحضرون اجتماعاتنا العامة بانتظام في مكان ما داخل غرفة الاجتماعات ، وهو تنازل قد حرى من قبل للمشاركين في برنامج الزمالات .

وأخيراً أود أن أعبر عن خالص شكري لاولئك الذين يقدمون خدماتهم للجنة من وراء ستار— للمترجمين الفوريين ، والمترجمين وكافة العاملين على اعداد وثائقنا • الى هؤلاء وإلى جميع اعضاء الأمانة وإلى فيسنته براساتغوى ، وقلهم جميعاً الى السفير جايبال اقول انني أشعر دائماً بالامتنان العظيم • اشكركم سيادة الرئيس •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة الموقر على بيانه ، وأود هنا أن أوجه كلمات قليلة بلغته بمناسبة مغادرته الوشيكة •

(يتحدث بالانكليزية) : انني على ثقة بانني اعبر عن مشاعر كافة اعضاء اللجنة حين أقول اننا جميعاً نشعر بالأسف لانه مضطر لمغادرتنا بسبب مايمكن تسميته بالقبضة الحديدية لسـن التقاعد • لقد تميز السفير سامرهيس خلال فترة عمله في هذه اللجنة بانه دبلوماسي يمتلك قدرة عظيمة على الانصات لآراء الآخرين ، وأخذها في اعتباره بجدية عند اسهامه في الوصول الى توافق في الآراء • وسوف نفتقد كثيراً دبلوماسيته الهادئة وخبرته المتميزة بالعمق • نحن نتمنى له الخير في تقاعده وفي أية أنشطة يختار القيام بها فيما بعد • لكننا نأمل كذلك في أن يحتفظ باهتمامه الشخصي بمسائل نزع السلاح •

(يستأنف الحديث بالاسبانية) : والآن اعطي الكلمة للمتحدث التالي على قائمتي ، ممثل اندونيسيا الموقر ، السفير سوتريسنا ، الذي سيقدّم بياناً بصفته منسقاً لمجموعة الـ ٢١ لهذا الشهر • الكلمة لسفير اندونيسيا الموقر •

السيد سوتريسنا (اندونيسيا) : السيد الرئيس ، هل لي ان اقدم لكم ، أولاً ، وقبل كل شيء ، تهنئة وودي بتوليكم رئاسة اللجنة للفترة المتبقية من دورتنا الصيفية • ان رؤيتنا لكم ، وانتم تمثلون المكسيك ، البلد الذي تحتفظ اندونيسيا معه بعلاقات ثنائية ممتازة ، في مقعد الرئاسة لمدى اوقاتنا هي بالفعل مصدر رضا لوفدي •

لقد تحدثت الوفود التي سبقتي بعبارات بليغة عن ميزاتكم البارزة ، وأنا اتفق معهم فيما قالوا وليس لدي على وحه التحديد الكثير مما اضيف • فخيرتكم الطويلة ومهارتكم الدبلوماسية الحديرة بالاحترام الشديد ، وخاصة في متاعبة قضية نزع السلاح ، ستعمل بالتأكيد ، من وجهة نظر وفدي ، على توجيه مداوات لجنتنا نحو خاتمة ناجحة •

وهل لي كذلك ان أعبر من خلالكم ، سيدي ، عن تقدير وفدي لسلفكم في الرئاسة السفير ماينا من كينيا ، لرئاسته الجديدة بالثناء للجنة خلال الشهر الماضي • وفيما يتعلق بصاحب السعادة السفير سامرهيس الذي ذكر قبل قليل انه على وشك مغادرتنا ، يود وفدي أن يشارككم الكلمات التي تحدثتم بها الان نيابة عنا •

كما ذكرت سيادة الرئيس ، فان غرضي من اخذ الكلمة في الاجتماع العام اليوم هو ان أقدم ، بصفتي منسق مجموعة الـ ٢١ ، ورقة عمل خاصة بقاعدة توافق الآراء وانشاء اجهزة فرعية ، كما جاء بالوثيقة CD/330 التي وزعتها الأمانة قبل لحظات •

والموضوع ليس جديداً على هذه اللجنة ، فقد ظل لدينا منذ عام ١٩٨٠ • ولعلكم قد لاحظتم ان الوثيقة CD/330 واضحة بذاتها ، ولذا فلاحاجة بي لشرح محتواها بالتفصيل •

ومع ذلك هناك نقطتان في ورقة العمل هذه اود التأكيد عليهما : أولاً ، القلق العميق

لدى مجموعة ال ٢١ ازاء الطريقة التي طبقت بها اللجنة حتى الآن نظامها الداخلي فيما يتعلق
بانشاء اجهزتها الفرعية ، وثانيا ، ان من الآراء المتزنة لمجموعة ال ٢١ أن ورقة العمل هذه يمكن
أن تسهم ايجابيا في زيادة فعالية لجنة نزع السلاح باعتبارها هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة
الاطراف • لقد كان من رأى مجموعة ال ٢١ دائما ان جميع البنود الواردة في جدول أعمال اللجنة
هي موضوعات للتفاوض •

كذلك يمكن اعتبار ورقة العمل هذه استجابة لما سبق ان طلبته منا الدورة الاستثنائية
الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح كما تعكس ذلك الفقرة ٥٥ (باء) من الوثيقة الختامية
للدورة التي نصها : " ان يجرى الحصول على تعهد من اعضائها ، وخاصة من الدول الحائزة
للاسلحة النووية ، بعدم استغلال اسلوب توافق الآراء لا عاقبة تعديل بنية اللجنة ، ولا سيما انشاء
افرقة عمل مخصصة جديدة حسب الاقتضاء " •

ان ما تقترحه مجموعة ال ٢١ في هذه الورقة ليس من الامور الهامة بالنسبة لهذه المجموعة
فحسب ، ولكنه في اعتقادنا يمكن أن يخدم مصالح كافة اعضاء اللجنة • ولذا فهو يشكل محاولة
للمزيد من تعزيز التزامنا ومسئوليتنا تجاه قضية نزع السلاح التي وضعها المجتمع الدولي بين
ايدينا •

وأود أن أبين بوضوح أن مجموعة ال ٢١ لم تقصد أبدا من تقديم ورقة العمل هذه تغيير
أو تعديل قاعدة توافق الآراء أو احلال طريقة اخرى محلها • وما دار بخلد مجموعة ال ٢١ هو
أن قاعدة توافق الآراء وهي تطبق على الجانب الاجرائي لانشاء افرقة عاملة لا ينبغي أن تستخدم
بطريقة تحول بين اللجنة وبين أداء وظيفتها بفعالية •

الرئيس (الكلمة بالاسانية) : أشكر ممثل اندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات
الرقيقة الموجهة للرئاسة • والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل رومانيا ، السيد ماليسكاتو ، الذي
اعطيه الكلمة الآن •

السيد ماليسكاتو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أقرت الجمعية
العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، بتوافق الآراء ، أن يوسع
الرأى العام العالمي ان يمارس تأثيرا ايجابيا لاقرار تدابير لنزع السلاح ، وانه في هذا
السبيل لا بد من اعلمه جيدا باخطار سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، وبالعواقب
الشديدة الخطورة لذلك على السلم والامن الدوليين ، وكذلك على المجالين الاقتصادى والاجتماعي
(الوثيقة A/S-12/32 المرفق الخامس ص ١) •

لقد بلغت لجنة نزع السلاح الآن مرحلة اعتماد تقريرها السنوى الذى ينبغي كذلك أن يخدم
اغراض اعلام وتثقيف الرأى العام وتوليد الفهم لديه والدعم لاهداف الامم المتحدة في مجال نزع
السلاح • وفي هذا الصدد يود وفدى ان يقدم بعرض الملاحظات التمهيدية •

اننا قبل كل شيء نعتبر ان تقديمنا بالفعل لتقرير شامل عن النصف الاول من دورتنا
الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية لنزع السلاح وكذلك قصر مدة هذا الجزء من
دورتنا الذى لم ينشط فيه تماما سوى فريق عامل واحد الى جانب النتائج الهزيلة جدا التي
حققناها ، يسغي أخذ هذا كله في الاعتبار عند اعداد مشروع تقريرنا الذى ينبغي ان يكون قصيرا
حدا وواقعا وموجزا •

وثانيا ، يعتبر وفدى انه مادامت المحاضر الحرفية تشكل ، طبقا للنظام الداخلي وللممارسات المقررة للجنة ، جزءا من التقرير ، فانه ينبغي التأكيد في التقرير على توافق الآراء الذي برز في مناقشاتنا ومفاوضاتنا وكذلك على خطوط العمل العريضة لجهودنا المقبلة ، بدلا من تسجيل المواقف المتباينة والمتفاوتة للوفود .

وثالثا ، يجب ان نلفت الانتباه الى الميل المتزايد الى استخدام لغة ، في تقارير الفرقة العاملة واللجنة ذاتها ، لا يفهما الا القلة والراسخون في العلم ، بحيث تصبح هذه التقارير في النهاية عسيرة الفهم ليمس بالنسبة لغير الاعضاء في هذه اللجنة فحسب بل حتى لقسم من اعضائها ممن لم يشتركوا في تحرير الصياغات موضع النظر . ونكاد نقول ان ما بذل من وقت وجهد وطاقة ذهنية في اعداد هذه الصياغات لم يكن له ما يبرره .

ويعتقد وفدى انه لو اخذت هذه الملاحظات في الاعتبار فانها ستساعدنا على اعتماد تقرير يخدم بصدق أهداف اعلام وتثقيف الرأي العام وتوليد الفهم لديه والدعم لعمل لجنة نزع السلاح . لاننا جميعا نعلم انه رغم الجهود التي بذلت لم يحقق الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، وهو الفريق الوحيد الذي ظل يعمل طوال الوقت ، تقدما حقيقيا اللهم باستثناء الوصول الى فهم أفضل للعناصر المختلفة للاتفاقية المقبلة . ولقد اتسمت أنشطة الفريق العامل الجديد الذي شرع في النظر في مسألة حظر التجارب النووية ، منذ البداية بوجهات نظر وفد واحد أنكر على الفريق أية امكانية للتفاوض بشأن تحقيق حظر في هذا المجال في القريب العاجل .

ولم يكن بالامكان اقرار المقترحات الايجابية التي قدمتها وفود أخرى بانشاء فرقة عاملة بانشاء موضوع وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وبشكل أكثر تحديدا بشأن منع نشوب حرب نووية وحظر انواع جديدة من اسلحة الدمار الشامل والشبكات الجديدة من هذه الاسلحة ومنع نشوب سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، برغم القدر الكبير جدا من التأييد الذي اعطي لهذه المقترحات . ويبين هذا الموقف السبب في أن عددا من الوفود قد اقترح — في ورقة العمل بالوثيقة CD/330 التي قدمت منذ دقائق معدودة من قبل صاحب السعادة السيد سوتريسنا ، سفير اندونيسيا — ان يضاف الى المادة ٢٥ من النظام الداخلي عارة تنص على عدم استخدام قاعدة توافق الآراء بطريقة تمنع انشاء اجهزة فرعية بغية التأدية الفاعلة لوظائف اللجنة . وفي حين أنه من الممكن ان تثار شكوك حول الحل المقترح الا انه لا سبيل الى انكار وجود مشكلة الشلل الذي يصيب اللجنة باعتبارها هيئة تفاوض .

وأود أن انهي هذا البيان المقتضب بالاشارة الى واحد من البنود الاخيرة التي تناولناها في جلساتنا العامة وفي الجلسات غير الرسمية بمشاركة الخبراء وأعني به ذلك البند المتعلق بالانواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والشبكات الجديدة من هذه الأسلحة . بوسعنا أن نفهم رأي بعض الوفود — وان كنا لا نتفق مع هذا الرأي — بأن الوقت لم يحسن بعد لاقرار اتفاق محدد حول جانب او آخر من جوانب نزع السلاح . بيد اننا لانفهم السبب في أن مجرد العمل التحضيرى من أجل ابرام مثل هذا الاتفاق او هذه الاتفاقات في المستقبل يسغى كذلك أن يسد نابه . هذا الموقف واضح بشكل حاصر فيما يتعلق بالانواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والشبكات المحددة من هذه الاسلحة ، والذي قدمت بحصر الوفود بصدده ، بما في ذلك وفدى ، فكرة مشاركة افراد عظميين في عمل اللجنة (الوثيقة CD/262 المؤرخة في ١٧ آذار / مارس ١٩٨٢) . وحتى في هذه المسألة ، وقد كان الهدف اساء هيئه يمكن أن تستخدمها اللجنة في المستقبل ، لم يكن من السبيل الخروج بمقرر احرائي .

وسيحرى تمحيص حقائق الموقف ذات الاثر على المفاوضات في اللجنة من قبل الجمعية العامة عند نظرها في التقرير عن أنشطتنا الذي نحن بصدد اقراره .

اننا نأمل أن تستطيع الجمعية العامة الموافقة على مجموعة من التدابير العملية القادرة على اثراء عمل اللجنة في عام ١٩٨٣ واعطائه زخما جديدا .

والحاجة الى هذا الزخم ماسة الآن اكثر من اى وقت مضى .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : انني اشكر ممثل رومانيا الموقر على بيانه . والآن اعطي الكلمة لممثل مصر الموقر ، السفير الريدى .

السيد الريدى (مصر) (الكلمة باللغة العربية) : السيد الرئيس ، عبر تاريخك الحافل كممثل لبلادك الصديقة المكسيك ، تابعت أنا كما تابع الكثيرون غيرى جهودك من أجل نزع السلاح . لقد كرست نفسك لهذه القضية بحيث أصبحت تجسدها في اكثر من معنى وأصبح اسمك مقترنا بها .

نحن نهتمك ياسيادة الرئيس ونتمنى لك مزيدا من النجاح والتوفيق . أود أيضا أن أنتهز الفرصة لاجر عن تقديرنا لجهود سلفك السفير ماينا ، سفير كينيا ، على رئاسته الممتازة للجنة في الشهر الماضي .

كما اود أن أشارك زملائي في التعبير عن أطيبت تمنياتنا لزملائنا الذين غادروا او يغادرون لجننتنا هذه ، وهم السفير سامرهيس سفير المملكة المتحدة ، والسفير فنكاتسوران مندوب الهند ، والسفير صلاح ببي سفير الجزائر والسفير فالد فيزو مندوب بيرو والسفير يو بيوين مندوب الصين ، والسفير فوهرك مندوب يوغوسلافيا .

كما أود أن أرحب بالسفير داتكو سفير رومانيا ، والسفير كانوك سفير بيرو ، والسفير فيداس سفير يوغوسلافيا ونتمنى لهم كل النجاح والتوفيق .

السيد الرئيس ، بعد ايام قلائل نختتم اعمال أول دورة تعقدتها لجنة نزع السلاح في أعقاب الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ولقد بدأنا اجتماعاتنا في الشهر الماضي ونحن نشعر بكثير من المرارة وخيبة الامل نتيجة فشل الدورة الخاصة في تحقيق بعض ماعلق عليها من آمال .

وليس من شك أن السبب الرئيسي لما منيت به الدورة الخاصة انما يتمثل في غياب الارادة السياسية لتحمل التزامات دولية او اتخاذ خطوات محددة من أجل تحقيق نزع السلاح .

ومن الغريب ان هذا الفشل في أعمال الدورة الخاصة انما يقترن بشيوع شعور عالمي متزايد في البلدان المتقدمة بخطورة الوضع الراهن نتيجة لغياب اى تقدم في مجال نزع السلاح في الوقت الذي يتزايد انتاج وتكديس وتطوير اسلحة الدمار الشامل .

هذا الشعور بالخطر المرتقب في العالم المتقدم يقابله شعور بالخطر الحالي في عدة نقاع من العالم النامي حيث تستخدم احدث الاسلحة واكثرها فتكا في العدوان صد سيادة الدول واستقلالها السياسي . ومع بداية انعقاد الدورة الخاصة شهد العالم بداية العدوان الاسرائيلي السافر ضد لبنان ، وهو العدوان الذي استخدمت فيه قوات العزواشد الاسلحة فتكا ضد المدنيين العزل ، بل وضد احوتنا اللاجئين الفلسطينيين .

ولقد جاء فشل الدورة الخاصة دليلا جديدا على أن المجتمع الدولي يمر بمرحلة بالغلة الدقة بما تتطوى عليه من أخطار ، هذه المرحلة التي أصبحت تتطلب من المراجعة واعمال الفكر ما يمكن معه وقف الاندفاع نحو الهاوية • وهي مراجعة بالضرورة يشكل سباق التسلح الراهن أخطر مظاهرها وتشكل احتمالات الحرب اخطر احتمالاتها •

ومع ذلك فانه ينبغي علينا ان نلاحظ أن الرغبة الجارفة لدى الرأي العام الدولي وخصوصا تلك التي عرت عن نفسها بقوة في عدد من العواصم الكبرى من البلدان المشاركة في سباق التسلح النووي ومن أجل وقف هذا السباق كان لها تأثيرها في دفع الجانبين الى خلق اطار للتفاوض من اجل تخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية وتلك متوسطة المدى في اوروبا •

ونحن نرحب بانعقاد هذه المفاوضات الثنائية ونعتبر وقوعها تطورا ايجابيا نود أن نشجعه وأن نحث عليه ، وهو ما أعلنته الحكومة المصرية في اكثر من مناسبة •

الا أنه ينبغي بعد ذلك أن نوضح ان هذه المفاوضات لا تلغي ولا تتقص من مسؤولية لجنة نزع السلاح •

انا مع ترحيبنا بكل الجهود المبذولة بين الجانبين للتفاوض حول موضوعات محددة بقصد تقييد والحد من التسلح النووي والسيطرة عليه ، الا اننا نعتقد انه من المهم احاطة لجنتنا هذه علما بمسار هذه المفاوضات ومدى ما حققته من تقدم حتى ولو كان بشكل اجمالي وغير تفصيلي في المراحل الاولى •

فن المهم ان يكون في بالنا أن لجنة نزع السلاح هي الجهة الوحيدة التي اتفق الجميع على كونها صاحبة المسؤولية في المفاوضات متعددة الاطراف حول وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي •

ولذلك فاننا نعتز فشل لجنتنا هذه حتى الآن في انشاء فريق عامل حول نزع السلاح النووي ووقف سباق التسلح النووي ، نعتبر ذلك الفشل امرا خطيرا • ولا يمكن تبريره وسنظل نطالب به ونعمل على تحقيقه • فالترسانات النووية الضخمة الموجودة حاليا تشكل تهديدا خطيرا للأمم الانسانية جمعاء ، بما فيها الدول غير النووية ، وهو التهديد الذي جعلنا نؤيد اقتراح وفهد الهند لانشاء فريق عمل حول منع نشوب حرب نووية • وهو الاقتراح الذي نعتقد انه حديـــــر سمواتة اللجنة ، ونأمل ان تستجيب له في بداية الدورة القادمة •

السيد الرئيس ، وسط الجوالقام الذي خلفه فشل الدورة الخاصة كان تشكيل الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية يحمل بعض الأمل • كما كان اختيار السفير القدير ليد غارد لرئاسة هذا الفريق مؤشرا اضاويا على أن هذا الفريق قد وضع على الطريق الصحيح رغم القيود التي كمل بها من خلال الصياغة الضيقة لمهمته • الا أنه مما يبعث على الارتياح أن الفريق ينطلق من فهم عام في أعماله لا يحول دون بحث الجوانب الاخرى المتصلة بموضوع حظر التجارب النووية •

واذا كانت جهود الرئيس من أجل التوصل الى برنامج عمل مكتوب للفريق خلال هذه المرحلة لم تكمل بالبحاح ، فلاشك أن استمرار اعماله على أساس تفاهم سفيهي اتاح الفرصة لاستكشاف المواقف والمعروف على الجوانب المختلفة لعدد من قضايا الحق والامتنال والمسائل المرتبطة بموضوع

حظر التجارب النووية • واننا نأمل أن يتمكن الفريق بعد هذه المرحلة من أن ينطلق في أعماله
خطى واسعة من أجل التوصل في النهاية الى وضع مشروع اتفاق لحظر التجارب النووية •

السيد الرئيس، لعل من العوامل الايجابية الاخرى التي لا يمكن اغفالها عند تقييم أعمال
هذه الدورة، ذلك الاسلوب المتميز والهمة العالية التي اتسمت بها أعمال الفريق المخصص للأسلحة
الكيميائية • ان هذا الفريق استطاع بقيادة رئيسه الكفاء السفير سويكا سفير بولندا أن يبتكر
اسلوبا عليا كان له أثره المباشر في دفع أعماله على طريق التقدم • وكان تناول أفرقة الاتصال
للعناصر المختلفة لمشروع معاهدة للحظر الكامل والفعال لانتاج وتطوير وتخزين الأسلحة الكيميائية
وتدمير المخزون منها، ايجابيا ومثمرا • ونحن نأمل ان يتمكن الفريق في الدورة المقبلة للجنة
من البناء على ما تم انجازه خلال هذه الدورة، وان ينجح في الاتفاق على نصوص وصياغات
محددة لمختلف مواد مشروع المعاهدة •

أود الآن أن أتناول موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وهو الموضوع الذي
اتفقنا خلال دورة الربيع - بعد مناقشات مستفيضة - على اضافته الى جدول أعمالنا • ولقد اوضحت
حينئذ موقف مصر في هذا المجال، ودعوته المستمرة منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن
- في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بصفة
خاصة - الى ضرورة الاتفاق على حظر استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية، وقصر استخدامه
على الأغراض السلمية من أجل صالح البشرية وتقدمها • واذا كنا قد توصلنا منذ ذلك الحين الى
معاهدة عام ١٩٦٧ الخاصة " بالمبادئ المنظمة لانشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام
الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى "، الا اننا لا زلنا - رغم مرور خمسة
عشر عاما على هذه المعاهدة - نفتقر الى وجود اتفاق دولي لحظر سباق التسلح في الفضاء
الخارجي، وقصر استخدامه على الأغراض السلمية وحدها •

ان التقدم السريع في التكنولوجيا الحديثة وطول الفضاء يدعونا الى سرعة البدء في تناول
هذا البند من خلال فريق عامل مخصص تتسم " صلاحيته " بطابع عام وشامل وغير محدد بحيث
يمكن في اطارها تناول كافة جوانب الموضوع بما في ذلك موضوع النظم المضادة للتوابع •

اسا ندرك ولا شك الطبيعة المعقدة والمتشعبة لهذا الموضوع، ولذا فقد اقترحنا في دورة
الربيع الماضي أن نعوم الامانة باعداد تجميع واى لكافة الوثائق والمقترحات التي تشكل خلفية هذا
الموضوع، الامر الذي يتيح لنا التعرف على مختلف المراحل التي مر بها، ويوفر ولا شك الكثير من
الجهد والوقت الذي قد ننفقه في المشاورات غير الرسمية التي اقترحها البعض لتناول هذا
الموضوع •

اننا ونحن نختتم اعمال دورتنا هذه نلاحظ أنه رغم ما بذل من جهد فاننا لم نطرق حتى
موضوعات بعضها، وأشير بوجه خاص الى موضوع الضمانات لعدم استخدام الاسلحة النووية ضد
الدول غير النووية وموضوع البرنامج الشامل لنزع السلاح • ولربما استطاعت المناقشات والمشاورات
التي ستدور في اطار الدورة المقبلة للجمعية العامة أن تزيل بعض العقبات التي تقف في طريق
التوصل الى اتفاق حول هذين الموضوعين •

السيد الرئيس، لعله لا يوحد موضوع واحد على جدول أعمال المجتمع الدولي بذلت فيه
من الجهود اكثر مما بذل في موضوعات نزع السلاح • ولعل الشعور بالاحباط هو أقوى مايكسبون

لدى كل من يتصل عملهم بموضوعات نزع السلاح بسبب غياب أى تقدم حقيقي منذ وقت طويل بينما يتزايد ويتضاعف تكديس وتطوير أسلحة الدمار الشامل ، كما يتضاعف الانفاق على التسلح في الوقت الذى يواحه فيه العالم اخطر أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير في الثلاثينات •

رغم كل ذلك ، فليس امامنا سوى طريق واحد ، وهو مواصلة العمل والنضال من أجل أن يسيطر الانسان مرة اخرى على السلاح ، بدلا من ان يكون عدا لتكنولوجيا السلاح ، ومن أجل التوصل الى نظام دولي يهين الانسان ضد حرب شاملة بدلا من العيش دواما في ظل الخوف من مثل هذه الحرب •

ولعله من أجل التوصل الى هذا اليوم ، فليس امامنا سوى طريق واحد ، وهو مزيد من استثمار الوقت والفكر والعمل على ايجاد المعطيات التي تساعد على التوصل الى قرارات سياسية من اجل وقف سباق التسلح ، والتقدم نحو الهدف وهو نزع السلاح الشامل ، مهما بلغنا العناء ، ومهما كانت مشاعر الاحباط على الطريق •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل مصر الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة • والآن اعطي الكلمة للمتحدث التالي على القائمة ، ممثل جمهورية المانيا الاتحادية الموقر ، السفير فيغينر •

السيد فيغينر (جمهورية المانيا الاتحادية) : السيد الرئيس ، يسرني ان اقدم تقرير الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية والمتضمن في الوثيقة CD/328 • وأطلع صدرى أن الفريق تمكن من اقرار هذا التقرير في دورة واحدة ضاربا رقما قياسيا في اختصار الوقت • ويقوم هذا دليلا على روح التعاون التي سادت الفريق العامل خلال الدورة الصيفية الحالية •

ويقدم التقرير ، عقب فقرات التقديم المعتادة وقائمة وثائق العمل التي قدمت للفريق خلال عام ١٩٨٢ ، مرجعا وثائقيا موحزا لاعمال الفريق خلال الجزء الأول من الدورة • أما نتائج الدورة الربيعية معروضة الآن بالفعل على الجمعية العامة كجزء من تقرير اللجنة الخاص الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • ثم يتناول التقرير بعد ذلك وقائع عمل الفريق العامل خلال الجزء الثاني من الدورة • وبالنسبة لنا جميعا فقد كانت هذه الدورة قصيرة بيد أن الشعور بقصرها انتاب بوجه حاص الفريق العامل للأسلحة الاشعاعية • وحفاظا على الاولويات المقررة لهذا الجزء من الدورة لم يتمكن الفريق من الاجتماع في جلسات رسمية سوى مرتين • ومع ذلك فقد استغل الرئيس ، كما بينت في جلسة عامة سابقة ، الجزء الأكبر من شهر آب / أغسطس في تبادل الآراء مع الوفود حول مشكلة العلاقة بين الموضوعين الرئيسيين المطروحين على الفريق العامل ، وهي المشكلة الأكثر الحاحا بوجه خاص • وقد حاولت عن طريق عرض مكتوب واستبيان أن أتعرّف على كيفية امكان الربط الملائم بين الخطر المقل للأسلحة الاشعاعية بمفهومه الاصيل وبين مشكلة الاعتداءات على منشآت نووية • وقد لقيت رسالة العرض كما لقي الاستبيان استجابة نشطة من الوفود • فقد مت الى الفريق العامل في يوم ٢ أيلول / سبتمبر بيانا شاملا بالردود التي وصلت والمشاورات الاضافية التي حرب • والبيان متاح بالوثيقة CD/PV/WP.38 • ويظهر من البيان وماتلاه من مشاورات في الفريق العامل ان الفريق العامل لم يبح بعد النجاح الكامل في ازالة الصعوبات التي اعترضته في هذا الصدد • غير انه قد اصح من الواضح - ويسخي هنا ان اشير صراحة الى هذا الحاح الأيحابى - ان فدرا حديثا من المرونة قد حقق فيما يتعلق بالعلاقة بين موضوعي الاسلحة

الإشعاعية وأن الطريق قد اصح فيما يبدو ومهياً لاستئناف المفاوضات حول الموضوع في حومس
التفاوض في الربيع القادم • ورغم بعض الخلافات الجوهرية الطفيفة فإن الرأي السائد في الفريق
العامل يقول بأنه ينبغي النظر مستقبلاً في مجالى نطاق الحظر المعروضين في إطار المفهوم التوام
" للفصل " و " الربط " • وقد أصبحت الرؤية الآن اوضح بأن حماية المنشآت النووية ضد الاعتداءات
جديرة بنظرة أكثر جدية ، وفي رأى غالبية الوفود ، - وللحقيقة اقر انها ليست كلها - انه لا بد من
الابقاء على سياق التفاوض فيما بين المجالين في الحظر المقبل •

وإذا كان الموقف بالنسبة لهذا الموضوع المبدئي موافقاً الآن بشكل أفضل للمستقبل ، فلعل
من الممكن ان ينسحب هذا القول ايضاً على موضوع الاسلحة الإشعاعية بالمفهوم " التقليدى "
الأضيق • وهنا ايضاً لم يكن من اليسير الاتفاق على كافة التفاصيل اللازمة لصياغة الاحكام التي
تتضمنها المعاهدة المقبلة • ومع ذلك فقد كان ثمة اقرار في ختام الدورة الربيعية للفريق بأن مستوى
التوافق في الآراء حول بعض الاحكام موضع النظر كان اعلى مما كان عليه بالنسبة للنصوص السابقة •
وبغية تيسير المزيد من العمل والحفاظ على مستوى توافق الآراء الذى توصلنا اليه ، قام الرئيس
في نهاية هذه الدورة بتعميم ما جمعه بنفسه من أحكام لمعاهدة بشأن الأسلحة الإشعاعية في
الوثيقة CD/RN/WP.39 •

وسترى الوفود بسهولة من التقرير ، كما قدمته الآن ، أن أماننا الكثير مما يجب عمله والكثير
من المشاكل التي ينبغي حلها • ومع ذلك ، فقد كانت الحالة المزاجية للفريق العامل جيدة • صحيح
ان الشعور بالانجاز السريع لم يكن قائماً ، لكن الاحساس بالامل والتعاون كان قائماً بالتأكيد •
وانني لعلى يقين بأن الفريق العامل سيمضي قدماً في دورته القادمة ويحقق نجاحاً ملموساً في
الوصول الى نتائج حاسمة من خلال التفاوض •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على البيان
الذى قدمه الآن بصفته رئيساً للفريق العامل المخصص للأسلحة الإشعاعية حيث عرض تقرير الفريق
والآن اعطى الكلمة للمتحدث التالي وهو آخر المتحدثين على القائمة ، ممثل اندونيسيا الموقر ،
بصفته منسق مجموعة ال ٢١ لكي يعرض وثيقة أخرى مقدمة من الفريق • الكلمة الآن لسفير اندونيسيا
الموقر •

السيد سوتريسننا (اندونيسيا) : السيد الرئيس ، استمبحكم والوفود الموقرة عذراً
بسبب طلبي للكلمة مرة أخرى ، بكثير من الايجاز ، في هذه الجلسة العامة •

يشرفني أن أقدم بصفة رسمية ، بياتة عن مجموعة ال ٢١ الوثيقة CD/329 المحتوية على مشروع
ولاية لفريق عامل مخصص لمنع نشوب سباق للتسلح في الفضاء الخارجي (النند ٧ من جدول أعمالنا) •
وطوال مناقشة البند ٧ في الجلسات العامة وفي اجتماعات اللجنة غير الرسمية لقيت
الحاجة الى انشاء فريق عامل مخصص لمعالجة هذا البند قبولاً واسع النطاق • وترى مجموعة ال ٢١
أن تبادل الآراء الذى جرى حتى الآن حول هذا الموضوع قد كشف لنا عن وجود أساس فعلي
لمفاوضات موضوعية • وقد صبح مشروع الولاية كما تضمنته الوثيقة CD/329 من قبل مجموعة ال ٢١ بطريقة
حعلته يستوعب الآراء المتباينة التي أثبتت أثناء مداواتنا بعية تمكيس اللجنة من الاصطـ
مفاوضات بشأن هذا الموضوع خلال الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٣ •

وتتبنى لجنة ال ٢١ أن تتخذ اللجنة قرارا بشأن انشاء فريق عامل مخصص للبند ٧ وصلاحياته في هذه الدورة بالتحديد لان هذا القرار - في رأى مجموعة ال ٢١ يتمشى مع ما دعيت الى فعله لجنة نزع السلاح من قبل مؤتمر الامم المتحدة لتسخير الفضاء للاغراض السلمية الذى عقد مؤخرا فسي فيينا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل اندونيسيا الموقر ، منسق مجموعة ال ٢١ لشهر ايلول / سبتمبر لتقدمه الوثيقة CD/329 . بقي الآن على قائمة المتحدثين ممثل منغوليا الموقر الذى اعطيه الكلمة .

السيد اردمبيلغ (منغوليا) (الكلمة باللغة الروسية) : اسمح لي سيادة الرئيس أن أقدم لكم بالنيابة عن وفد منغوليا اطيب تمنياتنا ، بصفتكم رئيسا للجنة في شهر ايلول / سبتمبر وفي الفترة ما بين هذا الشهر وبين افتتاح دورة الربيع ، ونحن نشق بانكم ستسهمون اسهاما عظيما خلال هذه الفترة الحاسمة من اعمال لجنة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٨٢ .

لقد طلبت الكلمة للتعبير عن ارتياح وفدى للوثيقة CD/329 التي قدمها الآن ممثل اندونيسيا الموقر ، السفير سوتريسنا .

والوفد المنغولي على استعداد لدراسة هذه الوثيقة بقصد تعين اللجنة ، على أساس هذا المقترح والوثيقة CD/272 التي قدمها الوفد المنغولي خلال فترة الربيع من دورتنا ، من أن تعمد في الوقت المناسب الى صياغة ولاية للفريق العامل المخصص للبند ٧ من جدول الأعمال بحيث يستطيع البدء في عمله باسرع وقت ممكن في العام القادم .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل منغوليا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة .

لم يعد ثمة احد على قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل يود أى وفد آخر أن يطلب الكلمة ؟ واضح انه لا يوجد احد ، ولذا فاني كالعادة اقدم بعض الاعلانات . تبدأ الجلسة غير الرسمية المقرر عقدها بعد ظهر اليوم لمواصلة النظر في مشروع تقريرنا للجمعية العامة والسدى بدأناه بعد ظهر الأمس ، في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم . ويعبر الرئيس عن امتنانه للممثلين الموقرين اذا حضروا في الموعد المحدد دون تأخير . وفيما يتعلق بتقارير الفرقة العاملة التي قدم احدها اليوم ممثل جمهورية المانيا الاتحادية الموقر رئيس الفريق العامل المعني أمل ان يتم تعميم التقريرين الآخرين بين اليوم والغد . وينوى الرئيس تقديم هذه التقارير الثلاثة للجنة في جلستها العامة يوم الخميس . ولدى انطباع أننا لن نجد صعوبة في اتخاذ مقرر ، بالنسبة لهذه التقارير ، مماثل للمقررات التي اتخذناها في السنوات السابقة ، أى اعتماد التقارير وتضمينها حملة في تقرير اللجنة ذاته .

وفيما يتعلق بالجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح ، فانه نظرا للعدد الكبير من المتحدثين المدربين الآن بالفعل على القائمة فسيحدد لها الوقت ذاته الذى انعقدت فيه جلسة اليوم - أى الساعة العاشرة صباحا - وأكون ممتا مرة اخرى اذا حضرتم في الموعد بحيث تتمكن من بدء الجلسة في الساعة العاشرة وعشر دقائق صباحا . برفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥ صباحا

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والثمانين بعد المائة

المنعقدة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد أ. غارسيا روبليس (المكسيك)

الحاضرون في الجلسة

<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>	
السيد ر. م. تيمهايف	<u>اثيوبيا</u>
السيد ح. ف. برديديكوف	
السيد ت. تيريفي	
السيد ف. يوهانس	
السيد ر. غارثيا - موريتان	<u>الأرجنتين</u>
السيد ت. فدلبيس	<u>استراليا</u>
الآنسة س. بويد	
السيد ه. فيغينر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن. كلينغلر	
السيد ه. رور	
السيد ن. سوتريستا	<u>اندونيسيا</u>
السيد هدايعة	
السيد ج. مهلاتي	<u>ايران</u>
السيد م. أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب. كاهراس	
السيد ك. م. أوليفا	
السيد أ. دي جيوفاني	
السيد ت. أطف	<u>باكستان</u>
السيد س. أ. دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س. دي كيروز دوارته	
السيد أ. أونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج. م. نوارفالميس	
السيد تالكوف	<u>بلغاريا</u>
السيد أ. سوتيروف	
السيد براموف	
يو مونخ مونخفي	<u>بورما</u>
يوتين كياو هليينغ	
يوثان تون	
السيد ب. سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ي. سيالوفتس	
السيد ت. سترويعاس	

السيد ب • كانوك	<u>سير</u>
السيد ف • روخاس	
السيد م • فيعودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ل • ستافينوفا	
السيد ج • يروشك	
السيد طقار	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ج • ثيليكى	
السيد ف • ساياتر	
السيد ر • تراب	
السيد ت • مالمسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • بانيت	
السيد م • س • دوغارو	
السيدة ا • ايكانغا كاهيا	<u>زائير</u>
السيد ا • غوك	
السيد جاياكودى	<u>سرى لانكا</u>
السيد ك • ليدغارد	<u>السويد</u>
السيد ه • برظوند	
السيد ا • اريكسون	
السيد ي • لوندلين	
السيد ح • جونانج	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يومنج جيا	
السيدة وانج زى يون	
السيد لي ويمين	
السيد سووكيه منع	
السيد ح • دى بوس	<u>فرنسا</u>
السيد داهوفيل	
السيد م • كوتور	
السيد ح • أ • زاراغا	<u>فنزويلا</u>
السيد ح • ر • سكينر	<u>كندا</u>
السيد سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ب • نونيز موسكيرا	

السيد د • د • دون نانجيرا	<u>كينيا</u>
السيد ا • ع • حس الآنسة و • بسيم	<u>مصر</u>
السيد أ • سكاني السيد م • الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا رويليس السيدة ز • غوثاليس اي رينيرو	<u>المكسيك</u>
السيد د • م • سامرهيس الآنسة ج • أ • ف • رايت السيد ل • ح • ميدلتون السيدة ج • أ • لينك	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ش • أ • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد ح • أ • ايجيويري السيد و • أ • أ • كيتسانيا السيد ت • اغبي - ايرونزي السيد أ • و • أبونكر السيد أ • أ • اد يوجو الآنسة ي • أ • س • أوكيجيه	<u>نيجيريا</u>
السيد أ • س • داس	<u>الهند</u>
السيد ا • كوميفتن السيد ف • غاجدا	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • فان دونعين السيد ر • ي • أكرمان	<u>هولندا</u>
السيد ل • ح • فيلدز السيد م • د • باسبي السيد ر • سكوت السيدة م • ونستون	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ي • أوكاوا السيد م • تكاهاشي السيد ت • كاواكيتا	<u>اليابان</u>
السيد م • ميخالوفيتتس	<u>يوغوسلافيا</u>

ممثل دولة غير عضو
السيفال
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام
نائب أمين لجنة نزع السلاح

السيد ا.سي
السيد ر.جايبال
السيد ف.بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة والثمانين بعد المائة للجنة نزع السلاح . تواصل اللجنة اليوم النظر في البند ٨ من جدول أعمالها ، السذي يتضمن النظر في تقارير أجهزتها الفرعية ، وكذلك بحث واعتماد تقريرها السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وعلا بالمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن للأعضاء الذين يرغبون في التحدث عن أى موضوع آخر يتصل بأعمال اللجنة أن يفعلوا ذلك .

أعطي الكلام لأول متحدث على القائمة ، ممثل بلجيكا ، السفير اونكيلينكس .

السيد أونكيلينكس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الدورة ، التي آمل أن تنتهي اليوم ، لم تعطنا أى مجال للارتياح اذ أن الجهود الم بذولة كانت غير مجددة وفي الغالب غير منتجة . ومرة أخرى ، لم تسجل أى نتيجة ملموسة لاعمالنا . ولقد اهتمنا مرارا باسباب الركود ، واننا نعلم انه يعود ، في الأساس ، الى تدهور العلاقات الدولية . ولكن بدا لنا من المفيد أن نتجاوز التوترات الدولية الحالية ونفكر بأساليب عمل لجنتنا ، اذ أن التوترات السياسية الدولية قد حملنا الى التنازل ، في وقت مبكر ، عن بعض امكانيات التفاوض التي قد تتاح لنا ، والى ترك أساليب اعمالنا تتحرف نحو ممارسات غير منتجة .

هل كان بإمكاننا ، في الواقع ، ان نأمل التوصل الى نتائج ملموسة في دورة قصيرة مدتها ستة أسابيع ، غداة الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والتي كانت محيية للأمال ؟

ان المهمة الاساسية للجنتنا هي التفاوض - ويجب ان نكرر ذلك دائما - وبالتالي ينبغي ان تكون متحررة من تقلبات النتائج السلبية او الايجابية التي قد تحققها جهود المناقشة الطويلة الحارية على صعيد الجمعية العامة . ينبغي ان يكون للجنة مفاهيم عمل خاصة بها ، وقواعد خاصة الهادفة الى تحقيق فعالية مفاوضات حسية تؤدي الى اتفاقات او معاهدات دولية .

ولا يسعني الا أن آسف لهذا القدر من الوقت الذي يكرس لمهام اجرائية ، وخاصة للجهود الم بذولة لوضع تقرير طويلة ترفع سنويا الى الجمعية العامة . وفي عام ١٩٨٢ ، تم تكريس سددس الوقت لهذا العمل غير المثمر ، ويمكن القول ان ظنا اعمالنا في الدورة الصيفية قد استغرقت هذه المهام التحريرية التي ليس من ورائها فائدة كبيرة . ويتوجب علينا ، دون شك أن نقيم بصورة أفضل احتياجات الجمعية العامة بهذا الشأن ، اذ ان هذه الاخيرة تهمها ، دون شك ، النتائج الحسية لا التقارير الانتقالية التي تصعب قراءتها وتكرر مضامينها ، والتي ، على المدى الطويل ، تعيق منح المفاوضات اكثر مما تيسره ، بسبب المواقف النظرية التي تتضمنها .

ان التعلق المفرط بالشكليات يضر أيضا بالجهود التي نبذلها . وهكذا ، انه لمن المؤسف ان الفريق العامل الذي انشئ حديثا والمعني بحظر التجارب النووية قد أضع كثيرا من الوقت في مناقشة وضع برنامج عمل يتناسب مع ولايته ، دون التوصل الى نتيجة . ولم تتجح الندوات التي وجهت لاعتماد الاعتدال والمرونة والانفتاح في المناقشات - وذلك مع مراعاة مواقف الاطراف المعنية - في اعطاء النتائج المرجوة . ولم تسد الواقعية ، بل سادت المناقشات الهامشية المتعلقة بمجال تطبيق الحظر .

وهكذا ، هدر الكثير من الوقت والطاقة ، بينما كان بالامكان استخدام هذه الدورة الصيفية بشكل اكثر فائدة ، بحيث تقترب من الوقت الذي يمكن فيه الانطلاق في المفاوضات الحقيقية .

ونأمل ألا تبدد اللجنة ، في عام ١٩٨٢ ، الامكانية المتاحة لها بفتح هذه المفاوضات الحقيقية ، وإن تعمق ، عبر برنامج عمل دقيق بقدر الامكان ، دراسة مختلف المسائل المتصلة بالمهام المنوطة بالفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية .

ومن جهة أخرى ، يتضمن جدول اعمالنا مواضيع عديدة ، وليس من السهل تنظيم مناقشة معمقة لكل منها . غير أننا نود أن نقترح ، عند اختيار موضوع رئيسي للمناقشة في الجلسات العامة للجنة في اسبوع معين ، ان تبذل الوفود جهودها لكي تحصر كلماتها في ذلك الموضوع بالذات دون الدخول في المواضيع الأخرى . وقد يمكن ذلك من تحقيق وحدة أكبر في المناقشات وفي الجهود المبذولة .

كما يبدو لنا انه ينبغي تخصيص مزيد من الوقت في عام ١٩٨٢ للمسائل التي يبدو أنها تملأ شروط التفاوض الحقيقي ، إذا ما أردنا أخيراً تحقيق بعض النجاح في مفاوضاتنا ، واننا ، اذ نقول ذلك ، نفكر قبل كل شيء بحظر الاسلحة الكيميائية وحظر الاسلحة الاشعاعية . وينبغي فهم هذا المنهج العملي على أنه لا يعنى الأولويات الأساسية التي يعطيها مختلف الاطراف لعملية نزع السلاح . ان هذا المنهج يشكل ، بالأحرى ، أولويات وظيفية يعليها تطور المناقشات وتوجيهها امكانيات التوصل الى نتائج في قطاعات معينة من اعمالنا . ويبدو لنا ان من الأفضل القول بهذه الانتقائية الوظيفية بدلا من الأبقاء على أولويات نظرية لن تؤدي ، في آخر المطاف ، الا الى استمرار حالة الركود الراهنة لاعمالنا .

وفيما خص الاسلحة الكيميائية ، سيتمح لنا ، في عام ١٩٨٢ ، اساس ممتاز لمتابعة المفاوضات . عيت تقارير افرقة الاتصال المختلطة المنشأة بناءً على اقتراح رئيس الفريق العامل .

وبالطبع ، ان الاتفاق بشأن اي عصر اساسي في مشروع الاتفاقية سيكون دوما رهنا باتفاقات بشأن سائر العناصر المكونة ، لكنه ينبغي لوفودنا ان تظهر ، منذ الآن ، انفتاحها الكبير بشأن الاجراءات التي ستطبق في دورتنا المقبلة . ويبدو لنا ان الوقت قد حان للدخول في المرحلة التحريرية لوضع مشروع الاتفاقية . ومن حسنات المنهج الذي اتبعته افرقة الاتصال انه مكن من معالجة مختلف عناصر الاتفاقية على صعيد متواز . ويتوجب علينا ان نحافظ على العبر المستخلصة في هذا الاسلوب للعمال التي ستقوم بها في عام ١٩٨٢ .

وعندما ستعود لجننتنا الى الانعقاد في دورتها المقبلة في عام ١٩٨٢ ، ستكون قد اتبحت لها فترة طويلة ، تناهز الثمانية اشهر ، للتفكير بموضوع حظر الاسلحة الاشعاعية . وفي رأينا أن المشاورات واجراءات الاستبيان المكتوب التي لجأ اليها رئيس الفريق العامل قد مكنت من توضيح وجهات النظر بعض الشيء . واننا نشعر باننا قد اقتربنا من الوقت الذي قد يمكن فيه اجراء مفاوضات حقيقية تشمل ، في آن معا ، المنهج المعروف بالتقليدي ومشكلة حظر الاعداءات على المنشآت النووية .

ولقد قدمت اقتراحات ، لاسيما من اليابان ، لصيغ تهدف الى وضع رباط بين هاتين المفاوضات . وسبق لبلجيكا ان درست ، هي أيضا ، امكانيات انشاء مثل هذا الرباط . وكانت هذه الاقتراحات مستوحاة من المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ومن المادة ٩ من معاهدة حظر الاسلحة الجراثومية . ولا تزال هذه الاقتراحات قائمة ، ويمكن تطويرها على ضوء المقترحات الجديدة التي قدمت أثناء الدورة الحالية .

وحيث ان وجهات نظر مختلف الاطراف تتدو أنها اصحت اكثر وضوحا واكل تتافرا عما كانت عليه في بداية اعمالنا حول الاسلحة الاشعاعية ، فانه ينبغي لجميع الوفود ان تبدل جهودها كي تعد ، لدورتنا المقبلة ، مواقف تفاوضية تمكن من ايصال مسألة حظر الاسلحة الاشعاعية الى الهدف المرغبي . وقد اخترت موضوعي حظر الاسلحة الكيميائية وحظر الاسلحة الاشعاعية لانهما يبدوان لي الأكثر أهمية لتمكين اللجنة ان تعطي اخيرا ، وفي أجل قصير ، أولى نتائجها الملموسة فيما خص المعاهدة الدولية . ومهما أكدنا ، فلن نؤكد بما فيه الكفاية واجب محفلنا في اعطاء البرهان على قدرتنا التفاوضية . وهذا لا يعني اطلاقا ان مواضيع حظر التجارب النووية ، والبرنامج الشامل لنزع السلاح ، والفضاء الخارجي ، لا يجب ان تستري انتباهنا اثناء دورة عام ١٩٨٢ . فصداقية لجننتنا موضوعية على المحك . ويمكننا في السنة المقبلة ، وبالتوازي مع جهود تفاوضية اخرى بالغة الاهمية تهذل في ميدان نزع السلاح ، هنا في جنيف بالذات ، ان نقدم مساهمة حقيقية في الجهود المبذولة فسي اطار المجتمع الدولي لتحسين مناح العلاقات ، وجعل السنوات المقبلة في العقد الحالي تتميز بجو مشجع اكثر من الجو السائد حاليا .

يومونغ مونغ غي (بورما) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود ، أولا ، أن أعرب عن سروري لتبؤكم كرسي الرئاسة لهذا الشهر أيلول /سبتمبر ، ونحن على وشك انها أعمال اللجنة لهذه السنة . وفي الوقت ذاته ، اود ان أنتهز هذه المناسبة لاقول ان تقانيمكم في خدمة قضية نزع السلاح ومنهجم المتجرد والمتمرن في المسائل المتعلقة بها قد لعب دائما دورا قيما في أعمال هذه اللجنة .

كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لسفير كينيا ، السيد ماينا ، عبر وفد بلاده ، لرئاسته الحكيمة خلال شهر آب / أغسطس .

ويسرني ايضا ان أرحب شخصيا بسفير بيرو ، السيد كانوك ، وسفير يوغوسلافيا ، السيد فهداس ، وأقول لهما ان وفد بلادي يرغب في التعاون معهما تعاونا صادقا . كما أنتهز هذه المناسبة لتوديع السفير سامرهيس ، الذي يعرف الجميع مدى مساهمته في أعمال اللجنة . سنفتقده جميعنا ، وخاصة بالنظر لصفاته الشخصية .

لم تعط الجمعية العامة ، اثناء دورتها الاستثنائية الثانية المكروسة لنزع السلاح ، أي تعليمات جديدة لهذه اللجنة . ولم تذهب الى أبعد من اعادة تأكيد العبادى التي تضمنتها الوثيقة الختامية ، التي كانت تشكل الركيزة التي استند عليها علنا منذ الدورة الاستثنائية الاولى .

والوضع الذي نواجهه منذ بضع سنوات هو انعدام الانجازات بشأن أي تدبير يتعلق بنزع السلاح . وعلى الرغم من ذلك ، ينبغي الاعتراف بأن الكثير من الاعمال الاساسية التي تحققت ستكون مفيدة لعملنا المقبل .

ولس يكون هناك فائدة من تقييم العمل المنجز اثناء الاسابيع القليلة التي اتاحت لنا في هذه الدورة الصيفية . غير أنه ، نظرا لنتائج الدورة الاستثنائية الثانية ، يصبح التقييم لمدة أطول ضروريا ادا ما أردنا ان نحقق تقدما ملموسا . وفي بدء هذه الدورة ، قال بعضنا ان لاجدوى من النظر في نتائج الدورة الاستثنائية الثانية . اما نحن ، فاننا نرى انه من المفيد لنا ان نستخلص العبر من الماضي ، نحيب نتجنب المأزق التي قد تواجهنا في المستقبل .

وإذا كان لنا ان نعبر عن وجهات نظرنا ، يمكننا القول ان طبيعة مفاوضات نزع السلاح ليست الان ما كانت عليه عندما كانت تجرى في المحافل السابقة المتعددة الأطراف ، وخاصة في اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح . في ذلك الوقت ، لم يكن هناك آراء متناقضة فيما خص السير بالمفاوضات المتعلقة بتلك التدابير التي لا نستطيع الآن التوصل الى توافق الآراء بشأنها . اننا نقضي الآن جزءا كبيرا من وقتنا في مناقشة ما ينبغي أو لا ينبغي لنا ان نتفاوض بشأنه ، وتعرضت قاعدة توافق الآراء للتشكيك . لهذا السبب ، فان وثيقة العمل التي قدمتها مجموعة ال ٢١ في ١٤ أيلول/سبتمبر الى هذه اللجنة ، والمتعلقة بانشاء أجهزة فرعية ، قد جاءت في الوقت المناسب .

وكما نرى ذلك ، فان انعدام التقدم الملموس في مفاوضات نزع السلاح يمكن ان يحزى ، بصورة عامة الى عدم ثبات بعض الدول الكبرى على بعض الالتزامات والمبادئ التي اعتقدتها ، هي نفسها ، عندما بدأت المفاوضات المتعددة الأطراف بطبيعتها الحالية . وفي رأينا ان لا الوقت ولا الظروف يمكن ان تقلل من قيمة هذه المبادئ ، التي تبقى صالحة اليوم كما كانت في ذلك الوقت . ولا يمكن الا الافتراض بأن ضرورة الاستمرار في سباق التسلح هي التي أملت على تلك الدول التضحية بمبادئ نزع السلاح هذه .

وفي هذا الاطار ، أود أن أشير اشارة خاصة الى اعلاننا المتعلقة بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي يعتبر الركيزة الاساسية لمفاوضات نزع السلاح ، والذي لم نتمكن من تحقيق أي نجاح بشأنه ، على الرغم من ان الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الاولى المكثفة لنزع السلاح ، قد أعطتنا تعليمات محددة بشأن ما ينبغي ان يتضمنه البرنامج الشامل . اننا ندرك ان الاختلافات حول المنهج الاساسي هي التي كانت السبب الكامن وراء عجز هذه اللجنة عن وضع برنامج شامل لنزع السلاح . وتتعلق هذه الاختلافات ، بصورة رئيسية ، بالمراحل ، والاطار الزمني ، والتدابير ، وطبيعة الالتزام . ان مقترحات مجموعة ال ٢١ حول هذه المبادئ معروفة جيدا ، ولست بحاجة الى تكرارها ، ولكني أود أن أشير الى أنها تشكل ، هي نفسها ، المبادئ التي كانت تشكل في السابق الركيزة التي استندت اليها الدولتان الكبريتان لاجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح الكامل والشامل في أوائل الستينات . وان الفقرة ٤ من البيان المشترك للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول المبادئ المتفق عليها لمفاوضات نزع السلاح هي بالغة الفائدة بالنسبة لهذا الموضوع ، واننا نرى ان اعادة اعتماد المفاهيم الأساسية التي تضمنها البيان المذكور ، والمفيدة للعمل المتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، قد تجعل من الممكن تحقيق التقدم في مجال هذا الموضوع عندما نعود اليه في السنة المقبلة .

ان مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي تواجه الآن مصير الاهمال للسبب ذاته ، أي على وجه التحديد ، لان المبادئ الأساسية التي كانت تركز عليها هذه المسألة لم تعد الآن مناسبة لأولئك الذين اعتنقوها في الماضي . ان نزع السلاح النووي مسألة ينبغي معالجتها بشكل بالغ الالاح ، اذ ان سباق التسلح النووي يشكل خطرا متزايدا على استمرار وجود البشرية ككل . ومع ذلك ، يقال لنا انه ليس من المناسب ان تجرى معالجة هذه المسألة ، التي تهم العالم بأسره ، في هذه اللجنة اذ أنها الآن موضع مفاوضات ثنائية بين الدولتين الكبريتين . ولكن ، لم يعط أي تفسير منطقي لهذا الموقف ، وبالتالي يصعب القبول بهذا التفكير لمجرد الادلاء بها . واد نقول ذلك ، نعتزف بأهمية وضرورة معالجة بعض النواحي البالغة الأهمية لنزع السلاح النووي ، كالاسلحة النووية الاستراتيجية والقذائف النووية في القارة الأوروبية ، والتي تجرى معالجتها الآن في

اطار ثنائي • غير أنه لا يمكننا الا أن نلاحظ ان العملية الثنائية المتعلقة بنزع السلاح النووي تعالج فقط بعض نواحي المسألة • ولم تحل هذه المفاوضات الثنائية المسألة المتعلقة بكيفية معالجة النواحي الأخرى في نزع السلاح النووي والتي تعادلها في الأهمية • ان تعليق المفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح النووي هو من نوع التجميد الذي يجد المجتمع الدولي صعوبة في قبوله • ونود الاعراب عن أملنا في أن تتمكن هذه اللجنة من معالجة هذه المسألة في اطار فريق عامل عندما نعود الى الاجتماع في السنة المقبلة • ومن المفيد ان نتذكر ان مفاوضات حول نزع السلاح النووي بدأ بمفهوم التجميد قد أجريت في الماضي في اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح من قبل تلك الدول التي ترفض الآن اتخاذ خطوة مماثلة • هنا أيضا ، يتحتم التقيد بالالتزامات والبادئ السابقة ، ولا يسعنا ان نغفل ذلك اذا كانت هذه اللجنة تود ان تبدأ العمل بشأن نزع السلاح النووي عندما نعود الى الاجتماع في السنة المقبلة •

وفيما خص مسألة حظر التجارب ، نود ، في الوقت الحاضر ، ان نحصر ملاحظتنا في أعمال الفريق العامل المخصص وفقا للولاية المنوطة به ، ولن ندلي بملاحظات حول المسألة ككل •

ان عدم وجود برنامج عمل قد حال دون اجراء مناقشة منظمة وموضوعية ، وكانت وجهات النظر التي تبودلت حتى الآن ذات طبيعة عامة • غير أن المناقشات التي تمت حتى الآن ابرزت منهجين أساسيين مختلفين • ويقول المنهج الأول ان الوسائل العلمية والتقنية الحالية تمكن من التحقق من التقيد بحظر التجارب ، وفي رأينا ان هذا المنهج قد يجعل من الممكن تحديد الاساليب المتعلقة بالتحقيق •

غير أن المنهج الآخر يقول بأنه لا يمكن الافتراض بأن جميع المشكلات التقنية قد حلت فيما يتعلق بالتحقيق • واننا نتخوف من ان يقود هذا المنهج اعمال الفريق العامل الى متاهات التفاصيل التقنية ، بحيث يصعب علينا بلوغ هدفنا في تحديد اساليب التحقق من التقيد بالحظر •

ان المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية هي الآن في مرحلة متقدمة ، وتم تحديد المتطلبات المفصلة لمضمون مشروع المعاهدة • وبشكل تقارب المواقف عصرا مشجعا في المفاوضات • وقد حملتنا هذه التطورات الى الاعتقاد بأن امكانيات الاتفاق هي الآن قريبة العنال • لذلك ، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتحقيق اتفاقية الاسلحة الكيميائية عندما نلتقي مجددا في السنة المقبلة •

ان اقتراح الوفد الهندي بانشاء فريق عامل مخصص لاتخاذ التدابير المناسبة والعملية بشأن منع الحرب النووية قد لاقى تأييدا من الأكثرية ، بينما رأيت قلة من الوفود الاخرى انه ينبغي مزيدا من التوضيح للمسائل المبحوثة قبل النظر في امكانية انشاء فريق عامل مخصص • ان التبادل غير الرسمي للأراء الذي جرى اثناء هذه الدورة قد كان مفيدا جدا ، اذ انه مهد الطريق لمناقشات لاحقة قد تمكن من معالجة هذه المسألة في فريق عامل مناسب • وما من شك أن جميع الوفود راغبة في أن تعالج بفعالية التدابير المتعلقة بمنع الحرب النووية • وقي عن القول ان منع الحرب النووية لن يكون ممكنا الا بازالة الاسلحة النووية ازالة كاملة من ترسانات الدول • ومن الواضح أن هذه اللجنة لا تتوى ان تعالج ، في وقت واحد ، سلسلة كاملة من التدابير المتعلقة بمنع الحرب النووية • لذلك ، ومع الاعتراف بالبادئ العامة التي ينبغي ان تسود التدابير المتعلقة بمنع الحرب النووية ، ومع الأخذ بالاعتبار تلك النواحي من هذا المنع التي يجرى النظر فيها بصورة منفصلة ، نرى أن منع اندلاع حرب نووية من جراء حادث او حساب حاطي أو عطل في المواصلات يستحق اهتماما أولويا •

ان المناقشات التي جرت اثناء الدورة الصيفية في هذه اللجنة حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي كانت ، في الواقع ، مفيدة ومهمة . ان الآراء التي أدلى بها ممثلو الدول التي لها معرفة واسعة بهذا الموضوع المتشعب والمعقد قد أعطت فكرة وافية عن تشعبات هذه المسألة ، على الرغم من اننا لم نتمكن بعد من انشاء فريق عامل مخصص لمعالجة هذه المسألة بصورة فعالة . كما أظهرت المناقشات ان هناك توافقا عاما في الرأي بوجود معالجة هذه المسألة في اطار محظوظ المتعدد الأطراف . انها في الواقع بداية مناسبة ، اذ ان الفضاء الخارجي ، المعروف بأنه " تراث البشرية " ، لا يخضع للصلاحيحة الوطنية للدول ، والمسائل التي تتناول أنشطة الدول في الفضاء الخارجي يجب ان يكون لها ، بالضرورة ، منظور دولي .

لقد كشفت المداولات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي انه يبدو أن هناك اختلافات منهجية حول كيفية تحقيق اتفاق أو اتفاقات لهذا السبب ، قد يكون من المناسب معالجة هذه المسألة من منظور واسع .

لقد تعلمنا من مناقشاتنا هنا ان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مسألة بالغة التعقيد ، اذ أنها تتناول مجموعة من الأسلحة العالية التكنولوجيا في مراحل تطوير مختلفة . فالبعض منها اصبح تشغيليا أو شبه تشغيلي . والبعض الآخر في مرحلتي الاختبار والتطوير ، والعديد منها لا يزال في دنيا الامكانية العلمية النظرية . وفي هذه الظروف قد يكون من الصعب تحديد مدى الخطر على الأسلحة وقد يكون من الصعب حل مسألة التحقيق ، كما يبدو أن البعض يوحى بذلك . وهناك أيضا آراء متباينة حول ما اذا كان سباق التسلح في الفضاء الخارجي يشكل تهديدا فوريا أو بعيدا . وأيضا كانت هذه الآراء ، فمن الضروري القضاء على هذه المشكلة في المهد قبل أن تتفاقم الصعوبة لحلها . ان معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي يمكن ان تكون مرجعا مفيدا جدا لنا فيما خص طبيعة المنهج العام الذي يمكن أن نعتمده في البداية لتحديد المبادئ العامة لتنظيم منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ان اذ حال التزامات لاتخاذ مزيد من التدابير في مثل هذا المنهج قد يلبي الحاجة الى اتخاذ الخطوات العملية المطلوبة لعدم تسليح الفضاء الخارجي . وفي هذا الصدد ، وبفضل وفد سرى لانكا ، كان لنا شرف الاستماع الى البيان البالغ الفائدة الذي القاه احد كبار الاخصائين في الفضاء الخارجي ، السيد آرثر س . كلارك . ومن المفيد ان نذكر هنا ما قاله السيد كلارك في بيانه : " ان الدفاع الوحيد ضد أسلحة المستقبل هي منع استعمالها على الاطلاق . وبكلام آخر ، ان المشكلة هي سياسية وليست عسكرية ، ولم يعد بإمكان القوى المسلحة في أي بلد أن تدافع عنه ، وجل ما تستطيع أن تعد به هو تدمير المهاجم " .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اشكر ممثل بورما على بيانه ، وخاصة على الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة . المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل بلغاريا ، السفير تيلالوف الذي اعطيه الكلام الآن .

السيد تيلالوف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : بصفتي منسقا لمجموعة الدول الاشتراكية لشهر أيلول / سبتمبر ، أشرف بالكلام اليوم نيابة عن وفود هنغاريا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ، وبولندا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا ، حول نتائج دورة ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح .

ان وفود البلدان الاشتراكية تلاحظ بأن أعمال اللجنة في عام ١٩٨٢ قد عكست تماما صعوبة الوضع الدولي ، والذي تميز بزيادة حادة في العداء بين القوى المحبة للسلام من جهة ، ومعارضى السلام ونزع السلاح والأمن الدولي ، من جهة أخرى •

ان سياسة ادارة الولايات المتحدة في التحضير الكلي للحرب وتنفيذ خطط واسعة لزيادة ترساناتها من الأسلحة النووية والتقليدية ، بحيث تحقق تفوقا عسكريا على بلدان المجموعة الاشتراكية ، تفقد استقرار العلاقات بين الدول وتسف امكانية تحقيق التقدم في مفاوضات نزع السلاح ، بما فيها تلك الجارية في لجنة نزع السلاح •

وهكذا ، واذ ننهي اليوم أعمالنا لعام ١٩٨٢ ، لا يمكن ان نكون مرتاحين لما أنجز فسي لجنة نزع السلاح •

وعلى الرغم من الظروف الصعبة ، فان البلدان الاشتراكية ، تمشيا مع سياستها الأساسية ، قد اتبعت باستمرار نهجا يهدف الى تحقيق مفاوضات بناءة - في دورة الربيع للجنة ، وفي الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وفي دورتنا الصيفية الحاضرة - وذلك بهدف تحقيق اتفاقات موضوعية لتخفيف حدة سباق التسلح •

ولقد انعكس القلق العميق للدول الاشتراكية حول مصير العالم في المبادرات البنائة العديدة التي تقدمت بها • وقد رفعت وفودها الى لجنة نزع السلاح سلسلة من الوثائق والمقترحات الموضوعية حول جميع بنود جدول الأعمال تقريبا • وهي تلاحظ بارتياح ان الخطوط الرئيسية للمناقشة في اللجنة كانت مرتكزة ، في العديد من الحالات ، على تلك المبادرات ، وهي تعرب عن تقديرها للوفود التي برهنت عن اهتمامها بمقترحات البلدان الاشتراكية •

وكانت تهدف هذه المبادرات الى تدعيم السلام ، والمحافظة على الانفراج ، ووقف سباق التسلح ، وتوسيع التعاون الدولي • ان التعهد من طرف واحد بعدم اخذ المبادرة في استخدام الأسلحة النووية الذى تضمنته الرسالة الموجهة الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، من جانب السيدل •ى •بريجنيف ، رئيس الدولة السوفياتية ، قد عكس تماما الشعور القوي بالمسؤولية لدى البلدان الاشتراكية لتأمين سلام دائم وتقوية الأمن الدولي •

ان الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، والمنعقدة في شهرى حزيران / يونيه وتموز / يوليه من هذا العام ، قد تركت أيضا أثرها على أعمال اللجنة • وخلال النصف الاول من السنة ، بدلت البلدان الاشتراكية كل ما في وسعها لتمكين اللجنة من تحقيق نتائج ملموسة ، وخاصة فيما يتعلق بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، بحيث يكون بالامكان تقديم مشروع برنامج الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية • لكن الموقف المعوق الذى اتخذه عدد من البلدان العربية قد نسفت تلك الامكانية ، لا في اللجنة وحسب ، بل أيضا في الدورة الاستثنائية ذاتها •

وانعقدت دورتنا الصيفية في جو الحركة الجماهيرية للسلام ونزع السلاح في جميع أنحاء العالم ، التي حصلت قبل وأثناء وبعد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وفي جو اتقوى الدول الحماي على أن تتمسك بمقررات الجمعية العامة المتحدده في دورتها الاستثنائية الأولى ، وأن تتفع في مفاوضاتها الأولويات التي حددها برنامج عملها •

وفي رأى وفود البلدان الاشتراكية أن مسألة وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى تبقى المسألة ذات الأولوية الاكثر اهمية المطروحة أمام لجنة نزع السلاح . ان مذكرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المعنونة " تجنب التهديد النووى المتزايد وتخفيف سباق التسلح " ، والتي وزعت كوثيقة رسمية للجنة ، تستند الى الحاجة لا تخاذ تدابير ملحة لازالة التهديد بالحرب النووية وانها انتاج الاسلحة النووية ، وتخفيض الترسانات النووية تدريجيا حتى ازالتها الكاملة . ويستند منهج غالبية الوفود في اللجنة الى ادراك لهذه الحاجة . وتلاحظ وفود الدول الاشتراكية بارتياح النشاط المتزايد في النظر بالمسائل المتعلقة بنزع السلاح النووى ، والذي انعكس خاصة في اقتراح وفد الهند المتعلق بانشاء فريق عامل مخصص يعنى بصياغة التدابير الهادفة الى تظادى الحرب النووية . ان النهج البناء لغالبية الوفود الى المفاوضات حول هذه المسألة قد لاق معارضة من القوى المعطلة لمصالح الولايات المتحدة والمجموعة العسكرية - الصناعية لحلف شمال الأطلسي .

وفي هذا السياق ، تعتبر وفود البلدان الاشتراكية عن ارتياح خاص لكون المفاهيم العسكرية غير الانسانية لدور الأسلحة النووية في المحافظة على الاستقرار ، ولكون عقائد الحرب النووية " المحدودة " والمخططة ، قد أدينت ورفضت خلال دورة ١٩٨٢ بقوة لم يسبق لها مثيل . وقد أشارت الغالبية الكبرى للوفود في بياناتها الى واقع أن الحرب النووية سوف تتحول حتما الى كارثة عالمية لن يكون فيها منتصرين .

وتعتبر البلدان الاشتراكية أن مسألة وقف سباق التسلح ونزع السلاح النووى يجب أن تدرس في جميع جوانبها ، وينبغي للجنة نزع السلاح ، بصفتها جهاز التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف حول نزع السلاح ، ان تسهم في حل هذه المهمة ذات الاهمية العالمية . ان الاقتراح الذى قدمه وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية حول مشروع ولاية لغربى عامل معي بالبند ٢ يعكس وجهات نظر البلدان الاشتراكية . وعلا بالفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، ينبغي ان يهدف نشاط ذلك الفريق العامل الى وضع مراحل برنامج نزع السلاح النووى ، الذى حددت مقاييسه في الوثيقة (CD/315) .

وعلى اللجنة أيضا ان تحل مشكلة حظر الاسلحة النيوترونية النووية ، والتي قد يؤدي ادخالها في ترسانات أى دولة الى تخفيض العتبة النووية ، والوزع المحتمل لهذه الاسلحة في أوروبا الذى قد يخلق وضعاً بالغ الخطورة لهذه القارة . ومنذ عام ١٩٧٨ ، قدمت البلدان الاشتراكية مشروع اتفاقية حول هذا الموضوع ، وهي تحدد انشاء فريق عامل من جانب اللجنة بعية وضع مشروع لمثل هذه الوثيقة الدولية .

وتعتبر وفود البلدان الاشتراكية ان احد المعايير الجلية للنهج البناء لأى بلد فسي المفاوضات الحارية في هذه اللجنة هو موقفه تجاه الحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية . ان عدم تقيد بعض البلدان بواجبها في اجراء مثل هذه المفاوضات ، والذي تضمنته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وأكده الدورة الاستثنائية الثانية ، هو مؤشر هام لموقفها الحقيقي ازاء حل هذه المشكلة الملحة من مشاكل نزع السلاح .

ان الموقف المعلن تجاه مناقشة هذه المسألة في الفريق العامل المخصص المعني بالبند ١ من جدول الاعمال ، الذى أنشأته لجنة نزع السلاح في الجزء الاول من الدورة ، يثير مخاوف جديدة بأن يصار الى استخدام اللجنة كحاجب لسياسة الولايات المتحدة في الاستمرار بتجارب الأسلحة النووية .

وتشاطر وفود البلدان الاشتراكية رأى الغالبية بأنه ، بعية اجراء مفاوضات حول البند ١ من جدول الاعمال على أساس بناء ، ينبغي توسيع ولاية الفريق العامل بحيث تشمل مهامه مهمة تحديد مدى الاتفاق المقبل . وهي تعرب عن أسفها لرفض وفدى دولتين تمتلكان الاسلحة النووية المشاركة في الفريق العامل ، وتأمل بأن تعيدا النظر بموقفهما بهذا الشأن في المستقبل القريب .

وتلاحظ وفود البلدان الاشتراكية بارتياح التقدم المحقق في وضع عناصر اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية . وقد لعبت مسودة الاحكام الأساسية للاتفاقية التي تقدم بها وفدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دورا أساسيا في تحقيق هذا التقدم . وبغية ترسيخ النتائج المحققة ، ينبغي لجميع الوفود ان تشترك اشتراكا بناء وتبرهن عن مرونة . ولا تزال البلدان الاشتراكية تعتبر أن من الأهمية بمكان أن تأخذ الاتفاقية المقبلة في الاعتبار التطورات الجديدة في ميدان الأسلحة الكيميائية ، بما فيها جميع النواحي المتصلة بالأنواع الثمانية أو المتعددة العناصر لهذه الأسلحة .

ان نجاح المفاوضات حول حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية لا يمكن ان يتأمن الا عبر تحقيق اتفاقات سياسية بأسرع وقت ممكن حول المشكلات الأساسية في الاتفاقية ، وليس في جعل حل هذه المشكلة متعلقا بتسوية مسائل تقنية معينة . وسوف تساند مجموعة وفود البلدان الاشتراكية وتدعم جميع المقترحات والمبادرات الهادفة الى تحقيق سريع لاتفاق حول مسألة حظر الاسلحة الكيميائية .

ان احدى النتائج الايجابية لدورة عام ١٩٨٢ هي الاهتمام المتزايد من اللجنة لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وقد لاقى الاقتراح الذي تقدم به وفد جمهورية منغوليا الشعبية حول انشاء فريق عامل مخصص معني بهذه المسألة ومشروع الولاية المرفوق به ترحيبا ايجابيا في اللجنة .

ومما يؤسف له أن معارضة الولايات المتحدة الامريكية قد جعلت من المستحيل اجراء مفاوضات حسية بعية منع توسع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وستستمر وفود البلدان الاشتراكية بجهودها نحو حل هذه المسألة الملحة . وهي تلاحظ بارتياح ادراك اهمية هذه المسألة الذي أظهرته وفود مجموعة ال ٢١ ، التي قدمت مشروع ولاية مند يومين ، وبحص الدول العربية .

ولا تزال البلدان الاشتراكية تعتقد بأن حظر انواع جديدة ومنطومات جديدة من أسلحة التدمير الجماعي هو أحد اهم الشروط المسبقة لنزع السلاح العام والكامل . وفي الوقت الذي ينعقد فيه التقدم في المفاوضات حول هذه المسألة في اللجنة ، نلاحظ تطورا مكثفا لانواع جديدة من أسلحة التدمير الجماعي ، والادخال الفعلي للسلاح النيوتروني الجبري في الترسانات النووية ، والخطط الهادفة الى صنع اسلحة أشعة غاما . ان الاجتماعات غير الرسمية التي عقدتها اللجنة حول هذه المسألة مع اشترك الحبراء ، والتي تمت بناء على مبادرة من الوفد الهنغاري ، قد أكدت ضرورة وملائمة انشاء فريق محصص من الحبراء الحكوميين الاكفاء .

وترى مجموعة البلدان الاشتراكية أنه ينبغي للجنة اعطاء اعتبار حدى للاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة ٨٩/٢٦ .

ان البلدان الاشتراكية تعتبر ان تعليق العمل النشط حول مواضع ضمانات الامن للجدول التي لا تمتلك الاسلحة النووية ووضع برنامج شامل لنزع السلاح ليس الا تعليقا مؤقتا ، وستستمر

في العمل من أجل وضع مشروع الوثائق القانونية الدولية حول هذه المواضيع • ويمكن القول نفسه بالنسبة للفريق العامل المعني بالأسلحة الإشعاعية •

وتعلق البلدان الاشتراكية أهمية خاصة على زيادة فعالية عمل اللجنة وأجهزتها الفرعية • ولقد قدم عدد من المقترحات المحددة لهذه الغاية في الوثيقة (CD/200)، كما قدمت غيرها ممن المقترحات خلال الدورة الحالية • وترى مجموعة البلدان الاشتراكية أيضا ان قضية عضوية اللجنة ترتدى أهمية خاصة في اطار تدعيم فعاليتها • وينبغي للجنة ان تحل هذه القضية بنفسها ، مع مراعاة المبادئ الأساسية لعملها ودون الاخل بالتوازن السياسي القائم • واننا نرحب بالاهتمام الذي أبداه عدد من الدول في عمل اللجنة ، ونحن على استعداد لدعم بعض التدابير الهادفة الى زيادة امكانيات المشاركة النشطة من جانب تلك الدول •

وأود أن أنتهز هذه المناسبة للاعراب عن شكرنا لكم ، السيد الرئيس الكريم ، غارسيا روبليس ، على الجهود التي بذلتوها وطمى مهارتكم في ادارة أعمالنا اثناء المرحلة الختامية لهذه السنة • ولقد برهنتم مرة أخرى عن تلك الصفات اللامعة التي أزرتها عن حق جميع الوفود • وأود أن أهني رئيسي الفريقين العاملين الحاليين ، سفير بولونيا السيد سويكا ، وسفير السويد السيد ليد غارد ، وكذلك رؤساء جميع الأفرقة العاملة في دورة الربيع • ونيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية ، أود أن أعرب عن شكرنا لأمانة اللجنة ، ولاسيما للممثل الخاص للأمين العام ، السفير جايبال ، ولجميع أولئك الذين أسهموا بصورة نشطة في علنا •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل بلخاريا ، السفير تيلالوف ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي حص بها الرئاسة • المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل السويد الكريم ، السفير ليد غارد ، الذي سيقدم تقرير الفريق العامل المخصص المعني بحظر التجارب النووية الذي يرأسه • الكلمة للسفير ليد غارد •

السيد ليد غارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : حضرة الرئيس ، كما هي العادة في مثل هذا الوقت من السنة ، هناك بعض التعديلات في صوغها • وأنتم نفسك ، يا حضرة الرئيس ، ادليتم ببعض التعليقات المصيبة في اجتماعنا الاحير عندما ودعتم السفير سامرهيس ، واننا نوافقكم تماما على ما قلتم • لقد اكتسب السفير سامرهيس احترامنا القلبي وتقديرنا لمهارته الدبلوماسية ، وتكرسه الصادق لهدفا المشترك ، وصفاته الشخصية الممتازة • وفي الوقت ذاته ، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسفير فيداس من يوغوسلافيا والسفير كانوك من بيرو •

وكما قلتم ، يا حضرة الرئيس ، فاني سأقدم تقرير الفريق العامل المخصص المعني بحظر التجارب النووية ، الوارد في الوثيقة (CD/332) • وربما لم يأت التقرير نموذجاً للايجاز والبنية المنطقية ، بل جاء على نحو ما كان ينتظر ان تسفر عنه عملية مفاوضة قاسية بشأن مسألة تتسم بهذا الطابع المثير للجدل الحاد • ومهما يكن من أمر ، فان التقرير يتضمن نظرة شاملة للمسائل المتعلقة بحظر التجارب النووية • ان الحكمة على مدى ما قام به الفريق العامل من تحديد ودس لهده المواضيع أمر يعود للتقدير الذاتي ، ولكن مما لا شك فيه أنه أرسى قاعدة لعمل مقبل بشأن هذه القضية •

ولا يمكن الادلاء بهذا الحكم الايجابي عن انجازات الفريق العامل الا اذا ما أعددنا بالاعتبار الظروف السياسية البالغة الصعوبة التي دمعت عمله بطابعها • ليس الوقت الآن وقت اجراء

دراسة مفصلة للمناخ السائد المتعلق بمفاوضات نزع السلاح ، بصورة عامة ، وبحظر التجارب النووية بصورة خاصة . غير أنه لموضوع يؤسف له أن يكون عمل هذه اللجنة وأجهزتها الفرعية خاضعا ، بهذا القدر الكبير والمباشر ، للتطورات المعاكسة في علاقات الدولتين الكبريين .

وطبنا أيضا أن نأخذ بالاعتبار أن مسائل حظر التجارب بالغة الضخامة والتعقيد ، وبالتالي فهي موضوع صعب حتى في الظروف المؤاتية .

ان الجهود التي بذلت خلال ما لا يقل عن ربع قرن لتحقيق حظر شامل للتجارب النووية لم تعط حتى الآن النتائج المرجوة . وكانت الحواجز السياسية بالغة الضخامة . واني أشك في أن يكون المسؤولون مهنيا عن اعداد الأسلحة النووية راغبين في التخلي طوعا عن امكانيات تجربة تلك الأسلحة . ومن الواضح ان الاعتبارات السياسية الجامعة هي وحدها التي يمكن أن تؤدي السبيل التحول اللازم في المواقف ، الذي قد يجعل من الممكن تحقيق حظر التجارب النووية . ولا يمكن لأحد أن يتبأ متى سيحصل ذلك . غير أنه من الممكن ، لابل من الواجب ، الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة بغية تصير عملية التفاوض المقبلة .

وفي ضوء ذلك ، ترتدى المناقشات التي جرت في الفريق العامل المخصص أهميتها . غير أنه ينبغي على جميع الوفود ان تكون مستعدة للقيام بتبادل منظم لوجهات النظر ، مما يمكن من دراسة المسائل المختلفة بمزيد من العمق والتحديد .

ولسوء الحظ ، لم يتح الا وقت قصير للفريق العامل المخصص هذه السنة . واني آسف لكون الكثير من هذا الوقت القصير قد كرس للمسائل الاجرائية . وكان يؤمل بأن شعور الاحاح قد يؤدي الى مزيد من الانفتاح والمرونة في قضايا اجرائية صغيرة الأهمية نسبيا .

واني أرى أنه ينبغي توسيع صلاحيات الفريق العامل ، بحيث يكلف رسميا ، على الأقل ، بدراسة جميع الحوانب المتصلة بحظر التجارب النووية . وفي الوقت ذاته ، يجب ألا يخيب عن الهال أنه ينبغي أن يكون للفريق العامل برنامج عمل واضح ومحددة ليتمكن من الاضطلاع بمهامه على أفضل وجه . واني أمل انه ، عندما سيعود الفريق العامل لاستئناف عمله في السنة المقبلة ، ستستخلص العبر اللازمة من خبرته لهذه السنة ، وسيتم النظر في المسائل الاجرائية في اطار منظورها الخاص ، بحيث يتمكن الفريق العامل من البدء في عمله دون تأخير ، مركزا على المسائل الجوهرية .

وفي هذا الاطار ، أود أيضا أن أعرب عن شكري الصادق للأئسة ليفى على مساهماتها الممتازة في أعمال الفريق العامل بصفتها أمينة له ، وكذلك لموظفي الامانة ، وللمترجمين الهريين على مهارتهم وثباتهم الكبريين . ولقد كان من حسن حظ الرئاسة ، وهذا التعبير يشعني ونائبي السيد هيلتينوس ، الذي حل محلي أثناء غيابي المؤقت من الرئاسة ، ان تستفيد من هذا التعاون والمساعدة القيمين .

واسمحوا لي ، قل أن أنهي كلامي ، أن أقول كلمة موجزة في موضوع آخر يهم هذه اللجنة . واني ، اد أفعل ذلك ، أتكلم طعما بصفتي رئيسا للوفد السويدي .

تدكرون ولاشك ان المادة السابعة من الاعلان الحتامي للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة قاع البحار في عام ١٩٧٧ ، دعت مؤتمر لجنة نزع السلاح أن ينظر ، بالتشاور مع الدول الأعضاء في تلك المعاهدة ، في أمر انشاء فريق محص من الخبراء يعمل باشرافه بهدف الاستمرار في استعراض

التطورات التكنولوجية الرئيسية التي تؤثر على تنفيذ المعاهدة • وقيل أيضا ، في هذا الصدد ، أن هذا الفريق قد يسهل تنفيذ الاغراض المحددة في الفرع الذي يعالج المادة الخامسة من المعاهدة ، أي النظر في التدابير اللاحقة في ميدان نزع السلاح لمنع سباق التسلح في قاع البحار والمحيطات وجوفها • وبالإضافة الى ذلك ، اعتبر الفريق وسيلة للمساهمة في التحضير المنظم لمؤتمر الاستعراض المقبل •

ان الحاجة واضحة لدعوة فريق خبراء من هذا النوع في اطار لجنة نزع السلاح • ويجري حاليا استغلال مدني ضخم للبحار ولقاع البحار على نطاق عالمي • ومن المحتمل أن تؤثر تطورات متوازية أخرى على مخاطر استعمال عسكري متزايد لقاع البحار ولجوفها ، سواء في المدى الحالي للمعاهدة أو في مدى توسع لها •

وفي الوقت ذاته ، يدل الاختبار على أنه يصعب جدا البحث في هذا المجال • ويبدو أن هناك القليل من المعلومات الهامة المتاحة حول التطورات الأخيرة • لذلك ، هناك حاجة ملحة لمناقشة ما يمكن عمله لتجميع المعلومات الضرورية بعية تقييم الوضع تقييما فعليا •

وفي ضوء الاعتبارات السابقة ، يرى الوفد السويدي أن الخبرات المجمعمة ضمن لجنة نزع السلاح مؤهلة تأهلا بارزا للسير قدما في هذه العملية • واذ تجرى الان المشاورات المتعلقة بعقد مؤتمر الاستعراض المقبل بشأن معاهدة قاع البحار ، يود الوفد السويدي أن يلفت نظر اللجنة الى الدور الذي كان معهودا به الى الجهاز الذي سبقها والذي ورثته عنه لجنة نزع السلاح • وبالتالي ، اقترح ان تتخذ هذه اللجنة ، لدى اعداد جدول أعمالها وبرنامجها لعام ١٩٨٢ ، التدابير للقيام بهذه المهمة الرئيسية •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل السويد على بيانه ، وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير فيلدر •

السيد فيلدر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، تقترب دورة ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح من نهايتها • وأعتقد اننا قد حققنا بعض الانجازات المتواضعة في الفترة القصيرة من الحزب المختصر لهذه الدورة الصيفية • وستتركز ملاحظاتي اليوم على مجالات العمل التي تحقق فيها بعض التقدم ، كما أنني سأطرح على بعض المسائل التي أسي فهم أو تفسير موقفا فيها •

أولا ، فيما خص حظر الأسلحة الكيميائية ، يود وفد بلادي أن يسجل درجة من الارتياح للتقدم المحقق في الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية • ان رئيس الفريق ، سفير بولندا الكريم ، السفير سويكا ، يستحق شكر جميع الوفود ، خاصة لتدشينه طريقة عمل مكنت من تحقيق نتائج ملموسة • فقد تمكنت أفرقة الاتصال التسعة من تعطية قدر مدهل من المواد ، وتقديم نتائج الى اللجنة تشير صراحة الى أن تقدما ملموسا قد تحقق منذ بدأنا علنا في شهر آب/ أغسطس • وستوفر هذه النتائج أساسا ممتازا لمزيد من التقدم في دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ •

ولقد قدم عدد من الوفود الأخرى مساهمات هامة للتقدم نحو حظر الأسلحة الكيميائية ، وهو هدفنا المتفق جميعا على أنه بالغ الأهمية بالنسبة للجنة • وتجدر الإشارة ، بشكل خاص ، الى المساهمة القيمة التي قدمتها جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن مسألة تدقيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية •

كما أخذ وفد بلادي علما بالمقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والتي قدمت أيضا الى هذه اللجنة • ويبدو أن هذه المقترحات تشير الى درجة معينة من المرونة في اثنين من المسائل الرئيسية المتعلقة بتدقيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، والتي ، بالطبع ، نرحب بها جميعا • واننا بانتظار مزيد من التفاصيل من جانب الاتحاد السوفياتي بشأن هذه المقترحات • ويبقى ، طبعاً ، العديد من مسائل التدقيق الأخرى من دون حل ، ونأمل بأن يتم إيجاد حلول مقبولة من الجميع للتعلم على هذه الصعوبات ، وبالتالي التمكن من التقدم •

وباختصار ، فإن وفد بلادي يعتقد بأن عمل اللجنة لهذا العام حول حظر الأسلحة الكيميائية قد حقق تقدماً ، ويعود ذلك بدرجة رئيسية الى العمل المكثف في فترة دورة الستة أسابيع هذه القصيرة • ونأمل بأن تكون هذه الانجازات مؤشراً لامكانية تحقيق مزيد من التقدم أثناء دورتنا لعام ١٩٨٣ •

وفيما خص عمل الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية ، فقد خابت آمالنا لأن الجهود التي بذلناها لبدء العمل الجوهرى بموجب الولاية قد جمدت من جانب احدى المجموعات • وبالمقارنة مع النتائج الايجابية المحققة في الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، ان أفضل ما يمكن قوله ، نظراً لاختلافنا في اعتماد برنامج عمل ، هو أنه أثناء معالجتنا لهذه المشكلة اجرينا عدة مناقشات القت ضوءاً مفيداً على مسائل التحقيق والتنفذ •

ان الاختلاف في احراز التقدم في عمل الفريق لا يقع ، بكل تأكيد ، على عاتق رئيس ذلك الفريق العامل ، ممثل السويد الكريم ، السفير ليد غارد ، بل على العكس ، فإن جهوده ، وجهود نائبه ، السيد هيلتونبيوس ، ومستشاره العلمي ، الدكتور اريكسون ، قد كانت دائمة وحازمة • بل ان هذا الاختلاف يقع على عاتق الكتلة الشرقية ، التي رفضت بعناد قبول برنامج عمل معقول اقترحه الرئيس ووافقت عليه مجموعة ال ٢١ والمجموعة العربية •

ويعترف وفد بلادي بأن ولاية هذا الفريق العامل محدودة • ولم نتمكن من التوصل الى تحقيق توافق الآراء حول انشاء هذا الفريق العامل الا بعد مفاوضات شاقة ومطولة • اننا نعترف بأن الولاية المعطاة له ليست هي التي كان يفضلها كثيرون في هذه اللجنة ، لكنها هي التي اتفقا عليها • ويعتبر وفد بلادي أن قمة الحنت هي في اقدم احدى مجموعات الوفود الى الموافقة على هذه الولاية ومن ثم تحميد اي محاولات لبدء العمل بموجبها • اننا لانزال نعتقد بأن هناك دوراً هاماً لهذه اللجنة تضطلع به في معالجة هذا الموضوع ، ولدينا آمال كبرى بأن جهودنا قد تؤدي الى التقدم في المحال البالغ الحيوية والتعقيد لمجمل مسألة حظر التجارب • ولكن موقف الاتحاد السوفياتي ومؤيديه يثير التشكيك بوجود هذا الفريق العامل بحد ذاته • وطيناً أن ندرس هذه القضية بتأن عندما نستأنف اعمالنا في شهر شباط /فبراير المقبل • وربما ستتاح الفرصة للوفود أثناء هذه الفترة للدخول في مشاورات خاصة على أمل اعادة تقييم موقفها • وسوف يمكننا ذلك من تحقيق التقدم في عمل الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية في السنة المقبلة بشكل منظم •

أثناء المناقشات للفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية ، وأثناء اعداد تقريره ، أثار أحد الوفود مسألة ما اذا كانت الولايات المتحدة تحل نواجذاتها القانونية عملاً بمعاهدة عام ١٩٦٣ بشأن حظر تجارب الاسلحة النووية في الفضاء ، والفضاء الخارجي ، وتحت الماء • وبالنسبة لهـده

القضية ، ورد في تقرير الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية (CD/332) في الصفحة ٨ مايلي:

" واسترعت وفود أخرى انتباه نهن هذا الوفد الى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ الذي جاء في ديباجته ما يلي : ' سعيا منها لتحقيق وقف كافة التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد ، واذ عقدت العزم على مواصلة المفاوضات تحقيقا لهذا الغرض ، ورغبة منها في وضع حد لتلوث البيئة البشرية بالمواد المشعة ' ، وعبرت عن الرأي القائل بأن هذا يشكل التزاما قانونيا . وطلب من هذا الوفد ان يبين كيف يمكنه ان يوفق بين كونه طرفا في تلك المعاهدة وبين الموقف الذي يقفه الآن . وذكر هذا الوفد أنه لا يقبل الادعاء القائل بأنه انتهك الالتزامات التعهدية القانونية . وأعلن بالتالي عزمه على الرد بصورة كاملة على ذلك الادعاء " .

وأود أن أظن بصورة جازمة أن حكومتي لا تقبل أي ادعاء بأن الولايات المتحدة قد انتهكت التزاماتها التعهدية القانونية بموجب معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، كما أننا لا نقبل تلميح بعض الوفود الأخرى بأن الولايات المتحدة تعتبر أن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وكأنها لا وجود لها . ان موقف الولايات المتحدة بشأن الموقف الكامل لجميع التفجيرات النووية يبقى كما وصفته في ١١ آذار/مارس من هذا العام : ان الحظر الشامل للتجارب هو عنصر في المجموعة الكاملة من الأهداف الطويلة الأمد للولايات المتحدة في مراقبة الاسلحة . ان الظروف الحالية لا تبدو لنا مؤاتية لعقد مفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب في هذا الوقت ، لكنني أعتقد بأن جهودنا الرامية الى الاستمرار الناجح في محاولة تحقيق أهداف الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية بروح طيبة تعبر بنفسها عن جدية هدف الولايات المتحدة .

وإنطلاقا من المركز المميز الذي كان لي خلال السنوات التي أمضيتها في مكتب المستشار القانوني في وزارة الخارجية ، والذي كان يعالج هذه المسألة المحددة وتفسير المعاهدات ، أرى نفسي مؤهلا للبحث في هذه القضايا بما تستأهله من اهتمام . لا شك أن من ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب يقول بأن الدول الأطراف في تلك المعاهدة ستسعى لتحقيق " وقف كافة التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد ، (وهي قد) عقدت العزم على مواصلة المفاوضات تحقيقا لهذا العزم " . وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٦٣ ، أوضح ناظر الخارجية دين راسك سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه القضية في مؤتمر صحفي قال فيه :

" ان سياسة الولايات المتحدة هي ، كما عبر عنها ، من بين أماكن أخرى ، في ديباجة هذه المعاهدة المحدودة ذاتها ، السعي الى تحقيق حظر شامل للتجارب . لكن ذلك سيستوجب ضمانة كافية كاملة ، وترتيبات للتحقيق ، بحيث نعرف بأنه لن يكون هناك أي غش جوهري يمكن ان يؤثر على أمننا " .

وتنص المادة ٣١ من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات ، والمعترف بها بصورة عامة بأنها مدونة القانون والممارسة والأعراف الدولية ، على أن " [ألف] تفسر المعاهدة بحسن نية ووفقا للمعنى الاعتيادي المعطى لمصطلحات المعاهدة في سياقها وفي ضوء هدفها وغرضها " . وبالتالي ، وقياسا بهذا المعيار ، فقد أعربت الدول الأطراف عن عزمها في السعي الى تحقيق هدف وقف جميع تفجيرات الاسلحة النووية ، وفي الواقع ، جميع التفجيرات النووية الأخرى ، وفقا لما نصت عليه المادة الأولى ، الفقرة ١ ، من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وذلك عن طريق المفاوضات المستمرة . ولا يمكن ، بصورة معقولة ، أن يفسر ذلك بأنه يعني أن الأطراف قد التزمت بمفاوضات مستمرة ، بل

بتحقيق الهد فاعبر عملية المفاوضات • أقول ان هذا ما سعت اليه الولايات المتحدة وستستمر في السعي اليه • ان اشتراكنا في العملية المثلثة الأطراف بين عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٠ ليس الا تدليلاً لهذه الإرادة • اننا لم ننكر يوماً ان الحظر الشامل للتجارب هو هدف من أهداف حكومتنا • وفي الواقع ، لقد أعدنا تكمير نيتنا هذه كما سبق أن أشرت الى ذلك • ان تاريخ عملية التفاوض هذه حاشد بالأمثلة المتعلقة بعائق التدقيق • ولهذا السبب ، فان وفد بلادي سيستمر في تعليق أهمية على الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية المنبثق عن لجنتنا ، على أمل ايجاد وسيلة لحل هذه العقدة في التقدم •

ختاماً ، ان الجواب على سؤال ما اذا كان موقف الولايات المتحدة بشأن هد فالحظر الشامل للتجارب " يشكل نقضاً قانونياً أو واقعياً " لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، هو بكل تأكيد "كلا" • وأود أيضاً أن أقول كلمة موجزة عن الفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية • وعلى الرغم من أن هذا الفريق العامل لم يجتمع رسمياً الا مرتين اثناء الدورة الصيفية ، فاني أعتقد بأنه ، نتيجة للجهود التي بذلها رئيسه السفير ويجنر ، قد تم وضع الأسس لمزيد من التقدم الملموس نحو عقد معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية اثناء الدورة المقبلة للجنة • وكما سبق أن أعلنت ذلك في بياني الافتتاحي أمام اللجنة في شهر آب / أغسطس ، فان وفد بلادي مستعد الآن وفي المستقبل للاشتراك بصورة بناءة في مناقشة مسألة ما اذا كان ينبغي التفاوض بشأن تدابير اضافية تتعلق بمنع الهجوم على المنشآت النووية • كما قدم السفير ويجنر الى الفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية مجموعة من أحكام المعاهدات (CD/RW/WP.39) ، تمثل جهوده لتحريك عمل الفريق العامل نحو خاتمة ناجحة • ويقدر وفد بلادي هذه الجهود ويعتقد أن هذه المجموعة تمثل نقطة ارتكاز مفيدة للاستمرار في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الاسلحة الاشعاعية في العام المقبل •

وأثناء الدورة الصيفية ، عادت اللجنة الى مسألة ما اذا كان من المستحسن وضع تدابير اضافية لمراقبة الأسلحة في الفضاء الخارجي • وكانت مناقشاتنا غير الرسمية مفيدة ومنتجة • وفي رأيي أن هذه المناقشات وفرت منظورا ملائماً لمزيد من البحث في هذه القضية • وألقت ضوءاً على التشريح الدولي الواسع الذي تتضمنه الاتفاقات القائمة التي تعيق امكانيات سباق التسلح في الفضاء الخارجي • كما أبرزت المناقشات أن الأنشطة في الفضاء الخارجي لها فائدها سواء للأغراض السلمية أو العدائية ، وكشفت على أن اهتمامنا الرئيسي يجب أن ينصب على البرامج التي لها صفات عدائية • وبنوع خاص ، فان برنامج الاتحاد السوفياتي للأسلحة المضادة للتوابع قد حمل الدول الأخرى ، بما فيها دولتي ، على أن تأخذ علماً بالتهديد المحتمل للمنظومات التي نعتمد عليها جميعاً لوظائف مهمة كالملاحة ، والمواصلات ، والاشعار المبكر للهجوم النووي ، ورصد الاتفاقيات المتعلقة بمراقبة الأسلحة •

ومع ذلك ، ان عدداً كبيراً من الوفود في هذه اللجنة لم تسهم بعد في دراستنا لمسألة مراقبة الأسلحة في الفضاء الخارجي • ولا يزال الموضوع يستأهل مزيداً من التعمق ، واني لا أزال أعتقد بأن الاسلوب الأكثر فعالية لمتابعة دراسة هذه المسائل يكون عن طريق الاجتماعات غير الرسمية للجنة •

وأود أيضاً أن أقول بعض الكلمات بشأن فريق العمل اللذين لم يجتمعا خلال هذه الدورة • كان وفد بلادي ، بكل تأكيد ، مستعداً لاستئناف العمل بشأن ضمانات الأمن السلبية والبرنامج الشامل لنزع السلاح • وفيما خص البرنامج الشامل ، فاننا نتطلع الى استئناف اعمالنا خلال الدورة المقبلة بحيث تتمكن من تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين كما طلب اليها •

وسنكون ، بالطبع ، مستعدين للاشتراك بصورة بناءة في الفريق العامل المعني بضمانات الامن السلبية . وفي الواقع ، ان وفد بلادي لا يشارك مجموعة ال ٢١ في تقييمها لوضع هذه المفاوضات ، والذي قدمته في الوثيقة CD/280 ، كما أننا لا نشاطر وفد باكستان آراءه التي عرضها زميلنا الكريم السفير احمد في ١٠ آب / أغسطس .

لقد أعلن وفد بلادي عن اعتقاده بأن اللجنة قد حققت ، في الواقع ، بعض التقدم ، وان كان محدودا ، خلال الاسابيع الستة الماضية . واننا ننوي العودة الى علنا في شهر شباط / فبراير مع اعتقادنا الراسخ بأن للجنة دورا بالغ الأهمية تضطلع به في الاطار الأوسع لجهود نزع السلاح ، ومع تصميمنا على بذل كل ما في وسعنا لتحقيق تقدم فعلي في سبيل مزيد من السلام في العالم .

أخيرا ، أود ، نيابة عن وفد بلادي ، أن أمد يد الترحيب والصدقة الى ممثل يوغوسلافيا الكريم ، السفير كازيمير فيداس . ان شهرته كدبلوماسي لامع معروفة جيدا لدى حكومتي ، ويشاطرها العديد من الحكومات الاخرى . وسيكون عصرا اضافيا قيما في لجنتنا ، واني أتعهد له بصدقة ودعم وتعاون وفد بلادي .

كما أشير بكآة شخصية عميقة — كآبة يشاطرنى اياها وفد بلادي — الى مغادرة السفير ديفيد سامرهيس ، ممثل المملكة المتحدة الكريم . ان خدماته في هذا الجهاز لم تشرفه شخصيا وحسب ، بل شرفت أيضا بلاده ، وفي الواقع شرفت هذا الجهاز .

ان ديفيد سامرهيس كان أول من مد لي يد الصداقة ، عندما كنت لا أزال طرى العود في هذه اللجنة . ولم يصبح صديقي وحسب ، بل أيضا مرشدي . ان ارشاده الصبور ودعه المستمر جعلنا اضلاعي بهذه المسؤولية الهامة أقل عثا مما بدت لي عندما لبيت نداء الرئيس . ان ديفيد سامرهيس هو الذي بث في الاحترام العميق لهذه اللجنة ولمزايا اعضائها . ان مزاياه الهادئة في القيادة ، وتصرفاته المهذبة ، وذكائه العميق ، قد تركت اثرا مستديما في هذه اللجنة . ان مثله جدير بالاعتقاد ، واني سأقتدى به على أمل أن أتمكن من ترك هذا الجهاز وأنا أشعر بذات الشعور من الانحاز الذي يحمنه معه بكل تأكيد . انه يحمل أيضا معه مودتنا وتقديرنا جميعا . وسنكون خاسرين من جراء معادرتة هذا المحفل ، لكننا سنكون أغنياً بفضل خدماته معنا . واننا نتمنى له جميعا التوفيق والسعادة في اعماله المقبلة . ولكننا نود أن نوضح بأننا لا نقول له " وداعا " ، بل " الى اللقاء " .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه ، وأعطي الكلام الآن للمتحدث المقبل على قائمتي ، ممثل بولندا ، السفير سويكا ، الذي بصفته رئيسا للفريق العامل المخصص المعني بالاسلحة الكيميائية ، سيقدم التقرير عن فريقه .

السيد سويكا (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : حضرة الرئيس ، اسمحوا لي ، أولا ، أن أعرب عن تقديري العميق لرئاستكم الحكيمة والماهرة ، وأشكركم خاصة على الطريقة الفعالة التي قد تم بها علنا خلال هذا الشهر . وفي تعاوننا الوثيق معكم ، نرحب بكل من انجازاتكم على أنه انجاز لنا . لذلك ، أتمنى لكم خاتمة ناجحة لتقرير اللجنة عن أنشطتها خلال الدورة الحالية ، وأقدم لكم تعاوننا ودعمنا للاضطلاع بهذه المهمة .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لا أعرب عن تقديري لسلككم ، سفير كينيا السيد ماينسا ، لمساهمته كرئيس خلال شهر آب / أغسطس .

وأرحب مع الارتياح بزميلينا الجديدين في اللجنة ، ممثلي بيرو وبيوغسلافيا الكريمين •
كما أود أن أعرب عن تمنياتي لزملائنا الذين غادروا جنيف مؤخرًا وأولئك الذين هم على وشك
مغادرتها •

وبصفتي رئيسًا للفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية ، أشرف بأن أقدم
اليوم إلى لجنة نزع السلاح مشروع تقرير الفريق عن أنشطته لعام ١٩٨٢ • ويرد نص مشروع التقرير
في الوثيقة CD/334 ، وأمل أن يكون متاحًا لجميع الوفود الكريمة في هذه اللجنة • وبهذه المناسبة ،
أود أن ألفت نظر اللجنة إلى خطأين وردا في التقرير : الأول في الفقرة ١٢ ، حيث يجب إضافة
كلمة " القاد م " بعد كلمة " الرئيس " ، والخطأ الثاني هو أن الفقرة ١٧ يجب أن تُلغى وتصبح
الفقرة ١٨ هي الفقرة ١٧ • وسوف يعاد نشر كامل التقرير في وقت لاحق لأسباب فنية •

واستعدادًا للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ،
وضعت تقريرًا خاصًا إلى لجنة نزع السلاح ورد في الوثيقة CD/281/Rev.1 ، المؤرخة في ٢٧ نيسان /
أبريل ١٩٨٢ • ويصف التقرير ، من بين جملة أمور ، في الفصل الثالث ، وضع المفاوضات في الفريق
العامل في نهاية الجزء الأول من دورة اللجنة • لذلك ، سأحاول في عرض اليوم أن أحصر نفسي في
الجزء الثاني من دورة الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية الذي بدأ عمله بتاريخ ٢٠ تموز /
يوليه ١٩٨٢ ، وفقًا لقرار اللجنة المؤرخ في ٢٣ نيسان /أبريل ١٩٨٢ • وفي هذا الصدد ، أود فقط
أن أذكر بأن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بدأ عمله ، في بداية دورة ١٩٨٢ ، بولاية
جديدة قررت اللجنة بموجبها " إنشاء فريق عامل مخصص لمدة دورة ١٩٨٢ • • • لوضع اتفاقية تأخذ
في الاعتبار جميع المقترحات الحالية والمبادرات المقبلية بعية تمكين اللجنة من تحقيق اتفاق في أقرب
وقت ممكن • • • " •

بالتالي ، ومنذ بداية الدورة الصيفية ، استمر الفريق العامل في عقد مناقشات ومشاورات
مكثفة تهدف إلى وضع أحكام الاتفاقية المقبلية • وبعد جولة أخرى من المشاورات المفصلة ضمن الفريق
العامل والمرتكزة على العناصر والملاحظات المنقحة المتوفرة ، وعلى وثيقة بناءة وقيمة هي " الأحكام
الأساسية " ، للاتفاقية التي تقدم بها وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وكذلك على
مختلف المقترحات المقدمة من سائر الوفود ، تم إنشاء تسعة أفرقة اتصال غير رسمية ومفتوحة العضوية ،
وأوكلت إليها مهمة إجراء دراسة معمقة للمشاكل المحددة المعنية ، ووضع خيارات ممكنة واحتمالات
عملية يمكن أن تساعد في التغلب على الاختلافات القائمة وتقدم عملية وضع الاتفاقية في المرحلة
التالية من المفاوضات • وطالبت أفرقة الاتصال غير الرسمية هذه بنوع خاص المجالات التالية
للاتفاقية المقبلية :

مدى الاتفاقية ؛

تعريف المصطلحات الفنية التي ستستخدم في الاتفاقية ؛

إجراءات التحقق ، بما فيها نوع خاص :

الاعلان عن امتلاك مخزونات الأسلحة الكيميائية ووسائل إنتاجها ، والاطمئنان

الزمنية ، وأشكال التقدم بهذه التصاريح ؛

عملية حطط تدبير محزوبات ومنشآت الأسلحة الكيميائية وتقنياتها وتحويلها إلى أغراض

مسموحة ؛

التشريع الوطني واجراءات التحقيق ؛

الوسائل التقنية الوطنية للتحقيق ؛

• نظام التحقيق الدولي

المسائل الأخرى ، ومن بينها ، ديباجة الاتفاقية ، وعلاقتها مع المعاهدات الأخرى ،
والتعاون الدولي لتنفيذ الاتفاقية ، وكذلك العديد من الجوانب الأخرى •

ومن ثم تمت مناقشة تقارير جميع أفرقة الاتصال ، وتم تعديلها عد الاقتضاء في اجتماعات

الفريق العامل اللاحقة •

وقد أدت المشاورات مع الوفود ، بمعاونة الخبراء ، بشأن بعض المسائل التقنية المعينة ،
والتي جرت في عام ١٩٨٢ ، الى تقديم توصيات الى الفريق العامل بشأن الاجراءات التنفيذية
الموحدة لتحديد السمية تحت الجلدية الحادة ، ولوضع معايير سمية الاستنشاق الحادة • وهذه
التوصيات ذات صلة مباشرة بالاتفاقية المقبلة •

ان الفريق العامل ، عبر عمله المكثف في عام ١٩٨٢ وتظاينه الكامل في خدمة الهدف
النبيل لوضع اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، قد أكد مجددا بقوة أن عقد مثل هذه الاتفاقية
ليس احدى الأولويات القصوى في مفاوضاتنا وحسب ، بل أيضا ان من الممكن الوصول الى اتفاق عن
طريق جهد متسق وجماعي • هذا هو التفسير الذي اعطيه لتظاني وجهود جميع المنسقين ، وعليها
جميع الوفود ، في السعي — والوصول — الى حلول تسوية و/أو تقارب في وجهات النظر في بعض
المجالات والقطاعات للاتفاقية المقبلة • واني آمل ان تكون تقارير منسقي أفرقة الاتصال المرفقة بتقرير
الفريق العامل قد عكست تماما الارادة المعلنة في التفاوض وفي ايجاد حلول متفق عليها • وفي
الوقت ذاته ، انها تشكل خلفية ممتازة لمفاوضات لاحقة • وأود أن أشدد بصورة خاصة على الارادة في
اجراء مفاوضات لاحقة ، لأنني بعيد عن التساهل وأعرف جيدا ما هو مقدار الوقت والجهد الواجب
بذله قبل أن يصبح مشروع الاتفاقية جاهزا •

ومع مراعاة هذا الواقع ، ومع الأخذ في الاعتبار التقدم الذي حققته افرقة الاتصال في توضيح
العديد من المسائل وكذلك في البحث عن مجالات ممكنة للتفاهم عبر الصيغ البديلة والاختيارية ، وعندما
كان ذلك ممكنا عبر نظريات العمل ، فقد حاولت ان أجمعها في شكل صيغ لتسوية محتملة من العناصر
قدمتها مؤخرا الى الفريق العامل المخصص • واني مدرك تمام الادراك بأن ذلك لا يشكل وثيقة عمل
كاملة ، ولم يكن لي مثل هذا الطموح • غير أنني آمل أنه قد يساعد الوفود في عملية وضع المشروع ويوفر
للحكومات المعنية معرفة افضل بالوضع الحالي للمفاوضات • وفي هذا السياق ، آمل ان تكون الوثيقة
المعنونة " آراء رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية حول صياغات توفيقية ممكنة لعناصر
اتفاقية مقبلة " قد وزعت على اعتبارها الوثيقة التي تحمل الرقم CD/333 • كانت هذه ، في الواقع ،
الرغبة العامة للفريق العامل المخصص •

وكما جاء في الفقرة ١٧ من تقريره ، اتفق الفريق العامل ، من بين جملة أمور ، " على أن
يوصي لجنة نزع السلاح بأن يواصل الفريق اعماله تحت رئيسته الحالي في الفترة من ١٧ — ٢٨ كانون
الثاني / يناير ١٩٨٣ " • واذ أشكر أعضاء الفريق على الثقة التي عبروا عنها ، فاني أصادق على
هذه التوصيات وآمل بأنها ستلاتي ، وكذلك مجمل التقرير ، موافقة اللجنة • وانتهز هذه المناسبة
لادعو جميع الوفود الى الاستفادة من الاستراحة لدراسة المواد الخلفية لهذه الدورة ، بحيث

نتمكن من تحقيق المزيد من التقدم الملحوظ في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، سواء في عمل الفريق العامل أو في الاستشارات المتعلقة بالمسائل التقنية .

واسمحوا لي ، السيد الرئيس ، أن أختتم تقديمي لمشروع تقرير الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية إلى اللجنة بتوجيه الشكر القلبي لجميع الوفود على مساهمتها القيمة في أعمال الفريق . وأوجه شكرى الخاص إلى منسقي أفرقة الاتصال ، السيدة ناشيميني من الوفد الأرجنتيني ، والسيد ملسكانو (رومانيا) ، والسيد لوندن (السويد) ، والسيد سكينر (كندا) ، والسيد ستيل (استراليا) ، والسيد الطف (باكستان) ، والسيد دوارتي (البرازيل) ، والسيد تيليكتيه (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) . واني مقتنع تماما بأن ليس هناك كلمات تعطيهم حقهم الكافي من التقدير لمساهماتهم . لقد واجهنا ، هذه السنة أيضا ، بعض الأوقات الحرجة . وكان ذلك امتحاناً لثباتنا . ولكنني سعيد بالتشديد على أن الفريق قد حاول التغلب على الصعوبات بروح التسوية . وفيما خصني كرئيس للفريق ، فاني اعتبر ذلك أفضل مكافأة لمجهودى ولعملي الصعب في الرئاسة .

وأوجه شكرى الصادق للسيدة فالدهايم - ناتورال على مساعدتها بصفقتها أمينة الفريق العامل خلال دورة الربيع ، وإلى السيد بن اسماعيل على مساعدته ومشورته القيمة خلال الدورة الصيفية . كما أوجه الشكر العميق لموظفي الأمانة وللمترجمين الفريدين على تعاونهم الممتاز خلال كامل دورة ١٩٨٢ .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل بولندا الكريم على بوانه ووطن الكلمات اللطيفة التي وجهها للرئاسة . المتحدث المقبل على قائمتي هو ممثل البرازيل الكريم ، السفير دى سوزا اى سيلفا ، الذى أعطيه الكلمة الآن .

السيد دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي السرور لو قد بلادى ، ولى شخصيا ، أن أرحب بكم رئيسا للجنة ، وأشكركم على مساهمكم التي لا تضاهاى في سبيل قضية نزع السلاح التي تخدمونها منذ سنوات عديدة . ان اعتماد التقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بحظر التجارب النووية يوحي ببعض الأفكار المتصلة بخبرة الأسابيع القليلة المنصرمة التي أمضيها في المناقشة ، والتي أود أن أشاطرها وزملائي اليوم . ان انشاء الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية كان يمثل ، في نظري لو قد بلادى ، مرحلة هامة في عمل هذه اللجنة ، ولهذا السبب قبل وفد بلادى الولاية غير العرضية التي أعطيت للفريق العامل بشأن البند ١ من جدول أعمالنا . غير أنه ينبغي الا تصبح المناقشة لمجرد المناقشة نشاطا من أنشطة لجنة نزع السلاح .

ان الصعوبات التي عانى منها الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية في الأسابيع الاخيرة المنصرمة بشأن اعتماد برنامج عمل يوفر هيكلًا لأنشطته لم تكن مفاجئة بالنسبة لنا . فلقـد تعودنا ، منذ زمن بعيد ، أن نرى الدولتين الكبيرتين تستخدمان هذه اللجنة كحلبة اخرى للمجابهة عوضا عن السماح لها بالاضطلاع بوظائفها ومسئولياتها .

وكان يبدو لو قد بلادى ان هيكله المناقشة حول الاتفاقات القائمة بشأن هذه القضية تبدو أمرا بناء ، وخاصة معاهدة ١٩٦٢ المعروفة بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . ان اسمها ذاك يوحي انه ينبغي ان تصح شاملة ، وانه يجب توسيعها لتغطي جميع الأوساط الأخرى . وبالاضافة الى ذلك ، فان المفاوضات بشأن هذه المعاهدة يجب ان تصم بطريقة تسمح بأن يصبح

النص النهائي كونييا • ولا يجب ان تؤدي المعاهدة الجديدة الى اضافة بنود جديدة على السدول التي لا تمتلك الاسلحة النووية ولا أن تأتي داعمة للتمييز القائم • بل يجب ان ينظر اليها كخطوة طال انتظارها نحو نزع السلاح النووي •

عدما تتفاوض حكومات مسؤولة وتبرم معاهدات دولية ، وخاصة في ميدان نزع السلاح والأمن ، فان من حق مجتمع الامم ان ينتظر تعهذ الالتزامات المتعهد بها • ان المبدأ القديم القائل بأن العقد شرعة المتعاقدين لا يزال يشكل الاساس للاتفاقات بين الدول السيدة • وقد أتاحت الفرصة لوفد بلادي أن يشير الى التناقض بين الالتزامات التي ارتبطت بها احدى الدول الممثلة للأسلحة النووية ، والتي هي طرف اصيل في معاهدة ١٩٦٢ المتعلقة بالحظر الجزئي للتجارب ، ومواقفها الرسمية الراهنة حول قضية حظر التجارب النووية • ونأمل ان تفكر الدولة الكبرى المعنية بالنتائج الضارة التي قد يسببها هذا التناقض لجهود نزع السلاح المقبلة ، وخاصة في حقل انتشار الأسلحة النووية • ان هذه النتائج بالغة الاهمية ولا يمكن بالتالي اهمالها على اعتبار انها غير ذات صلة • والى جانب الاسئلة السياسية المطروحة ، هناك مسألة قانونية هامة تبرز فوراً الى الذهن : هل ان بياننا عن السياسة يقول بأن تجارب الاسلحة النووية ضرورية لوقت طويل مقبل يشكل العاء للواجبات الملزمة قانونياً والمقبولة بموجب ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ومادتها الأولى ، والتي يشكل البرازيل أيضاً أحد اطرافها ؟ ان وفد بلادي يعتقد بأن من حق جميع الأطراف في المعاهدة أن تحصل على حواب من الدولة الكبرى المعنية ، بحيث تهدد أى شكوك تتعلق بنواياها • وبالطبع ، ينطبق التفكير ذاته أيضاً على المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والتي ليست البرازيل طرفاً فيها • وعلى حكومات البلدان التي انضمت الى تلك الوثيقة ان تقرر ، في الوقت المناسب ، ما هي القيمة المرتبطة بعبارات " بحسن نية " ، ربما ليس بالنسبة للمصطلحات القانونية ، بل ، بصورة رئيسية ، في مفاهيمها ونتائجها السياسية •

واذا كان الانضمام الى وثيقة دولية يتضمن واجبات ملزمة للأطراف فيها ، فلا يمكن القول داته بالنسبة للنشاط التفاوضي • ان الاشتراك في الأجهزة المتعددة الأطراف المنشأة لاجراء مفاوضة بشأن قضية معينة لا يمكن ان يعتبر تعهداً سهائياً لمواقف الوفود ، أيا كانت الحكومات التي تمثلها • واذا كانت الحالة كذلك ، فان أى محفل للتفاوض قد يتحول بكل تأكيد الى مشروع مستحيل • وسبب اختلاف المواقف ، صممت عملية التفاوض المتعدد الأطراف كأفضل وسيلة لتسيق الاختلافات بين الدول • الا أن التكرار لمكانية التفاوض ورفض توضيح الشكوك يشكلان في الواقع تأكيداً لعدم الرغبة في البحث عن أجوبة مشتركة لمشكلات مشتركة • وسواء قبلت الدول الممثلة للأسلحة النووية ذلك أو لم تقبله ، فان وجود الأسلحة النووية يشكل مشكلة مشتركة لجميع الأمم ، وينبغي التفاوض لايجاد حلول مقبولة من الجميع بشأنها • وان استمرار التهديد واختلال التوازن والتمييز لن يؤدي بكل تأكيد الى مثل هذا الحل المقبول بصورة عامة •

وقد دكرت احدى الدول الحائزة على الأسلحة النووية هذه اللجنة مؤخراً بأن وفد هـا يعمل في هذا المحفل طبقاً لمصالحها الوطنية • وما من شك اننا جميعنا مندوبين لحكوماتنا التي ننفذ تعليماتها على أفضل وجه في متناولها • ولكن ما من شك أيضاً ان حكوماتنا قررت في عام ١٩٤٥ ، عندما اعتمدت ميثاق الامم المتحدة ، بأنها ستعمل أيضاً طبقاً لمصالح أرفع مستوى : مصالح مجتمع الأمم بأسره • وبهذا المعنى ، فاننا في الوقت ذاته مندوبون للجنس البشري ككل • ومهمتنا لا تنحصر في تسيق الآراء المختلفة لحكوماتنا الواحدة تحاه الاخرى • اما هي أيضاً ، وربما كان ذلك الأهم ، تسيق مصالح حكوماتنا مع مصالح مجتمع الأمم • ينطبق ذلك ، بصورة خاصة ، على تلك الحكومات التي اعترفت بمسؤولياتها الخاصة في ميدان نزع السلاح •

وأود هنا أن أقدم حجة اعتقد انه ينبغي لحكومات الدول الحائزة على الأسلحة النووية ولحلفائها الاقربين ان يهكروا فيها اثناء عطلة لجنة نزع السلاح . وعلى الرغم من أن هذا المحفل يعرفه بأنه " جهاز تفاوضي " - ويبدو أن ليس هناك خلافاً حول هذا الموضوع - فاننا جميعنا متفقين على أنه ، باستثناء الأسلحة الكيميائية ، كان التفاوض قليلاً أو معدوماً في هذه القاعة، وخاصة حول المسائل التي أعطيت لها الأولوية القصوى . غير أنه يبدو أن هناك تخوفاً ، وخاصة لدى الدول الحائزة على الأسلحة النووية ، بأن أي شيء قد توافق عليه في هذا المحفل سيتحول بطريقة ما الى واجب ملزم لن تتمكن حكوماتها من التخلص منه أبداً . وأود أن أشير فقط الى أن اشتراك وفد معين في نشاط فريقي عامل ، أو قبول ولاية لجهاز فريقي تطلب منه أن " يتفاوض " بدلاً من " أن يدرس ويحدد " موضوعاً معيناً ، أو اعتماد برنامج عمل يضع بعض الأهداف العامة والمبادئ الأساسية ، ان كل ذلك ليس الا قرارات تتخذ على مستوى الوفود . وبالمعنى السياسي والاجرائي على حد سواء ، فان الوفود تبدو وكأنها تعلق على هذه المسائل قيمة تمتد الى ما وراء مبلع القرارات المتخذة بشأنها . وكذلك ، هناك اتجاه للتفاوض بشأن صياغة تفاهات كما لو كانت معاهدة ملزمة قانونياً . وربما كان ذلك مجرد تجاوب مع آلية نضوية للتعويض ندرتها جميعاً . ان مثل هذه القرارات لا يمكن ان تعتبر انها تهبط الحكومات بنتيجة العمل المنفذ ، وانها بكل تأكيد لا تنشئ اي التزامات نهائية . ان عمل هذه اللجنة في ميدان الأسلحة الكيميائية جدير بالاهتمام ، واني لا أحتاج الى التذكير بأن أي من الوفود الجالسة حول هذه الطاولة يشعر بأنه ملتزم بالنتائج الملموسة التي تحققت في هذا الميدان حتى الآن ، على الرغم من أننا جميعاً متفقين على التقدم الجوهرى الذى تحقق في هذه الدورة نحو تسهيل الاتفاق . ان الاتفاقات في هذه اللجنة تحقق عادة على مستوى الفريق العامل قبل أن يتم اعتمادها بصورة رسمية على مستوى اللجنة حيث توافق الآراء ضرورى أيضاً . وفي اي حال هناك مجال واسع للتحفظات . فصلا عن ان النصوص التي تقدمها لجنة نزع السلاح يعبر عن النظر بها من جانب الجمعية العامة ، وفي حال اعتمادها تقدم الى الحكومات على اعتبار انها مجرد توصيات . والحكم النهائي على جدوى أو عدم جدوى الانصام الى أى اتفاق ، يعود ، في نهاية المطاف ، الى قرار سيد تتخذه الحكومة نفسها . حتى القرار التمهيدى بتوقيع الوثيقة الدولية يجب أن يؤكد ، في غالبية الاصول الدستورية ، باجراء المصادقة التي تتطوى عادة على عرض المسائل المطروحة على حكم الرأى العام . لذلك ، يصعب ، مثلاً ، فهم موقف الصين وفرنسا اللتين اتخذتا موقفاً سلبياً تجاه اشتراكهما في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية .

لذلك ، يتوجب طرح سؤال محتم : لماذا تصر بعض الوفود في هذه اللجنة على اثاره الحواجز في وجه التأديبة العادية لوطيعتها التفاوضية ، كما لو كانت كل خطوة اجرائية ، أو حتى جوهرية ، ستؤدى الى التزامات ذات طبيعة سياسية وقانونية لا عودة عنها ؟

ان حكومات الدول التي يلعب فيها الرأى العام دوراً في تسيير الشؤون الدولية قد تشدد اكثر من اللزوم على المسائل المتعلقة باحتياجاتها الدفاعية والأمنية ، متجاهلة فقط مع منظور مصالحها الوطنية الخاصة . وبالعكس ، فان حكومات الدول التي لا يشكل فيها الرأى العام عصباً هاماً قد تدخل متعمدة في جدالات لا تهدف الا لتعزيز الحلاقات فيما بين خصومها . ان كلا الموقفين ، عندما يستحدمان للحوول دون تحقيق التقدم في هذه اللجنة ، يصبحان بالعي الضرر لسير العمل العادى ، اذ أسهما يحالطن عليه اتحاد القرارات المرتبطة بالاصول المتعددة الأطراف . ان هذا الالتباس في المواقف والتصرفات قد يمكن تبديده فيما لو عطلت جميع الوفود الممثلة هنا ذات المعنى والقيمة على عبارة " عن حسن نية " .

وأود أن أشكر سفير الولايات المتحدة الكريم ، السيد فيلدرز ، على ردة فعله على الملاحظة التي أبداها وفد بلادي ، وكذلك الوفود الأخرى ، بشأن تقييد حكومته بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . ولكن وفد بلادي ، مع الأسف ، لم يقتنع بعد بالحجج التي قدمها ، سواء تلك التي ذات طبيعة قانونية أو تلك التي ذات طبيعة سياسية ، لكن وفد بلادي كان مغتبطا لسماع سفير الولايات المتحدة الكريم يؤكد من جديد التزام حكومته بمعاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب ، وأود أن أعلن أن جميع الشكوك من جانب وفد بلادي حول هذه القضية سوف تتبدد عندما يقرر وفد الولايات المتحدة ان يسير بمفاوضات مفيدة وجوهرية بشأن الحظر الشامل على تفجيرات تجارب الاسلحة النووية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل البرازيل الكريم على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي خص بها الرئاسة . المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الأرجنتين ، السيد غارسيا موريتان ، الذي أعطيه الكلمة الآن .

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : اسمحو لسي أولا ، حضرة الرئيس ، أن أقدم لكم أصدق التهاني من وفد بلادي على ارتقاكم سدة رئاسة لجنتنا . ووصفتكم مواطننا امريكا لاتينيا شهيرا ودبلوماسيا لامعا يتمتع بخبرة واسعة في قضايا نزع السلاح ، فانكم تؤمنون للجنة رئاسة رائعة وبارزة محترف بها . وانني بكل تأكيد لست أول دبلوماسي أرجنتيني ، ولن أكون الاخير ، الذي حصل له شرف وسرور العمل تحت اشرافكم . لقد امتدت جهودكم الدائبة التي ما وراء حدود هذه اللجنة ، وما من شك أنكم طبعتم مفاوضات نزع السلاح بشخصيتكم وخبرتمكم وحكمتكم . وفي الوقت ذاته ، أود أن أعرب عن شكر وفد بلادي لسفير كينيا ، السيد ماينا ، على جهوده المخلصة اثناء مدة رئاسته للجنة نزع السلاح .

ان الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد وفرت للمجتمع الدولي اساسا سليما لتوجيه جميع الجهود في هذا الميدان . وقد وضعت الوثيقة الختامية لتلك الدورة خطوط الاستراتيجية ونصت ، في الفقرة ١٧ على ما يلي : " ان الحاجة الملحة الآن هي ترجمة أحكام هذه الوثيقة الختامية الى نصوص عملية والسير قدما على طريق وضع اتفاقات دولية ملزمة وفعالية في ميدان نزع السلاح " .

غير أن لجنة نزع السلاح ، وهي الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف المعني بنزع السلاح ، لم تتمكن من الاضطلاع بالمسؤولية الهامة في تنفيذ برنامج العمل الذي وضعتة أمامنا وثيقة عام ١٩٧٨ باعتباره قضية ملحة يدعها قلق عالمي بالغ . ولا أرى من الضروري ، في هذا المجال ، ان ادخل في تفاصيل الاسباب التي أدت الى هذا الشلل ، لكي أود أن أشير الى أن مستقبل مفاوضاتنا لا يمكن ان يبقى رهنا بمواقف متعيرة أو اعداء مرتكزة على محاولات تفاوض محتملة أو ممكنة خارج نطاق جهازنا هذا .

ان قضية نزع السلاح لا يمكن ان تبقى موضع امتياز حصري لدولة نووية كبرى تضح سلما متعيرا للأولويات في ميدان نزع السلاح وفقا لما تراه مناسباً لها . ان هذا الموقف ، الذي يؤدي حتما الى انعدام الاتساق ، يعرقل ويعيق ، بصورة حدية ، عناصر المفاوضات ويؤدي بصورة آلية الى مناح عدم الثقة . ان نتائج أعمالنا خلال الأربع سنوات المصروفة ونتائج اعمال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لا تثير ، بكل تأكيد ، أي اطراء أو مديح ، لكنها تعكس بوضوح هذا الوضوح .

لقد سبق ان أعربنا عن أسفا العميق لعدم تمكن الدورة الاستثنائية الثانية الوصول الى أى اتفاق بشأن قضية هي ذات أهمية بالغة للجنس البشرى • ان الأرجنتين ، التي كانت في ذلك الوقت تواجه عدوانا عسكريا من جانب دولة نووية ، كانت تأمل أن تصبح الامم المتحدة أخيرا الوسيلة الصالحة لازالة التهديد بمحرقة نووية •

لكن ذلك لم يتحقق • والتقرير الختامي للدورة الاستثنائية الثانية لا يعكس ولا يراعي آمال وتطلعات غالبية المجتمع الدولي • بل على العكس ، انه دليل فشل فادح ، اذ انه يدل على أن المسؤولية الخاصة لأقوى الدول بيننا في ضمان السلام والأمن الدوليين هي في الغالب منسية • وبالإضافة الى ذلك ، فإن استنتاجات ذلك التقرير ، ونعتبر ذلك خطأ فادحا ، لا تتناسب حتى مع الوقائع ، مثلا عندما يقول انه قد تمت إعادة تأكيد الوثيقة الختامية بصورة جماعية وقاطعة ، بينما ، في الواقع ، كانت هناك مقترحات ومواقف تعارض على حد سواء روح ونص المبادئ التي تتضمنها تلك الوثيقة ، والتي ادج بعضها في الفصل الثالث •

وفي هذه الدورة ، فإن اللجنة ، التي تعقد اليوم احدى آخر جلساتها العامة ، قد منيت مرة أخرى بالعجز ، وفضلت ان تخفي الوقائع متذرة بمسائل أنية شكلية ، ولا جثة الى أساليب ماطلة تهدف فقط الى القاء قناع من الآمال على الفراغ الفعلي الناشئ عن حالة شلل عام •

وغالبا ما تتم الاشارة الى المناخ الدولي كعنصر يؤثر على التطورات في ميدان نزع السلاح ، لكن نرى واجبا علينا ان نعلن بصراحة ان السبب الحقيقي للحالة الحاضرة هو انعدام الارادة السياسية من جانب بعض الاطراف الرئيسيين • وينعكس انعدام الارادة السياسية هذا في مواقف تخلسق وتولد التوتر وتهمل اهم المسائل المصرية التي تواجه البشرية اليوم •

ان هذا الموقف وهذا الاتجاه ليسا من روح الامم النامية • ولم ينشأ من داخل حركة البلدان غير المنحازة • بل على العكس ، فانهما قد نشأ ، وتكثف في مراكز القوة السياسية والعسكرية • انهما نتيجة استمرار لا عدوله للرعب النووي والابقاء على مواقف استعمارية ، كتلك التي هي ضحيتها الآن الجمهورية الأرجنتينية ، اذ ترى اراضيها محتلة بالقوة من الاستعمار العسكري البريطاني • انهما أيضا نتيجة استمرار المواقف الاستعمارية الجديدة وجميع أشكال العنصرية والفصل العنصرى • انهما الاسباب الاساسية للحلقات ، ويشكلان بوعا من الاعتداء المستمر والتهديد الدائم للسلام والأمن الدوليين •

ان حالة العدوان المستمر هذه ، الناشئة عن انعدام الارادة السياسية للمفاوضة ، هي التي تخلق الحلقات وسباق التسلح وفقدان الامن ، وتشل الجهود في مجال نزع السلاح • ولا يمكن لأى أمة ، سواء كانت قوية أو ضعيفة ، متقدمة أو نامية ، ان تعزل نفسها عن المصير المشترك لعالمنا هذا • ان هدفنا الرئيسي هو تحرير العالم من الحرب النووية ، التي قد تؤدي الى تدمير المدنية التي نعرفها الآن • ان التهديد الدائم بهذا الخطر الحقيقي يواجه جميع أممنا • ان أممي ، الجمهورية الأرجنتينية ، كانت ضحية هذا التهديد الخطير عندما أرسلت المملكة المتحدة الى جنوبي الاطلسي اسطولا عقابيا مؤلفا من غواصات نووية وسفن حربية مسلحة بأسلحة نووية •

ان الحث عن الأمن المطلق عبر حياة تلك الاسلحة والارادة المعلنة لاستعمالها قد خلقوا من الرعب لأنه ، اذ يحاول تحقيق الأمن للبعض ، قد خلق خطرا شاملا للجميع • لهذا السبب ، فإن وفد بلادى يلتقي مع أولئك الذين يطالبون هذا الحهاز بالقيام بمحاولة لتحقيق نزع السلاح

النوى • وفي حال اندلاع نزاع نووي ، لن يكون هناك امكانية لأي دولة أن تعلن حيادها ، أو لأى شعوب بريئة أن تبقى متفرجة مكتوفة الأيدي • ان الجميع دون استثناء ، سواء شافوا أم أبصروا ، سيضطرون للاشتراك وتحمل النتائج • ان هذا المصير المشترك تجاه امكانية اندلاع حرب نووية تلك الامكانية البعيدة عن الجدول النطري ، يشكل في الواقع عنصر ترابط ويجعل من الضروري تسريع الجهود الهادفة الى تخفيف سباق التسلح وادخال حد أدنى مقبول من الأمن في العلاقات الدولية •

وفي هذا الاطار ، يأسف الوفد الأرجنتيني لعدم تمكن هذه اللجنة من التجاوب مع مبادرة الهدد الواردة في الوثيقة CD/309 وتنفيذ وتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦/٨١ الذي يكتفي بتكرار البيانات الواردة في الوثيقة الختامية ويحاول ايجاد جواب ايجابي على قلق العالم المستمر بشأن بقائه •

وفي هذا الجزء الأخير من دورتنا لعام ١٩٨٢ ، بدأنا الاجتماعات الأولى للفريق العامل المخصص المعني بحظر التجارب النووية برئاسة السفير ليد غارد الماهرة والبارعة • ونأمل في أن نتمكن ، أثناء الدورة المقبلة للجنة ، من اتخاذ الخطوات الاخيرة حيث يمكن ان نبدأ بالفعل المفاوضات نحو وضع مشروع المعاهدة • كما نأمل في أن تقدم الدولتين الخريبتين الحائزتين على الأسلحة النووية والمشركتين في المفاوضات المثلثة الأطراف جوابا مرضيا للأسئلة المطروحة عليهما •

لقد أشارت الأرجنتين مرارا الى الحاجة لوثيقة تحظر بالتحديد تجارب الأسلحة النووية ، وتحظى بموافقة عامة وتكون عادلة وغير تمييزية • وفي هذا السياق ، أود أن أوضح موقف بلادي بشأن ناحية نعتبرها أساسية : ان أى معاهدة تعقد يجب ان تحافظ على حق جميع الدول في تنفيذ مشاريع هندسية نووية ، بما فيها التفجيرات ، للأغراض السلمية • انها مسألة أساسية تهتم بتكنولوجيا المستقل ، ويجب ان تحافظ جميع الدول على امكانية استعمالها •

حضرة الرئيس ، في بيانناكم الرائعة التي أدليت بها كممثل للمكسيك بشأن الحاجة الملحة لعقد معاهدة حظر التجارب النووية ، دكرتم بالرأى السديد الذى أظنه الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر لجنة نزع السلاح بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٧٨ : " اعتقد بأن جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة قد استكشفت تماما ، بحيث انه لا ينقص الآن سوى القرار السياسي بعية تحقيق اتفاق نهائي " •

ان نقاد الصبر واستياء الدول غير النووية اللذين اشار اليهما الامين العام لايزالان كبيرين ، كما كانا منذ عشر سنوات عندما ادلى بملاحظاته هذه ان لم يكونا قد ازدادا • ولحسن الحظ ، لقد برهنت هذه الدول عن شعور أكبر بالمسؤولية من تلك التي تبدو أنها تدعي احتكار التعقل • لكس مدة عشر سنوات هي مدة طويلة للانتظار • ان الذين يصرون على ابقاء الحالة على ما هي ينسون أن الأسباب التي يتدعون بها تسرى أيضا على الآخرين • وبالتالي ، لقد حان الوقت أن يفهم أولئك الذين يعرقلون الوصول الى اتفاق ملح حول هذه القضية ان هناك احتماليين محتملين ينشأ مع مرور الزمن : فاما ان يكون لنا معاهدة تحظر تجارب الاسلحة النووية ، واما يزداد عدد الدول الحائزة على الأسلحة النووية •

ونود أيضا أن نشدد بشكل خاص على نقطة أخرى هي ، في نظر وفد بلادي ، وبنيتية خبرته الخاصة ، ذات طبيعة اساسية ، وبالتالي تحمله على الأسف لكون اللجنة ، في هذه الدورة ، لم تتشأ

فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وحظر استخدام التوابع لأغراض عسكرية • ويود وفد بلادي أن يشير إلى أن عملنا يجب أن يهدف إلى تجريد الفضاء الخارجي من السلاح • ولقد تعجبنا لسماع بعض البيانات التي ادعى فيها المتحدثون بأن تجريد الفضاء الخارجي من السلاح أمر غير واقعي ولم يعد بالإمكان تحقيقه • وقد استمعنا إلى مثل هذه الحجج فسي مناسبات أخرى ، تتصل بمحاولات الإبقاء على بعض المنافع العسكرية أو إلى تحويل الاهتمام عن المشكلات الحقيقية لنزع السلاح • إن التوابع تستخدم بالفعل لأغراض عسكرية بدرجات كبيرة ولموسة مع ما يستتبع ذلك من نتائج مضرّة ، وقد علمت بلادي بذلك أثناء النزاع في جنوبي الأطلسي عندما وضعت توابع الولايات المتحدة في خدمة الدولة الاستعمارية • ومن المناسب تذكير الأعضاء بأن ٧٥ في المائة من التوابع التي كانت موجودة في المدار في نهاية عام ١٩٨٠ كانت ذات أغراض عسكرية ، وأن ٧٠ في المائة من المواصلات العسكرية لا حدى الدولتين الكبيرتين تتم عبر هذه التوابع •

ويتساءل وفد بلادي عما إذا كانت مهمة لجنة نزع السلاح هي مناقشة هذا الوضع ، أو تجنب هذه المناقشة بعية الإبقاء على العلاقات القائمة بين الدول الكبرى •

ولا أود أن أنهى هذا البيان دون إعادة تأكيد اعتقاد الجمهورية الأرجنتينية بأن الأحكام والمبادئ التي اتفقا عليها متوافق الآراء منذ أكثر من أربع سنوات لا تزال تشكل أفضل إرشاد متاح للمجتمع الدولي لتوجيه جهوده في جميع القضايا التي تقع ضمن الإطار العام لنزع السلاح •

غير أنه ما من شك أن موقف الأرجنتين وجهودها في مجال نزع السلاح ، وهي بلد نام لا يمتلك الأسلحة النووية ولا يحوز الحماية التي توفرها الدول العظمى لحلفائها ، سوف يتأثر بتأثيرات الخلاف في جنوبي الأطلس ونتائجه •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها للرئاسة • المتحدث المقل على قائمتي هو ممثل كينيا ، السيد دون نانجيرا ، السيد أعطيه الكلمة الآن •

السيد دون نانجيرا (كينيا) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أتكلم ، ولفسترة وجيزة ، كوافد جديد إلى هذه اللجنة ، وأن أشارككم والوفود الحاضرة حول هذه الطاولة انطباعاتي عن لجنة نزع السلاح وما تقوم به • لكن قل أن أفعل ذلك ، أود أن أدكر بفقرة من البيان السيد أدليت به أمام هذه اللجنة بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٢ • كنت أتحدث عن وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، واليك ما قلت ، من بين جملة أمور ، (وكان سفير إيطاليا السيد اليسى يتراأس الجلسة) :

" على الرغم من أنني لا أدعي بإمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن نص واضح حول برنامج شامل لنزع السلاح خلال الدورة الحالية للجنة ، فلا أقل أن أدعو إلى مزيد من المرونة في مواقف بعض الوفود ومجموعات الوفود ، في المفاوضات التي يجريها حالياً سفير المكسيك الموقر ، والذي أود مرة ثانية ، أن أنقل إليه امتنان الوفد الكيني لما يبذله من جهود متواصلة بامتداد الأشهر في المفاوضات الدائرة داخل الفريق العامل الخاص بوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح • السيد الرئيس ، لقد أردت أن أطلب من سفير المكسيك ، صاحب السعادة الهونسو غارسيا روبليس ، أن يكشف لي سر صناعة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي تعدده بكل القدرة على الاحتمال والاصباط والحزم والمثابرة التي يملكها ، والتي تمكنه في الوقت ذاته من المقاء لطيف المعشر ، محبوباً ، متمتعاً بأقصى الاحترام • إن مثل هذا

الكشف سيكون بلاشك احدا اجراءات بناء الثقة للوافدين الجدد على لجنة نزع السلاح
مثلي شخصيا " .

نعم ، سيدى الرئيس ، ان الوافدين الجدد مثلي الى لجنة نزع السلاح يمكن أن يتعلموا
ويستفيدوا الكثير منكم . هذا ما اكتشفته منذ يوم ٢ شباط / فبراير من هذا العام ، عندما اشتركت ،
لأول مرة في عمل هذه اللجنة . وبالطبع ، كنت قد كونت رأيي الخاص بشأن طبيعة ووظيفة لجنة نزع
السلاح — وهي مواصفات لم تكن مع الأسف ، تتوافق مع ما كنت أعتقد بأنها ميزات اللجنة باعتبارها
الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف المعني بمسائل نزع السلاح . وعندما وصلت الى هنا ،
وجدت المشكلة المعتادة في ايجاد طريقي والتعرف الى أعضاء هذه اللجنة . وفي بعض الأحيان
كان الاختبار مخيبا للأمال . ومثال على ذلك اني سألت يوما عضوا في وفد الولايات المتحدة عن
أوضاع عضو آخر في ذلك الوفد كنت أرغب أن أجرى معه مناقشة حول نقطة معينة في مسودة البرنامج
الشامل لنزع السلاح . فسألت :

سؤال : " من هو هذا السيد في وفدكم ؟ "

جواب : " اى واحد منهم ؟ كلهم سادة ؟ "

سؤال : " ذلك الملتحي ؟ "

جواب : " كلهم ملتحيون " .

سؤال : " ذلك الكبير ؟ "

جواب : " كلهم كبار " .

سؤال : " ذلك الذى يتكلم بلهجة أمريكية ؟ "

جواب : " كلهم يتكلمون بلهجات أمريكية " .

ونظرا للظروف ، لم يكن نامكاني الا أن أشكرها واقول لها " الى اللقاء " . وكما ترون ، كانت
حيثتي كبيرة .

وقبل أن أتى الى هنا ، كنت قد عالجت ، لمدة خمس سنوات في نيويورك ، المسائل الانمائية
الدولية ذات الطابع الاقتصادي . وتجدر الاشارة الى أنني كنت استعد للذهاب الى مكسيكو لحضور
اجتماع للأمم المتحدة يتعلق بالمسائل الاقتصادية ، عندما أنتهي التعليمات بوجوب الانتقال الى
حنيف لحضور دورة الربيع للجنة نزع السلاح . وكمثل غيرى من الناس الذين لم يتعاطوا مباشرة مع
لجنة نزع السلاح ، كنت قد فهمت أن المناقشة في لجنة نزع السلاح هي أساسا محصورة في الولايات
المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ويشترك فيها احتماليا حلفاؤهما العسكريون . والواقع أن العالم
لا يعرف الا القليل عما يجرى في هذه اللجنة . فلكثير من الأشخاص المطلعين في العالم الثالث
يعتقدون بأن الاشتراك في دورات لجنة نزع السلاح من جانب البلدان النامية يشكلهدا الموارد
المحدودة جدا ، اذ أنه لا يبدو أن هناك أى أمل للوصول الى نتائج فعلية وايجابية في اللجنة .
وربما ينبغي أن يكون هذا المجال من اعمال اللجنة موضع دعاية واسعة ومنظمة ، سواء عبر وسائل
الاعلام الجماعي أو البرامج التربوية المتعلقة بمسائل نزع السلاح ، أو حتى عبر بيانات تدلي بها
شخصيات عامة مثل الامين العام للأمم المتحدة . ومما لا يصدق ان الاستعدادات لدورة استثنائية
هامة للجمعية العامة ، كتلك التي عقدت في حزيران / يونيه — تموز / يوليه وتقييم نتائجها ، يمكن أن

تتم من جانب هذه اللجنة ، كما جرى ذلك دون أن يأتي الأمين العام الى هنا للتحديث الى اللجنة حتى ولولمدة خمس دقائق • وعلى أى حال ، ان التحديث عن تعبئة الرأي العام العالمي لصالح نزع السلاح يأتي في الوقت المناسب ، وبما أن حب الخير يبدأ بحب النفس ، يتوجب علينا ، نحن أعضاء لجنة نزع السلاح ، أن نقوم بعمل ملموس لاقتناع العالم — متخذو القرارات والجمهور على حد سواء — بأن مناقشاتنا ومداولاتنا في هذه اللجنة جديرة بالاهتمام ، وان اللجنة تهتم بأمر مصيرية بالنسبة للجنس البشرى •

ومهما يكن من أمر ، لم أتفهم في الواقع الطبيعة والوظيفة الحقيقيتين للجنة نزع السلاح ، الا بعد أن حطت بانتقاد الفقرتين ٢٨ و ١٢٠ من الوثيقة الختامية — عندما كنت أغير الطائرة في فرانكفورت بتاريخ ١ شباط / فبراير ١٩٨٢ في طريقي الى جنيف — وأسارع وأضيف أن اللجنة لم تضطلع ، حتى الآن ، بوظيفتها الأساسية كمحفل وحيد متعدد الأطراف للتفاوض بشأن قضايا نزع السلاح • وقد اكتفت اللجنة حتى الآن بمناقشة هذه المسائل ومحاولة التفاوض بشأن مصطلحات تتعلق بها • وقد حدا بي هذا الاقتناع الى الادلاء بالتصريح التالي في هذه اللجنة بتاريخ ٢٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ ، حيث قلت من بين جملة أمور :

" نحن نحتاج الى أن نكرس مزيدا من الوقت للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح الموضوعية ، بدلا من الانغماس بمسائل سياسية والتحدث بشأن قضايا اجرائية ، وممارسة حق الرد وما أشبه • ويجب علينا ان نتلمس السبل والوسائل الكفيلة بتحسين وتعزيز قدرة اللجنة على القيام بتأدية مهام التفاوض الموكلة اليها من المجتمع العالمي على نحو فعال • ولما كانت الأمم المتحدة ذاتها تحمل على عاتقها المسؤولية الاساسية في مجال نزع السلاح ، عليها ان تلعب دورا ذا شأن في اطار الفقرات ١١٤ و ١٢٣ و ١٢٤ من الوثيقة الختامية ذاتها " •

وبالتالي ، فان فعالية لجنة نزع السلاح يمكن ان تتخذ عدة أشكال ، واني سعيد جدا اذ ألاحظ ان اللجنة ستدرس هذه المسألة مزيد من التعمق في المستقبل • ويعلق وفدي أهمية كبرى على هذه المسألة ، وأود أن اقترح بصورة رسمية أن تدرج كبنء مستقل تنظر فيه اللجنة في المستقبل القريب • وسيكون وفدي عندئذ سعيدا بتقديم مقترحات عملية لتعزيز فعالية اللجنة •

وهناك مسألة أخرى ستعالجها اللجنة الا وهي التوسع الممكن لعضوية اللجنة • ومن الواضح أن هناك ظارفا ، ينبغي المحافظة عليه ، بين توسيع العضوية وفعالية اللجنة • وتدل المناقشات التي تمت حتى الآن حول مسألة التوسيع ان توسيعا محدودا لعضوية اللجنة قد يكون مقبولا ، لكن الوقت لم يحس بعد لمثل هذا التوسيع • وما يمكن ويجب القيام به هو تحسين الترتيبات الحالية لمشاركة غير الاعضاء في أعمال اللجنة • انها قضية ينبغي على اللجنة ان تعالجها ايضا في المستقبل • ولدى قيامها بذلك العمل ، ينبغي على اللجنة ان تزن مختلف الخيارات والمعايير الواجب أخذها في الاعتبار ، ومنها : وجوب المحافظة على التوازن السياسي للمجموعات ، وتوسيع جغرافي عادل في العضوية (ما يسمى بالصيغة التمثيلية للجنة نزع السلاح) ، والمصالح الامنية للعالم الثالث وغــيير المنحاز ، وكذلك فعالية اللجنة وساهمتها وبنيتها وتنظيمها •

وهيما خص أعمال اللجنة في دورتها الحالية ، والتي هي على وشك الانتهاء ، أود ، السيد الرئيس ، أن أددى الملاحظات التالية :

لقد سبق لوفد كينيا ان اعرب عن ارتياحه لرئاستكم للجنة نزع السلاح لشهر أيلول /سبتمبر وكذلك للفترة بين نهاية دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ وبدء دورتها لعام ١٩٨٣ .

ان رئاسة اللجنة لا يمكن ان تكون في أيد أفضل ، وخاصة في هذه المرحلة التي يجرى فيها التحضير للدورة العادية الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتعقد بعد الدورة الاستثنائية الثانية ، التي لا يمكن ، لجميع الاغراض العملية ، اعتبارها بأنها كانت ناجحة ، واذ يتوجب علينا ان نقرر بأعمال اللجنة وأجهزتها الفرعية ونجد الطرق والوسائل الآيلة الى التعلب على المعوقات التي تحول دون تقدم عمل اللجنة .

لقد سبق للوفد الكيني ان أعرب عن وجهة نظره في نتائج الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وقد قلنا ، مثلا ، في بياننا بتاريخ ٢١ آب / أغسطس ١٩٨٢ ، انه " اذا لم تكن جهودنا مدعومة بارادة والتزام سياسيين من جانب جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة على الاسلحة النووية وغيرها من الدول القوية عسكريا ، فان التقدم في عمل هذه اللجنة سيستمر بطيئا جدا " .

لقد استمعتم باهتمام بالغ الى تعريف " الارادة السياسية " الذي أعطاه سفير استراليا الكريم ، الدكتور د . م . سادليير في بيانه بتاريخ ٥ آب / أغسطس ١٩٨٢ ، اذ قال :

" في ختام كلمتي أعود الى فكرة اتباع أسلوب جديد في أعمالنا ، فحن بحاجة كما قال الكثيرون هنا في هذه اللجنة الى الارادة السياسية للوصول الى اتفاق . فالارادة السياسية هي العنصر الهام لاتخاذ القرارات على أعلى مستوى لاجل تعديل المواقف الوطنية بقصد تحقيق أكبر خير دولي . ان هذا العنصر هو الركن الذي لا غنى عنه على مستوى التفاوض للعدول عن الكلام والجدل بقصد كسب جولات في المجال السياسي وفي الدعاية ووهن الافكار . ثم نسعى بدلا من ذلك لتحقيق ما هو واقعي وعلمي . فان كنا حكماء حقا فلنرهن الآن على توافر الارادة السياسية فالتكاليف زهيدة والمكاسب رائعة وصخمة ، عندئذ نكون قد وضعنا اسسا للثقة المتبادلة المتجددة بروح واقعية " .

وإذا سألني أحد لماذا لم يتحقق أي تقدم فعلي في المناقشات داخل لجنة نزع السلاح حول النود السبعة المدرجة على جدول أعمالها لعام ١٩٨٢ ، سيكون جوابي مختصرا وبسيطا : بسبب عدم وجود الارادة السياسية من جانب بعض الدول الاعضاء في اللجنة . وهكذا ، فقد ناقشنا في عام ١٩٨٢ كما في الاعوام السابقة ، مسائل حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وضمانات الامن السلبية ، والاسلحة الكيميائية ، والأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الاسلحة ، والاسلحة الاشعاعية ، والبرنامج الشامل لنزع السلاح ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، لقد ناقشنا هذه المسائل وسناقشناها بدون شك في المستقبل . لكن ، اذا لم يعط أعضاء المجتمع الدولي الذين يتحملون مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح ، كما نصت على ذلك الفقرة ٤٨ وغيرها من الفقرات في الوثيقة الختامية ، برهانا عس ارادتهم السياسية والتزامهم السابق الضروري لتطبيق التوصيات المقدمة والقرارات المتخذة في ميدان نزع السلاح ، والى أن يعطي أولئك الأعضاء ذلك البرهان ، فان حديثنا عن نزع السلاح العمائم والشامل تحت رقابة دولية فعالة سيبقى مجرد أسمية ، لابل حلم ، لسنوات عديدة مقبلة . وطالما هذه الحالية مستمرة فان مناقشتنا وسط غالبية أعضاء هذه اللجنة ستظل تعاني من قدر محتم وحبيبات أمل ربما كانت مشابهة لتلك التي كان يعاني منها مجلس شيوع روما ، حسنا يقول شيشرون .

والفارق الملحوظ الوحيد في هذه المقارنة هو أن صهر مجلس شيوخ روما كان ينهكه مشترك واحد ، هو كاتالينا، بينما صهرنا في هذه اللجنة ينهكه عدد من المشتركين الذين لا يمكن أن يعجزى تغيير قلبهم ومواقفهم الا الى الارادة السياسية .

ونظرا لهذه الظروف ، فلا عجب ان تكون مداوات لجنة نزع السلاح قد اتصفت بمقدار من الفشل يفوق مقدار النجاح . ومهما يكن من أمر ، فقد كان هناك توافق عام في الرأي ، اثناء المناقشات والمفاوضات بشأن البنود ١ و ٢ و ٣ و ٦ من جدول اعمال اللجنة لعام ١٩٨٢ ، على :

(أ) ان النتيجة الحتمية لسباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، ستكون الابداء الشاملة للجنس البشرى . وما من شك أن هذه هي الرسالة التي تضمنتها الفقرتان ١٨ و ١٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ؛

(ب) ان البندين ١ و ٢ من جدول اعمال اللجنة يتصفان بأولوية قصوى ؛

(ج) ان وضع واعتماد برنامج شامل لنزع السلاح يشكل أيضا بندا أولويا .

ان جميع هذه العوامل ، وغيرها من العوامل المعاطة ، قد حملت أغلبية أعضاء اللجنة ، بما فيها بلدى ، كينيا ، للدعوة ، من بين جملة أمور ، الى :

١٤ وقف وعكس سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح النووي ؛

٢٥ الاسراع في وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب وابرامها في أقرب وقت ؛

٣٥ انشاء فريق عامل يعنى بالبنود ٢ من جدول اعمال اللجنة عملا بالفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى ؛

٤٥ انشاء فريق عامل يعنى بمنع الحرب النووية ؛

٥٥ انشاء فريق عامل يعنى بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ؛

٦٥ وقفا ساسة استعمال قاعدة توافق الرأي — العادة ١٨ من النظام الداخلي للجنة — كما دعت الى ذلك مجموعة ال ٢١ في وثيقتها CD/330 المؤرخة ال ٢٣ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ .

ان قرار اللجنة ، في الجزء الثاني من دورتها لعام ١٩٨٢ ، القاضي بأن تؤجل الى عام ١٩٨٣ الدراسة الجوهرية للبنود المتعلقة بضمانات الامن السلبية والاسلحة الاشعاعية والبرنامج الشامل لنزع السلاح لم يكن ناتجا عن عدم توفر الوقت لمناقشة هذه البنود ، ولا عن الاهتمام ببنود اخرى اكثر اهمية والحاحا مطروحة على اللجنة ، بقدر ما كان ناتجا عن انعدام التقدم بشأن هذه المواضيع ، سواء في عمل الأفرقة العاملة المعنية خلال الجزء الاول من دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ ، أو في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . هذا ما كنا نقر به عندما أطنا في كلمتنا في الجلسة العامة للجنة بتاريخ ٢١ آب / أغسطس ١٩٨٢ :

” كان هذا ، على ما أعتقد ، السبب الأساسي الذي حمل غالبية الوفود المجتمعة هنا الى تقديم وتبني فكرة تعليق عمل الأفرقة العاملة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح والاسلحة الاشعاعية ، وضمانات الامن السلبية . ان فشل هذه الأفرقة في احراز تقدم حقيقي في عملها اثناء دورة الربيع للجنة في وقت سابق من هذا العام ، ونتيجة الدورة الاستثنائية

الثانية ، قد حيب التطلعات والآمال التي يعقدها المجتمع الدولي على هذه اللجنة •
لذلك ، يأمل وفدي ان يتحقق تقدم حقيقي عندما تستأنف هذه الافرة العاملة عليها فسي
عام ١٩٨٣ " •

لذلك ، ينبغي ايجاد السبل لازالة المأزق في عمل الاجهزة الفرعية للجنة • وفيما حرص
الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، فان الفقرة ٦٢ من الوثيقة الختامية للدورة
الاستثنائية الثانية قد فرضت على هذه اللجنة مهمة هامة ، هي تقديم نص منقح للبرنامج الى الجمعية
العامة في دورتها العادية الثامنة والثلاثين • ولهذه الغاية ، السيد الرئيس ، أعيد انشاء الفريق
العامل المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح برئاسة السيد المستمرة ، ولا يساورني أى شك أنه نظرا
للارادة والالتزام من جانب جميع أعضاء اللجنة في التفاوض بشأن برنامج شامل لنزع السلاح ، سيتمكن ،
خلال الاثنى عشر شهرا المقبلة ، ان نضع برنامجا شاملا لنزع السلاح ونقدمه الى الجمعية العامة
في دورتها لعام ١٩٨٣ من اجل اعتماده • لذلك يؤمل ان تجرى اتصالات ومشاورات غير رسمية بين
رئيس الفريق العامل المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ومختلف الوفود ومجموعات الوفود فسي
الفترة الممتدة بين الدورتين ، أى من الآن وحتى شهر شباط / فبراير ١٩٨٣ •

لقد سبق لوفدي ان أعرب عن شكره لجميع رؤساء الأفرقة العاملة على الطريقة الحكيمة
والمتجردة التي وجهوا بها مداوات أفرقتهم العاملة • ونود ان تستمر أعمال هذه الأفرقة ، لا بل أن
تكثف في السنة المقبلة بهد فوضع مشاريع العناصر للاتفاقيات المقبلة في مختلف ميادين نزع السلاح
والاتفاق بشأنها •

وقد أكون مخلصا بواجبي ان لم أعرب عن امتنان وفدي لجميع الكلمات الطيبة التي قيلت هنا
عن الطريقة التي قاد بها السفير س.ح • مينا أعمال اللجنة خلال شهر آب / أغسطس • وسأنتقل الى
السفير مينا جميع التمنيات والتهاني التي أعرب عنها هنا بعد مغادرته الى نيروبي •

أحيرا ، وليس آخرا ، اسمحوا لى أن أنتهز هذه الفرصة لأودع سفير المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية ، السيد سامرهيس • كان السفير سامرهيس فريدا في هذه اللجنة
اد كانت بياناته دوما قصيرة ودقيقة وموضوعية — التقليد البريطاني النموذجي في استخدام اللغة
الانكليزية • اتحدث كشخص كان له سوء الحظ — حسب ما يطر المرء الى ذلك — في أن يكون
خاضعا للنظام التربوي الانكليزي في المستويات الابتدائية والمتوسطة والثانوية في كينيا ، وكذلك في
المستوى الجامعي في لندن ، والذي كان بموجبه النجاح بامتياز في جميع المواضيع والفشل في اللغة
الانكليزية يعني فشلا في جميع الامتحانات • وعلى أى حال ، استمعت بكل انتباه الى البيان الأثير
والمثير الذي أدلى به السفير سامرهيس ، ومن المؤسف ان تخسر هذه اللجنة عضوا بهذه اللطافة
والخبرة ، لقد خدمت ، سعادة السفير ، حكومة صاحبة الجلالة جيدا • ونيابة عن وفد كينيا ، أود أن
أتمنى لكم ولأسرتكم صحة جيدة ونجاحا باهرا في وظيفتكم الجديدة •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل كينيا الكريم على بيانه وطى الكلمات
اللطيفة التي وجهها للرئاسة • المتحدث المقبل على قائمتي هو رئيس الفريق العامل الخاص بالبرنامج
الشامل لنزع السلاح • وبما ان افرقتنا العاملة ليس لها نواب رؤساء ، فليس بإمكانني ان أفوض مسؤوليتي في
قول بعض كلمات في هذا الموضوع ، وبالتالي سأخطى القاعدة العامة القايلة بأنه عندما يكون لعضو
في هذه اللجنة شرف العمل كرئيس لها ، فانه لا يتحدث الا بهذه الصفة فقط •

السيد غارثيا روبيليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : اني ، اد أتحدث كرئيس للفريق العامل المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، أود أن أذكر بأنه أثناء الاجتماع غير الرسمي الذي عقد بعد ظهر أمس ، قدم عضو في وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية ، متحدثا نيابة عن بلده ، اقتراحا بشأن الفقرة ٧٠ من ورقة العمل رقم ٧٤ . وتنص الفقرة ٧٠ ، كما وضعتها الامانة ، على مايلي :

" ٧٠ — وقررت اللجنة في جلستها العامة المنعقدة في ٥ آب / أغسطس ١٩٨٢ إعادة تشكيل الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، المتوخى في الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، بهدف تقديم مشروع منقح للبرنامج الشامل لنزع السلاح الى الجمعية العامة لدورتها الثامنة والثلاثين ، أخذاً في الاعتبار الآراء التي جرى الاعراب عنها والتقدم المحرز في الموضوع في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وكان من المقرر ان يبدأ الفريق العامل المخصص عمله الأساسي في الجزء الاول من دورة اللجنة لعام ١٩٨٣ . وفي الجلسة نفسها ، أعادت اللجنة تعيين ممثل المكسيك رئيسا للفريق العامل المخصص "

أود أن أوضح ان الامانة لم تستشرنني لدى وضع مشروع نص تلك الفقرة . وعلى الرغم من ذلك ، فاني أرى ان الفقرة مرضية تماما ، كما هي الحال عليها بالنسبة لكامل مشروع التقرير الوارد في وثيقة العمل رقم ٧٤ . لماذا ؟ لانه يتضمن جميع الوقائع الأساسية ، ولاي اعتبر أن نصيحة تاليران بعدم الافراط في الحماس تأتي في محلها تماما في بعض المناسبات . غير أنه اذا كان وفد جمهورية ألمانيا المتحدة الكريمة يرغب في الابقاء على الاقتراح الذي تقدم به في اجتماع امس غير الرسمي ، فقد يصبح من الضروري عندئذ ادخال بعض الاضافات الى النص على أساس الوثائق الرسمية . وسيكون من الضروري أولا ، تعديل الاقتراح الذي تقدم به الممثل الكريمة الذي تكلم أمس ، ان هذا الاقتراح ، لا يلتصق ، بصورة دقيقة ، بالصيغة المستعملة في المحضر الحرفي النهائي للجلسة العامة السادسة والسبعين بعد المائة . غير أنه ، الى جانب ذلك ، قد يكون من الضروري القول أيضا أن رئيس الفريق العامل المخصص المعني قال في ذات الجلسة ، بعد ان شكر أعضاء اللجنة على تكرمهم باعادة تعيينه كرئيس لذلك الفريق ، ما يلي ، وفقا لما ورد في الصفحة ٢١ من المحضر الحرفي :

" وأخيرا ، أود أن أشدد على ان تعييني على الرغم من كونه شرفا رفيعا لي ، يتضمن في الوقت ذاته مسؤولية كبرى . وكما سبق ان قلت في الاجتماع غير الرسمي للجنة الذي نوقس فيه هذا الموضوع ، فقد قبلت هذه المسؤولية — للأسباب التي ادليت بها في بياني المؤرخ ٣ آب / أغسطس — لأنه كان من الواضح ان الفريق العامل لن يباشر مهامه الا في العام المقبل "

وعلى الرغم من ذلك ، وبما انه قد قيل في الاجتماع الذي أشير اليه الآن انه قد يكون من المستحسن ان يعقد الرئيس مشاورات غير رسمية ، فقد قصت ، فور ان تمكنت من ذلك وحلال الاسبوع ذاته في يوم الخميس ٥ آب / أغسطس ، باجراء بعض المشاورات من هذا النوع ، غير رسمية واستكشافية ، مع زملاء أعضاء في مجموعة ال ٢١ . وكان من الواضح جدا — من الواضح جدا بالفعل — من تبادل وجهات النظر ومن الردود التي تلقيتها على الأسئلة التي طرحتها ان أعضاء المجموعة مازالوا يعتبرون من الضروري ألا يتضمن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأسلحة النووية ، أي تراجم مهمما كان صغيرا ، عما نصت عليه الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وعلى الأخص أحكام الفقرة ٥١ من تلك الوثيقة ، والتي تتعلق بالخطر الشامل لتحارب الاسلحة النووية .

وكما تذكرين ، فإن ممثل الولايات المتحدة الكريمة ، السفير فيلدرز ، قال من بين جملة أمور في الاسبوع التالي بتاريخ يوم الخميس ١٠ آب / أغسطس في الجلسة العامة السابعة والسبعين بعد المائة للجنة — وأقرأ ما ورد في الصفحة ١٢ من الوثيقة CD/PV.177 — : " وما زالت حكومتي تتمسك بالخطر الشامل للتجارب كهدف نهائي على الرغم من أننا نعتقد ان الوقت الراهن ليس ملائماً لاجراء مثل هذا الخطر " . ونظراً لهذا البيان القاطع وللآراء التي كان أعضاء مجموعة ال ٢١ لا يزالون يتمسكون بها ، فقد اعتبرت — وما أزال اعتبر — ان الاستمرار في عقد مشاورات غير رسمية يشكّل الآن هدراً للوقت . وكنت أمل ان يصبح الوضع مختلفاً في السنة المقبلة ، وواجب علي أن أقول اني استمعت بارتياح خاص الى ما قاله ممثل الولايات المتحدة اليوم : " وفيما خص البرنامج الشامل ، فإننا نتطلع الى استئناف عملنا في الدورة المقبلة بحيث نتمكن من تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين كما طلب منا " .

وبالتالي ، وبعد هذا البيان ، الذي سيصدر في المحاضر ، وإذا كانت اللجنة ترغب في أن تبقى الفقرة ٧٠ من ورقة العمل رقم ٧٤ بالشكل الذي وضعتها فيه الأمانة ، فاني سأكون راضياً تماماً . ولكن اذا كانت تود اللجنة اضافة شيء وفقاً لخطوط الاقتراح الذي قدم بعد ظهر أمس ، والسبب أشرت اليه في بدء بياني هذا ، فإنه قد يصبح من الطبيعي والضروري اكمال الفقرة بالطريقة التي أشرت اليها الآن .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : هكذا ينتهي بيان رئيس الفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، وسأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة الكريمة الذي يرغب في ممارسة حقه في الرد . الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة الكريمة .

السيد سامر هيس (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : أرى من المؤسف أن الزم بالادلاء ببيان في سياق ممارسة حق الرد ، وأهدر وقت اللجنة في هذه المرحلة الاحيرة من الدورة وفي هذه الساعة المتأخرة ، بغية الرد على هجوم دعائي ليس له ما يبرره اطلاقاً على موقف بلدي فيما حص جزر فوكلاند وشعبها ، والذي شنه ممثل الأرجنتين الكريمة في سياق بيانه هذا الصباح .

يبدو ان سلطاته لم تتعلم بعد أن البيانات المحمومة والدعائية لا تكسب الانتصارات . ان العالم بأسره يحرف جيداً ما هي الحقيقة ولن يضل . وبالتالي سأكون بالغ الاقتضاب في ردي على الملاحظات التي أدلى بها هذا الصباح .

أود أن أطلب من الوفود ان تفكر بالاسئلة التالية :

١- أي بلد قام ويستمر في القيام بتهديدات فيما حص جزر الفوكلاند ؟

٢- أي بلد غزا أراضي البلد الآخر ، ومن ثم زرع الرعب في نفوس سكانه ، الذين رفضوا اطلاقاً فكرة الخضوع لدكتاتورية عسكرية أعطت الاعمال التي قامت بها ضد شعبها اشارات واضحة لموقفها تحاه حقوق الانسان والحرية ؟

٣- أي بلد رفض بيانات اعلان نهاية الأعمال العدائية مند أن أعيد السلام والحرية الى جزر الفوكلاند في شهر حزيران / يونيه من هذا العام ؟

ان الجواب على هذه الاسئلة واضح للجميع . وفي كل حال ، فإن الأرجنتين هي البلد المخطئ .

وأخيراً حاول ممثل الأرجنتين أن يوحي بأن المملكة المتحدة قد تجاهلت ضماناتها بشأن الأسلحة النووية • وقد أعلنت حكومتي في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة — وأكرر ذلك هنا الآن — أنه لا يحق أن تستخدم المملكة المتحدة أسلحة نووية ضد الأرجنتين • والفكرة بحد ذاتها سخيفة •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه • المتحدث المقبل على قائمتي هو ممثل السنغال الكريم ، السيد ابراهيم سي ، الذي أعطيه الكلمة الآن •

السيد سي (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أقدم لكم تهاتي لانتخابكم لرئاسة هذا الجهاز الموقر • إن مزاياكم كدبلوماسي لبق وخبرتك الطويلة في مفاوضات نزع السلاح معروفة ومقدرة من الجميع ، لذلك ، فإننا متأكدون من أنكم ستديرون أعمال الدورة الحالية وتقودونها إلى خاتمة ناجحة •

وأوجه تهاتي أيضاً إلى سلفكم السفير مينا ، الذي قاد بيد خبرة أعمال اللجنة خلال الشهر السابق •

إن وفدي ، إذ يشترك لأول مرة في لجنة نزع السلاح بصفة مراقب ، قد استفاد هكذا من خبرة أغنى ، كما اكتسب رؤية أكثر عمقا لضخامة وضع مشكلات نزع السلاح • ولدى سماع الكلمات العديدة التي القيت هنا ، ولدى تتبع المناقشات حول المسائل الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال ، تأكدنا من إخلاص مختلف أعضاء اللجنة لقضية نزع السلاح ، ولكن تبين لنا أيضاً أن هناك حواجز عديدة لا تزال قائمة • وقد رسخنا هذا الواقع في اعتقادنا بأن نزع السلاح يستوجب تقانياً حقيقياً ويجعل مشاركة جميع الأعضاء في تنفيذه أمراً ضرورياً •

وفي الواقع ، وبعد النتائج المخيبة للأعمال للدورة الاستثنائية الثانية المكسرة لنزع السلاح ، فإن من الأهمية بمكان إعطاء زخم جديد لمفاوضات نزع السلاح • هذا ما ينتظره الرأي العام العالمي ، الذي يقلقه استئناف سباق التسلح النووي والخطار العديدة التي تترتب بالحسن البشري • فعندما يصبح اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية هو القاعدة الاعتيادية ، وعندما تصر بعض الأنظمة الاستعمارية والعنصرية على انتهاك حقوق الإنسان الأساسية لشعوبها ، وعندما يستمر جمع الأسلحة في الترسانات النووية يوماً بعد يوم ، فلا يمكن لأحد أن يكون راضياً عن بطء التقدم في مجال نزع السلاح • وباختصار ، فإننا بحاجة إلى منهج أكثر دينامية لازالة الخطار المتعاطمة ، وجعل مسعى " نزع السلاح " عملية تدريجية نحو ازالة الأسلحة النووية والتقليدية • ويجب أن يركز هذا المنهج على اعتماد موقف ايجابي من الجميع تجاه مفاوضات نزع السلاح ، واحترام التعهدات السابقة ، وعدم الرغبة في تحويل قاعدة توافق الآراء إلى محوق لعطية نزع السلاح • إن الدورة الحالية للجنة لم تسمح دائماً من التأكد بأن هناك تقدماً سريعاً في هذه الطريق • وفي هذا المجال ، فن المؤسف أنه لم يكن بالإمكان اعتماد المقترحات الهادفة إلى انشاء افرقة عمل تعنى بنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية في الفضاء الخارجي •

وكذلك ، فإن المناقشات بشأن حظر التحارب النووية تبقى في وضع مبهم بالنسبة للمرحلة المقبلة ، علماً بأنها قد مكنت من احراز تبادل محمود لوجهات النظر • ومع ذلك ، يجب التنويه بالتقدم وإن كان محدوداً ، الذي أحرز في المناقشات • كما أننا نأمل بأن المناقشات بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ستستأنف في العام المقبل • إذ أننا نرى أن اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح سيؤسس

اطارا متسقا لمتابعة المفاوضات الجارية بشأن وقف التجارب النووية ، والأسلحة الاشعاعية ، والأسلحة الكيميائية • كما أنه سيكون أساسا للانطلاق في مفاوضات جديدة بشأن الضمانات الواجب اعطاؤها للدول غير الحائزة على الاسلحة النووية ، وتخصيص الميزانيات العسكرية ، ونزع السلاح ، والتمهية ، وغيرها من المسائل • واننا نأمل بأن الأفرقة العاملة الاخرى ستحرز تقدما في المستقبل القريب ، على غرار الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية •

ختاما ، أود أن أقول كلمات قليلة بشأن اعادة النظر بتشكيل لجنة نزع السلاح • وبسرنا أن نلاحظ في هذا الشأن أن مشروع التقرير يقول ان ليس للجنة اعتراض مبدئي على توسيع جديد محدود للجنة • واننا نأمل ان يتمكن اعضاء اللجنة من التفاهم في وقت قريب على المعايير والاجراءات التي ستطبق • غير أنه يبدو من الضروري التشديد هنا على أن معيار التوازن الجغرافي الذي تطبقه جميع منظمات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة يجب ان يراعى تماما • وفي الواقع أن المؤهلات التقنية لها ، من دون شك ، أهميتها • ولكن ، الى جانب انها تكتسب ، يجب ألا يخيب عن البال ان نزع السلاح هو قبل كل شيء علية سياسية ، وبالتالي ، فان أي اصلاح لآلية التفاوض يجب ان يراعى هذه الطبيعة الاساسية • وبانتظار ان تتمكن اللجنة ، ونأمل ان يتم ذلك في أقرب وقت ممكن ، من تقديم مقترحات حول توسيعها ، فأننا نتمنى بحرارة ان يتم تسهيل مشاركة الدول غير الأعضاء بحيث يمكنها ان تتابع بصورة كاملة مجمل أعمال اللجنة •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي خص بها الرئاسة • ان آخر متحدث مسجل على قائمتي لهذا الصباح هو ممثل الأرجنتين ، الذي يطلب ممارسة حقه في الرد • فأعطيه الكلام •

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : شكرا ، حضرة الرئيس • أسفلا اضطرارى للكلام بعد سماع تصريحات ممثل المملكة المتحدة الكريم • انه تحدث عن الدعاية وقال ان بلدا غير منحاز من البلدان العالم الثالث يعمل دعاية • ان ذلك تهكم بالتأكيد • ان الاشارة الى قضية الاستعمار ليست مجرد دعاية • ان قضية الاستعمار مسألة بالغة الخطورة في العلاقات الدولية • ولكن يبدو أن حو التكلّم عن بعض المواضيع التي لا تتصل مباشرة بنزع السلاح محصور ببعض الدول الغربية • وعندما أشارت تلك الدول الى حالي أفغانستان وبولندا ، ألم يكن ذلك مجرد دعاية ؟ وفي هذا المجال تكفي الاشارة الى المحضر الحرفي للجلسة السبعين بعد المائة لهذه اللجنة (CD/PV.170) • اننا متهمون أيضا باستعمال القوة • وأنها لمهزلة ايضا ان تتهم أكبر دولة استعمارية الأرجنتين باللجوء الى القوة • ان الابقاء على وضع استعماري هو ، بحد ذاته ، فعل عدوان وفعل قوة • وأود أن أذكر يايجاز بعض الوقائع المتعلقة بهذه القضية • عندما كان بعض العمال الأرجنتينيين يعملون بصورة سلمية في جزر جورجيا الجنوبية في شهر شباط / فبراير بعلم تام من المملكة المتحدة نتيجة لعقد موقع في لندن ، كانت المملكة المتحدة هي التي وجهت اليها مذكرة موقعة من وزير الخارجية آنذاك ، مذكرة مصوغة ومحرورة بالتعابير الاستعمارية الأكثر ارتوذكسية • وقيل لنا في تلك المذكرة ، اننا اذا لم نسحب العمال الأرجنتينيين فان المملكة المتحدة ستقتلهم بالقوة ، وأرسلت سفينة حربية لهذا الغرض • وقيل لنا أيضا ان غواصات نووية وكذلك سفن ستترسل الى جنوبي الأطلسي • ويكفي ان ندكر بقرار مجلس الامن ٥٠٢ الذي أشار اليه ممثل المملكة المتحدة الكريم هو نفسه في هذه اللجنة ، في جلستها العامة السبعين بعد المائة ، بأنه قرار الزامسي — فرار رغبته ووضعته المملكة المتحدة في مجلس الامن وصوتت عليه المملكة المتحدة • وعلى الرغم من

ذلك ، لم يعلن ذلك القرار أن الأرجنتين كانت البلد المعتدى • ولم يتضمن ذلك القرار ، كما أشار الى ذلك عدد من أعضاء مجلس الامن ، ان المملكة المتحدة يمكن ان تعطي لنفسها دور الشرطي وترسل الى جنوب الاطلسي اسطولا تأديبيا ، اكبر اسطول تألف منذ عام ١٩٥٦ عندما كانت المملكة المتحدة ، هي أيضا ، متورطة في مغامرة السويس • بتاريخ ٥ و ٧ آب / أغسطس ، كانت المملكة المتحدة مسؤولة عن حوادث ضد سفن صيد أرجنتينية كانت في المياه الواقعة تحت الولاية الأرجنتينية ، فاستخدمت سفن حربية بريطانية وطائرات عسكرية بريطانية • ان هذا يشكل استخداما للقوة • ان المملكة المتحدة هي التي استخدمت القوة في عام ١٨٣٣ عندما طردت السكان الأرجنتينيين الذين كانوا يعيشون في هذه الجزر • ان ذلك يشكل استخداما للقوة • ويجب ان تعلم المملكة المتحدة ان استخدام القوة — لتكهر كلامها — لا يكسب الانتصارات وسيدفع ثمنه في الوقت المناسب • لقد تحدث ممثل المملكة المتحدة الكريم عن حقوق الانسان • كيف يمكننا ان ننسى آلام شعب أيرلندا الشمالية ؟ لقد قال ممثل المملكة المتحدة الكريم أن الأرجنتين رفضت اعلان نهاية الأعمال العدائية • لكن الأرجنتين كانت دوما مستعدة للتفاوض • لكن الأرجنتين كانت مستعدة دائما لتنفيذ القرار ٥٠٢ • ان المملكة المتحدة هي التي لم تمتثل لذلك القرار ، بل أرسلت اسطولا تأديبيا الى جنوبي الأطلسي ان الأرجنتين مستعدة للتفاوض منذ ١٥٠ سنة • وأثناء السبع عشرة سنة الماضية ، كانت الأرجنتين مستعدة للتفاوض بصورة نشطة ، لكننا واجهنا باستمرار الصعوبات ذاتها التي نواجهها اليوم في هذه اللجنة نتيجة ، لموقف المماثلة والتسويق الذي اتخذته المملكة المتحدة بشأن المفاوضات • وفي شهر شباط / فبراير ١٩٨٢ ، كنا أيضا مستعدين للمفاوضة واقترحنا خطة عمل • كنا أيضا مستعدين للتفاوض في شهري نيسان / ابريل وايار / مايو من هذه السنة حيث كانت هناك فرصة للتفاوض • اننا مستعدون للتفاوض اليوم وغدا ، وسنكون مستعدين دائما للتفاوض • ولكن المملكة المتحدة وحلفاءها في هذه المغامرة الدموية يجب ألا يخطئوا • فالجمهورية الأرجنتينية ستكون مستعدة للجلوس الى طاولة المفاوضات ، لكنها لن تتنازل ، حتى ولو اضطرت للقتال ، الى أن تعود جزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية مرة أخرى جزءا من تراثها القومي •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : شكرا • لقد طلب ممثل المملكة المتحدة الكريم الكلام ، وسأعطيه الكلام الآن • ولكن اكون شاكرا لوان الممثلين الكريمن اللذين اشتركوا في هذا الحوار ، والذي سيصبح معادلا لهما — بيانان لكل جهة — سيوقفانه بعد البيان الذي سيدلي به الآن ممثل المملكة المتحدة الكريم ، آخذين بالاعتبار ان الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة ستبدأ بعد مهلة قصيرة جدا ، وستكون هذه المسألة ، على ما أعتقد في عداد بنود جدول أعمالها • أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة الكريم •

السيد سامر هيس (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : بالطبع ، أقبل قراركم تماما ، حضرة الرئيس ، ان التاريخ الكامل للأحداث في جزر الفولكلاند مدرج في وثائق مجلس الامن ، كما أدرج مؤخرا في كتاب وجهه الممثل الدائم للمملكة المتحدة في نيويورك الى رئيس مجلس الامن بتاريخ ٢٠ آب / أغسطس • ولن أرهن اللجنة برد آخر •

السيد فيعير (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : سيكون كلامي مقتضا للحياة • أود فقط أن أشير بايحاز الى البيان الذي أدلى به في وقت سابق رئيس الفريق العامل المحصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح • لقد طلب ضمنا من وفدي عما اذا كنا نرغب في الابقاء على التعديل الذي قدم يوم امس في الجهاز غير الرسمي بشأن مشروع التقرير • والجواب هو

"نعم" • ان وفدى يبقي هذا التعديل كاملا ، وسيسرنا ان ندلي بأسباب ذلك في الجلسة العامة غير الرسمية حيث ستجرى ، على حد علمي ، جميع المناقشات بشأن التقرير •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : شكرا • ان هذا يوضح الموقف • وسوف تأخذ الأمانة بالاعتبار هذا الرد لدى اعداد النص الجديد للفقرة المعنية • الكلمة الآن لممثل نيجيريا الكريمة •

السيد ايجيويري (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : حضرة الرئيس ، أشير الى الفقرة السبعين من ورقة العمل رقم ٧٤ ، الصفحة ٢٥ ، السطر الرابع ابتداءً من أول الفقرة التي تقول : " أخذة في الاعتبار الآراء التي جرى الاعراب عنها والتقدم المحرز في الموضوع في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح " • هذا ما قيل بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح • واني أتساءل عما اذا كان ذلك صحيحا في الواقع ، واذا كان هناك أي تقدم قد أحرز بالنسبة لهذا البند • واذا كان هناك تقدم محرز ، فليس لي بالطبع أي مشكلة على الاطلاق ، ولكني لا أرى أين تم احراز أي تقدم •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أعطي الكلمة لأمين اللجنة ، الممثل الشخصي للأمين العام ، اذ أن هذه الفقرة ، كما قلت ، قد وضعت الامانة مسودتها • واني متأكد من أنه سيتمكن من اعطاء تفسير ، ردا على السؤال الذي طرحه ممثل نيجيريا الكريمة •

السيد جايبال (أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام) (الكلمة بالانكليزية) : حضرة الرئيس ، أعتقد أنه اقتباس صحيح • وسوف أدقق فيه مرة أخرى ، وأعرض على سفير نيجيريا النص الذي اقتبست منه هذه الكلمات •

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : هل يود ممثل آخر أن يتكلم؟ اني مزع اذن على رفع الجلسة • وبما أننا أنهينا جلسة هذا الصباح في وقت متأخر قليلا عن المعتاد ، فان جلسة بعد الظهر ستبدأ رسميا في الساعة ١٥/١٥ ، وفي الواقع —وعلا بالقاعدة التي اتفقا على وضعها — في الساعة ١٥/٢٥ • رفعت الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والثمانين بعد المائة

المعقدوة في قصر الأمم ، بجنييف
يوم الجمعة ، ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ الساعة ١٩/٣٠

الرئيس : السيد أ . غارثيساروبليس (المكسيك)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف.ل. إسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ر.م. تيمهايف	
السيد ف.ف. برياخين	
السيد ف.ل. غاي	
السيد ح.ف. بردينيكوف	
السيد ت. تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف. يوهانس	
السيد ر. غارثيا - موريتان	<u>الأرجنتين</u>
السيد د. سادلر	
السيد ت. فدلبي	<u>استراليا</u>
الآنسة س. بويد	
السيد ه. فيغينر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن. كليغلمر	
السيد ه. روهمر	
السيد ن. سوتريسن	<u>اندونيسيا</u>
السيد هداية	
السيد ح. مهلاتي	<u>ايران</u>
السيد م. أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب. كابران	
السيد ك.م. اوليفا	
السيد أ.دي جيوظاني	
السيد م. أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ت. أطف	
السيد س. أ. دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س. دي كيروز دوارته	
السيد أ. أونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ح.م. نوارظاليس	
السيد تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد أ. سوتيروف	
السيد براموف	

يو مونغ مونغ غي يوتين كياو هلينغ يوطان تون	<u>بروما</u>
السيد ب • سويكا السيد ي • سيالوفتش السيد ت • سترويفاس	<u>بولندا</u>
السيد ب • كانوك السيد ف • روخاس	<u>بيرو</u>
السيد م • فهغودا السيد ل • ستا فهوها السيد ي • بيروسيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد طقار	<u>الجزائر</u>
السيد ع • هردير السيد ج • ثيليكبي السيد ف • ساياتر السيد ر • تراب	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ت • مليسكانو السيد ت • بانيت السيد م • س • دوغارو	<u>رومانيا</u>
السيدة ل • ايكانغا كابيا السيد أ • غوك	<u>زائير</u>
السيد جاياكودي السيد ك • ليد غارد السيد ه • برظوند السيد أ • أريكسون السيدة ع • يونينغ السيد ي • لودن	<u>سري لانكا</u> <u>السويد</u>
السيد تيان جين السيدة وانغ زي يون السيد لي • وايمن السيد سو كيه منغ	<u>الصين</u>
السيد دي لا غوريس السيد ج • دي بوس السيد دابوفيل السيد م • كوتور	<u>فرنسا</u>

السيد ح • أ • زاراغا	<u>فنزويلا</u>
السيد ج • ر • سكينر	<u>كندا</u>
السيد سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد د • د • دون نانجيرا	<u>كينيا</u>
السيد أ • ع • حسن	<u>مصر</u>
الآنسة و • بسيم	
السيد أ • الصقلي	
السيد م • الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونثاليس إي رينيرو	
السيد د • م • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ل • ج • ميدلتون	
الآنسة ج • أ • ف • رايت	
السيدة ج • أ • لينك	
السيد ش • أ • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد ح • أ • ايجيويري	<u>نيجيريا</u>
السيد و • أ • أكينسانيا	
السيد ت • أغيني - ايرونزي	
السيد أ • ي • أبواكار	
السيد أ • أ • أدبيوجو	
الآنسة أ • ل • ك • أوكيجي	
السيد أ • س • داس	<u>الهند</u>
السيد ل • كوميفتس	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غاجدا	
السيد ر • ي • أكرمان	<u>هولندا</u>
السيد ل • ح • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م • د • باسبي	
السيد ر • سكوت	
السيدة م • ونستون	
السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تكاهاشي	
السيد ت • كاواكيتا	

السيد م • ميخايلوفتش

السيد ر • جايمال

السيد ف • بيراساتيخي

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الثامنة والثمانين بعد المائة للجنة نزع السلاح ، ويتعين على اللجنة ، اليوم ، أن تنهي النظر في تقارير هيئاتها الفرعية وكذلك في تقريرها السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد طرحت على اللجنة الوثائق التالية : تقارير الأفرقة العاملة المخصصة الثلاثة ، ومشروع تقرير لجنة نزع السلاح الى الجمعية العامة للأمم المتحدة اي ورقة العمل رقم 74/Rev.1 ، وأخيراً فهرست البيانات التي أقيمت في لجنة نزع السلاح عام ١٩٨٢ حسب البلد والموضوع .

وفيما يتعلق بالوثيقة الاخيرة اود أن أعلم أعضاء اللجنة أن الأمانة قد راعت ، لدى اعداد الفهرست ، البيانات التي اقيمت حتى نهاية الجلسة العامة السادسة والثمانين بعد المائة التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي ١٤ أيلول / سبتمبر . أما البيانات التي أقيمت في الجلستين العامتين الأخيرتين ، أي الجلستين العامتين المنعقدتين أمس واليوم فلها سندان في وقت لاحق . وأود أن أدعو الوفود الى فحص الفهرست واحاطة الأمانة علماً بأية تغييرات تود ادخالها عليه قبل منتصف نهار الأربعاء ٢٢ أيلول / سبتمبر . وسيقدم الفهرست بهدف فصياعته في شكله النهائي بعد ذلك التاريخ مباشرة .

وأما الآن فأقترح أن ننظر أولاً في تقارير الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للجنة ، وأن نمضي الى اعتمادها . ولنأخذ ، أولاً وقبل كل شيء ، تقرير الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية والوارد في الوثيقة D/332 . واذا لم يكن هناك أية اعتراضات فاني سأعتبر أن اللجنة تعتمد هذا التقرير الذي وضعه الفريق العامل المخصص ، والذي سيدرج نصه الكامل ، كالعاده ، في تقرير اللجنة .

وقد تقرير ذلك

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : سئمصي الآن الى تقرير الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية الوارد في الوثيقة D/334 . واذا لم يكن هناك أية اعتراضات فسأعتبر أن اللجنة تعتمد هذا التقرير .

وقد تقرير ذلك

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : ونصل الآن الى التقرير الثالث الذي وضعه الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية والوارد في الوثيقة D/338 . واذا لم يكن هناك أية اعتراضات فسأعتبر أن اللجنة تعتمد .

وقد تقرير ذلك

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : ولنمضي الآن الى النظر في ورقة العمل 74/Rev.1 التي تتضمن مشروع تقرير اللجنة الى الجمعية العامة . ولقد قام سبب الأمانة ، اليوم ، بتعميم نص مشروع التقرير هذا في الوقت المناسب قبل بداية هذه الجلسة . وقد اقترح علي بعض الممثلين طرحه على اللجنة لتعتمده ككل ، حيب أننا نظراً فيه أمس فقط ، ولا أرى ، من حائبي ، أي اعتراض على ذلك ، ادا وافق أعضاء اللجنة الموقرون على هذا الاحراء . وأود أن أسأل هل هناك أي اعتراض على أن تمضي أعمالنا وفق هذه الطريقة أي هل هناك أي اعتراض على

اعتماد مشروع تقرير لجنة نزع السلاح أي ورقة العمل Rev.1/74 ككل ، على أن يتم ، بالطبع ، وكما ينبغي ، تصويب أية أخطاء من أخطاء الطباعة والأسلوب يعثر عليها في وقت لاحق . يبدو أنه ليس هناك أي اعتراض على هذه الطريقة وعليه سأسلك هذا المسلك .

وقد اعتمد التقرير .

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : تشمل قائمة المتحدثين اليوم ممثلي فرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . والآن أعطي الكلمة لممثل فرنسا الموقر السفير دي لا غوريس .

السيد دي لا غوريس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يود الوفد الفرنسي ، أولا وقبل كل شيء ، أن يهنئكم وأن يحرب لكم عن امتنانه لكم للطريقة التي أدت بها المرحلة الختامية من دورتنا . وقد علمنا التجربة أن الأسابيع الاخيرة من دورتنا ، كل عام ، هي أصعب فترة ، فقد أصبحت عملية وضع مشروع لتقريرنا عملية جد شاقة ، ولعل من الواجب علينا أن نفكر في إيجاد طرق للتخفيف من عبء هذه المهمة وتبسيطها . ومع ذلك فإنه إذا كنا اليوم على وشك الوصول بأعمالنا الى ما يعتبر ، رغم كل شيء ، خاتمة مرضية ، فإن ذلك يعود ، في جزء كبير منه ، الى حكمتكم وخبرتكم وواسع علمكم بمسائل نزع السلاح ، وأود ، هنا ، أن أشيد بالمساهمة الكبرى التي ساهمت بها طيلة سنوات كثيرة ، بعظيم المهارة والتنظي والافتتاح العميق ، في قضية نزع السلاح ، وهي أكثر المهام حيوية بل أصعب المهام التي يضطلع بها المجتمع الدولي طرا .

كما أود أن أعرب عن شكرنا للسفير ماينا الذي وجه اعمالنا خلال شهر آب / أغسطس بفعالية وكفاءة . ويسعدني في الوقت ذاته أن أرحب بزميلينا الجديدين السفير فيداس ، ممثل يوغوسلافيا ، والسفير كانوك ، ممثل بيرو . وأود أن أرحب بهما ترحيبا حارا وأن أؤكد لهما على رغبتنا في التعاون الودي معهما .

وأخيرا لا يسع وفدي الا أن يحرب عن عظيم أسفه لاقتراب موعد مغادرة السفير سامرهيس للجنة . فقد كسب زميلنا ممثل المملكة المتحدة احترام وصدقة كل واحد منا هنا . ونحن معجبون بمواهبه الدبلوماسية وتفتحته الفكري ، ووجاهة أحكامه وكرم اخلاقه ولطفه الجم ، وقد كانت مساهمته في أعمالنا من أعلى طراز . ولا يمكن لمواطن فرنسي مثلي أن ينسى عرى التحالف والترابط الستة توحد بين بلدنا ، والمحن التي اجتازناها سوية طوال هذا القرن والمساهمة الرائعة التي ساهمت بها المملكة المتحدة ، في تلك الظروف ، في قضية الحرية .

والوفد الفرنسي يهدي السفير سامرهيس أطيب تمنياته له في السنوات القادمة ، وسأحتفظ شخصيا ، بأحر مشاعر الصداقة تجاهه .

ولقد كانت الدورة التي انتهت مند برهة ذات طابع استثنائي من نواح عديدة ، فقد فصلت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بين اجتماعاتنا الربيعية واجتماعاتنا الصيفية . كما أن النتيجة المخيبة للأعمال التي أسفرت عنها تلك الدورة الاستثنائية قد أثرت في أعمالنا تأثيرا معاكسا ، غير أنها لم تسبب انهيأرا كاملا ، فلم تعطل النظام المؤسسي الذي انشأ لعناشة مسائل نزع السلاح والتفاوض عليها تقاوضا متعدد الأطراف ، وقد تم التوكيد على العبادي والأهداف التي سبق وضعها ، ولعل النتائج الهزيلة التي تم التوصل اليها في نيويورك تكون عبرة لنا لاعتماد نهج أكثر واقعية وأناة ، نهج أنسب للزمن الصعب الذي نعيشه .

ويبدو لي أن لجنتنا قد استخلصت هذه العبرة لنفسها وأنها بذلت أقصى ما في وسعها للافادة من قصر الوقت المتاح لها وفي الحدود الضيقة التي رسمتها ظروف عملها الخارجية والداخلية على السواء .

وقد تركزت جهود اللجنة ، الى حد كبير ، على القضايا الهامة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية . ولقد حقق الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية نتائج جديرة بالثناء . كما ساورت الوفد الفرنسي ، في البدء ، بعض الشكوك في طريقة عمل أفرقة الاتصال التي اقترحتها الرئيس . ومن دواعي ابتهاجه أن يتمكن من القول بأن شكوكه لم يكن لها مسوغ كما يبدو أن ينوه بالسفير سويكا الذي برهنت الابتكارات التي أدخلها على تنظيم الاعمال على نجاحها نجاحا كاملا . وقد سمح انشاء أفرقة الاتصال التسعة بدراسة دقيقة لمختلف عناصر الاتفاقية : فقد أفاد في تسليط الأضواء على الجوانب التي كان التوصل الى توافق في الآراء بشأنها في المتناول وجعل من اليسير على الاخص ، التصدي للمشاكل العديدة التي لازالت تنتظر الحل بما فيها المشاكل المتعلقة بنطاق انطباق الاتفاقية ، والتعاريف ، والاعلانات عن المخزونات والشروع في تدميرها ومعدل هذا التدمير ومشكلة طرق التحقق الدولي .

وقد اجمعت أفرقة الاتصال ، في بعض الحالات ، "افتراضات عمل" ، قد تكون بمثابة أساس لاجاد حلول للمشاكل المعلقة . ويود الوفد الفرنسي ان يعرب عن امتنانه لعسقي أفرقة الاتصال ، اذ ينبغي لتقاريرهم المرفقة بتقرير الفريق العامل أن تتكشف عن عظيم فائدتها خلال أعمالنا القادمة .

أما فيما يتعلق بالأسلحة الاشعاعية فان المشاورات التي أجراها السفير فيخينر ، ورئيس الفريق العامل ، على نحو فعال قد تميزت ، فيما يبدو ، باقناع بعض الوفود باتخاذ موقف يسمح باستئناف المفاوضات بشأن الموضوع الرئيسي للاتفاقية المذكورة : الا وهو حظر الاسلحة الاشعاعية . وما لاشك فيه أن ورقة العمل التي قدمها الرئيس تشكل اساسا مفيدا لهذا الغرض .

وفيما يتعلق بمسألة حماية المشآت النووية ، التي يود العديد من الوفود معالجتها في الوقت ذاته ، فان الاقتراح الذي قدمه وفد اليابان قد يساعد تلك الوفود على ايجاد حل داخل اطار ملائم .

وقد عقد فريق عامل ثالث اجتماعات خلال دورتنا الصيفية وذلك لأول مرة ، وهو الفريق العامل الذي أنشئ للنظر في القضايا المتصلة بالتحقق والتي ستطرح فيما يتعلق بمعاهدة حظر التجارب النووية ، وشرح الوفد الفرنسي ، في ٥ آب / أغسطس الماضي ، الأسباب الكامنة وراء شعوره بعدم القدرة على المشاركة في ذلك الفريق العامل . وأود أن أكرر ان موقفه في ذلك المضمون لا يعني البته أنه يستحق بالأهمية المعلقة على وضع نظام فعال وغير تمييزي للتحقق الدولي .

وقد قامت اللجنة نفسها ، بمناقشة البنود الاخرى العدرجة في جدول أعمالنا .

أما البند ٢ - وهو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي - فانه يحتل ، بحق ، الصدارة في تقريرنا . ومع ذلك فان التقرير يعكس ، أيضا ، اختلاف مواقف الدول الاعضاء بدلا من احرار أي تقدم في النهج المتبع ازاء هذه المشاكل الأساسية . ولا زلنا نعتقد أن احرار التقدم يتوقف على تقدير صحيح للأحجام النسبية للقوات النووية الوطنية وللتسلسل الهرمي للضروريات الناجمة عنها ، وعلى احترام ظروف اس كل دولة ، وعلى الاخص ، احترام اوجه التوازن التي تضمن هندا

الأمن ، وان الاعتراف بهذه الحقائق سيفتح الباب أمام الحل الذي وصفناه مرارا وتكرارا • والشروع في المحادثات الثنائية في حنف مثال ايصاحي على الطريقة التي ننادى بها •

أما فيما يتعلق بمنع نشوب حرب نووية ، وهو موضوع احتل مكانة كبيرة في مناقشاتنا ، هنا وفي نيويورك على السواء ، فقد أكد وفدي دائما على بعد عزل أو فصل هذا الهدف عن الأهداف الأخرى المرتبطة به من حيث طبيعتها ، منع نشوب الحرب ذاتها والحفاظ على الأمن وبالتالي الحفاظ على أوجه التوازن التي يجب ان تضمن الامن في أوضاع معينة •

ولم تتم ، في هذا الصيف ، مناقشة مسألة الصناعات الأمنية السلبية مناقشة جوهرية ، ويحيط تقريرنا علما ، في هذا الصدد ، بأراء مجموعة الـ ٢١ بشأن مواقف بعض الدول الحائرة للأسلحة النووية ويشير الى أن تلك الآراء أدت بالسفير احمد ، رئيس الفريق العامل المحمص ، الى الخلوص الى نتيجة مفادها أن أعمال الفريق قد وصلت الى طريق مسدود • ويود الوفد الفرنسي أن يذكر ، في هذا الصدد ، بأن حكومته قد غيرت موقفها بشأن هذه المسألة • وكما صرح السيد شيسون وزير الخارجية الفرنسية ، في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة ، " فان فرنسا ، باقترابها من نوع الضمانة التي منحها الآخرون بالفعل ، تأمل في تيسير عملية صياغة قرار لمجلس الامن بشأن هذه القضية " • وقد ناقشنا مختلف الصيغ الممكنة هنا ، ومن رأى وفدي أنه اذا تم دعها على هذا النحو بسلطة مجلس الامن ، فان الاعلانات القائمة ستشكل ، في حد ذاتها ، نظاما للضمانات الأمنية ذا قيمة لا تتكرر •

أما فيما يتعلق بالبندين الآخرين المدرجين في جدول اعمالنا — والمتعلقين بالفضاء الخارجي والبرنامج الشامل لنزع السلاح — فاننا نعلق آمالنا بشأنهما على الدورة القادمة • وفيما يخص أول هذين البندين ، نأمل ان تتمكن اللجنة في السنة القادمة ، بعد المناقشات الموضوعية المفيدة للعناية التي جرت هذه السنة ، من انشاء فريق عامل •

وأخيرا ، بود وفدي أن يشير الى مسألة نعلق عليها أهمية كبيرة وهي مسألة ناقشناها دون التوصل الى نتيجة وتتعلق بقبول أعضاء حدد • نحن نؤيد توسيع اللجنة بشكل معتدل لا يؤثر في طبيعتها كهيئة تفاوضية • وفي اعتقادنا أن قبول ١٠ أعضاء جدد أمر لا يتعارض مع هذا الشرط • ومن شأن مثل هذه الاضافة أن تكشف عن استعداد للتجديد ، وهو أمر مستحسن جدا في الظروف الراهنة ، اذ سيكون مصدر ارتياح مشروع بالنسبة للحكومات التي أظهرت اهتماما فعليا بقضية نزع السلاح ومن المرح أن مشاركتها ستؤدي الى زيادة فعالية اعمال اللجنة لا الى تخفيضها •

وبحدونا أمل كبير في أن تتمكن اللجنة ، في دورتها القادمة ، من اتخاذ قرار ليس هناك أي اعتراض بشأنه ، مهدئا ، كما حاء ذلك في تقريرنا داته •

ونحن نرى أن مسألة التوسع في عضوية اللجنة تخطف على مسألة التغييرات التي قد تدخل على تنظيمها وطرق عملها • وبالطبع فان الوفد الفرنسي مستعد لزيادة مناقشة هذه الأمور • بيد أنه لا يرى أن النتائج غير الكافية التي محضت عنها المفاوضات الدائرة في اللجنة تعزى الى المؤسسة ذاتها او الى الطرق التي تتبعها • بل انه يرى ، في الواقع ، أن هذه الطرق ، التي تم تحسينها على مر السنين ، تبعت الان على الرضا رغم أن هناك امكانية لزيادة تحسينها •

ومن الواضح أن احراز التقدم يتوقف على ظروف اخرى : ارادة الحكومات أو الامكانيات التي تملكها فيما يتعلق بالتفاوض والوصول الى ابرام الاتفاقات التي تتوقف بدورها على حالة العلاقات الدولية ومتطلبات الامن والحفاظ على الثقة •

وقبل ان أختتم كلمتي أود أن أعرب عن امتنان الوفد الفرنسي لكل أولئك الذين ساعدونا خلال هذه الدورة بما في ذلك ، بالدرجة الاولى ، السفير جايبال الذي اضطلع بمهامه بالمهارة والكفاءة اللتين عهدناهما فيه ، ونائب امين اللجنة السيد بهراساتيحي وزملائه في مركز نزع السلاح ، والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون وجميع أعضاء الامانة .

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل فرنسا الموقر ، السفير دي لا غورس ، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ . أما الآن فأعطى الكلمة الى ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر ، السفير اسراييليان .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية ترجمة عن الانكليزية) : لقد طلب الوفد السوفياتي الكلمة لابتداء بعض التعليقات والملاحظات العامة فيما يتعلق بدورة اللجنة لهذه السنة .

ولقد جرت اعمالنا خلال فترة صعبة وحاسمة في تاريخ المجتمع الدولي . وتم ، في الآونة الأخيرة ، اتحاد قرارات سياسية أدت الى تطاقم سباق التسلح ، كما اتخذت خطوات خطيرة أخرى في مجالي بناء ترسانات الأسلحة الاستراتيجية وادخال حسيينات نوعية عليها ، و" اعادة التسلح النووي " ، ووزع أسلحة نووية اضافية في أوروبا والتوسع في سباق التسلح ليشمل الفضاء الخارجي ، وم أيضا انتهاك الالتزامات باجراء مفاوضات بشأن بعض الجوانب الهامة للعاية لنزع السلاح .

وفي ظل هذه الحقائق ازداد نشاط أولئك الذين يؤيدون السلم وتعزيز الامن الدولي وزيادة ملحوظة . وقد وصف الحركات المناهضة للقذائف والاسلحة النووية والحرب ، والتي تصم فسي صفوفها ممثلين عن كل الطبقات الاجتماعية ، في هذه اللجنة ، وبحو كبشير من شائر السلم .

وكان الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، معربا بذلك عن رغبة المجتمع الدولي في السلم ونزع السلاح ، قد طرح مقترحات جديدة ترمي الى تعزيز السلم والامن الدولي . وأعلن ل ١٠ برينجنييف رئيس الدولة السوفياتية ، في رسالة الى الدورة الاستثنائية الثانية ، عن التزام الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بعدم المبادرة الى استخدام الاسلحة النووية . كما قدم الاتحاد السوفياتي مذكرة بشأن " تجنب التهديد النووي المتعاطم وكبح جماح سباق التسلح " . وقد لاقت هذه المقترحات الهامة التي عممها الوفد السوفياتي بوصفها وثائق رسمية من وثائق اللجنة ، تفهما ورد فعل ايجابيا من جانب عدد كسر من الدول الممثلة في اللجنة .

ولا يريد الوفد السوفياتي اليوم ، أن يهيم بالتفصيل في مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة . وقد أدلنا ، خلال الدورة ، ببيانات حول كل منها في الجلسات العامة للجنة وفي افرقتها العاملة . كما انعكس تقييمنا العام للدورة في البيان التحيي الذي ألقاه ممثل بلعاريبا الموقر ، السفير بيلالوف ، منسوخ مجموعة البلدان الاشتراكية .

ونحن ، بشكل عام ، نضم صوتنا الى أصوات الوفود التي أعربت عن قلقها ازاء تكثف سباق التسلح وتطام التوتر الدولي ، من حبه ، وعدم فعالية أعمال اللجنة من جهة أخرى . وبالعقل فان عزز لجنة نزع السلاح عن الوطاء بولايتها بوصفها المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد ، لأمر سترعي الاساء ، بشكل خاص ، في ظل التردى الحاد في الوصح الدولي ، وزيادة خطر اندلاع حرب نووية عالميه .

وإذا كانت هناك أية نتائج ايجابية لأعمال اللجنة في عام ١٩٨٢ ، فإن هذه تتصل بالدرجة الأولى ، في رأينا ، بمشكل حظر الاسلحة الكيميائية وتدميرها . وكما أشار اليه عدد كبير من رؤساء الوفود في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وفي هذه اللجنة أيضا ، فإن تقديم الاتحاد السوفياتي لمشروع نص حول " الأحكام الأساسية لاتفاقية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وتدميرها " يمثل مساهمة ايجابية جدا في تقدم المفاوضات بشأن هذه المسألة . وقد بدى بنجاح داخل اللجنة في مفاوضات ملموسة بشأن مجموعة عريضة من القضايا المتصلة بوضع اتفاقية في المستقبل ، في ظل الادارة الماهرة للسفير سويكا ممثل بولندا . وستشكل الاعمال المنجزة في مختلف أفرقة الاتصال المنشأة بمبادرة من السفير سويكا ، ويمكن ان يقال أن ذلك تم بالرغم من اعتراض بعض الوفود ، وكذلك وثيقة الرئيس التي تتضمن نصا موحدًا للمفاوضات التوفيقية لعناصر الاتفاقية المستقبلية ، دون شك أساسا مفيدا للمفاوضات في المستقبل . ومع ذلك لا يمكننا ان نكون مرتاحين تمام الارتياح حتى فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية . ونحن على وشك الحلول الى نتيجة نهائية مفادها أن بعض الدول ليست في عجلة من أمرها البتة فيما يتعلق بهذه المفاوضات . ويبدو أن نحاحها قد يحبط بعض الخطط المتعلقة باستحداث أنواع جديدة من الاسلحة الكيميائية . ونحن نأسف لعدم توصل اللجنة الى ابرام اتفاق بشأن الأجل المحدد لاستكمال المفاوضات ولأننا ، بالانقطاع عن أعمالنا طوال عدة أشهر نشبه ، الى حد ما ، من لم يمه جملته وتركها معلقة .

وأود الآن أن أعلو على أنشطة لجنة نزع السلاح من وجهة نظر أعم ومن منظور تاريخي ان جاز التعبير . اد لم يتم في اللجنة ، منذ عام ١٩٧٦ ، صياغة اتفاق واحد في مجال الحد من سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ولم يفلح التوسع في عضوية اللجنة واعتماد النظام الداخلي لأعمالها في عام ١٩٧٩ ، في تغيير الأمور الى الأفضل . وعلاوة على ذلك ، وبالرغم من تقديم عدد من المشاريع الى اللجنة في السنوات الاخيرة ، فإنه لم ينظر في بعضها اطلاقا في حين اتضحت في حالة المشاريع الأخرى استحالة التوصل الى اتفاق نهائي نظرا للمحاولات التي بدلتها بعض الوفود للربط بينها وبين مختلف القضايا الأخرى بطريقة غير طبيعية .

والأسباب الكامنة وراء هذا الوضع معروفة تماما . وقد تحدثت وعدنا وكثير من الوفود الأخرى عنها في هذه الدورة وفي الدورات السابقة للجنة . وقد ارتفعت أصوات ، يزداد عددها أكثر فأكثر ، كما حدث في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، مؤداهما أن لجنة نزع السلاح لا تفي بالمهمة المنوطة بها . ونحن نؤيد هذه الأقوال . وقد بينت التجربة ان اللجنة لا تقوم فقط ، في عدد من الحالات ، بعدم تيسير اجراء المفاوضات بل أنها في طريقها الى أن تصبح ، في الواقع ، عائقا من العوائق أو حاجرا يعرقل المفاوضات . وفي رأينا ، أكثر الجوانب أسلبية في أنشطة اللجنة ، والتي أصبحت واضحة في السنوات الأخيرة :

أولا : لقد تعرقل الشروع في مفاوضات اللجنة بشأن أكثر المشاكل حدة في عصرنا ، ألا وهو مشكل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي نظرا للموقف الذي اتخذه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى . وللسبب نفسه ، لم تتمكن اللجنة ، أيضا ، من البدء في مفاوضات بشأن مسألة منع نشوب حرب نووية ، كما اقترحت ذلك الهند ، بالرغم من انه بدى في مثل هذه المفاوضات ، وأنا أشدد على ذلك ، في اطار الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وبالرغم من أنها لم تتكلم بالنجاح ، نظرا لصيق الوقت ولأسباب أخرى ، فإنها أسفرت عن قدر كبير من المواء

المفيدة • وقد حطت اللجنة بالفعل ، فيما يتعلق بهذه المسألة وهي ذات أهمية عظيمة بالنسبة لمصير البشرية ، خطوة الى الوراء بالمقارنة مع الدورة الاستثنائية الثانية •

ثانيا : حاولت بعض الدول ، في المدة الأخيرة ، ان تشوّه محتوى وطبيعة المفاوضات فسي اللجنة • ادّعت الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، رغم موافقتها في الوقت ذاته على انشاء فريق عامل يعنى بحظر التجارب ، انها لا تعتبر ابرام اتفاق بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية مسألة عاجلة • وهكذا فان المجتمع الدولي يطالب ، باجراء مفاوضات يرمي الى الحظر الفوري لتجارب الاسلحة النووية بوصفها مهمة ذات أولوية ، ولكن اللجنة تكتفي بمجرد اجراء مناقشات عامة ، لا تهدف الى الوفاء بهذه المهمة ، أى صياغة معاهدة بشأن الوقف الكامل للتجارب •

ثالثا : ان النزعة الى اطالة المفاوضات اصبحت واضحة أكثر فأكثر في اللجنة • وقد سبق أن ذكرنا هذا فيما يتعلق بمسألة حظر الاسلحة الكيميائية • ويتم ذلك بانتحال شتى الأعداد • ويزعم ، على سبيل المثال ، أن من الضروري القيام باستقصاءات دقيقة متعمقة لمختلف القضايا التقييمية ، واستخدام آخر منجزات العلم والتكنولوجيا في استبطان نظام للتحقق من امتثال أحكام الاتفاقية وما الى ذلك • وقد رأينا حالات لم تلتف فيها بعض الطرق المقترحة الاعتراف الدولي فقط بل انها لم تستعمل أيضا استعلالا كاملا من قبل واضعيها •

والبكم بعض الأمثلة على ذلك : لقد قدم فريق خبراء الاهتزازات ، بعد انجازه بعض الأعمال الحديدية بالاهتمام والمفصلة الى حد ما ، تقرير تقترح اقامة نظام للتحقق من امتثال أحكام اتفاق حظر التجارب النووية يستند الى شبكة دولية للبيانات الاهتزازية تستخدم بيانات من المستوى الأول ، بيانات من المستوى الثاني • وفي بعض الحالات ، وقد قام علماء من بلدان كثيرة منها الولايات المتحدة الأمريكية والسويد ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفياتي وغيرها من البلدان ، بالتوكيد ، بوصفهم ثققت في هذا المجال ، على فعالية هذه الشبكة ، غير أنه قيل لنا في هذه اللجنة ، دعونا نبدأ من جديد ، فلنضع نظاما حديدا أكثر تعقيدا ، أى نظاما لا حاجة اليه البتة ، نظاما قد لا يوافق عليه عدد كبير من الوفود كما يعلم واضعو هذه المقترحات كل العلم • ومن الواضح أن هذا هو ما يريدونه تماما •

والعريب في ذلك ، على الخصوص ، الممارسة التي يتبعها عدد من الوفود والتمثلة في وضع العربة أمام الحصان ، ان جاز هذا التعبير • فقبل التوصل الى اتفاق بشأن المسائل المبدئية الرئيسية في اتفاقية مستقلة ، تصر هذه الوفود على ايجاد حل للقضايا الثانوية التي تثير الجدل في أغلب الاحيان ، ومثل هذا النهج يحالف ما حرب عليه العادة في تسيير المفاوضات الدولية •

ونود ان نقول ثانية : اننا نعترض كل الاعتراض على ان تصح اللجنة متورطة في نقاش لا طائل تحته بشأن القضايا الثانوية قبل التوصل الى تفاهم و ابرام اتفاق بشأن المسائل الرئيسية • ويعني هذا ، خاصة ، اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية • ودعوني ألقها صراحة : ان العرص السياسي من مثل هذه المساووات واضح تمام الوضوح بالنسبة لنا ، انه يرمي الى احباط عدم رغبة وعدم استعداد ل ابرام اتفاقات ملموسة بشأن الحد من سباق التسلح ، وراء نشاط مصطنع نظري في المحالات الثانوية العريضة •

رابعا : هناك جانب سلبي آخر أيضا أصبح واضحاً ، في الفترة الأخيرة ، في اللجنة • فقد ظل احد المقاعد شاغرا حتى عام ١٩٨٠ • ادّخل معهد احدى الدول النووية ساعرا حتى عام ١٩٧٩ •

ثم مقعد دولة نووية أخرى ، لمدة استغرقت سنة • أما الآن فلنا نواجه وضعا يتسم بشغور مقعديس خلال مفاوضات بشأن احدى اكثر قضايا نزع السلاح الحاحا • وهكذا فان هناك اتجاها في اللجنة نحو زيادة عدد المقاعد الشاغرة • ولعلنا سرى القاعة التي تجتمع فيها لجنتنا تقفر شيئا فشيئا • وبالطبع فان لكل دولة الحق السيادي في تقريرها ما اذا كانت مستعدة أولا للدخول في مفاوضات معينة • ولكنكم ستوافقون على أن قصر المفاوضات بشأن مسائل معينة على بعض الدول الأعضاء في اللجنة من شأنه ان يؤدي الى خلق وضع جديد فيها • ومن الواضح انه يتعين علينا أن ن فكر في النتائج المحتملة التي تترتب على هذا الوضع الجديد •

خامسا : بالرغم من وجود عدد من الأفرقة العاملة — وبالرغم من وجوب القول بأن بعضها لم ينجز المهمة المنوطة به وأصبح معطلا في المرحلة الراهنة ، على الأقل ، فان العنصر التفاوضي لا يمثل غير جزء صغير من أنشطة اللجنة • اد أن لجنة نزع السلاح تضي وقتها في المناقشات ، أساسا • وتكاد أنشطتها لا تختطف عن أنشطة اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة أو هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح • وقد أصبح من قهيل الممارسات العادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الاخرى أن تعلن ان الوقت ، في رأيها ، لم يحس لاجراء مفاوضات ، بشأن أمور مثل نزع السلاح النووي أو الحد من سائر التسلح النووي في الفضاء الخارجي او منع نشوب حرب نووية وما الى ذلك ، غير أنها لا تعترض البتة على اجراء مناقشات حول تلك المسائل • ولا يسعنا الا أن ننصح تلك الوفود بالقاء نظرة على الاحكام الملائمة الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، حيث يتم التمييز بوضوح بين الهيئات التفاوضية ومحاظ المناقشة •

وهناك نقطة أخيرة : فقد قدم الوفد السوفياتي بالاشتراك مع وفود البلدان الاشتراكية الأخرى وغيرها من البلدان ، مند ما ينوفى العام ، عددا من الاقتراحات لتحسين أنشطة اللجنة التنظيمية • ومع ذلك بدأت عناصر سلبية في الظهور في هذا المجال أيضا • وسأورد مثالين فقط على ذلك :

ان المفاوضات في اطار اللجنة لا يمكن ان تبدأ ، كما تعلمون ، قبل ان تبت اللجنة في مسألة انشاء فريق عامل ، رغم اننا نعتبر ، كما سبق ان أشرت اليه ، ان انشاء الهيئة الفرعية الملائمة ينبغي أن يتم تلقائيا حالما يتم ادراج بند ما في جدول اعمال اللجنة بوصفها هيئة من الهيئات التفاوضية • اننا نضيع كثيرا من الوقت ، يستعرق شهورا ، في بعض الأحيان ، في الاتفاق بشأن ولاية ما ، رغم ان الوفد السوفياتي يرى ، هنا أيضا ، أن ولايات كل الأفرقة العاملة يمكن أن تكون موجزة ومتشابهة تقريبا • ويمكنها ، على سبيل المثال ، ان تنص على مجرد انشاء فريق عامل لاجراء مفاوضات بشأن البند المعني من جدول الأعمال بعبارة صياغة الاتفاق الملائم أو الاتفاقات الملائمة • وهذا هو ما أنشئت اللجنة من أجله • غير أنه تم ، في الآونة الأخيرة ، وضع حاجز آخر يجب التغلب عليه قبل التمكن من الشروع في المفاوضات • فالمناقشات حول انشاء الأفرقة العاملة لا تكفي ، والمناقشات حول ولاياتها لا تكفي ، وعلينا الآن ان نتوصل الى اتفاق بشأن برامج عملها • فليس هناك ما ينص ، سواء في القانون الداخلي للجنة أو في أى قرار اتخذته ، على أن الاتفاق على برنامج عملها هو شرط مسبق لاجراء المفاوضات في الهيئات الفرعية • ومع ذلك فقد نشأ في هذه السنة وضع حاولت فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها تضخيم أهمية هذه القضية على نحو مصطنع • فكم ضيعنا من الوقت بشأن هذه المسألة ؛ فاذا واصلنا على هذا النحو فان من غير المستحيل ، ولا يمكننا ان نستبعد احتمال قيام شخص ما ، في السنة القادمة ، باقتراح وضع شرط مسبق آخر ، مثل الاتفاق على ترتيب وتعاقب البيانات الملقاة

في الفريق العامل ، وان يقوم احد الحكما ، في العام الذي يليه ، متذرا باهمية البيئة بالنسبة للمفاوضات ، بالمطالبة بوضع اتفاق بشأن مسألة الظروف المناخية المتطوِّرة لعمال فريق عامل مـا . وهكذا قلنا سنصل الى حد السخافة .

واليكم المثال الثاني : لقد نادى وفود كثيرة ، خلال الدورة الحالية ، باطالة اعمال الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية . وتم طرح عدد كبير من المقترحات الطموسة في هذا الصدد ، منها مقترح قدمه وفد الاتحاد السوفياتي . ولم تثر ، في الماضي ، أية صعوية فيما يتعلق بالبت في هذه المسائل . فقد كان يكفي الاتفاق على تاريخ ما كما هو الشأن في حالة استئناف نشاط الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح في كانون الثاني / يناير الماضي . أما في هذا العام فقد أصبحت هذه المسألة شديدة التعقيد وكادت تحول دون اعتماد تقرير الفريق المخصص للأسلحة الكيميائية . فقد ثارت ، لسبب ما ، مشاكل فيما يتعلق بما سيفعله الفريق ، رغم انه يملك ولاية واضحة دقيقة ، ومن سيكون رئيسه ، وترتيب الاجتماعات التي سيعقدونها . وقد اقتضت الضرورة كل المهارات الدبلوماسية العالية التي تتمتع بها السيدة لينك ممثلة المملكة المتحدة ، للتوصل الى اتفاق بشأن الفقرة ١٧ من تقريره . فكم كانت كثيرة المشاكل التي كان يتعين حلها ؟ اني اعتقد انه ما كان للإمبراطورين الكساندر و نابوليون الموقعين على معاهدة تيلسيت ان يجدا لهما مخرجا من الوضع الذي كان الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية يتخبط فيه .

حضرات السادة ، اننا نرى ، في كل هذه السمات الجديدة التي تميز أنشطة اللجنة التنظيمية ، أيضا نفس النية ، نية أولئك الذين يشجعون سباق التسلح ويسعون الى التفوق العسكري ، في ابطاء المفاوضات الفعلية واطالتها .

ان كل ما قلته يشهد بأن الموقف الذي اتخذته بعض الدول لا يسمح للجنة نزع السلاح بالوفاء بالمهمة التي أنيطت بها وبأن تلك الدول تستخدمها لتجميد المفاوضات أو اطالتها كما أنها تستخدمها كذريعة لتذرع بها لاخفاء سياستها المتمثلة في مواصلة سباق التسلح . وكنتييجة لذلك فان اللجنة تمر بأزمة حادة . ونحن نعتقد انه ينبغي احاطة المجتمع الدولي علما بالوضع الذي نشأ في اللجنة . اد لا ينبغي استخدام لجنة نزع السلاح في أغراض لا صلة لها البتة بالحد من سباق التسلح ، ولا ينبغي لها ان تصبح غطاء لتتفيذ البرامج العسكرية ، ولا يمكن استخدامهما لتصليل الرأي العام العالمي .

ويتضمن التقرير الذي اصدره مؤخرا ، الأمين العام للأمم المتحدة بشأن أنشطة المنظمة المقطع التالي :

" ومن دواعي الأسف ان هناك نزعة الى تجنب طرح المشاكل الحاسمة على مجلس الأمن ، أو الى طرحها بعد فوات الاوان بحيث لا يكون للمجلس أي تأثير حدى في تطورها . ومن الأساسي عكس هذا الاتجاه اذا أريد للمجلس ان يضطلع بدوره بوصفه السلطة العالمية الأولية لاستتباب السلم والأمن الدوليين " .

ونحن نعتقد ان هذا البيان ينطبق ، الى حد ما ، على لجنة نزع السلاح . وبهيب بكلل الدول الأعضاء في اللجنة التي تهتم اهتماما صادقا بقضية نزع السلاح ، أن تساعد على عكس الاتحاهات السلبية التي ذكرتها .

ولقد وصلنا الآن الى ختام هذه الدورة وسنفترق طيلة أربعة أشهر • ولا شك في اننا سنرى في شهر كانون الثاني / يناير بعض الوجوه الجديدة في اللجنة • ونحن نعلم ان جاري السيد د • سامرهيس رئيس وفد المملكة المتحدة سيحاضرنا • وقد قيلت في مدحه اشياء جميلة • فهو ممثل بارز من ممثلي الدبلوماسية البريطانية • وسيكون ابرام انطقات ملموسة داخل اللجنة أفضل شكل من أشكال الاعتراف بخدماته • وأود أن أهديه أطيب تمنياتي •

كما أود أن أشكركم ، سيدى الرئيس ، وأشكر السفير جايبال والسيد بيراساتيحي ، وأضمم صوتي الى صوت السفير دى لاغورس الذى وجه شكره الى موظفي الخدمات التقنية ولا سيما المترجمين الشفويين •

الرئيس : (الكلمة الاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي • المتحدث التالي على قائمتي هو مندوب البرازيل الموقر، السفير سوزا اى سيلفا واليه أعطي الكلمة الآن •

السيد سوزا اى سيلفا (البرازيل) : سيادة الرئيس ، لقد جرت العادة على أن تقيم الوفود ، لدى اعتماد تقريرنا السنوى ، الدورة من حيث الجوهر • وقد اتبع وفدى هذه العادة في السنوات السابقة ، ومع ذلك ، وفي هذه المناسبة ، أود أن أشاطر اللجنة بعض الافكار بشأن جوانب التقرير الشكلية • وبالدرجة الاولى ، حول الطريقة التي يمكن بها للجنة ان تجعل من الامتحان السنوى المتمثل في وضع التقرير واعتماده تجربة أقل اجهادا وأكثر فائدة • كما يمكن استخدام تعاون الأمانة الممتاز بشكل أكثر عقلانية • وبالمناسبة ينبغي لنا ان ننوه بالأمانة على الفعالية والسرعة اللتين سم بهما اعداد كل الوثائق المعروضة علينا •

ولا يساعد تقرير اللجنة ، بصيغته المعتمدة اربع مرات على نحو شعائري ، الى جانب التقرير الحاص الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، كثيرا على دفع عجلة العملية التفاوضية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح الى الأمام • وبالمناسبة فانه لا يمكن مقارنة صياغة التقرير بالتفاوض على أى شيء كان ، كما يبدو أن الأسبوعين المخصصين في السنة للجهود المبذولة في هذا الشأن قد حلا ، في عقلنا الباطني ، محل النشاط الحقيقي الذى ينبغي لهده اللجنة ان تضطلع به • والواقع ان تقاريرنا السنوية تشكو من عيوب خطيرة ينبغي لنا ان نحاول تصحيحها وخاصة فيما يتعلق بالبنود التي لم ينظر فيها في الأفرقة العاملة • فهي معدة فقط لأغراض الاستهلاك المحلي من قبل وفود الدول الاعضاء ووفود الدول غير الأعضاء المشاركة في أعمالنا ومضة وفود في اللجنة الاولى للجمعية العامة • ولن تفهم غالبية اعضاء الامم المتحدة ، ناهيك عن المنظمات المهمة والجمهور خارج اللجنة ، محتوياتها الملغزة الا بصعوبة • اذ أن توخي الحذر المفرط في الاعراب عن الرأي والرامي الى تجنب اللبس قد أصبح عملية عقيمة ، بشكل غريب ، حيث من الواضح أن صياغة التقرير لا ينشأ عنها أى التزام كان بالنسبة لأى وفد • وعلاوة على ذلك فإن عبء مثل هذه التقييدات كثيرا ما يجعل المواقف الفردية اكثر استعصا على الفهم بدلا من أن يساعد على توضيحها • والنتيجة ان النص النهائي لا يرضي ، عموما ، أيانا •

وعلى العكس من ذلك فقد أصبحت التقارير الموضوعية بشأن أنشطة الافرقة العاملة مفيدة ومتعمقة أكثر فأكثر خاصة فيما يتعلق بالبنود التي جرت بشأنها مفاوضات حتى ولو كانت هــهـه المفاوضات تمهيدية • ويبدو من الواضح ان حكوماتنا ستولي ، في عام ١٩٨٢ اهتماما أكبر لدراسة التقارير الثلاثة التي وضعتها الافرقة العاملة ، وخاصة التقرير الحاص بالاسلحة الكيميائية ، من

اهتمامها بالتحقق من الاعلان مجددا وبدقة عن موافقها بشأن الحد من سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي واعادة التوكيد عليها للمرة الرابعة على التوالي طوال السنوات الأربع من تاريخ لجنة نزع السلاح .

ولا أريد الافاضة في هذا الموضوع ، اليوم ، بل أود فقط أن أطرح على زملائي الفقرة القائلة بعدم تعذر التوصل الى اتفاق بشأن صيغة لتقريرنا السنوي يسمح لنا بتركيز قدراتنا التفاوضية على المواضيع التي أجربنا بشأنها بعض المفاوضات . ولا ينبغي أن يؤخذ ادراج بعض الجمل التقييدية أو الاعلانات على المواقف على أنه يقوم مقام مفاوضات . وان وفدي لعلى اقتناع بأن الممارسة المتبعة في هذا النوع من الطقوس السنوية تصرف الأنظار في الواقع ، عن الهدف والوظيفة الحقيقيين للجنة نزع السلاح وتضرر بفعالية هذه الهيئة وهيئتها .

وطيه فاني اقترح ، يا سيادة الرئيس ، اقتراحا لموسا يتمثل في قيام رئيس لجنة نزع السلاح في بداية دورة عام ١٩٨٢ بتعيين فريق مصغر غير رسمي ، تساعد الامانة ، على ترشيد صيغة تقريرنا على أساس الاحكام الواردة في الفرع ١٢ من قانوننا الداخلي . ووفدي على استعداد للتعاون في هذا الجهد ولتقديم الافكار التي طرحها مند برهة بمزيد من التفصيل في الوقت المناسب .

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل البرازيل الموفر على بيانه ، أما الآن فأعطي الكلمة الى المتحدث التالي ممثل جمهورية المانيا الاتحادية الموقر .

السيد فيخينر (جمهورية المانيا الاتحادية) : سيادة الرئيس ، لقد سبق لوفدي ان أبدى تقييمه للمسائل الرئيسية المعالحة في دورتنا وليس في نيتي أن أكرر ذلك . بل أود أن أتحدث عن التقرير في ايجاز . وبالرغم من العيوب التي تشكو منها اجراءات وضع التقارير والتي ذكرنا بها منذ برهة على نحو مقنع جدا ، فان وفدي يرى ان التقرير يعكس ، اجمالا ، أعمالنا بشكل جيد ، ومن دواعي ارتياحنا انه أمكن اعتماده بسرعة في ظل قيادتك الفعالة رغم أن ذلك اقتضى يوما اضافيا من المفاوضات التمهيدية . وفي هذا السياق فان وفدي يتقبل برحابة صدر ما قاله الممثل الموقر وما اقترحه . ومع ذلك ، ورغم ارتياحنا البالغ لهذا التقرير ، فاني أود ان أسجل ملاحظتين ايضا حيثيتين وجيزتين . ان الفقرة ٥٠ من التقرير تنص على أن المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى تتناول الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها في أوروبا . وهذه التسمية غير صحيحة على الاطلاق . فلا ينبغي ان تعطي الانطباع بأنها تتعلق ، بأي حال من الأحوال ، بتسمية رسمية فالأمر لا يعني سوى الطرفين المشتركين في المفاوضات أو البلدان الأخرى التي تعنيها مباشرة نتائج المحادثات المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة المدى .

وكان وفدي يود ، لو تم ، في الفقرتين ٩٥ و ٩٦ ، تدوين ما حدث في لجنتنا بشكل أكثر وضوحا . وكما تبين محاضر لجنتنا بوضوح ، وكما شدد عليه عدد كبير من الوفود ، فان تعيين رئيس الفريق العامل المحمص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح لهذه الدورة قد تم شريطة ان يقوم الرئيس بعقد مشاورات غير رسمية أو جلسات استكشافية . ومع ذلك فانه لم تعقد أي اجتماعات وأعلم رئيس ذلك الفريق للجنة ، في ١٦ أيلول /سبتمبر ، بأنه قصر المشاورات التي عقدها على بضعة أعضاء في احدى مجموعات الدول . وأود ان اعرب عن اسف وفدي ، لعدم شمول مشاورات الرئيس لأعضاء من كل مجموعات الدول الثلاث لاسيما وانه اعرب مرارا وتكرارا عن رغبته في الاشراك في مثل هذه المشاورات أو الجلسات . كما أن وفدي لا يشاطر وجهة نظر رئيس هذا الفريق الموقر القائلة بعدم

قاعدة مثل هذه الجلسات أو المشاورات • وعلى العكس من ذلك فإن وودي يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الاجراءات غير الرسمية لم يطلب رسمياً من جانب اللجنة فحسب بل انها يمكن ان تخدم أيضاً غرضاً مفيداً •

الرئيس: (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : شكرا لكم • لقد قال ممثل جمهورية المانيا الاتحادية الموقر ان عددا كبيرا من الوفود قد ذكرت خلال مناقشاتنا وجهة النظر التي طرحها بل انها أيدتها • والى حد الآن لم يسمع الرئيس سوى ممثل جمهورية المانيا الاتحادية بشأن هذا الموضوع • اما فيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية أو الاستكشافية المشار اليها ، فقد أعطى رئيس الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح تصيرا ضافيا في هذا الشأن فسي الجلسة التي عقدتها اللجنة صباح امس • ويبدو لي أن مما لا طائل تحته ومن غير الضروري البتة أن نعطي الكلمة مرة أخرى كي يكرر نفس البيان ، أما أولئك الذين يهتمهم هذا الامر فامكانهم مطالعة التفسير كاملا في المحضر الحرفي للجلسة المعقودة صباح امس • انتهت قائمة المتحدثين • وأعطى الكلمة الآن الى ممثل الصين الموقر •

السيد تيان جين (الصين) (الكلمة بالصينية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس حيث ان هذه هي المرة الاولى التي أدلي فيها ببيان أمام لجنة نزع السلاح مند بداية شهر أيلول / سبتمبر أود أن أعرب لكم عن تهاني لكم لتسلمكم مقاليد الرئاسة • فقد تمخضت جلساتنا ، في ظل رئاستكم الممتازة المحنكة ، عن نتائج •

ولم يكن في نيتي أن أتكلم اليوم غير أنني رأيت ، بعد استماعي الى بيان الممثل السوفياتي ، أن من الضروري ان أخذ الكلمة في ايجاز • لقد حاول المندوب السوفياتي أن يجعلنا نعتقد أن الصين " عامل سلمي " في ميدان نزع السلاح في حين أن الاتحاد السوفياتي " عامل ايجابي " • وبالفعل فإن الاتحاد السوفياتي يقدم عددا كبيرا من المقترحات الى لجنة نزع السلاح • وعلاوة على ذلك فإنه يتحدث دائما عن نزع السلاح في اجتماعات دولية أخرى • وحتى لو ضجرت البلدان الاخرى من هذه الممارسة فإن الاتحاد السوفياتي لا يكبح نفسه بكل بساطة • وفي الأثناء فإنه يزيد من أسلحته ويمارس سياسة التوسع في مختلف أنحاء العالم • وهذا أمر يعرفه الجميع •

الرئيس: (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي • وأعطى الكلمة الى ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر •

السيد اسراييليان: (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية ، ترجمة عن الانكليزية) : اني لم أشرف في بياني مرة واحدة الى الصين • وعليه فلا يسعني الا أن أعرب عن اندهاشي للملاحظات التي أبداها الممثل الصيني •

السيد تيان جين (الصين) (الكلمة بالصينية ، ترجمة عن الانكليزية) : لقد قرأت بالفعل بيان الممثل السوفياتي • وأعتقد انه يعلم حو العلم ما اذا أنه كان يقصد الصين عندما ألقى كلمته •

الرئيس: (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : شكرا ، هل يرغب أي ممثل موقر آخر في أخذ الكلمة ؟ يبدو أن لا أحد يرغب في ذلك • وفي هذه الحالة أود أن أتحدث بايجاز قبل اختتام الجلسة •

لقد وصلنا الى نهاية الدورة الرابعة للجنة نزع السلاح ، أى دورتها لعام ١٩٨٢ . ومن الظلم عزو النتائج الهزيلة التي حققت في هذه السنة ، كما هو الشأن في السنوات الثلاث التي سبقتها ، الى وفود الدول الاعضاء في اللجنة . علي أن اعترف بمناظرة كل أعضاء الوفود على العمل دون تراخ . ومع ذلك لا يسعنا الا أن نسلم بتحقيق القليل فيما يتعلق بترجمة أحكام الوثيقة الختامية الى واقع " وفي المسير " على " طريق اتفاقات دولية ملزمة فعالة في ميدان نزع السلاح " وهو ما تصفه الوثيقة الختامية ذاتها بأنه حاجة ماسة . ونحن نعتقد ، كما قيل هنا بحسب ، أن شعوب العالم التي تهمها مشاكل نزع السلاح ، بشكل حيوى ، لا يمكنها ان تفهم كيف يمكن الاستمرار في هذا الوضع . ولذا أمل صادق ان تتمكن اللجنة في السنة القادمة ، وهي الذكرى الخامسة لانشائها ، من تهرير ما قبلها في عام ١٩٧٨ حين وصفت بأنها " المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح " .

وأمل حقا ان يكون ذلك كذلك . وقبل أن أوجل الجلسة ، أود أن أشكر كل الممثلين الذين تعاونوا معي تعاوناً قيماً خلال الشهر الحالي ، كما أشكر أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام ، السفير جايبال ، ونائب أمين اللجنة السيد بيراساتيخي ، وكل زملائهما الأكفأ ، وكذلك المترجمين الشفويين ، ولكي استخدم عبارة تيدولي أنسب من غيرها ، كل أعضاء الأمانة ، المرثيين وغير المرثيين ، الذين ساعدونا ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، في تنفيذ مهامنا .

ستعقد الجلسة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ١ شباط / فبراير ١٩٨٣ ، الساعة ١٠/٣٠ . أجلت الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٠

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL